الاستبـداد

الإستبداد
تأليف /
الطبعة الأولى / ٢٠١٧
داركتاب للنشروالتوزيع
المدير العـــام / طارق رمضان فارس
تصميم الغلاف /
الإخراج الداخلي/ أحمد صلاح مرعي
تدقيـق لغـــوي /
رقــم الإيـــداع /
الترقيــم الدولي /



في
الاستبـداد

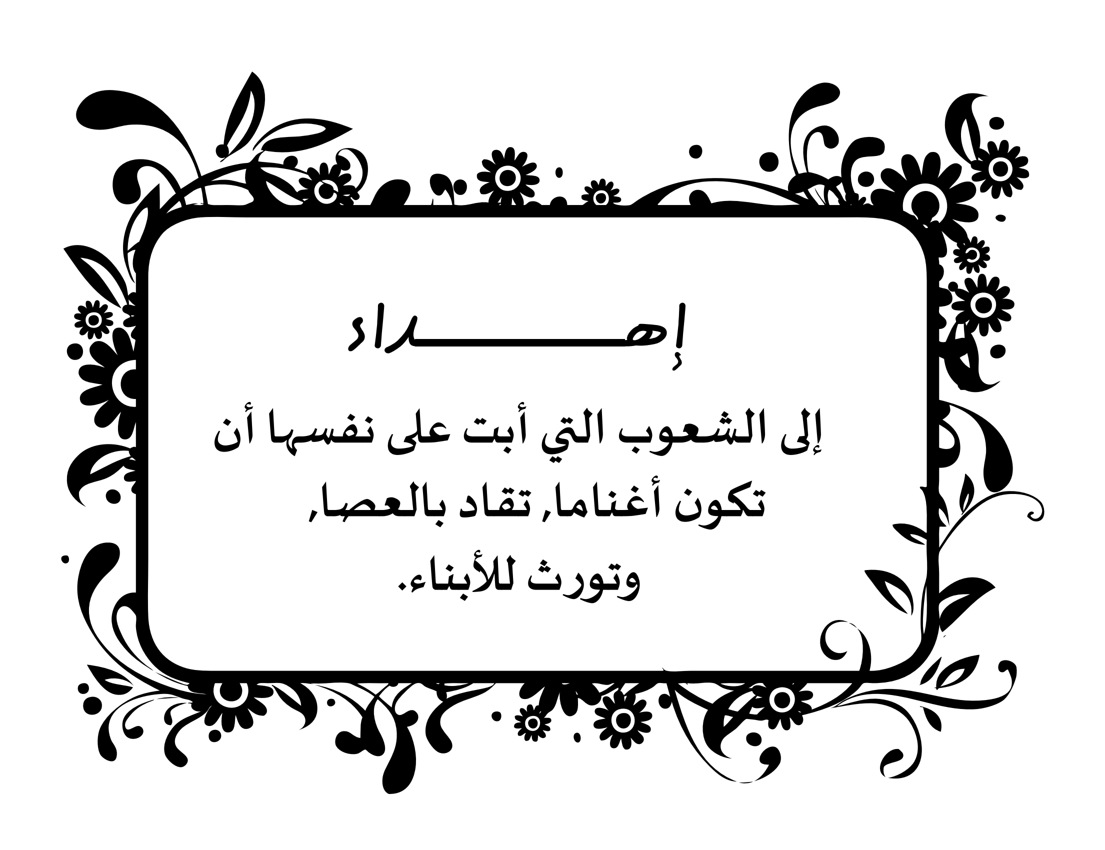
داركتاب للنشروالتوزيع

المدير العـام

طارق رمضان فـــارس

١ ميدان التحرير- القاهرة

موبايل : ٠١٠٩٧٥٥٣٣٢٨



إهــــــــداء

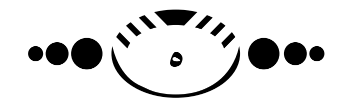
إلى الشعوب التي أبت على نفسها أن
تكون أغناما, تقاد بالعصا,
وتورث للأبناء.

تقديـــم

الماضي والحاضر والمستقبل تشكل الأبعاد الثلاثة للديمومة، فالماضي يحدد الحاضر والمستقبل، والحاضر يلون بخصائصه تجربة الإنسان التاريخية من ناحية، ويصنع رؤيته لمستقبله من ناحية ثانية،كذلك فإن المستقبل يؤثر على نوع تجربتنا الحاضرة وعلى إدراكنا لها،كما يؤثر على إدراكنا لماضينا، وآلام الماضي تؤثر على الحاضر فتجعله أشدّ وطأة،وعلى المستقبل فتجعله أكثر مدعاة للقلق.

والإشكالية التي تغلف تاريخنا وتسم حاضرنا أننا لم نعرف في تاريخنا السياسي على اختلاف تلاوينه وأشكاله شيئا اسمه تداول سلمي للسلطة أو دورا للشعب في اختيار الحاكم،حتى ولم تعرف نظمنا السياسية المختلفة آلية دستورية سلمية لعزل الحاكم أو تغييره إذا فسد أو طغى أو شذ ولم يوفِ بتعهداته التي قطعها على نفسه .

رغم هذا الإرث الطويل من الاستبداد والاستئثار بالسلطة نجد أن الرعية في تاريخنا العربي والإسلامي لم تكن تطمع بالتحرر أصلا، ولم تطرحه حتى كأمل، والصراع الذي عرفته أمتنا بين الحكام من ناحية وبين رعاياهم من ناحية أخرى،لم يكن صراعا على الاستقلال وانتزاع حق الاعتراف بكيان ذاتي للرعية يفتح أمامهم بابا لبناء مشروع مستقبلي، وبابا للمشاركة في حياة ديمقراطية سليمة،بل كان صراعا هدفه رفع الغبن وإيقاف الجور والعسف عن الناس والمطالبة بالعدل بينهم . فهو صراع ضد المستبد لرفع الاستبداد والظلم والجور عن الناس، ينحصر في نقد طريقة رعاية السلطان للرعية التي تتسم بالجور والظلم ولا يتطرق إلى نقد ذات السلطان أو إلى تغيير شكل العلاقة معه، وكأن ذات السلطان وحقه في السلطة ليس موضع تساؤل، فالثورات التي قامت في تاريخنا السياسي الطويل، بمعنى ما، كانت ضد المستبد كحاكم ولم تكن ضد الاستبداد كنظام وآلية حكم .



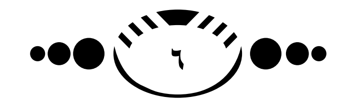
لهذا لم تكن مجتمعاتنا تطمح إلى تداول السلطة من أجل التجديد والتجاوز، بل كان جل أمانيها العدل وإصلاح الحال، وهذا ما فسح المجال إلى تأزيل سلطة الحاكم على الرعية، وبالتالي تأزيل الوضع القطيعي للرعية.

لهذا لم نعرف كعرب ومسلمين الحاكم الذي أتى إلى الحكم بانتخاب الأغلبية له عن طريق صندوق الاقتراع، أو الحاكم الذي انتهت فترة حكمه وجلس في منزله ليستريح من عناء الحكم بعد أن أدى ما عليه ولم يبق لديه ما يقدمه لشعبه، وجميع الذين حكمونا لم يعرفوا فترة محدودة لحكمهم فهم جميعا وبدون استثناء من كرسي الحكم إما إلى القبروإما إلى السجن، وكأنهم خلقوا لفترة حكم أبدي، والحكم الطويل عادة يعلم الحاكم العنف إذا كان لا يعرفه مسبقا.

هذا وقد عرفت مجتمعاتنا كافة صنوف الاستبداد والاستعباد، التي حولت شعوبنا إلى جماجم وهياكل عظمية تسير في الشارع منزوعة الدماغ، وجعلت منهم شخصيات تطحنها مشاعر الدونية والعجز و اللاجدوى . وكان الاستبداد هو السبب الحقيقي وراء تخلفنا الفكري والعلمي و الاقتصادي، وهو المصدر الأساسي لكل رذائلنا الخلقية و الاجتماعية و السياسية، لأن الإنسان إذا فقد فرديته أي وعيه الذاتي أو شخصيته، وأصبح مدمجا مع غيره في كتلة واحدة لا تمايز فيها، حينها يصبح الناس كقطيع الغنم، فتضيع آدميتهم ويقتل فيهم الخلق والإبداع، وينعدم عندهم الابتكار.

كما أن الاستبداد هو الأب الشرعي للتبعية والتخلف، إذ كيف تستقل أمة وتتقدم إذا كانت السلطة السياسية فيها تتصدر على كل شيء ولها الأولوية على الإنتاج والاقتصاد، وتحكمها علاقات الولاء والتبعية، ويتعاظم فيها نظام المحظورات الذي يضرب بالتحريم والتجريم أي مقاربة تحاول الكشف عن الأمراض الاجتماعية الكيانية ؟! مما يدفع الناس إلى إيثار السلامة في عالم لا حصانة فيه لمن يبحث في نظام المحظورات هذه ويقدم معلومات كاشفة عنها .

كيف تتقدم أمة حين تكون أجهزة الأمن والمخابرات هي أكثر الأجهزة تقدما فيها ؟! وهي تهيمن على الحياة اليومية للناس، وتعد على الناس أنفاسهم وتشكل أداة الضبط النهائية في الحياة المدنية والسياسية، مما يؤدي إلى حرمان المواطن من حقوقه الأساسية ويجعله أسيرا للدولة، وإذا ما ابتعد هذا المواطن عن السياسة وعن السلطة الغاشمة،



لحماية نفسه في المؤسسات الأولية كالعائلة والعشيرة والطائفة الدينية فسرعان ما يكتشف أن هذه المؤسسات تحمل نفس البنية الاستبدادية للنظام السياسي .

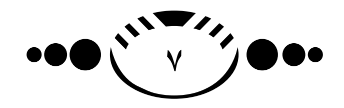
وعندما يسود الاستبداد والقمع فإن الشعور بالاختناق والتوتر يصبح سمة عامة للمجتمع بكامله، وتغيب فيه القدرة على إبداء الرأي والتعبير، لأن الإنسان في ظل الطغيان يتكلم وكأن تحت لسانه جمرة .

وفي ظل الاستبداد تغيب العدالة وتعم الفوضى ويصبح كل شيء ممكن لأن القانون في ظل الطغيان لا يحمي الناس من الظلم، وتتعرض حقوق الناس للخطر، مما يجعل الإنسان هشا، وتفقد حياة الناس، كبشر، الكثير من معانيها .

هذا وقد ثبت بالدليل القطعي أن الاستبداد والفساد صنوان لا يفترقان، يتغذى كل منهما بالآخر ويستمد منه قواه، ولا يمكن لأمة يعيث فيها الفساد أن تتقدم وتنهض، وهذا يفسر حالة التخلف والتبعية التي نعيشها منذ عقود، بل منذ قرون طويلة، وذلك لأن الاستبداد ظاهرة وسمت تاريخنا السياسي كله، نشأت وتراكمت فيه عبر قرون طويلة من الزمن، ورغم المحاولات التي جرت هنا وهناك، تحاول إصلاح نظام الحكم في بعض الأحيان وتزيينه في معظم الأحيان، إلا أن الاستفراد بالسلطة والسيطرة على الحكم وتوظيف ذلك لخدمة مصالح فردية، مازال جاثما وظاهرا للعيان لا تخطئه العين المجردة .

لكلّ هذا رأينا أن شعوبنا العربية، ومنذ النصف الثاني من القرن الماضي ومطلع القرن الحالي، يتوقون للحرية وينحازون للديمقراطية و يرفضون الاستبداد ويثورون على الاستعباد بكافة صوره. وهي حالة ليست مزاجية أو اختيارية، لكنها ضرورة تمليها حق هذه الشعوب في أن يعيشوا عيشا كريما، ماديا ومعنويا، وحق كل إنسان في أن يتمتع بحريته وكرامته الإنسانية مثله مثل غيره من البشر، خاصة وأن طول العهد بالاستبداد علمنا أن الطاغية لا ينظر إلى الناس كبشر بل كأدوات وفي أحسن حالاتهم كعبيد، يزجهم في حروبه الخاصة ويوظفهم للتصفيق له والتطبيل والتزمير لحكمه، إرضاء لغروره و إزكاء لنرجسيته، فهو بذلك يحولهم إلى أناس مهدوري الكرامة والإنسانية والوجود، وصولا إلى موتهم الوجودي أيضا .

لهذا نحن متحيزون للديمقراطية، والتحيز للديمقراطية يمكن أن يتخذ أحد سبيلين:



--إما إبراز الوجوه المشرقة للديمقراطية والتنويه بها والعمل على تلميعها بمختلف الوسائل، وقد سوّد المفكرون والمثقفون في ذلك صفحات كثيرة بحثت في جذور الديمقراطية وبذورها وشروط قيامها، لدرجة أصبحت فيها الديمقراطية هي الشغل الشاغل لكل المتعاطين بالشأن العام على اختلاف انتماءاتهم السياسية والفكرية والأيديولوجية.

--وإما تعرية الاستبداد بالكشف عن مرتكزاته الأيديولوجية والاجتماعية واللاهوتية والفلسفية. وقد اخترنا هذا السبيل الأخير لأننا نعتقد أنه الأكثر جدوى وفاعلية، خاصة وأن الوعي بضرورة الديمقراطية يجب أن يمر عبر الوعي بأصول الاستبداد و مرتكزاته .

لكل هذا وغيره من الأسباب كانت دراستنا هذه ((**في الاستبداد**)) نركز فيها الضوء على مجموعة من النقاط أهمها:

١- **في الدولة:** يتم الحديث فيها عن الحاجة إلى فكرة التجمع البشري وأهميتها بالنسبة للإنسان،

وأساس التفكير فيها، وتطور الدولة كشكل حضاري ونهائي للتجمع البشري، تعريف الدولة ومكوناتها، الحاكم والقانون والشعب، توزيع السلطة في الدولة والفصل بين السلطات، وأشكال الحكم والحكومات الديمقراطية، كحكومة الجمعية والنظام الرئاسي والنظام البرلماني وغيرها.

٢- **في الاستبداد** : يسلط الضوء فيها على،تعريف الاستبداد، أشباه الاستبداد، تأثير الاستبداد

على بنية الدولة وعلى مؤسساتها، ومن ثم يتم الحديث عن جذور الاستبداد ونظريات نشوئه، وعن المبررات التي احتج بها البعض كمسوغات للاستبداد.

٣- **الجذر الديني للاستبداد** : ويتم فيها تسليط الضوء على الفكر السياسي المسيحي منذ

المسيح عليه السلام وحتى ثورة حقوق الإنسان في العصر الحديث، ونسلط الضوء فيها على الفكر السياسي الإسلامي من الناحية التطبيقية العملية ومن الناحية النظرية

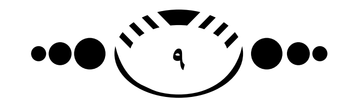


الفكرية، وذلك منذ تشكل الدولة المحمدية في المدينة وحتى مرحلة تشكل الفرق الإسلامية و التأطير النظري للفكر السياسي الإسلامي، لنصل إلى نتيجة مفادها أن الفكر الديني على اختلاف منابته يقوم على ثنائية الجبر والطاعة بين الحاكم والمحكوم، وهو لا يفسح المجال لبروز أي فكر عقلاني يؤهب لبناء مجتمع تسوده الحرية والديمقراطية.

٤- **بين الضحية والجلاد :** وهو البحث الأخير من أبحاث الكتاب،ونسلط فيه الضوء على جدلية العلاقة بين الحاكم والمحكوم عامة، وبين الطاغية ورعيته خاصة، لنصل إلى النتيجة التالية وهي : صحيح أنّ الطاغية كفرد يمثل رأس الحربة في النظام الطغياني وهو المسؤول الأول والأخير عما يحصل فيه، لكن الحقيقة أن النظام الطغياني، هو نظام كامل متكامل، له مؤسساته وبنيته التي تقوم بفعل الظلم والطغيان، وهناك عوامل داخلية وأخرى خارجية تتضافر جميعها لتشكل بمجموعها منظومة الطغيان ((**الجلاد**)) في مقابل الشعب بكامل فئاته وطبقاته ((**الضحية**))، وبالنتيجة يكون الوطن هو الضحية النهائية للاستبداد و الطغيان. وفي النهاية الديمقراطية هي الحل، هي الغاية والطريق، والحرية هي الأمل الذي يعيش من أجله جميع المضطهدين الذين يحلمون بالعزة والكرامة.

٢٤ / ٥ / ١٤٣٢هج

٢٨ / نيسان /٢٠١١ م



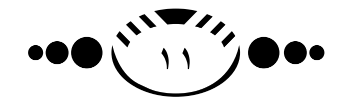
في الـــدولة

إن الحاجة الإنسانية والجهد الإنساني، قد أوجدا الدولة كضرورة، والدولة توجد من أجل الإنسان وتنشأ لحماية الناس وضمان حقوقهم.
عبد الكريم

مقدمة : في ضرورة الدولة :

الإنسان هو الكائن الوحيد من بين الكائنات الحية الذي يحمل بين حناياه أحلام ورغبات، هو يحلم بأشياء كثيرة، ومن بين ما يحلم به، يحلم بعيش هانئ، آمن، يأمن فيه على نفسه وعلى أسرته وعلى أبناء جنسه وعلى وطنه، ولا يخاف فيه من غده وعلى مستقبله، ولا يخاف من الآخر أيّا كان هذا الآخر، فلا يخاف من طمع الآخرين ولا من عدوانيتهم، ولا يرتعد فرقا إذا مرض، باختصار، هو يحلم بعيش تتوفر فيه كل حاجاته، ويحلم بمستقبل أكثر هناء وسعادة، وأكثر أمنا واستقرارا.

و الإنسان مليء برغبات روحية وثقافية و مادية، ولا يمكن لسعادته أن تتحقق إلا بإشباع هذه الرغبات، ولما كان الإنسان كفرد عاجز عن تحقيق أحلامه ورغباته لوحده، بل وعاجز حتى عن تأمين مصالحه الحيوية و حاجاته الضرورية بمفرده، من هنا، من فكرة عجز الإنسان عن تحقيق مصالحه وأحلامه ورغباته، بمفرده، نشأت فكرة الحاجة إلى تكوين المجتمع وضرورة وجوده.



فالاجتماع البشري حاجة وضرورة، لتحقيق مصالح الأفراد كأفراد و لتحقيق المصلحة المشتركة بين الأفراد (١)، والفرد يشترك في تكوين المجتمع لتحقيق أحلامه ورغباته وحاجاته ((**مصالحه الشخصية**)). وبالتالي فالمجتمع لم ينشأ إلا لحماية الحقوق الطبيعية للأفراد، وتحقيق مصالحهم الشخصية، وتأمين حاجاتهم اليومية والحياتية.

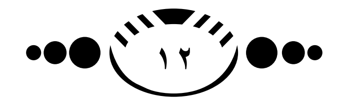
و**الأسرة** هي الجماعة الأولى التي شكلها الإنسان من أجل إشباع حاجاته اليومية، ثم تشكلت **القرية** وهي الجماعة المشكّلة من عدة أسر بغية إشباع حاجات لم تعد تعتبر يومية بصفة بحتة، ومن ثم تشكلت **المدينة** وهي الجماعة المشكلة من عدة قرى، وهي الوحيدة التي تمتلك القدرة على كفاية ذاتها، أي الاستقلال الاقتصادي والحياتي (٢) .

ومن هنا يكون الطابع المميز الذي يجعل من المجتمع البشري جماعة أعلى تسلسليا من المجتمعات الحيوانية الأخرى، يكمن في أن الغاية الأخيرة للوجود البشري المشترك فيه هي تكوين المدينة ((**الدولة**)). بمعنى إن تكوين الدولة هو الغاية الأسمى لأي تجمع بشري لأنها هي الكفيلة بتوفير الأمن لأبنائها وتحقيق مصالحهم الحيوية والحياتية.

فالإنسان حيوان اجتماعي سواء كان بالفطرة، أم بالحاجة والضرورة، فالأمر سيان . والإنسان وحده من بين كل الحيوانات يمتلك الكلام، وهو الوحيد الذي لديه الشعور بالخير والشر، والشعور بالعدل والظلم، وبالمفاهيم الأخلاقية الكبرى.

من هذه المشاعر والضرورات انبثقت ((**المدينة – الدولة**)) فهي تجمع من أجل عيش جيد للأفراد الذين ينتمون إليها، ومن أجل العيش بصفة مشتركة، وبأفضل طريقة ممكنة، أخلاقيا وماديا، ومن أجل تحقيق السعادة والفضيلة في حياة كاملة ومستقلة، ومن هنا يكون الانتماء إلى ((المدينة – الدولة)) هو الغاية الطبيعية للنمو الفردي، لأنه يعطي للإنسان معناه الحقيقي، لأن الإنسان لا يستطيع التفتح إلا في ((المدينة – الدولة))، والغاية العليا لنشاط ((المدينة – الدولة)) هو تحقيق حياة طبيعية وسعيدة لأبنائها.

والإنسان هو المخلوق الوحيد الذي ينتج الفن والعلم والدين وجميع مظاهر الحضارة، وهي أمور تدل على كمال التطور البشري، وهي أمور لا يستطيع الإنسان تحقيقها إلا في مجتمع ((المدينة – الدولة))، ومن يستطيع الحياة خارج ((المدينة – الدولة)) وليس به



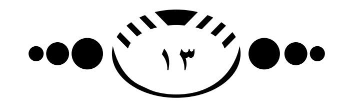
حاجة إليها لأنه مكتف بنفسه بالفعل، فهو إما أن يكون حيوانا أو يكون إلها .

من هنا تكمن أهمية الدولة، وضرورة انتماء الإنسان إلى دولة، ومن هنا نشأت ((المدينة - الدولة))، وأول ما نشأت هذه (المدينة – الدولة) في المدن اليونانية، وكانت تعبيرا عن عجز الفرد عن كفاية نفسه بنفسه، وكان اختلاف القابليات والإمكانيات الفردية بين البشر وتقسيم العمل فيما بينهم هو الأساس الذي قامت عليه هذه ((المدينة – الدولة)) الأولى، التي فككت المجتمع القبلي وحررت الفرد من الوصاية الثقيلة للعشيرة العائلية، وجعلت منهم كائنات فردية مستقلة نسبيا، فغدوا مواطنين متحمسين لمدينتهم ومستعدين للموت في سبيل حريتها، وكان المواطن في هذه ((المدينة – الدولة)) عضوا نشيطا في جماعة ملموسة حقيقية سيدة لنفسها، وتعتبر مقرا لحياة حميمية وقوية وغنية . وللحقيقة والتاريخ، إن عظمة اليونان القديم تعود لكونه اخترع السياسة، وإن أصل الفكر السياسي كما يقول **آرنست باركر** مرتبط بالعقلانية الهادئة والواضحة للفكر اليوناني، فبدل أن يلقي اليونانيون بأنفسهم في دائرة الدين، ويروا هذا العالم بعبارات إيمانية، كما فعلت شعوب الهند ويهودا، اتخذوا مواقعهم في مملكة الفكر، وسعوا لإدراك الكون على ضوء العقل .

تطور شكل الدولة :

مع الإسكندر الأكبر وفتوحاته التي افتتحت العصر المسمى بالهلليني (٣٢٣-١٦٨) ق.م حيث خرج الإسكندر من اليونان باتجاه الشرق ليفتح آسيا بكاملها، حينها خرجت ((**المدينة – الدولة**)) من مكانها في اليونان لتصبح الدولة مدينة عالمية، وجمع الإسكندر كل شعوب العالم الذي احتله في إناء واحد وأمر الجميع أن يعتبروا الأرض وطنهم، وجيشه (جيش الإسكندر) قلعتهم، وبالتالي مع الإسكندر انطلقت فكرة المساواة البشرية، وتماثل الطبيعة البشرية في كل مكان، ورفض الإسكندر التمييز بين اليونانيين وغير اليونانيين، واعتزم أن يكون سيد الجميع في آن واحد، وأن يدمجهم ويربطهم من خلال الزواج المختلط والخدمة العسكرية.

وكبرت المدينة لتصل إلى حدود العالم، مدينة بلا تخوم ولا مؤسسات، فأصبح الفرد في العصر الهلليني بحاجة لإطار سياسي جديد وإلى مبررات جديدة للحياة، والتي سيجدها في ديانات جديدة أو فلسفات جديدة منفصلة عن السياق السياسي الضيق . وفي



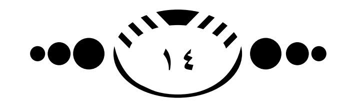
العصر الهلليني أيضا ومع تشكل الملكيات الكبرى حيث أصبحت (الدولة – المدينة) غير كافية للاكتفاء الذاتي، لم تعد فكرة استقلال المدن مطروحة وظهرت فكرة أن الإنسان له قيمة نابعة فقط من صفته كفرد إنساني، وبذلك انتهت ((**المدينة – الدولة**)) إلى غير رجعة وظهرت بدلا عنها المدينة العالمية.

وبقيت الدولة في إطارها العالمي، دولة بلا تخوم وبلا حدود، يحدد رقعتها سيطرة جيشها على تلك الرقعة، وتضم بشرا من كافة الأعراق والجنسيات، يدينون بديانات مختلفة إلى أن جاء الانشقاق الكبير عام (١٣٧٨-١٤١٧).م. الذي قسم العالم المسيحي بين بابا روما و بابا أفينيون، مما عزز تمايز الدولة القومية، وأصبحت لكل أمة كنيسة بعد أن كانت الكنيسة تحتضن كل الأمم .

ونحن الآن لسنا بصدد رصد تطور فكرة الدولة عبر التاريخ، جذورها وأشكالها، وآليات تحولها من بنية إلى أخرى، ومن شكل إلى آخر، لأن ذلك يحتاج إلى كتب ومجلدات، ولأن التاريخ السياسي كله تقريبا، رصد لهذه الفكرة، ولكن يمكننا التأكيد على مجموعة من النقاط :

١- إن الدولة ليست من صنع الله و لا من صنع الشيطان، بل هي من الأشياء التي أوجدها الإنسان، فهي صناعة إنسانية بامتياز. أوجدها الإنسان لتأمين حياته لأنه عاجز عن تأمين ضرورات حياته بمفرده، ويجب أن لا نتوقف كثيرا أمام أسئلة من نوع : ما هي الدولة؟ ولماذا الدولة ؟ لأن الدولة على حد تعبير ميكيافيللي أصبحت موجودة بالفعل، ومن الصعب القفز فوق حقيقة وجودها، ومن الضروري المحافظة عليها وتقويتها وإصلاحها عند الاقتضاء للمحافظة عليها، والعمل على ازدهارها وزيادة عظمتها . لأن هذه الدولة تاريخيا لم توجد اعتباطا، لكنها تشكلت بدافع الحاجة والضرورة، وكما يقول فيرديناند لاسال : ((**الدولة وجدت في الواقع لتحقيق الحرية، ومقاومة الظلم،والقضاء على البؤس والجهل والعوز والعنف، لأن الفرد عاجز لوحده عن القيام بهذا الدور،ولابد من الاتحاد، والدولة صورة هذا الاتحاد**)) (٣).

٢- أركان الدولة : تعرّف الدولة: بأنها مجموعة من المواطنين يعيشون على قطعة معينة من الأرض، تحت ظل سلطة منظمة .



فالأركان التي تقوم عليها الدولة ثلاثة :

١- مجموعة من المواطنين تعرف باسم **الشعب** .

٢- قطعة معينة من الأرض يعيش عليها المواطنون تعرف باسم **إقليم الدولة** .

ج - أن يخضع هؤلاء المواطنون الذين يعيشون على ذلك الإقليم **لسلطة منظمة**(٤).

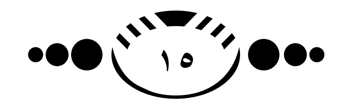
ولا يمكن تصور وجود أية دولة بدون وجود أي من هذه الأركان الثلاثة، وغياب أي من هذه الأركان يعني عدم وجود الدولة .

آ – **الشعب** : لا يمكن تصور دولة بدون شعب، والشعب هو المحور الأساسي الذي تقوم عليه

الدولة، تجمعه صفات عامة مشتركة تحقق الانسجام بين أفراده، وهذه الصفات هي الرباط المعنوي الذي يجعل المجموعة مستقرة .

وهنا يجب أن نفرق بين مفهوم الشعب ومفهوم الأمة، لأن الأمة تعرف أيضا : بأنها مجموعة من البشر تجمعهم صفات عامة مشتركة تحقق الانسجام والوحدة فيما بين أبناء الأمة، وتعزز الشعور بالانتماء لهذه الأمة، وهذه الصفات قد تكون اللغة، الدين، التاريخ المشترك، الجنس أو العرق، المصالح المشتركة، أو الإرادة العامة المشتركة ...إلخ .

لكن تبقى الأمة حقيقة إنسانية إجتماعية، بينما الشعب والدولة حقيقة إنسانية قانونية، فليس بالضرورة أن ينتمي شعب الدولة الواحدة كله إلى أمة واحدة أو جنس واحد، فشعب الولايات المتحدة ينتمي إلى أمم شتى وأجناس وأعراق مختلفة. وليس بالضرورة أن يتكلم الشعب لغة واحدة، فشعب الهند يتكلم لغات كثيرة ومتباينة. كذلك لا توجد دولة يدين كل شعبها بدين واحد، عدا المملكة العربية السعودية فجميع مواطنيها من المسلمين والفاتيكان جميع مواطنيها مسيحيين، وقد تشكل الأمة جميعها شعب واحد لدولة واحدة كالأمة الألمانية والأمة الفرنسية، هذا وقد تكون الأمة مجزأة إلى شعوب مختلفة في دول متعددة كالأمة العربية، وقد تتشكل الدولة من أمم مختلفة



كالاتحاد السويسري مثلا.

فالشعب مسألة قانونية، والرابطة القانونية التي تحدد العلاقة بين أفراد الشعب والدولة هو ما يطلق عليه **الجنسية**، وقد ظهر هذا المفهوم مع الثورة الفرنسية. فشعب الدولة يتكون ممن يحملون جنسية تلك الدولة، ويطلق عليهم صفة المواطنين بصرف النظر عن دينهم ولغتهم وأصولهم (٥) .

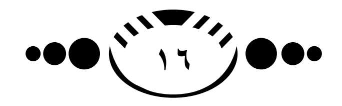
والمرء لا يكون مواطنا في دولة ما، بفعل الإقامة فيها فحسب، وذلك لأن الأجانب من عاملين ووافدين ومهجرين ولاجئين ومتعاقدين ..إلخ،يشاركون في الإقامة أيضا مع المواطنين، لكنهم ليسوا مواطنين، والدساتير والقوانين في الدولة الحديثة هي التي حددت مفهوم المواطنة وأعطت للمواطن تعريفا لا يقبل الشك والتأويل، والمهم في هذه المسألة أمران :

الأول : أنه لا شيء يعطي المواطن صفة المواطنة الكاملة سوى المشاركة في أمور الدولة من قرارات ومهام . ومهام الدولة يمكن تلخيصها بحماية نفسها وحماية مواطنيها، حماية نفسها من أعداء واعتداءات الخارج، ومن تمزقات وتشرذمات الداخل، وحماية مواطنيها من الفقر والجهل والمرض والبؤس والعوز والعنف والاعتداء، وهو ما أعطاها صفة الدولة **الحارسة**، وفي ذلك تفصيلات كثيرة لا مجال لحصرها الآن .

الثاني : يجب أن يكون كل المواطنين متساوين، الكل سواسية أمام القانون، متساوون في الحقوق والواجبات، بغض النظر عن أديانهم أو مذاهبهم أو أعراقهم، ليس فيهم مواطن درجة أولى وآخر درجة ثانية، المهم أنهم مواطنون، فرصهم في العمل، في التعليم، في الخدمات، في الأمن، وفي الوصول إلى أعلى المناصب واحدة، لا فرق بين مواطن وآخر إلا في الإمكانات والمواهب والقدرات التي يمتلكها ذلك المواطن، وهو الأساس الذي يجب أن يتّم عليه تقييم المواطن، لا أن يتم تقييمه على أساس الطائفة أو العشيرة أو العائلة أو الحزب أو الدين أو المذهب أو العرق، لا يوجد استثناءات، و لا أحد فوق القانون .

ب – الإقليم : وهو المستقر الذي يأوي إليه العنصر البشري، يزاول عليه نشاطه، وهو مصدر ثروته من زراعة وصناعة وثروات باطنية ومياه..إلخ.

وإقليم الدولة : هو ذلك الجزء من الكرة الأرضية الذي تقيم عليه سلطانها، وسلطان



أي دولة يجب أن لا يتجاوز إقليمها، وهو يتشكل من **الأرض اليابسة** التي يعيش عليها الشعب، إضافة إلى مسافة من مياه البحار التي تحيط باليابسة أو تحدها تسمى **المياه الإقليمية**، وكانت تقاس بثلاثة أميال تبدأ من آخر نقطة تنحسر عنها المياه وقت الجزر، لكن هذا المعيار بدأ يهتز بعد الحرب العالمية الأولى، فأصبح يتراوح بين أربعة واثني عشر ميلا، وقد وصل الأمر إلى أن بعض دول أمريكا اللاتينية تعتبر مياهها الإقليمية تمتد مائتي ميل، أما المعدل الوسطي للمياه الإقليمية للدول العربية فهو (١٢ ميل).

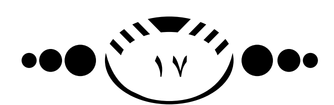
يضاف إلى اليابسة والمياه الإقليمية الغطاء الجوي الذي يعلو هذه اليابسة وهذه المياه ويسمى **المجال الجوي** للإقليم، ويضاف أيضا باطن الأرض الذي تغطيه هذه اليابسة وهذه المياه بمسافة تمتد حتى مركز الكرة الأرضية وخاصة بعد اكتشاف الثروات الباطنية الهائلة التي تغطيها هذه القشرة من اليابسة وهذه المياه من غاز ونفط ومعادن ثمينة ومياه ..إلخ .

والعلاقة بين الدولة والإقليم، علاقة ملكية، فالدولة تملك الإقليم وتملك باطنه وتملك ما فوقه، والبعض يعتبر أن هذا الحق ليس حق ملكية بل هو حق سيادة (٦) .

والإقليم يتحدد بموجب اتفاقات دولية، ولقد صاغت الحروب الكبرى و الصغرى رقعة معظم الدول الحديثة وحددت حدودها، وصاغ الاستعمار بقوته وجبروته القسم الباقي، فصار لكل دولة حدودها المعترف فيها والمقررة من قبل الشرائع والأنظمة والمنظمات الدولية، ولكن مما يؤسف له أن هذه الأعراف والمنظمات الدولية محكومة بدورها من قبل الأنظمة التي تمتلك القوة، فهي تذعن عند تحديد حدود دولة ما، **لحق القوة وليس لقوة الحق**، والأمثلة على ذلك كثيرة .

وإذا ما قامت دولة ما بانتهاك حدود دولة أخرى، واغتصبت جزءا من أراضيها أو حتى اغتصبتها كلها، بفعل عامل القوة، فإن الجزء المغتصب الذي سلب، يبقى جزءا من الدولة المنتهكة وليس جزءا من الدولة المغتصبة مهما طال الزمن، وعلى الدولة أن تسعى لتحرير الأجزاء المغتصبة منها بأي وسيلة سلما كانت أم حربا.

ج – **السلطة** : يقول ابن خلدون : ((**ضرورة الاجتماع البشري لحياة الإنسان،هذا أدى إلى تكوين المجتمع، واستقرار المجتمع يتعرض للزوال نتيجة النزعة العدوانية في النفس البشرية، لذا لا بد من وجود حاكم [سلطة] يقوم بتنظيم المجتمع**)) .



فنحن أمام حقيقة يتعذر اختزالها أو القفز من فوقها، وهي أنه في كل دولة يوجد حكام ومحكومون، قادة و منقادون، وإن كل العلم و الفن السياسي يتأسس على هذه الواقعية الأولية .(٧)

ولا يمكن تصور المجتمع السياسي [الدولة] بغير سلطة حاكمة تنظمه وتضع له القواعد والقوانين، هذه السلطة هي حجر الأساس بالنسبة للدولة، وبغير هذه السلطة السياسية لا توجد الدولة، وهي قوة في خدمة الفكرة على حد تعبير **بيردو**، هذه القوة تقود المجموع للبحث عن الصالح العام المشترك، قادرة على أن تفرض على أعضاء الجماعة ما تأمر به، وهي ليست قوة مادية أو خارجية، وإنما تكمن حقيقة السلطة في اعتقاد المحكومين أن هذه السلطة هي التي توفر لهم ما يحتاجون إليه من أمن مادي ومعنوي جسدي ونفسي .

والسلطة تعني القدرة على حكم الآخرين، وهي تعتمد على عوامل نفسية واقتصادية واجتماعية وتاريخية، إلى جانب اعتمادها على القوة المادية المتمثلة في القوات المسلحة وقوات الشرطة وأجهزة ومؤسسات العقاب المختلفة. ولا يمكن أن يكون داخل الدولة سلطتان تملك كل منهما القوة المادية السابقة لأن ذلك ينتهي حتما بحرب أهلية تدمر الدولة، وهذه الحرب تنتهي إما بانتصار أحد القوتين على الأخرى لتبقى في الدولة سلطة واحدة، أو تنتهي بانقسام الدولة، لذلك لا يمكن لأي دولة أن تسمح بأن توجد في داخلها تنظيمات عسكرية غير تابعة لها وغير مؤتمرة بأمرها على نحو مباشر. كذلك لا يتصور أن يوجد في الدولة أجهزة للعقاب والتحريم غير أجهزة الدولة. هذه السلطة يجب أن تكون ملكا للدولة وليس للأشخاص الذين يحكمونها.(٨)

وينشأ المجتمع السياسي عندما ينقسم المجتمع إلى فئتين، فئة حاكمة تتولى السلطة السياسية وتصدر القرارات والأوامر، وفئة أخرى محكومة لا يكون لها إلا الطاعة والتنفيذ. ويتألف **المجتمع السياسي** في أي دولة من ثلاثة عناصر هي:

١- **الحاكم** : حارس القوانين والمحافظ عليها .

٢- **القانون** : الذي يحكم الحاكم بموجبه ويسيطر بمقتضاه .

٣- **الشعب** : الذي يجب أن يحكم بواسطة القوانين، وأن يطيع الحاكم(٩).



- **في الحاكم** : الحاكم هو ممثل السلطة،وممارس لها باسم الدولة .وقد تطور مفهوم الحاكم عبر التاريخ مع التطور الذي أصاب البشرية، ومع نضج الوعي الذي عرفه الإنسان عبر تطوره التاريخي.

ففي العصور الغابرة من التاريخ، كان الحاكم يعتبر إلها أو ابنا للإله مما يجعل سلطانه مقدسا وفوق كل مناقشة أو أي نقد بشري، فسلطانه مطلق لا حدود له، وهذا ما عرفته البشرية وهو ما كان سائدا في الهند القديمة وفي الصين وفارس وفي مصر الفرعونية.

ولكن مع مجيء المسيحية التي رفضت إعطاء صفة غير بشرية للحاكم، واعتبرت أن الحاكم بشرا لكنه يحكم بمقتضى الحق الإلهي المقدس، وبمقتضى مشيئة إلهية اختارته للقيام بمهمة الحكم، ومباشرة السلطة التي هي أصلا سلطة الله التي أودعها هؤلاء الحكام. فأصبح الحاكم بشرا يتمتع بسلطة من الله، فيجب الخضوع له والامتناع عن مناقشته، و إرجاء أمره كله إلى الله في الدار الآخرة. أما في هذه الدنيا فيجب السمع والطاعة والامتثال، على اعتبار أن صاحب السلطة ومانحها للحكام هو وحده دون سواه الذي يملك حق محاسبتهم . وهو ما يطلق عليه نظرية ((**الحق الإلهي المباشر**)) .

واستمر هذا الوضع لمدة خمسة قرون إلى أن بدأ الوهن يتسلل إلى الإمبراطورية الرومانية وأخذت تدخل دوْر الاضمحلال، فأصبح الأباطرة من الضعف بحيث لم يعد من السائغ أن يقال أنهم يمثلون الله على الأرض، وأن سلطتهم من سلطته، وقبس منه، وهنا ظهرت نظرية ((**الحق الإلهي غير المباشر**)) في الحكم . إذ مع انهيار الإمبراطورية الرومانية، أصبحت الكنيسة هي أكبر مالك للأرض في أوروبا كلها، فأرادت أن يكون لها دور أكثر فاعلية، فانتقلت خطوة باتجاه اعتبار الحكام يستمدون سلطتهم من الله ولكنهم يمارسونها بموجب رضا الشعب المسيحي وتحت إشراف الكنيسة وبموافقتها، فالله لا يختار الحكام اختيارا مباشرا وإنما هو يوجه الحوادث توجيها من مقتضاه أن يختار المسيحيون بأنفسهم حاكمهم، ولما كانت الكنيسة هي التي تمثل المسيحية فإنها لابد وأن ترضى عن هذا الاختيار وتباركه، فصار من حق الكنيسة محاسبة الحاكم ومساءلته عن مدى إتباعه التعاليم المسيحية باعتباره مندوبا عنها .

ومع بداية عصر النهضة ظهرت فكرة **العقد الإجتماعي** التي تقوم على تنازل الأفراد



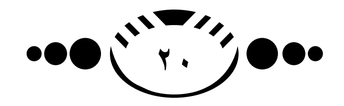
عن بعض حقوقهم وحرياتهم لمن يحكمهم مقابل حمايتهم من رعبهم وخوفهم من بعض ((هوبز ١٥٨٨-١٦٧٩))،

ومقابل أن يلتزم الحاكم أمامهم بالمحافظة على حقوقهم وعلى أمنهم وسلامتهم وإقامة العدل والمساواة بينهم ((جون لوك ١٦٣٢- ١٧٠٤)) فالحاكم مع لوك أصبح مسؤولا أمام شعبه ويحاسب من قبله .

أما مع **جان جاك روسو** فأصبح الفرد لا يتنازل عن حقوقه للحاكم، وإنما يتنازل عن حقوقه للمجموع كله، الذي يختار الحاكم منه، لأنه لما كان كل واحد سيتنازل عن حقوقه كاملة، فإن الجميع يصبحون في وضع متساوي، والتنازل يكون بغير تحفظ، وبذلك يصبح الاتحاد أكمل ما يمكن، وتصبح الرعايا و صاحب السيادة ليسوا إلا نفس الأشخاص منظورا إليهم من زاويتين مختلفتين .

وهكذا تطورت فكرة الدولة وتطور معها الفكر السياسي إلى أن وصلنا إلى عصرنا الراهن حيث أصبح الحاكم بشرا، يحكم مجموعة من البشر، بموجب قانون يعتبر بمثابة العقد بين الحاكم والمحكومين، ولم يعد الله (عز وجل) هو الذي ينزل من عليائه ليحكم الناس في الأرض، ولم تعد الآلهة تتمشى بين الناس لتحكمهم، وبالتالي لم يعد الحاكم إلها، ولم نسمع أن الله عز و جل، جلّت قدرته، والقادر على كل شيء، أعطى تفويضا خطيا أو شفهيا لأحد كي يحكم باسمه، وفكرة ((**إن الحكم إلا لله**)) التي ابتدعها الخوارج، فهم أول من رفعوا شعار الحكم لله، وفكرة أن الحاكم هو مندوب الله على الأرض، فوضه لكي يحكم خلقه بالنيابة عنه، أو فكرة أن يأتي الحاكم بمجموعة من ذوي العمائم واللحى، أو ما يطلق عليهم، اصطلاحا، رجال الدين، يعزمهم على العشاء أو الغداء، فيضمنون له الجنة- وكأنهم خزنتها- ويسبغون على أقواله الحكمة وعلى أفعاله العصمة، فكل كلمة يقولها حكمة حتى ولو كانت تافهة، وهو معصوم عن الخطأ لا يأتيه الباطل من أمامه ولا من خلفه، ويدعون له في المساجد والكنائس، وكأن محمدا(ص) أو عيسى عليه السلام سلمه راية دينه من بعده.(١٠)

جميع هذه الأفكار أصبحت قديمة قدم التاريخ نفسه كما رأينا، مارسها حكام الأمس و ما زال بعض حكام اليوم يمارسون صورا منها، وكل ذلك ليس بدافع من دين لأنه لا يوجد نص ديني، حديث أو آية، نص على ذلك، وليس رغبة في التقرب إلى الله، ولكن كي



يهرب هؤلاء الحكام من محاكمة عاجلة أمام شعوبهم، إلى محاكمة آجلة أمام الله، زعما منهم بأن الله غفور رحيم فقط ونسوا أنه شديد العقاب أيضا. وكلنا سوف يسأل أمام الله، حاكم و محكوم، صغير و كبير، غني و فقير، وسوف نحاسب جميعا فيما أصبنا وفيما أخطأنا، وسوف يعاقب المخطئ على خطئه ويثاب المصيب على حسن عمله .

فالحاكم في عصرنا الراهن أصبح واحدا من الناس وهو مسؤول أمام الناس الذين يحكمهم فقط، فيما أخطأ وفيما أصاب، فيما ظلم وفيما عدل، فليس هناك حاكم بأمر الله وليس هناك إمام معصوم، كلنا من آدم و آدم من تراب.

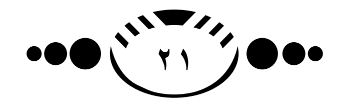
وفي الدولة الحديثة لم يعد الحاكم فردا، لأنه لا يمكن أن يغني فرد عن أمة، أيا كان هذا الفرد ومهما كانت قدراته، وتلك هي مأساة الأنظمة الاستبدادية، حيث تختزل الأمة كلها في الحاكم فقط، بل أصبح الحاكم في الدولة المعاصرة عبارة عن حكومة تنتظم في هياكل ومؤسسات، تتوزع فيها المهام والمسؤوليات على الجميع، ولا تستأثر أي من هذه المؤسسات بالسلطة لنفسها، ولا تستطيع ذلك بحكم القانون.

- **في القانون:** إذا كان الحاكم هو حارس القوانين والمحافظ عليها، فما هو هذا القانون الذي يحكم الحاكم بموجبه ويسيطر بمقتضاه ؟ ما هي علاقة القانون بالسلطة ؟ وما هي المعايير التي تضبط هذا القانون ؟

الفقيه الفرنسي **لوفير** يعتبر أن المضمون الأساسي لفكرة القانون هو فكرة العدالة، لأنه في الأصل حين قامت فكرة الدولة كانت نتيجة حاجة البشر إلى تحقيق وحماية حقوقهم التي يعتبرونها حقوقهم الطبيعية، فعلى القانون في أي دولة أن يحمي هذه الحقوق الطبيعية، لا أن ينال منها أو ينقص منها شيئا. فالقانون في أي دولة هو معيار الخير والشر فيها، يهدف إلى حماية المواطنين وصيانة حقوقهم. و على القانون أن يمثل إرادة العامة، لا إرادة شخص معين أو فئة معينة.

و إذا كان القانون مكون أساسي لا غنى عنه لأي مجتمع سياسي، والسلطة ركن من أركان الدولة لا تقوم الدولة إلا بها، **فما هي علاقة السلطة بالقانون** ؟

هنا يجب أن نفرق بين مسألتين: **السلطة و ممارسة السلطة**، إن مسألة السلطة لا يتطرق إليها أحد بالمساءلة أو التساؤل، لأنها من الثوابت التي لا غنى للدولة عنها، ولا



تقوم الدولة إلا بها، أما كيفية ممارسة هذه السلطة، فهو محور الخلاف والنقاش في المجالين السياسي والقانوني.

بداية، إن أي سلطة يجب أن لا ترتفع فوق القانون، ويجب أن تمارس في حدود القانون وتخضع له. ويوشك الإجماع أن ينعقد اليوم على أن ممارسة السلطة يجب أن يظل دائما في إطار القواعد القانونية القائمة، والمهم بالنسبة للناس أن يعيشوا في دولة قانونية، أي تخضع فيها الأجهزة الحاكمة، التي تمارس السلطة والتي بيدها وسائل القهر والإكراه، لأحكام القانون.

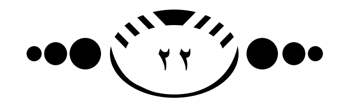
والأنظمة الاستبدادية البوليسية هي الأنظمة التي لا تعترف بسيادة القانون، ولا تجد حرجا في الخروج على القواعد القانونية الموضوعة، وما أكثر ما يجد الذين يمارسون السلطة في هذه الأنظمة من يبررون لهم أعمالهم، ومن يحاولون إيهام الشعب وتضليله، تمكينا لذلك السلطان من تحقيق مآربه.

أما في الدولة القانونية فالحاكمون يخضعون لسلطان القانون، والقانون فوق إرادة الأفراد، أيا كان هؤلاء الأفراد. وأي دولة مهما كانت لا تستطيع أن تلغي كل النظام القانوني فيها، لأن ذلك يعني أن تحل الفوضى في الدولة، فتقضي الدولة على ذاتها بالضرورة، كما يقول الفقيه الألماني **يالنك**. قد تلجأ الدولة إلى تجاوز القانون أحيانا، لكنها لا يمكنها أن تلغي القانون كله.

وفي أية دولة يتربع الدستور على قمة النظام القانوني فيها، لأنه يعتبر قانون القوانين، فهو الذي يبين شكل الدولة، ونظام الحكم فيها، وينظم السلطة العامة، ويحدد العلاقات بين أجهزتها المختلفة، ويضع الحدود لكل منها ويقرر حقوق الأفراد، و ينص على الوسائل الأساسية لضمان هذه الحقوق.

والدستور إذ يضع الحدود لتصرفات أجهزة الدولة، فهو يؤدي إلى تقييد ممارسة السلطة، وجعلها في الإطار الذي يحدده الدستور، فيكون الدستور بالتالي هو الضمانة الأولى لممارسة السلطة، ممارسة قانونية، ممارسة خاضعة لحدود وضوابط معينة.

وهنا يجب التنويه أن الخضوع للقانون لا يعني الحد من الحرية، لأنه بالأصل، وكما ذكر سابقا، تعاقد الناس على التنازل عن الممارسة الحرة لإرادتهم، مقابل حماية

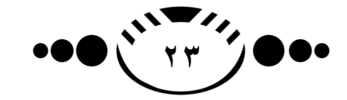


أرواحهم ومصائرهم، وهو ما سمي ب: **العقد الإجتماعي.**

والشعب الحر لا يطيع شيئا سوى القانون، على حد تعبير **جان جاك روسو.** لأنه بالقانون وحده تتكرّس مصلحة الفرد، وبواسطته تحمى حقوق الملكية الخاصة والحريات الشخصية، كما يقول **جون لوك** .

و على اعتبار أن الدستور في الدولة يمثل قمة النظام القانوني فيها، فإن جميع القواعد القانونية التي تأتي تحته يجب أن لا تخرج عن أحكامه، و لا تأتي بما يخالفها. فأحكام الدستور ملزمة للجهاز التشريعي في الدولة، كما أنها ملزمة للجهازين القضائي و التنفيذي، أي من الضروري أن تكون القواعد القانونية التي يسنها الجهاز التشريعي في الدولة متفقة مع أحكام الدستور، وغير مخالفة لها، كذلك فإن الجهاز التنفيذي حين يقوم بعمله المتشعب الواسع، يجب أن يظل دائما في حدود الأطر القانونية لا يعدوها، وإلا اتسمت تصرفاته بعدم المشروعية لخروجها على الدستور أو على القواعد القانونية الصادرة وفقا للإجراءات التي يرسمها الدستور، كذلك فإن الجهاز القضائي في الدولة، إذ ينزل حكم القانون على وقائع معينة، مطالب بأن ينزل على القواعد القانونية نفسها حسب الدستور، ليرى ما إذا كانت متفقة معه فيطبقها، أو مخالفة له فيمتنع عن تطبيقها، وهذا هو ما يعرف: **برقابة القضاء الدستورية للقوانين**. وإذا ما خرج القائمون على السلطة عن الأحكام الدستورية، انقلب سلطانهم من سلطان قانوني إلى سلطان فعلي يستند إلى القوة المادية وبذلك تخرج الدولة عن أن تكون دولة قانونية وتصبح دولة استبدادية.(١١)

- **في الشعب:** الذي يجب أن يحكم بواسطة القوانين، وعليه أن يطيع، لقد تحدثنا في فقرة سابقة عن الشعب كركن أساسي من الأركان التي تقوم عليها الدولة، إذ لا دولة بغير شعب، ولا حاجة بنا للحديث عن الشعب كعنصر أساسي من عناصر أي مجتمع سياسي.



توزيع السلطة

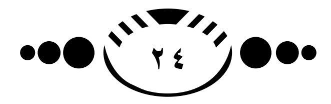
- الفصل بين السلطات -

مع تطور الحياة السياسية تشعبت وظائف الدولة وتعددت غاياتها، وأصبح الجمع بين هذه الوظائف والغايات جميعا في يد واحدة أمرا متعذرا. وانفصلت السلطة عن أشخاص الحاكمين، وأصبحت ملكا للدولة، يمارسها أشخاص معينون لصفات فيهم، ولم يعد الحاكم إلا ممارسا للسلطة وليس مالكا لها، وحين يأتي حاكم ويركز كل السلطة بكل وظائفها وغاياتها في يده ويمارسها بإرادته المفردة المطلقة ويستبد بها نكون نحن أمام نظام استبدادي.

ومنعا لاستبداد أحد بالسلطة قامت فكرة **الفصل بين السلطات** وذلك بتوزيع السلطة والحيلولة دون قيام سلطة مطلقة، وذلك عن طريق تقسيم الوظائف الأساسية للدولة ووضع كل وظيفة منها في يد جهة منفصلة عن الجهات الأخرى بحيث تنتفي إمكانية الاستبداد والانفراد بالسلطة، فنظرية الفصل بين السلطات قامت أساسا وكما يتضح من أجل الدفاع عن قضية الحرية، وذلك بالحيلولة دون الانفراد بالسلطة لأي جهة من الجهات .

ولعل أول تطبيق عملي لمبدأ توزيع السلطة على جهات متعددة وعدم تركيزها لدى جهة واحدة كان في دستور **كرومويل** الذي ميز بين السلطات الثلاثة: **التشريعية و التنفيذية و القضائية.**

أمّا المحاولة النظرية الأولى للفصل بين السلطات فقد جاءت هي الأخرى في إنكلترا على يد **جون لوك** في كتابه **[الحكومة المدنية]**. الذي كانت أقصى غاياته هي الوقوف ضد استبداد الملوك عن طريق تقييد سلطتهم وتقسيم السلطة في الدولة.



ولكن للحق والتاريخ يعتبر المفكر الفرنسي **مونتسكيو** هو الذي أقام نظرية الفصل بين السلطات على نحو منهجي، وأرسى أصولها ودافع عنها، وكانت أفكاره ترتكز على ثلاثة مبادئ: كيف نحمي الحرية ؟ وكيف نمنع إساءة إستعمال السلطة ؟ والإعتدال والموازنة. لأن مونتسكيو لم يكن يحسن الظن بالطبيعة البشرية عندما تستأثر بسلطة معينة، ولمنع إساءة السلطة ضمانا للحرية، فإنه يجب أن توقف السلطة سلطة أخرى، ويرى مونتسكيو أن وظائف الدولة ثلاثة:

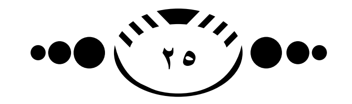
الوظيفة التشريعية: وهي التي تقوم على عمل القوانين.

الوظيفة التنفيذية : التي تقوم على قانون الشعوب أو القانون الدولي، ومهمتها أمور السلم والحرب، والمبعوثين الدبلماسيين، وإقرار الأمن ومنع المخالفات.

الوظيفة القضائية: التي تقوم على القانون المدني، ومهمتها توقيع العقوبات على الجرائم، أو الفصل في منازعات الأفراد.(١٢)

و مقابل هذه الوظائف الرئيسية للدولة، فقد أقر علماء القانون والسياسة بوجود ثلاث سلطات داخل الدولة هي:**السلطة التشريعية و السلطة التنفيذية و السلطة القضائية.** وللحقيقة يمكن القول حقيقة وليس تجاوزا، بوجود خمسة سلطات داخل الدولة هي السلطات الثلاثة آنفة الذكر إضافة إلى **السلطة السياسية و سلطة الرأي العام.** كل من هذه السلطات الخمسة مستقلة عن الأخرى لكنها غير منفصلة عنها تماما، ومن العلاقة بين هذه السلطات فيما بينها من جهة وفيما بينها وبين الحاكم والشعب من جهة أخرى، تتخذ الحكومة شكلها ولونها وطعمها، فتكون الدولة **ديمقراطية** إذا كانت هذه السلطات ليست ملكا لأحد، وغير خاضعة لإرادة جهة محددة، وتتوزع هذه السلطات الوظائف الأساسية للدولة بشكل عادل ومتوازن، أما إذا انفرد الحاكم بالسلطة وتركزت جميع السلطات بيده، وحكم بالقوة المادية وليس بالقانون، وكانت السلطة تستهدف مصلحة الحاكمين الشخصية وليس مصلحة المجتمع ككل نكون أمام دولة **إستبدادية.**

١- **السلطة السياسية:** والمقصود فيها الجهة التي تتخذ القرار السياسي في الدولة، وهي الجهة التي تحدد الغايات والتوجهات العامة في الدولة، وتحدد أيضا إيقاع الحياة وآلية الحركة داخل المجتمع، وتضبط وتسيطر على العلاقة بين أجهزة ومؤسسات



الدولة المختلفة، بين الحكام والمحكومين، بين البرلمان والوزارة، وبين أجهزة الأمن والمواطن...الخ.

ويمكننا تشبيه السلطة السياسية داخل الدولة بالجهاز العصبي داخل الجسم، فكما أن العين لا يمكن أن ترى إلا إذا كان عصبها سليما، ولا يمكن لليد أن تحس أو تتحرك إلا إذا كانت أعصابها سليمة، ولا يمكن للأذن أن تسمع إلا إذا كان عصبها سليما... الخ، فلا قيمة لكل أعضاء الجسم إلا إذا كان الجهاز العصبي سليما، وإذا فسد الجهاز العصبي فسدت واضطربت أعضاء الجسد كله. كذلك هي السلطة السياسية داخل الدولة، فهي الضابط والمسيطر على حركة الدولة وشؤونها، وهي المسؤولة عن كل شيء سلبا أو إيجابا، إذا صلحت صلحت الدولة كلها، وإذا فسدت انتشر الفساد في الدولة كلها، فلا يمكن للوزارة أن تكون صالحة في ظل سلطة سياسية فاسدة، والبرلمان في ظل سلطة سياسية فاسدة يصبح أداة بيد هذه السلطة لتمرير القوانين التي تريدها من أجل تطويع الرأي العام وتدجينه لتحقيق مصالح هذه السلطة، بدل أن يكون تعبيرا عن هذا الرأي العام وخادما لمصالحه، وأجهزة الأمن في ظل سلطة سياسية فاسدة وظيفتها قمع المواطن وقهره وسلبه حريته، بدل أن تحميه وتصون كرامته، وهكذا، في ظل أنظمة سياسية فاسدة يكون كل شيء في الدولة فاسدا إلا ما رحم ربي.

وفي الأنظمة الاستبدادية تتركز السلطة السياسية والقرار السياسي في يد قمة الهرم السياسي (الملك، الرئيس، الأمير، السلطان...الخ) وفي يد المؤسسة الضيقة التي تحيط به مباشرة من أعوان ومستشارين، أقرباء ومقربين، فهم الذين يختارون الوزراء ويشكلون الوزارة، حسب الحاجة، وتكملة لديكور الدولة، ويقيلونها بلحظة حين الضرورة. أما بالنسبة لمجلس الشعب أو البرلمان أو أي مجلس تشريعي، سمّه ما شئ، هذه المجالس في الأصل يجب أن تكون منتخبة انتخابا حرا من الشعب، لكن في ظل الأنظمة الاستبدادية، فإن السلطة السياسية تعطي توجيهاتها العامة والخاصة الشفوية والمكتوبة، بحيث تضمن أن يكون أعضاء هذه المجالس مختارون بعناية، ولاؤهم مطلقا للسلطة السياسية، وقادرين على توجيه الرأي العام لصالحها، ويصدرون القوانين والتشريعات التي تخدم الحاكم أولا وتحقق مصالح المحيطين به ثانيا.

و السلطة السياسية في الدولة الاستبدادية هي التي تعين القضاة ليحكموا حسب إرادة الحاكم وتنفيذا لمشيئته، وليس وفق قانون متفق عليه يخدم مصالح الأمة ويحمي



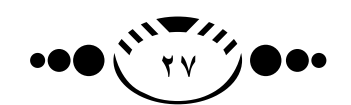
مواطنيها، وهي التي تتخذ قرار الحرب والسلم، أو الاستسلام، وهي التي تعين قائد الجيش وهي التي تعقد الصفقات الكبرى...الخ، باختصار، في ظل الأنظمة الاستبدادية، تغيب المؤسسات أو تفصّل بحيث تتركز كل القرارات في يد السلطة السياسية، المتركزة أصلا في يد الحاكم.

والسلطة السياسية المستبدة غالبا ما تصل إلى سدة الحكم عن طريق اغتصاب السلطة اغتصابا، ((بالوراثة، بالانقلاب، بالثورة، بالاحتلال..الخ)) ومن الجدير التنويه إلى أنه من المعروف أن الحكم وراثي في النظام الملكي، وانتخابي في النظام الجمهوري، ولكن لم يعد هناك من فارق كبير بين النظام الملكي وبين بعض الأنظمة الجمهورية، حيث يورث الحكم للأبناء في الأنظمة الملكية، ويكتسب الملك الابن الصفة الشرعية لحكمه بطريقة **الوصية والبيعة**، ويورث الحكم في بعض الأنظمة الجمهورية، ويأخذ الرئيس الابن صفته الشرعية بطريقة الاستفتاء، والنتيجة واحدة في كلا الحالين، حيث ينتقل الحكم من الآباء إلى الأبناء، أو الإخوة بعيدا عن إرادة الشعب ورغباته وخياراته.

و السلطة السياسية في ظل الأنظمة الاستبدادية، لا تمثل إلا نفسها، سواء كانت تدّعي أنها تحكم باسم حزب أو باسم مجموعة أحزاب، باسم طبقة * أو باسم الشعب كله.

أما في الدولة الديمقراطية، فالسلطة السياسية عموما تبقى في يد الشعب الذي يحكم، إما عن طريق جمعية تمثله ينتخبها كما في **حكومة الجمعية**، أو عن طريق رئيس ينتخبه كما في **النظام الرئاسي**، أو عن طريق برلمان ينتخبه كما في **النظام البرلماني**. أي باختصار، السلطة السياسية في الدولة الديمقراطية تنتخب انتخابا حرا وشريفا.

وإذا كان من المستحيل لأي سلطة سياسية، مهما بلغت من النزاهة ومن الشعبية أن تمثل جميع المواطنين، أو أن تعبر عن مصالح كافة الفئات والطبقات في المجتمع، لأن الشعب نفسه ليس كلا متجانسا، وأفراده مصالحهم مختلفة وغاياتهم وأهدافهم متباينة، ينتمون إلى ديانات ومذاهب شتى، أصولهم وأعراقهم مختلفة، متباينون في غناهم وفقرهم، في عملهم ومصدر رزقهم، في أخلاقهم وفي قيمهم...الخ. لكن من المهم أن تكون السلطة السياسية تعبيرا عن رأي الأكثرية، وأن لا تشعر الأقلية بالنفي أو الاضطهاد، أي أن يكون في الدولة نوع من التوازن في المصالح وتكافؤ الفرص للجميع،



وأن لا يكون أي من أفراد الشعب مهما كان دينه وعرقه ومذهبه وعائلته ومستواه، **دون أو فوق مرتبة المواطن**، فلكل مواطن حقوق وعليه واجبات، وفي هذه الحالة تكون السلطة السياسية في الدولة أقرب ما تكون إلى تحقيق العدالة، ((**والسلطة السياسية ليست غاية بل وسيلة لتمكين المواطنين من تحسين ظروفهم في كل ناحية من نواحي الحياة، وهي تعني تنظيم الحياة العامة في الوطن عن طريق ممثليه**)) على حد تعبير غاندي.(١٣)

٢ – السلطة التشريعية:

في ((الدولة – المدينة)) كانت الدولة محدودة المكان والتعداد، وكان الشعب فيها قادرا على أن يحكم نفسه بنفسه بشكل مباشر، بمعنى أنه كان بإمكان الشعب أن يتدخل ويشارك في اختيار الحاكم ومساءلته، وفي التصويت على القرارات والقوانين التي تصدر من الحكومة، رفضا أو قبولا، بشكل مباشر وبغير حاجة إلى وسطاء.

أما في ((الدولة – الأمة)) و ((الدولة – العالمية)) التي تضم بين جنباتها أكثر من أمة، حيث اتسعت رقعة الدولة وازداد تعداد سكانها بحيث أصبح من المتعذر على الشعب أن يحكم نفسه بشكل مباشر، يلجأ إلى اختيار ممثلين عنه ليحكموا باسمه، و ينضوي هؤلاء الممثلون المنتخبون في إطار مؤسسة واحدة، تتكون من مجلس واحد أو مجلسين، كما أسلفنا، أخذت تسميات شتى ((برلمان، مجلس الشعب، مجلس الأمة، مجلس النواب، مجلس العموم، الكونغرس، الكريملين...الخ)) ولهذه المؤسسة حقوق مختلفة و وظائف شتى:

١- **حق التشريع:** فهي التي تصدر القوانين والتشريعات اللازمة لحكم الدولة وحمايتها، وصيانة الوطن والمواطن، وتحقيق مناخ العدالة في المجتمع، وتحقيق التوازن والأمن والاستقرار في الدولة والمجتمع، ولها حق قبول أو رفض القوانين والدساتير والتشريعات التي تصدر من السلطة التنفيذية، سواء كانت رئيسا أو وزارة، حسب النظام المتبع، بحيث لا يمكن لأي قانون أو دستور أن يصدر إلا إذا صادقت عليه السلطة التشريعية بأغلبية الثلثين على الأقل.

٢- **حق التعيين:** للسلطة التشريعية الحق في تعيين أو اختيار أو انتخاب السلطة التنفيذية – الرئيس في النظام الرئاسي، والوزارة في النظام البرلماني – وفي هذه



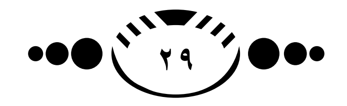
الحالة تكون السلطة التنفيذية مسؤولة بشكل مباشر أمام السلطة التشريعية.

٣- **حق المحاسبة والعزل:** من حق السلطة التشريعية محاسبة السلطة التنفيذية وعزلها – رئيسا أو وزارة- لأنه مثلما يكون بيدها سلطة التعيين، يجب أن يكون بيدها سلطة المحاسبة والمعاقبة وسحب الثقة والعزل إذا لزم الأمر، لأن السلطة التشريعية يجب أن تكون أعلى سلطة في الدولة لأنها منتخبة من الشعب فهي تمثله، وتمثل إرادة الأغلبية فيه، وهي مسؤولة أمام الشعب فقط. ((**وللمجتمع حق تغيير الهيئة التي تتولى السلطة التشريعية عندما يفقد الثقة التي منحها لها**)) على حد تعبير جون لوك (١٦٣٢-١٧٠٤).

وتضيع الدولة، حكومة وشعبا، وتفقد السلطة التشريعية مضمونها ودورها، وتغيب كل صور التوازن والعدالة عن المجتمع حينما يصبح أعضاء البرلمان أدوات ودمى تدار بريموت كونترول السلطة السياسية الديكتاتورية، يعينون من قبلها أو يصلون إلى البرلمان بإيحاء أو إشارة من أجهزة مخابراتها، مسلوبي الإرادة وليس لهم من رأي، رأيهم هو رأي السلطة السياسية، وإرادتهم إرادتها، يتحركون بإيحاء منها، يتكلمون بلسانها، ويعبرون عن إرادتها ورغباتها، يجلسون في البرلمان كالمحنطين، يصفقون حين يراد لهم أن يصفقوا، ويصمتون حين يراد لهم أن يصمتوا، يفرحون ويضحكون، يحزنون ويبكون، تعبيرا عن مشاعر الدكتاتور وعواطفه وليس تعبيرا عن عواطفهم ومشاعرهم هم، أو تعبيرا عن مشاعر وعواطف الناس من حولهم، وليس لهم من همّ سوى إرضاء السلطة السياسية الدكتاتورية وتحقيق رغباتها من جهة، والبحث عن مصالحهم الشخصية بالسمسرة وتسيير الأعمال في الدوائر الحكومية من جهة أخرى، والتكبر والنظر بفوقية إلى الناس من حولهم من جهة ثالثة.

و الويل لأي منهم إذا خرج أو فكر بالخروج عن هذه النمطية المرسومة له، وعن هذا الإجماع وهذا الانضباط الذي يراد له، عندها سوف يخرج كل فساد السلطة وفساد أجهزتها من جبة هذا المسكين الآبق.

والويل كل الويل للدولة والشعب معا، حين يتحول البرلمان((السلطة التشريعية)) إلى مأوى للجهلة واللصوص وتجار المخدرات ومهربي الممنوعات والهاربين من القانون، وتصبح الحصانة الدبلوماسية التي يتمتع فيها عضو المجلس التشريعي حماية لكل هؤلاء



من أن تصل إليهم يد العدالة، عندها يضيع حتى الأمل بأي تحسن أو بأي تغيير، وتوضع الأمة بذلك على طريق التراجع والضياع.

٤- **حق اتخاذ القرارات الهامة :** السلطة التشريعية هي المخولة الوحيدة باتخاذ القرارات الهامة، كقرار السلم والحرب، أو قرارات التحولات الاقتصادية الكبرى، وقرارات الضرائب، وتتخذ قراراتها بالأكثرية المطلقة.

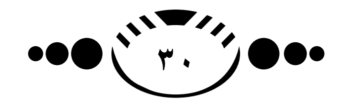
يقول جون لوك: ((**المشرعون يحتفظون بسلطتهم طالما حافظوا جيدا على الغايات المحدودة التي انتخبوا من أجلها، وهي تحقيق الخير العام أولا، وأن لا تكون سلطتهم تعسفية ثانيا، وفي حال خروج هؤلاء المشرعين عن حدودهم وخيانتهم للرسالة المسندة إليهم، فإن الجماعة أو الشعب تبقى صاحبة القدرة على تعديل أو عزل السلطة التشريعية، إذا تطلب الأمر ذلك. لأن خيانة المشرعين لرسالتهم تماما مثل خيانة السلطة التنفيذية لأداء أمانتها، كلاهما يؤدي إلى انحلال الحكم الناشئ عن رابطة الوديعة**))، لأن السلطة برأيه عبارة عن وديعة يسندها المجتمع المدني الناشئ من الميثاق الأصلي للحكام بشرط صريح أو ضمني أن يمارسوها من أجل الخير العام، وهذا يبرر حق الشعب بمقاومة حكامه الذين خانوا الثقة التي وضعت فيهم.(١٤)

ويعتقد جون لوك أيضا : أن تأسيس السلطة التشريعية هو القانون الوضعي الأول، والأساسي في كل الدول. فهي السلطة السامية وروح الجسم السياسي نفسه، لأنها تمثل الموافقة الجماعية، ومهمتها سن القوانين الجديدة، والعمل على تنفيذ القوانين القائمة.

٣- السلطة التنفيذية:

وهي إما أن تكون الرئيس الذي ينتخبه الشعب، ومن يختارهم من وزراء وسكرتيرين ومساعدين، كما في النظام الرئاسي - مثال أمريكا- أو تكون الوزارة التي يكلفها البرلمان الذي ينتخبه الشعب أيضا، والتي تشكل عادة من أكبر كتلة برلمانية وتعبر عنها، كما في النظام البرلماني - مثال بريطانيا - وفي كلا الحالين، الجهة التي تعين السلطة التنفيذية أو تختارها، هي المسؤولة عنها وعن أدائها وعن محاسبتها وسحب الثقة منها إذا لزم الأمر، لأن الجهة التي تعين وتختار هي نفسها التي تحاسب وتعزل عادة .

هذا ويجب أن يكون اختيار الوزراء على أساس الخبرة والكفاءة وليس على أساس



المحاصصة الطائفية والفئوية والحزبية، واعتبارات الواسطة والمحسوبية، لأننا في هذه الحالة نكون أمام سلطة تنفيذية عرجاء، ضعيفة وممزقة وعاجزة، وأمام حكومة فسيفسائية قابلة للتشرذم والانقسام في أي لحظة، وحال لبنان خير مثال على ذلك.

والسلطة التنفيذية سواء نفذت القوانين الموضوعة، أو عملت من أجل الخير العام بمقتضى امتيازها، فهي تؤدي رسالة الثقة التي تبرر وجودها. وحتى يتحقق ذلك يجب أن يكون لكل وزارة من الوزارات هامش من الحرية يكفل لها وضع الخطط والبرامج، وتنفيذها على أرض الواقع بحيث تحقق الغايات والأهداف التي وجدت من أجلها الوزارة، وهذا الهامش من الحرية لا تحدده الرغبات الشخصية للسلطة السياسية ونزواتها، ولكن ما يحدد هذا الهامش هو:

١- القوانين و الدساتير والقرارات والمشروعات التي تقرها أو تصدرها السلطة التشريعية، والتي تستهدف الصالح العام، لا المصالح الشخصية والفئوية.

٢- المصلحة العامة للدولة والمجتمع.

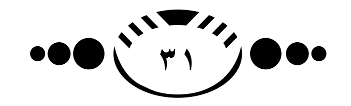
ج- الوضع المالي للدولة.

د- المهمات المطروحة أمام الحكومة للتنفيذ، و التي سوف نأتي للحديث عنها لاحقا.

٤ – السلطة القضائية:

وهي التي تحكم بين الناس فيما اختصموا فيه، مهمتها تطبيق قانون قائم ومحدد ومعروف ومقبول بموجب اتفاق عام كمعيار للخير والشر، وذلك بهدف حماية المواطن من أن يعتدا عليه في روحه أو صحته أو أمواله أو عرضه أو دينه أو أمنه.

هذا القانون يجب أن يمثل إرادة العامة لا إرادة شخص أو مجموعة أشخاص، وخضوع المواطن للقانون لا يعني الحد من حريته – كما ذكرنا – لأنه بالأساس تعاقد الناس على التنازل عن الممارسة الحرة لإرادتهم مقابل حماية أرواحهم ومصائرهم وهو ما يسمى **بالعقد الإجتماعي**، والشعب الحر لا يطيع شيئا سوى القانون على حد تعبير **جان جاك روسو**. وبالقانون وحده تتكرس مصلحة الفرد، وبواسطته تحمى حقوق الملكية الخاصة والحريات الشخصية على حد تعبير جون لوك. ولكي يتحقق العدل



والأمن والمساواة والاستقرار بين الناس، فإن المجتمع بحاجة إلى:

١- قانون عادل كمعيار للخير والشر يتفق عليه كل الناس.

٢- قاضي كفء وغير متحيز، من أجل تطبيق القانون .

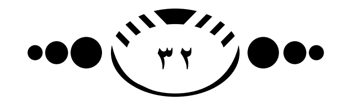
٣- وجود قوة إكراهية من أجل تنفيذ حكم القاضي حسب الأصول .

٤- ويجب أن لا يكون هناك أحد في الدولة كلها فوق القانون، والجميع يجب أن يكونوا سواسية أمام القانون ((**و لا حرية عندما يكون أي شخص فوق القانون))**، كما يقول جان جاك روسو.

والقانون يجب أن تصيغه لجنة مشتركة منبثقة من اللجنة القانونية في السلطة التشريعية، ومن مجلس القضاء الأعلى في الدولة، ويجب أن تقرّه السلطة التشريعية ومجلس القضاء الأعلى بطريقة التصويت عليه حتى يصبح نافذ المفعول.

واللجنة القانونية في السلطة التشريعية، يجب أن تكون مؤلفة من رجال القانون والضالعين فيه، ممن نجحوا في انتخابات السلطة التشريعية، مهمتها صياغة دستور البلاد، والمشاركة في إصدار وإقرار القوانين اللازمة للدولة والمجتمع في إطار التوجه العام الذي يحدده دستور البلاد. وهنا يجب التذكير بأن أعضاء السلطة التشريعية (البرلمان) يجب أن ينتظموا في لجان قانونية، صحية، خدمية، للتربية والتعليم...الخ، وذلك كل حسب علمه وخبرته، وبذلك يكونوا أقدر على خدمة المجتمع الذي انتخبهم ليكونوا نوابا عنه .

أما **مجلس القضاء الأعلى**، فيجب أن يكون أعلى مرجعية قضائية و قانونية في الدولة، ينتخب من بين رجال القانون في الدولة، قضاة، محامون، أساتذة قانون، ورجال القانون الذين يعملون في مجالات أخرى. و يجب أن يكون هو الجهة الوحيدة المخولة في تعيين القضاة ومحاسبتهم، وكشف وتوضيح ما التبس عليهم من نصوص القانون، وتحديد المحاكم والمحاكمات، أصولها ومراتبها وأشكالها. و هذا المجلس يجب أن يكون مستقل تماما عن السلطة السياسية، وبعيد عن سطوتها وسيطرتها وتأثيرها وهيمنتها، وبشكل عام يجب أن يكون القضاء مستقل تماما عن السياسة، لأن **السياسة إذا دخلت سلك القضاء خرجت العدالة منه** كما يقال.



أما القاضي حتى يكون كفء مستقلا في قراره وقادر على تطبيق القانون وتحقيق العدالة والأمن والنظام في المجتمع، يجب:

١- أن يعين القاضي من قبل مجلس القضاء الأعلى، ويكون مسؤولا أمامه، وهي الجهة الوحيدة المخولة في تعيينه ومحاسبته، لا أن يعين بقرار من السلطة السياسية، أو الحزب الحاكم أو من أجهزة أمن الدولة، كما يحدث في بعض الدول.

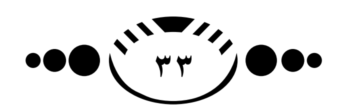
٢- أن يمتلك القاضي الشهادات اللازمة في علم القانون، ووثائق التدريب والخبرة الكافية التي تؤهله لممارسة القضاء، وذلك حتى يكون القاضي كفء لعمله وناجحا فيه، لأن القضاء أصبح علما وخبرة معا.

٣- أن يتمتع القاضي بأخلاق حميدة وسيرة حسنة بين الناس، وأن يكون سليما في عقله وحواسه، لا يستفتي في حكمه إلا مواد القانون التي بين يديه وأهل الخبرة إذا لزم الأمر ثم يعود إلى ضميره، لأن الضمير كما يعرفوه:**هو القوة الحاكمة** (الوحيدة) **في مجال الذات.** معتمدا على الله أن يلهمه جادة الصواب في حكمه.

٤- أن يكون القاضي مكتفيا ماديا غير محتاج في يومه، وآمنا على مستقبله ومستقبل عائلته وأولاده، من النواحي الصحية والمادية والتعليمية والأمنية، لأن الفقر والحاجة من جهة، والعدالة والفضيلة من جهة أخرى لا يتعايشان معا، والفقر والترف هما أساس كل فساد وكل رذيلة.

٥- يجب أن لا يكون القاضي مسيّسا، بمعنى يجب أن لا ينتمي إلى حزب سياسي أو فكر سياسي معين، وعليه أن لا يكون متعصبا لدين أو مذهب ما، وأن لا يكون منحازا لقبيلة أو لعشيرة، حتى لا يكون هو القاضي والجلاد معا في لحظة من اللحظات، وبذلك يكون القاضي غير مجرح في عدالته ويأنس الناس إلى حكمه.

بذلك تتحدد كفاءة القاضي وعدالته، أما إذا لم يكن القاضي كفء وعادلا، ضاع القضاء وضاع العدل وفقد الأمن، والويل كل الويل لأمة فقد العدل والأمن فيها.



أما وجود قوة إكراهية من أجل تنفيذ حكم القاضي حسب الأصول، أي وجود الشرطة ورجال الأمن والبوليس في حياة المجتمع، فهي ضرورة لا يمكن لأي مجتمع أن يستغني عنها، وذلك لحفظ أمن المجتمع، وتطبيق النظام فيه، وتنفيذ أحكام القانون الصادرة عن قضاته، وحتى يتحقق العدل والمساواة والأمن في المجتمع، وبين الناس يجب أن تكون هذه القوة تحت إشراف السلطة القضائية، تأتمر بأمرها، وأداة طيعة في يدها، وبذلك تكون هذه القوة في خدمة الشعب، وليس في خدمة السلطة القمعية، وأداة من أدواتها تستعملها لقمع الشعب وابتزازه واضطهاده، تحقيقا لمآربها ومصالحها الخاصة وحفاظا على نظامها القمعي والاستبدادي والمرفوض من قبل الشعب.

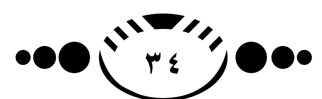
٥- سلطة الرأي العام:

يقول ميرابو: إن الرأي العام هو سيّد المشرعين جميعا، والمستبد الذي لا يدانيه في السلطة المطلقة مستبد آخر.

هذا الكلام صحيح إلى حد ما، لأن الرأي العام دائما حكمه واضح وصريح ولا يقبل التعدد، بمعنى أنه لا يقبل رأيا آخر إضافة إليه، لكنه يبقى هو الضمانة النهائية ضد كل استبداد، لأن الرأي العام الواعي المستنير يمثل قيدا حقيقيا خطيرا، يحول دون أن تمارس السلطة على نحو لا يتفق مع ضمير الجماعة وتصورها للقانون، وهو المقياس الوحيد لمعرفة مدى صلاحية القانون لمجتمع معين.

والرأي العام يعبر عن نفسه بوسائل متعددة مثل، الانتخابات الحرة والصحافة الحرة ووسائل الإعلام من راديو وتلفزيون وسينما وعن طريق وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة (فيسبوك وتويتر وغيرها)، كما يمكن للرأي العام أن يعبر عن نفسه عن طريق الإشاعة والنكتة السياسية وغيرها من وسائل التواصل بين الناس، هذه جميعها وسائل للتعبير عن الرأي العام وهي في نفس الوقت وسائل هامة للتأثير في الرأي العام وعامل هام من عوامل تكوينه وتوجيهه.

ولا يستطيع حكم أن يستقر في بلد معين، إذا كان الرأي العام يتخذ منه موقفا عدائيا واضحا، مما يدفع هذا النظام إلى استخدام القوة والسلاح لقمع الرأي العام كي يستقر، لكنه يبقى في حالة خوف، والقوة والخوف لا يكفلا الدوام والاستقرار لأي نظام . بالتالي فإن الذين يمارسون السلطة في أي دولة يعملون أكبر حساب للرأي العام، فيحاولون



التأثيرعليه، وتوجيهه بالاتجاه الذي يريدون من ناحية ومرضاته من ناحية أخرى، بمعنى يحاولون تدجين الرأي العام وصناعة رأي عام موالي للسلطة، بهدف أن يكون هذا الرأي العام سندا للسلطة، فيحرصون على أن لا يظهروا أمام الرأي العام في مظهرمن يخالف القانون، لأن القانون في النهاية ليس إلا تعبيرعن ضميرالرأي العام وإرادته.

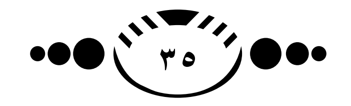
ومهما بلغ استبداد سلطة ما، لا يمكنها أن تلغي الرأي العام من الوجود، قد تقمع صوت الرأي العام، وقد تشوهه، وقد تلغي وسائل تعبيره عن نفسه، لكنها لا يمكنها إلغاؤه، لأنه عبارة عن طاقة معنوية تعتمل في نفوس كل الناس، في عقولهم وضمائرهم، تحركها مصالحهم وغاياتهم ومشاعرهم وأهدافهم، فلا يمكن إلغاؤه إلا بإلغاء كل الناس وهذا مستحيل . و مهما بلغت درجة القمع، فإن هذه الطاقة سوف تجد مساربها المخفية للتعبيرعن ذاتها في جنح الظلام، وبعيدا عن أعين القمع، وهذا سوف يترك آثاره السلبية على الدولة وعلى المجتمع.

وهذا بالضبط ما حصل في كافة الأنظمة القمعية والشمولية، فحاصرت شعوبها بسور أقوى من الحديد، منعت الانتخاب الحر وجعلت من الانتخابات شكلا بغير مضمون، قمعت وسائل التعبيرولم تسمح إلا بوسائل إعلام تطبل وتزمرللنظام وتتغنى بأمجاده، كل هذا بهدف صناعة رأي عام موالي للنظام، لكن ثبت في النهاية وبما لا يدع مجالا للشك، أن كل هذه الوسائل لم تجْد نفعا، بل عززت كراهية الرأي العام لهذه الأنظمة، لأن الناس تميل إلى مصالحها بالفطرة.

وحتى يكون الرأي العام فعالا ومؤثرا في توجيه الحكام وفي تقييد ممارستهم للسلطة فإن مظهرين أساسيين من مظاهر التعبيرعن الرأي العام يجب أن يكونا مكفولين هما: **الانتخابات الحرة و الصحافة الحرة**. وإلا اضطر الرأي العام أن يتخذ له مسارب تحتية تحدث آثارها البعيدة في الظلام – كما ذكرنا – وغالبا ما تكون هذه الآثار هدامة.

و لا شك أن الانتخابات الحرة، هي أفضل المقاييس التي نعرف فيها اتجاهات الرأي العام، وهي تمثل قيدا حقيقيا على ممارسة السلطة لأنها تضع ممارسي السلطة تحت مجهرمراقبة الرأي العام، بصفة مستمرة، وتجعل ممارستهم للسلطة في حدود القانون.

كذلك فإن الصحافة الحرة تعبيرصارخ عن الرأي العام وسلاح من أسلحته القوية في الضغط على ممارسي السلطة، و الصحافة لا تكون حرة إذا كانت خاضعة لمؤسسات



اقتصادية تعبر عنها ولا تعبر عن جماهير الناس، والصحافة كذلك لا تكون حرة إذا كانت خاضعة لأجهزة السلطة، لأنها ستكون عندئذ بوقا للحكام وليست تعبيرا عن الرأي العام، ولا قيدا على هؤلاء الحاكمين، والصحافة الحرة هي التي تعبر بصدق وأمانة عن الرأي العام، أو عن قطاعات عريضة منه، تعبير حقيقي غير مفروض ولا خائف.

تلك هي السلطات الموجودة داخل أي دولة، وهذه هي أشكالها و حدودها وطبيعة العلاقة فيما بينها.

والحكومة في أية دولة ليست غاية في حد ذاتها، بل هي وسيلة لتحقيق الأمن والاستقرار في المجتمع، لذلك سميت الدولة في بداية ظهورها **بالدولة الحارسة**، أي التي تقوم أساسا بحماية الأمن في الداخل، وصد الغارات على الحدود من الخارج، وعلى الحكومة أيضا أن تعمل على تحقيق طموحات المجتمع في التقدم والتطور والازدهار، فعلى الحكومة تقع أعباء ومهام كثيرة أهمها:

١ – إنشاء جيش قوي مدرب وتأمين كفايته من العتاد الحربي، حتى يدافع عن الدولة ويصد عنها عدوان الخارج .

٢ – إنشاء أو إتاحة الفرصة أمام إنشاء المشاريع الاقتصادية – **زراعية، وصناعية، وتجارية** – لتأمين الاكتفاء الذاتي للناس وتوزيع الدخل القومي عليهم بالعدل وعلى أوسع نطاق .

٣ – إنشاء المدارس والجامعات لنشر التعليم، والتعليم يجب أن يكون مجاني حتى تتاح فرصة التعليم لكل الناس ولكافة الطبقات، لأن التعليم إذا انتشر أدى إلى رفع مستوى المواطنين، وعصرنا الحاضر هو عصر العلم بامتياز، ولا حياة فيه لأمة ينتشر فيها الجهل والأمية .

٤ – محاربة الفساد والانحراف، وغرس الأخلاق الطيبة والحميدة والسلوك القويم بين أفراد الشعب، لأنه إذا فسدت الأخلاق فسدت الأمة كلها وضاعت.

٥ – إنشاء المستشفيات والمستوصفات العامة بأعداد وتوزيع كافي، وبكفاءات عالية ونوعيات وافية، حتى تتاح فرصة العلاج الحقيقي لكل الناس، الأغنياء منهم والفقراء، لأن الحكومة كما أنها مسؤولة عن حماية الوطن من أعدائه، مسؤولة أيضا عن حماية



المواطن من أمراضه، ومن العار على أية حكومة أن يمرض مواطنها، فلا يموت من مرضه، وإنما يموت كمدا من إهماله في المشافي الحكومية، أو يموت همّا من استحالة سداد فاتورة علاجه في المشافي الخاصة .

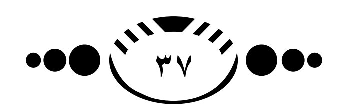
٦ – إنشاء السدود والطرق والمرافق العامة، وشبكات الري والصرف الصحي، وتأمين المياه والكهرباء والهاتف، لأن كل ذلك لم يعد ترفا وإنما أصبح ضرورة من ضرورات الحياة التي لا غنى للمواطن عنها.

٧ – تأمين فرص العمل لكل قادر عليه، وهذا ضرورة لأنه إذا انتشرت البطالة انتشر الفساد وانتشرت الجريمة، وضاعت الأمة، خاصة إذا علمنا أن الفئة القادرة على العمل في المجتمع هي فئة الشباب ومتوسطي العمر، فإذا ضاعت هذه الشريحة من المجتمع، ضاع مستقبل الأمة كلها.

٨ – إقامة المحاكم وأجهزة الأمن اللازمة لتحقيق الأمن والعدل والمساواة في المجتمع، ولحماية المواطن في، ماله ورزقه وأملاكه وصحته ودينه وعرضه وأخلاقه..الخ، من طمع وجشع وفساد واعتداءات الآخرين من أبناء جلدته، أي لحماية الوطن من نفسه وذلك في إطار القانون الذي ارتضته الأمة لنفسها.

ويضيف **ميشيل فوكو** لهذه المهام : ((**إن مهمة الحكومة في الدولة الحديثة ليست منحصرة بسلب الحياة** – الإعدام – **أو الإبقاء عليها بالدفاع عن الدولة وتجييش الجيوش وجباية الضرائب، وإنما عليها العمل على زيادة عدد المواطنين، والاهتمام بمستوى معيشتهم، والارتقاء بظروف حياتهم، ومن هنا كان استحداث ممارسات مثل الإحصاء والرعاية الصحية والصحة العامة**)).

هذه الأهداف وهذه المهام أمام الحكومة ليست اختيارية بل ضرورة حتمية إجبارية، وكل حكومة لا تستطيع أن تؤمن لشعبها هذه الأشياء لا تستحق أن تكون حكومة، ومن حق الشعب حينها أن يحاسب الحكومة على ما قصرت فيه من أداء واجباتها، وأن يعزلها إذا لزم الأمر، وأن يقاومها بطرق ديمقراطية إذا طغت وبغت وتعنتت، لأن تأمين هذه الضرورات هو الأساس الذي قامت من أجله الدولة الحديثة، وهي أساس بنود التعاقد بين الحكومة والشعب- **العقد الإجتماعي** – فإذا أخلت الحكومة بشروط هذا العقد، حينها يجب عزلها ومقاومتها ومواجهتها بالطرق السلمية، وللحصول على حقوقنا



واستحقاقاتنا يجب أن لا نهرب من مواجهة الحكومة لنرتمي في أحضان الفساد والرشوة والسرقة والنصب والاحتيال..الخ، تحت دعاوي الحاجة وتدبير الحال، لأن ذلك لا يحل المشكلة بل يزيدها عمقا وتفاقما، وتسير حال الشعب من سيء إلى أسوأ، والشعب الذي يرضى لنفسه بمثل هذه الحكومات، ينحدر من مستواه الإنساني إلى مستواه الحيواني، لأن الإنسان هو الذي يصنع حياته ويقرر مصيره بنفسه، يطالب، يقترح، يشارك، يغضب، ويثور. أما الحيوان فغيره يقرر مصيره ويصنع له حياته، ويعيش ضمن قانون الخضوع للأقوى والبقاء للأقوى. و في النهاية، إذا لم يكن للناس من ثقة بحكامهم، فلا بقاء للدولة في حياتهم .

أشكـال الحكـــم

لقد عرفت البشرية عبر تطورها أشكالا مختلفة للحكم، وعرفت الحكومات تصنيفات مختلفة لها. وقد عرّف **أرسطو** الحكومة بأنها: ((**هي الفئة التي تتولى تنظيم أمور الدولة، و الإشراف على الوظائف العامة**)) . والحكومة عنده نوعين، إما **صالحة** وإما **فاسدة**.

الحكومة الصالحة : هي التي تعمل لصالح المواطنين جميعا، فغايتها تحقيق سعادة الكل .

والحكومة الفاسدة : هي التي تتوخى مصلحة من يقومون بالحكم، وتدبير شؤون الدولة وفقا لمصالحها الخاصة، وعلى حساب مصالح المجموع، وتضرب برغبات المواطنين عرض الحائط.

أما من حيث عدد الحكام، فقد يكون الحاكم فردا، أو قلة من الأفراد، أو كثرة، فإذا جمعنا المعيارين – الكمي والكيفي – لأمكننا تقسيم أشكال الحكم عند أرسطو إلى ستة أقسام، ثلاثة صالحة وثلاثة فاسدة، على النحو التالي :

١- الأشكال الصالحة:

١- النظام الملكي: حيث يكون الحاكم فردا، لكنه يحكم وفقا للقانون،



ويستهدف الصالح العام .

٢- النظام الأرستقراطي: حيث تكون السلطة في يد قلة متميزة من جميع الوجوه، وهي تحكم أيضا طبقا للقانون وتستهدف الصالح العام.

٣- النظام الدستوري أو البوليتيا: وفيه تكون السلطة للأغلبية.

٢- الأشكال الفاسدة:

١- الطاغية : حيث يكون الحاكم فردا يستغل السلطة لمصلحته الشخصية، دون أن يتقيد بقانون، ويحكم رغم إرادة المحكومين .

٢- النظام الأوليجاركي : حيث تكون السلطة في يد أقلية متميزة من حيث الثراء، أي حكم الأغنياء لمصلحتهم الخاصة.

٣- النظام الديماغوجي – الغوغائي: وفيه تكون السلطة للأغلبية من الفقراء، ويستغلونها ضد الأغنياء . (١٥)

أما **أفلاطون** أستاذ أرسطو فيقسم الحكم إلى خمسة أشكال:

١- الحكم الأرستقراطي Aristocracy :(١٦)

هو أفضل أنواع الحكم عند أفلاطون، وهو حكم القلة الفاضلة، ويتجه نحو الخير مباشرة، ومن ثم فهو نظام الحكم العادل .

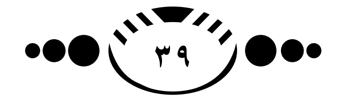
٢ - الحكم التيموقراطي Timocracy:(١٧)

وهو الحكم الذي يسوده طابع الطموح من محبي الشرف أو الطامحين إلى المجد، الذين تكون وجهتهم السمو والتفوق والغلبة .

٣ – الحكم الأوليجاركي :Oligarchy(١٨)

وهي حكومة القلة الغنية، حيث يكون للثروة مكانة رفيعة في الحكم .

٤ – الحكم الديمقراطي: Democracy(١٩)



وهو حكم الشعب بالشعب حيث تقدر الحرية تقديرا عاليا.

٥ – حكومة الطغيان:Tyranny(٢٠)

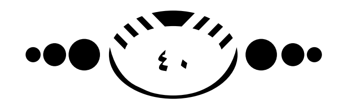
وهي حكومة الفرد الظالم، أو الحاكم الجائر، حيث يسود الظلم الكامل بغير خجل أو حياء.

ومن أشكال الحكم التي عرفها التاريخ **الحكم الثيوقراطي Theocracy**(٢١) وهي تعني حرفيا **حكم الله** أو **الحكم لله** إما مباشرة أو من خلال رجال الدين. ولقد صاغ هذا المصطلح لأول مرة المؤرخ اليهودي **يوسفوس** ليعني به التصور اليهودي للحكومة على نحو ما جاء في التوراة، التي تذهب إلى أن القوانين الإلهية هي مصدر الالتزامات السياسية والدينية معا. على أن هذه الفكرة قد تطورت عبر التاريخ واتخذت ثلاث صور متتابعة، هي:

١- في الأصل كان الحاكم يعد من طبيعة إلهية، فهو لم يكن مختارا من الإله، بل كان هو الإله نفسه، وقد قامت الحضارات القديمة في مصر وفارس والهند والصين، على أساس هذه النظرية، وكان الملوك والأباطرة في ذلك العهد ينظر إليهم باعتبارهم آلهة . وقد وجدت الفكرة كذلك عند الرومان الذين كانوا يقدسون الإمبراطور ويعتبرونه إلها. لكن يبقى الشرق هو أصل الفكرة ومنبعها.**

٢ - ومع ظهور المسيحية لم يعد الحاكم إلها، أو من طبيعة إلهية ولكنه يستمد سلطته من الله، فالحاكم إنسان يصطفيه الله ويودعه السلطة، وتسمى هذه النظرية ((**بنظرية الحق الإلهي المباشر**)) لأن الحاكم يستمد سلطته من الله مباشرة، دون تدخل إرادة أخرى في اختياره.***

٣- منذ العصور الوسطى، وأثناء الصراع بين الكنيسة و الإمبراطور، قامت فكرة جديدة، مقتضاها أن الله لا يختار الحاكم بطريقة مباشرة، وأن السلطة وإن كان مصدرها هو الله، فإن اختيار الشخص الذي يمارسها يكون للشعب، وبعبارة أخرى ظهر الفصل بين السلطة والحاكم الذي يمارسها، فالسلطة في ذاتها من عند الله، ولكن الله لا يتدخل مباشرة في اختيار الحاكم، وهذه النظرية تسمى ((**نظرية الحق الإلهي غير المباشر**)) . (٢٢)



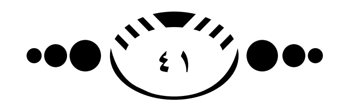
ومع القرنين السادس عشر والسابع عشر اللذين حملا في طياتهما طلائع ما سمي **بعصر النهضة**، وتلاه بعد ذلك **عصر الأنوار** اعتبارا من عام [١٧٥١] الذي تميز بنشر المواضيع الكبرى [**الفرد، العقل، الطبيعة، والسعادة**] والذي كان يعني فيما يعنيه [**خروج الإنسان من سن القصور، سن القصور الذي يعني عدم الأهلية لاستخدام فهمه بدون توجيه من الآخرين، سن القصور الذي يعتبر هو نفسه مسؤولا عنه، لأن سببه يكمن ليس في عيب في الفهم، وإنما في نقص بالقرار، وبالشجاعة على استخدام الفهم، بدون توجيه من الآخرين**] على حد تعبير الفيلسوف الألماني **إيمانويل كانت.**

في هذه الحقبة ظهرت أفكار مثل ((**السيادة مصدرها الشعب**)) [التوسياس ١٥٥٧-١٦٣٨]، و((**الشعب هو مالك حق اختيار نظام الحكم الصالح له**)) [جروشس ١٥٨٣-١٦٤٥]، و((**الحكومة بما فيها الملك والبرلمان مسؤولة تجاه الشعب**)) [جون لوك ١٦٣٢-١٧٠٤]، و((**الحاكم ليس إلا مجرد وكيل عن الشعب، وممارسته الصحيحة لأعباء وكالته تكون بالعمل على نشر التعليم والثقافة بين الشعب، وبذلك وحده يكون حاكما صالحا**)) [هولباك ١٧٢٧-١٧٨٩]، و((**إن إرادة الأغلبية تمثل الإرادة العامة بعد تكون الدولة، والقوانين مصدرها الوحيد إرادة الشعب، والحكومة هي وكيل عن الشعب، تخضع لرقابته باستمرار، وتغيير الحكومة يعود لإرادة الشعب وحده**)) وهذا ما أكده [جان جاك روسو١٧١٣-١٧٧٨] في عقده الإجتماعي.

وبذلك نزل الحاكم من عليائه، فلم يعد إله أو مفوضا من الإله، لا بشكل مباشر ولا بشكل غير مباشر، بل أصبح بشرا يحكم باسم الشعب وهو مفوض من قبله، مجرد وكيل عن الشعب، يخضع لمراقبته ويحاسب أمامه، ولا أعتقد أن أحدا في عصرنا الراهن يدعي غير ذلك، سواء كان الحكم ملكيا أو جمهوريا.

آ- الحكم الملكي: وأشباهه الحكم السلطاني والأميري والإمبراطوري.. وفيه ينتقل الحكم من الملك أو الأمير أو السلطان أو.. بعد وفاته إلى ولي عهده، سواء كان ابنه أو ابنته أو أخيه، بشكل روتيني وبدون تدخل أو اعتراض أو حتى اقتراح من أحد، وذلك ضمن إطار القانون المتبع في الدولة الملكية، ودور الشعب وممثليه يقتصر على **البيعة والمبايعة** ليس إلا.

ومدة حكم الملك لا يحدها شيء سوى حياته، تبدأ من لحظة بيعته وتنتهي بلحظة

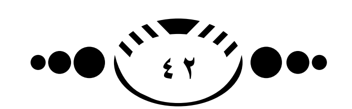


وفاته أو خلعه، والحالات التي يتم فيها عزل الملوك لصالح أولياء عهدهم لأسباب مرضية أو غير مرضية، تعتبر حالات استثنائية وليست هي القاعدة .

ب – **الحكم الرئاسي:** هنا الرئيس ينتخب انتخابا مباشرا من الشعب، ولفترة محدودة تتراوح بين أربعة سنوات كما في النظام الأمريكي، وسبع سنوات كما في النظام الفرنسي. ويمكن للرئيس أن يعيد ترشيح نفسه للرئاسة مرة واحدة فقط كما في النظام الأمريكي، نجح أو لم ينجح هذا أمر آخر، المهم أنه لا يحق له أن يكون رئيسا لأكثر من دورتين رئاسيتين متتاليتين. وفي بعض الدول الرئاسية الأخرى، يمكن للرئيس أن يعيد ترشيح نفسه للرئاسة أكثر من مرة، بل يمكن أن يصبح رئيسا أبديا يعاد اختياره بطريقة الاستفتاء مرات غير محدودة بعدد، بحيث لا يغادر الرئيس كرسي الرئاسة إلا إلى قبره أو إلى سجنه، ويمكنه توريث الحكم لابنه فيصبح الابن رئيسا بطريقة الاستفتاء أيضا، وذلك بدعم وترتيب من أجهزة الأمن والقوى العسكرية الخاصة التي صنعها الأب من قبل لتحمي حكمه الأبدي .

وللحقيقة فإن صفتي الحكومة الصالحة والحكومة الفاسدة حسب التصنيف الأرسطي الذي مر ذكره، ليست مرتبطة بأي شكل من الشكلين السابقين، بمعنى أنه في ظل النظام الملكي يمكننا أن نرى حكومات صالحة تعمل لخير المواطنين، وتبتغي سعادة الجميع، ففي اليابان نظام إمبراطوري، لكن اليابانيين أقلعوا عن تقديس إمبراطورهم منذ عام [١٩٤٧]، وأصبحوا يختارون حكوماتهم بأنفسهم عن طريق صناديق الاقتراع، وتركزت السلطة السياسية والتنفيذية في يد الوزارة، وهي مسؤولة عن كل شيء أمام الشعب ونوابه، وبقي الإمبراطور رمزا تراثيا لوحدة الوطن وللذكرى ونموذجا من نماذج الفولكلور في الدولة .

وفي بريطانيا مثلا الشعب ينتخب مجلس العموم البريطاني، ومجلس العموم يعين الحكومة، وهي مسؤولة أمامه، يحاسبها ويعاقبها ويحجب عنها الثقة إذا لزم الأمر، أما الملكة فهي تسود ولا تحكم، وليس للقصر الملكي أي علاقة بشؤون الدولة، وقصر باكنغهام حيث تعيش العائلة المالكة، مسرحا لتفكه وتندر الشعب البريطاني، وفضائح سكان القصر وقصص الفساد فيه تشكل مادة خصبة على صفحات الجرائد والمجلات البريطانية بشكل شبه يومي، كذلك في أسبانيا والسويد والدانيمارك .



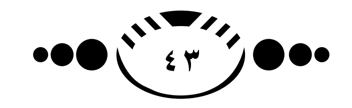
وبالمقابل نجد أنظمة ملكية تستأثر في يدها بكل شيء، السياسة والاقتصاد والتربية والتعليم والثقافة والتنمية.. الخ، وجميع مؤسسات الدولة، الوزارة ومجلس النواب ومجلس الشورى ومجلس القضاء..الخ، جميعها تشكل بإرادة سامية، وتنتهي أو تعزل بإشارة من إصبع صاحب الجلالة أو السمو، جميع القوانين والمراسيم تصدر باسمه، هو يسأل ولا يسأل، وباقي أفراد الأمة يسألون وليس من حقهم أن يسألوا أو يتساءلوا.

كذلك في ظل النظام الرئاسي نجد حكومات تعمل من أجل المصلحة العامة، ومن أجل سعادة الجميع، وتعمل جاهدة على تطور البلد وتنميته وحمايته، يختارها شعبها، وهي مسؤولة أمامه وأمام ممثليه ونوابه .

وبنفس الوقت نجد أنظمة رئاسية أخرى، أصبحت الدولة مزرعة خاصة لهم ولعائلتهم الصغيرة، الرئيس هو الوحيد صاحب القرار في الدولة، كامل السلطات والصلاحيات بيده، وكافة المؤسسات أدوات وديكورات لتحقيق مصالحه، وللمحافظة على بقائه وديمومة نظامه، لا يوجد في دولته معارضين أو معترضين، منتقدين أو حتى متسائلين، وإذا فكر أحدهم بالمعارضة أو الاعتراض فهو في نظر النظام حتما خائن أو عميل أو متآمر و مرتبط بأجندات خارجية أيضا.

وليس غريبا أن نجد هذه الأنظمة الفاسدة حسب المفهوم الأرسطي، بشقيها الملكي والرئاسي، تجمّل دولها بديكورات ديمقراطية، مثل مجلس للنواب ومجالس بلدية منتخبة شكلا ومعينة مضمونا، أحزاب سياسية، صحف ومجلات، اتحادات عمالية وفلاحية وطلابية..الخ، ولكن جميعها تكون ممسوكة من قبل النظام لأنه هو الذي صنعها، وهي غالبا ما تكون ملكية أكثر من الملك نفسه، وأكثر حماسا لتحقيق أهداف النظام ومصالحه من النظام نفسه. إلى مثل هؤلاء الديكورات والأدوات التي تتحرك بريموت كونترول النظام يجب أن يقال: **وحدهم الأموات الذين يوحدهم الصمت، وصمتهم ليس تعبيرا عن رضاهم، ووحدهم الأموات فقط هم الذين لا يختلفون ولا يتحاورون ولا يتجادلون** .

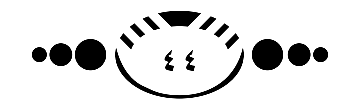
وهناك أنظمة من النوعين، الملكي والرئاسي، تترك هامشا من الديمقراطية الحقيقية، بحيث يمكن أن يصل إلى البرلمان من يعارض النظام وسياسته ووجهات نظره، وتترك هامشا لنشوء أحزاب سياسية معارضة، تعلن عن رأيها المخالف للنظام،



وتغض الطرف عن إنشاء صحف، تطرح أفكارا ووجهات نظر مغايرة لتوجهات النظام وأفكاره، لكن هذا الهامش يبقى محسوبا ومسيطر عليه من قبل الدولة وأجهزة أمنها، ويبقى هذا الهامش متاحا ما دام في إطار الشعار السياسي الشهير الذي وضعه معاوية بن أبي سفيان، الخليفة الأموي الأول، ألا وهو: ((**إننا لا نحول بين الناس وبين ألسنتهم، ما لم يحولوا بيننا وبين سلطاننا**)). بمعنى أن هذا الهامش يبقى موجودا ومتاحا، طالما بقي في إطار الكلام، والكلام غير المجدي فقط، وبعيدا عن إطار الفعل والتأثير، أي أن يبقى هذا الهامش ديكورا من ديكورات النظام فقط، أما في اللحظة التي يصبح فيها الكلام فاعلا، يجد تأثيراته وتفاعلاته في المجتمع وبين الناس، بحيث يمكن أن يشكل تهديد ممكن أو محتمل للجالس على كرسي السلطة، عندها تكشر هذه الأنظمة عن أنيابها، ويمكنها أن تزج بكل الناس في السجون والمعتقلات، بل أكثر من ذلك هذه الأنظمة على استعداد أن تبيد الناس في الشوارع، وتهدم الدولة على من فيها، دفاعا عن كرسي سلطتها وعن مصالحها وعن وجودها وبقائها.

إذا الحكم من حيث الشكل إما أن يكون ملكيا أو يكون رئاسيا جمهوريا، ومن حيث المضمون، إما أن يكون الحكم ديمقراطيا صالحا، أو يكون استبداديا فاسدا، سواء كان شكل الحكم ملكيا أو جمهوريا، وبما أن الشعب ليس كلا متجانسا، ومصالح أبنائه وتطلعاتهم ليست واحدة، فيهم الفلاح وفيهم الإقطاعي، والعامل والرأسمالي، الغني والفقير، فلا يمكن لحاكم أو لحكومة أن يدعوا أنهم يمثلون الشعب بأكمله، بل يجب أن يمثلوا الأغلبية فيه، على حد تعبير **جون ستيوارت ميل.**

والحكم يكون ديمقراطيا إذا استطاعت الأكثرية أن تنتخب السلطة السياسية عن طريق صندوق الاقتراع، وتكون هذه السلطة مسؤولة أمام هذه الأكثرية، وهذه الأكثرية قادرة على محاسبة السلطة السياسية ومساءلتها وعزلها إذا خانت الأمانة التي كلفتها بها، وهي العمل لفائدة الأكثرية، دون هضم أو حرمان لمصالح الأقلية، بحيث يرتكز هذا النظام على المساواة وعلى الحرية، المساواة بين الجميع أمام القانون، والحرية للجميع في إطار القانون، المساواة في المشاركة بالشؤون العامة في حال تساوي المؤهلات، أما الحرية فهي تتجلى في غياب الإكراه والشك والتعصب والتكفير، وأما سياسيا فهي تعني القبول بمشاركة كل مواطن في الحكم، بغض النظر عن دينه ومعتقده وانتمائه. والأقلية في مثل هكذا نظام يمكنها أن تصبح أكثرية في انتخابات قادمة، وبالتالي يتم تداول سلمي



للسلطة دون عنف ودون اغتصاب، وبعيدا عن الانقلابات والثورات.

و سيادة القانون وحرية تشكيل الأحزاب، والنقابات، ومؤسسات المجتمع المدني، وإنشاء صحافة حرة وغير حرة.. كلها تعتبر سمات للنظام الديمقراطي، لكنها قد تتحول إلى ديكور من ديكورات النظام الاستبدادي، إذا لم تستطع الأكثرية في المجتمع انتخاب حكومتها ومحاسبتها، لأن هذه الأشياء ليست غاية بحد ذاتها، لكنها غاية لأنها الوسيلة الناجعة للوصول إلى النظام الديمقراطي .

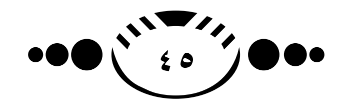
والنظام الاستبدادي، هو النقيض تماما للنظام الديمقراطي، حيث تكون الأكثرية غير قادرة وعاجزة تماما عن اختيار السلطة السياسية، وعن التأثير فيها أو محاسبتها أو حتى مساءلتها .

وفي العقود الثلاثة الأخيرة كثر الحديث عن الديمقراطية، وأصبحت الديمقراطية – الحلم – شغل المهتمين الشاغل من، سياسيين ومفكرين ومثقفين، وأصبحت شعارا يرفعه ويتغنى به الجميع من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، يدعيها الحكام ويطالب بها ويتوق إليها المحكومون، وكأنها أصبحت موضة العصر، وهذا شيء جميل لأن الديمقراطية تعني في النهاية قدرة الشعب على اختيار من يحكمه، ومحاسبته إذا قصّر في أداء واجبه اتجاهه، وهي تعني الحرية السياسية بكامل أبعادها، ولا يحدها حد سوى وحدة الوطن والمحافظة على حدوده والقدرة على تطوره وتقدمه.

فشيء جميل أن يتوق الإنسان لحريته بعد عقود طويلة وطويلة جدا من رزوحه تحت نير الاستبداد والقهر والظلم والعبودية، أفقدته إنسانيته وحولته من إنسان إلى شيء!! فتوق الإنسان إلى حريته يعني وعيه لذاته ولدوره ولحقوقه، يعني عودته لإنسانيته.

هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية ثبت وبما لا يقبل الشك أن الأنظمة الديمقراطية، هي الأكثر قدرة على الاستقرار والتقدم والأمن، فالنزوع نحو الديمقراطية شيء مشروع ومهم وواجب، ومما يلفت النظر، ولكن في هذه المسألة يجب أن ننتبه إلى أمرين مهمين :

الأول – أن الديمقراطية أصبحت سلعة تسوق من قبل الدول الاستعمارية، دول تستعمر باسم نشر الديمقراطية وتحقيقها، وأخرى تمزق أشلاء باسم الديمقراطية، نزاعات أهلية وحروب طائفية تقوم تحت يافطة الديمقراطية، قوى طائفية ومذهبية

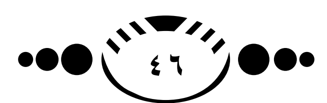


وعرقية تتوزع البلد والحكومات بالمحاصصة، تحت اسم الديمقراطية، لدرجة أن المواطنين المقهورين أصحاب المصلحة الحقيقية في تحقيق الديمقراطية، بدؤوا يكرهون الديمقراطية ويمجونها، وأصبحوا على الأقل غير معنيين بالبحث عنها والنضال من أجلها، خصوصا حين نعلم أن عدد ضحايا الإخوة العراقيين ونسبة الفساد في السلطة والمجتمع العراقيين، في ظل ما يزعم بأنها حكومة منتخبة ديمقراطية تضم كافة القوى والأطياف السياسية، أكبر بما لا يقاس مقارنة مع مثيلاتها في ظل الحكم الاستبدادي السابق، لدرجة أن العراق في ظل ما يزعم بالديمقراطية ذات الهندسة والمواصفات الأمريكية، أصبح مهددا بالتمزق والتلاشي.

وهذا لا يعتقد أنه يأتي عفوا، وأن هذه هي سمات الديمقراطية وحقيقتها، ولكن يعتقد أن هذا شيء مخطط له وهو من تدبير فاعل أو فاعلين، و أمريكا خاصة والغرب عامة ليسوا بريئين من ذلك، بحيث يدفعوننا دفعا لأن نكره فكرة الديمقراطية قبل تجريبها وتطبيقها على أرض الواقع، لأن التطبيق المشوه للفكرة يدفع للابتعاد عنها، وعدم السعي إليها. وهذا ما حدث سابقا مع فكرة الاشتراكية إذ كره العمال والفلاحون وكافة الطبقات المسحوقة فكرة الاشتراكية، رغم أن فيها خلاصهم من الحاجة والفقر، لأنها طبقت بشكل خاطئ ومشوه، وبأيدي لصوص ومفسدين، أو بأيدي مستبدين .

فإذا كان الاستبداد مرض يفتك بمجتمعاتنا، وهو يكمن خلف تخلفنا وكافة مصائبنا، وعلاجه لا يكون إلا بالديمقراطية التي تحتاج إلى سعي دائم ونضال يومي، والمريض هو المجتمع، وأي مريض لا يتناول علاجه ولا يسعى إليه، فهو ميت لا محالة، والديمقراطية لن تتحقق من تلقاء ذاتها، ولن تكون هبة ومنحة من الحكام المستبدين، فالديمقراطية لكي تتحقق تحتاج إلى شعب يؤمن بها، يعي أهميتها، ويناضل من أجلها، وإلا فنحن أمام مستقبل مجهول لا تحمد عقباه.

الثاني – إن ما كتب عن الاستبداد أقل بما لا يقاس مع ما كتب عن الديمقراطية، وكأني بالمهتمين من مفكرين ومثقفين وسياسيين، منشغلين بالحلم (الديمقراطية) أكثر من انشغالهم بالواقع (الاستبداد)، مهتمين بالمستقبل أكثر من اهتمامهم بالحاضر الذي هو من تداعيات الماضي ومن تراكماته، وهل يمكن للمجتمع أن يخطو نحو المستقبل، دون أن يعي حاضره الذي ولد من رحم ماضيه؟! وهذا يشبه الطبيب الذي يهتم بعلاج المرض، قبل أن يهتم بالمرض نفسه، أعراضه وتجلياتها، أسبابه ودواعيه القريبة منها



والبعيدة، المباشرة وغير المباشرة، وهل يمكن لأي طبيب مهما علا شأنه، ومهما كان حاذقا أن يعالج مرضا لا يدرك تماما أعراضه وأسبابه وتشخيصه؟ إني لفي شك من هذا، وأعتقد أن وضعنا للعربة أمام الحصان هو السبب الكامن خلف تخبطنا في رؤانا، ومراوحتنا في مكاننا، وعدم قدرتنا على المضي قدما على طريق الحرية والديمقراطية، رغم توقنا الدائم، وحلمنا الذي لا ينتهي بذلك.

من هنا فإن الحديث عن الاستبداد، لا يقل أهمية عن الحديث عن الديمقراطية، إن لم يفوقه أهمية، خصوصا ونحن نرى أمام أعيننا من يدفع باتجاه ((**وداوها بالتي كانت هي الداء**)) لاستبدال مستبد بمستبد آخر لا يقل عنه استبدادا .

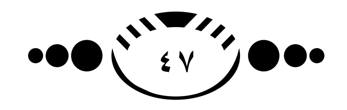
والكواكبي رحمه الله كان من بين القليلين والنادرين الذين وقفوا مليا وبجدية تامة أمام أسباب هذا المرض اللعين –**ألا وهو الاستبداد** – **وذلك** في كتابه ((**أم القرى**)) وشخص أعراضه وتجلياته في كتابه الأشهر ((**طبائع الاستبداد**)) ولم يتوانى عن وضع تصور لعلاجه في نهاية كتابه هذا.

وقبل الانتقال للحديث عن الاستبداد، أسبابه وأشباهه وآثاره وجذوره، وهو محور حديثنا في هذا الكتاب، نتوقف قليلا، لنتحدث وباختصار عن الأشكال التي عرفتها البشرية للدولة الديمقراطية المعاصرة، وتوزيع السلطة فيها، وعلى هذا الصعيد هناك ثلاثة أشكال للدولة الديمقراطية،هي :

آ – حكومة الجمعية:

وهي أقرب التطبيقات العملية لأفكار **جان جاك روسو**، حيث تكون كل مظاهر السلطة واختصاصاتها، وفق هذا النظام، في يد جهة واحدة هي **جمعية ممثلي الشعب** وهنا لا يكون هناك فصل بين السلطات، وإنما هناك دمج بين السلطات جميعا، وجعلها كلها في يد ممثلي الشعب، صاحب السيادة الأصيل ومنبع كل سلطة، وهكذا فإن ممثلي الشعب في نظام حكومة الجمعية هم الذين يقومون، نظريا، بكل الوظائف من تشريعية وتنفيذية وقضائية.

أما من الناحية العملية فإن ممثلي الشعب هم الذين يختارون من يقوموا بالوظيفتين التنفيذية والقضائية تحت إشرافهم، وممثلي الشعب في هذا النظام ليس من الضروري



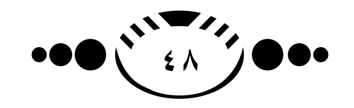
أن يشكلوا مجلسا واحدا، بل يمكن أن يكونوا موزعين على مجلسين، ويقوم المجلسان معا بمباشرة الاختصاصات السابقة، بعضها بشكل مباشر وبعضها بشكل غير مباشر.

ونظام حكومة الجمعية هذا مطبق منذ أكثر من قرن في الاتحاد السويسري وقد حقق كثيرا من الاستقرار. وقد طبق هذا النظام لأول مرة في فرنسا في أعقاب الثورة الفرنسية وبعد إعدام الملك، إذ وضعت جميع السلطات في يد الجمعية الوطنية، واختارت الجمعية من يقوم بمهمة التنفيذ، وعدل عن هذا النظام عام (١٧٩٥م)، ولجأت فرنسا إلى تطبيق نظام الجمعية مرّة ثانية في أعقاب ثورة (١٨٤٨) لكنه لم يدم طويلا، وآخر تجربة لفرنسا مع تطبيق نظام الجمعية كان بعد سقوط نابليون الثالث عام (١٨٧١).

وبعد أن ألغى مصطفى كمال أتاتورك نظام الخلافة الإسلامية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، أخذت تركيا بنظام حكومة الجمعية – نظريا – لأنه في الواقع كانت جميع السلطات مركزة في يد مصطفى كمال أتاتورك نفسه، بدل من أن تكون مركزة في يد الجمعية المنتخبة.

ويبقى نظام حكومة الجمعية في الاتحاد السويسري هو أوضح تطبيق لحكومة الجمعية، ففي سويسرا ينتظم ممثلي الشعب في مجلسين: الأول يقوم على أساس الدوائر الانتخابية تعداده حوالي [٢٠٠عضو] قابلين للزيادة بزيادة السكان، ومجلس آخر تعداده [٤٤عضو] يمثل المقاطعات السويسرية، والمجلسان معا يشكلان برلمان سويسرا أو **جمعيتها الوطنية**، التي تجمع في يدها كل السلطات، وهذين المجلسين يقومان بالوظيفة التشريعية، وللمواطنين حق الاعتراض على التشريعات تطبيقا للديمقراطية شبه المباشرة.

وهذان المجلسان هما اللذان يختاران **المجلس الاتحادي** الذي يقوم بالوظيفة التنفيذية، وهو مسؤول أمام البرلمان، وعدد أعضائه سبعة أعضاء، ويختار البرلمان واحدا منهم سنويا ليكون رئيسا للاتحاد وممثلا له، ولا يجوز تجديد انتخابه، كذلك يختار البرلمان نائبا للرئيس كل سنة، أما أعضاء المجلس الاتحادي السبعة فإنهم يختارون لمدة أربعة سنوات ويجوز تجديد اختيارهم بصفة مستمرة، وهم يمثلون عادة زعماء الأغلبية البرلمانية في الجمعية الوطنية. والمجلس الاتحادي يتمتع بصلاحيات



واسعة رغم أنه يختار من قبل البرلمان وهو مسؤول أمامه.

كما يختار البرلمان قضاة المحكمة الاتحادية العليا، ويختار القائد العام للجيش أيضا.(٢٣)

ب – النظام الرئاسي :

وأوضح أمثلته النظام القائم في الولايات المتحدة الأميركية، وأهم خصائصه :

١ – وجود رئيس منتخب من الشعب يستأثر بالسلطة التنفيذية.

٢ – الفصل الشديد بين السلطات.

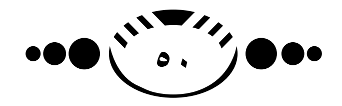
فرئيس الدولة في الأنظمة الرئاسية ينتخب انتخابا مباشرا من الشعب، وهو يسود ويحكم في آن واحد، وانتخاب الرئيس من الشعب بشكل مباشر يجعل له صفة تمثيلية عن الشعب ويعطيه الحق في التكلم باسمه، والتعبير عن إرادته، وهذا الانتخاب هو المبرر الأساسي لأن يكون الرئيس في هذا النظام هو رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية في نفس الوقت، فهو يجمع بين يديه كافة الوظائف التنفيذية، وهو وإن كان لا يقوم بها بنفسه مباشرة، وإنما يعاونه العديد من الأجهزة، إلا أن هذه الأجهزة جميعها تعمل تحت إشرافه وتأتمر بأمره وتسأل أمامه وهو المسؤول عنها أمام الرأي العام.

ففي النظام الرئاسي لا يوجد مجلس للوزراء، وإنما يوجد معاونون للرئيس، سواء سمّو وزراء أو سكريتيرين أو غير ذلك، يقوم الرئيس بتعيينهم، ويتحمل مسؤولية اختيارهم أمام الشعب، وهو وحده الذي يستطيع عزلهم وتعيين غيرهم.

وهكذا فالرئيس في النظام الرئاسي يتمتع بسلطات كبيرة و واسعة، ولأن الشعب هو الذي ينتخب الرئيس الذي يمثل السلطة التنفيذية ويحوزها، وهو الذي ينتخب أعضاء المجالس التشريعية في نفس الوقت، فإن كلا السلطتين التنفيذية و التشريعية تستمد سند وجودها من الشعب مباشرة، ولا سلطان لكل من السلطتين على الأخرى.

فرئيس الدولة في هذا النظام لا يملك حق حل البرلمان أو احد مجلسيه، ولا يملك حق تأجيل أو تعطيل أدوار انعقاده، ولا يملك حق التدخل في أعماله، وهو في الأصل لا يملك حق التقدم بمشروعات قوانين، لأنه يقوم هو ومعاونيه بمهام السلطة التنفيذية فحسب.

كذلك فإن السلطة التشريعية، في النظام الرئاسي، وهي التي تقوم بمهمة أساسية هي وضع التشريع، لا تملك أن تحاسب السلطة التنفيذية على أعمالها، ولا تملك حق



سؤال واستجواب رئيس السلطة التنفيذية أو معاونيه من الوزراء، كذلك فهي لا تملك حق سحب الثقة منهم، وخلعهم بالتالي من مناصبهم.

أما القضاة فهم ينتخبون عادة من قبل الشعب، كما يجوز أن يعينوا بطريقة خاصة تكفل لهم الاستقلال الذي يقتضيه منطق النظام الرئاسي القائم على الفصل بين السلطات.

ويمكن لهذه الأمور أن تتوضح إذا ما سلطنا الضوء على النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الأمريكية، لأنه يعتبر النموذج الأوضح للنظام الرئاسي .

١- السلطة التشريعية- الكونغرس :

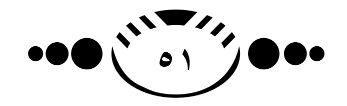
في أمريكا تتكون السلطة التشريعية – الكونغرس – من مجلسين: **مجلس النواب ومجلس الشيوخ**، وذلك رغبة في تحقيق نوع من التوازن بين الولايات الصغيرة والولايات الكبيرة من ناحية، وإيجاد مظهر الدولة الواحدة من ناحية أخرى.

فمجلس الشيوخ الذي يقصد من ورائه تحقيق التوازن، يقوم على أساس أن تمثل كل ولاية فيه بشيخين اثنين، صغر حجمها أو كبر، قلّ عدد سكانها أو كثر، وهكذا يضمن ذلك التمثيل المتساوي للولايات نوعا من التوازن بينها، ولا يؤدي إلى طغيان الولايات الكبيرة على الولايات الصغيرة ويحفظ لكل واحدة قدرا من الذاتية والتميز.

أما مجلس النواب فيتم تكوينه على أساس الدوائر الانتخابية، التي تتخذ عدد السكان معيارا أساسيا لها ومن ثم فهو يعكس صورة الدولة الواحدة، وقد يصل عدد أعضائه إلى ما يقرب [٤٣٧عضوا].

ومدة مجلس الشيوخ هي ست سنوات، على أن يجري تجديد ثلث أعضاء المجلس كل سنتين، أما مدة مجلس النواب فهي سنتان، يعاد بعدها الانتخاب في سائر الدوائر الانتخابية، وفي كلا المجلسين توجد لجان دائمة لها وزن كبير في الحياة السياسية، وأخرى مؤقتة تشكل لغاية محددة، كلجنة تقصي الحقائق أو لجنة للتحقيق في موضوع معين .

والوظيفة الأساسية للكونغرس بمجلسيه هي الوظيفة التشريعية، فله الحرية



الكاملة في سن التشريعات، لا يقيده في ذلك إلا ما ينص عليه الدستور من حقوق أساسية للأفراد ومن حقوق الولايات التي لا يجوز المساس بها. فالكونغرس ملتزم في تشريعاته أن يكون متفقا مع أحكام الدستور وإلا كانت تشريعاته غير دستورية.

ويستطيع أي من المجلسين في الكونغرس أن يكون هو البادئ باقتراح ومناقشة تشريع معيّن، عدا التشريعات الضرائبية التي ينص الدستور على ضرورة البدء فيها من مجلس النواب، وعندما ينتهي أي من المجلسين من النظر في تشريع معين يحال إلى المجلس الآخر للنظر فيه، فإذا أقره المجلسان أحيل التشريع إلى الرئيس .

أما إذا اختلف المجلسان فتتشكل لجنة من عدد متساوي من كلا المجلسين، مهمتها التوفيق بين وجهات النظر المتعارضة، وبعد عملية التوفيق هذه، يحال التشريع المنظور به إلى كل من المجلسين لإقراره، ويحال بعدها إلى الرئيس، فإذا وافق الرئيس ووقع، يستكمل التشريع صفته ويصبح قانونا نافذا، أما إذا لم يوافق الرئيس على التشريع فإنه يعيده إلى المجلس الذي بدأ فيه اقتراح التشريع، مع مذكرة يبين فيها أسباب عدم موافقته، وعدم الموافقة هذه هي ما يسمى[**الفيتو**] وعند إعادة النظر في الموضوع فإن موافقة كل من المجلسين بأغلبية الثلثين تجعل اعتراض الرئيس كأن لم يكن، ويصبح التشريع قانون واجب التنفيذ .

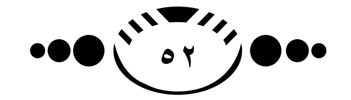
إضافة للوظيفة التشريعية فإن للكونغرس وظائف أخرى أهمها:

١- للكونغرس حق تعديل الدستور بموافقة أغلبية الثلثين في كل مجلس، ويصبح التعديل نافذا إذا وافقت عليه السلطات التشريعية في ثلاث أرباع الولايات.

٢- يستطيع الكونغرس أن ينتخب رئيس الولايات المتحدة إذا لم يحصل أحد المرشحين على الأغلبية.

٣- يستطيع الكونغرس توجيه الاتهام للرئيس ولكبار الموظفين الاتحاديين، بجريمة الخيانة العظمى وببعض الجرائم الأخرى الخطيرة الموجهة ضد الدولة، ومجلس النواب هو الذي يوجه الاتهام، في حين يتحول مجلس الشيوخ إلى محكمة، وينظر الموضوع في جلسة سرية ثم يصدر حكمه بأغلبية الثلثين .

٤- من حق الكونغرس إنشاء المرافق العامة وتحديد اختصاصها.



وهناك بعض الوظائف الأخرى التي تخص **مجلس الشيوخ** هي:

أ – الدستور ينص على ضرورة موافقة مجلس الشيوخ على تعيين الوزراء[سكرتيري الدولة]، وكذلك موافقته ضرورية لتعيين السفراء والقناصل وقضاة المحكمة العليا، وعدد ضخم من كبار الموظفين الاتحاديين.

ب – في السياسة الخارجية فإن الرئيس هو الذي يعقد المعاهدات مع الدول، ولكنه يشترط لنفاذ هذه المعاهدات أن يوافق عليها مجلس الشيوخ بأغلبية الثلثين.

ب – السلطة التنفيذية – الرئيس :

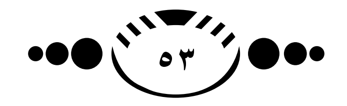
الرئيس في الولايات المتحدة هو رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية في نفس الوقت، وينتخب لمدة أربع سنوات، ويشترط فيه أن يكون من مواليد الولايات المتحدة، متمتعا بجنسيتها، وأن يكون قد أقام فيها [١٤عام] على الأقل، وأن لا يقل سنه عن [٣٥سنة]، ودستور الولايات المتحدة لم يشترط أن يكون الرئيس رجلا، ولم يضع قيدا على إعادة انتخاب الرئيس لعدة مرات، ولكن العرف كان قد جرى أن لا يجدد انتخاب الرئيس إلا لمرة واحدة، ولكن **فراكلين روزفلت** لم يأبه لهذا العرف واستند إلى أنه لا يوجد نص مانع في الدستور يحول دون ذلك ورشح نفسه ونجح في انتخابات الرئاسة أربع مرات متوالية، ولكن عقب ذلك عدل الدستور التعديل الثاني والعشرين بحيث أصبح لا يجوز تجديد انتخاب الرئيس إلا لمرة تالية واحدة، وبذلك لا تزيد مدة الرئاسة عن ثمانية سنوات.

وإذا مات الرئيس أو استقال أو أصبح غير قادر على العمل، فإنه يحل محله لتكملة المدة المتبقية من رئاسته نائب الرئيس الذي ينتخب مع الرئيس في وقت واحد ولمدة أربع سنوات.

ويتقاضى رئيس الولايات المتحدة **مئة ألف دولار** سنويا بصفة راتب، و **خمسين ألف دولار** كبدل مصروفات زائدة، والمرتب والبدل يخضع كلاهما للضرائب.

اختصاصات الرئيس:

يعتبر رئيس الولايات المتحدة أقوى وأكثر الرؤساء المنتخبين سلطانا في أي دولة



ديمقراطية، وحين وضع دستور الولايات المتحدة، كان التفكير ينصب على أمرين: **الأول:** كيف يمكن إيجاد سلطة تنفيذية قوية تحرك الحكم وتدفعه من ناحية. **والثاني:** كيف يمكن من ناحية أخرى أن تظل تلك السلطة بعيدة عن الديكتاتورية.

والاختصاص الأهم للرئيس يتمثل في كونه هو القابض على زمام السلطة التنفيذية، وهو المسؤول عن وضع السياسة العامة للبلاد، ووضع الخطط السنوية اللازمة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية. و هو الذي يختار كبار العاملين والمخططين ممن يتعاونون معه، فهو الذي يعين الوزراء، ويعين عددا ضخما من كبار الموظفين الاتحاديين، وهو الذي يملك حق إعفائهم من مناصبهم .

والرئيس بالاشتراك مع مجلس الشيوخ يعين قضاة المحكمة العليا، وبمجرد تعيينهم يصبحون غير قابلين للعزل، و للرئيس حق العفو من العقوبة شأنه في ذلك شأن كل الرؤساء، وللرئيس من السلطات كل ما من شأنه أن يحفظ النظام ويحقق أمن الدولة ويحافظ على سلامتها.

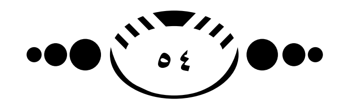
و مع ضخامة هذه الاختصاصات وخطورتها، فإن الرئيس مقيد بقيد سياسي خطير يتمثل في **الرأي العام**، وبقيد قانوني هام يتمثل في **أحكام الدستور** من ناحية، **ورقابة القضاء** من ناحية أخرى .

ج – السلطة القضائية:

تودع السلطة القضائية في الولايات المتحدة في **محكمة عليا** واحدة، وفي محاكم تقل عنها مرتبة قد يأمر الكونغرس بإنشائها من وقت لآخر، ويعتبر رئيس المحكمة العليا هو الرجل الثاني في الولايات المتحدة الأميركية، بعد الرئيس وقبل نائبه .

والمحكمة العليا وسائر المحاكم تباشر عملها في استقلال كامل عن كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية، أي عن كل من الرئيس والكونغرس، وتعتبر المحكمة العليا الآن هي الحارس على أحكام الدستور ومبادئه .

واستقلال السلطة القضائية عن السلطتين الأخريين هو صورة من صور مبدأ الفصل بين السلطات، الذي يقوم على أساسه الدستور الأمريكي.(٢٤)



ج – **النظام البرلماني:** يقوم هذا النظام على تعاون وتوازن بين السلطات، ورقابة متبادلة بينهما، ويوجد فيه رئيس أعلى للدولة، يمارس اختصاصاته بواسطة وزارة مسؤولة أمام برلمان منتخب من الشعب، يملك أن يثق فيها فيبقيها أو أن لا يثق فيها فيسقطها، وتملك هي أن تطلب إلى رئيس الدولة حلّه للاحتكام إلى الشعب في صورة انتخابات جديدة.

خصائص النظام البرلماني:

١ - وجود رئيس أعلى للدولة، وإلى جواره رئيس للحكومة، وقد يكون رئيس الدولة ملكا يتبوّأ منصبه بالوراثة، وقد يكون رئيس جمهورية يلي منصبه بالانتخاب، وإلى جوار الرئيس يوجد الرئيس الفعلي للسلطة التنفيذية وهو رئيس الحكومة.

فرئيس الدولة في النظام البرلماني يسود ولا يحكم، والوزارة هي التي تقوم فعلا بمهام السلطة التنفيذية وتسأل عنها، ورئيس الدولة في النظم الملكية يكون غير مسؤول سياسيا ولا جنائيا حسب القاعدة[**حيث لا سلطة لا مسؤولية**].

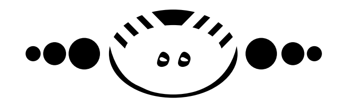
٢ – رئيس الدولة يعين رئيس الوزراء- نظريا فقط – لأنه يجب أن تكون الوزارة محل ثقة البرلمان المنتخب من الشعب، وفي الديمقراطيات التقليدية، رئيس الدولة يجد نفسه مضطرا لاختيار رئيس الوزراء من الحزب الفائز بالأغلبية البرلمانية.

٣ – رئيس الوزراء هو الذي يختار وزراءه، وهو يختارهم من البرلمانيين البارزين في الحزب، أي من القيادات الحزبية.

٤ – الوزارة تكون وحدة متجانسة، أي أن رئيس الوزراء والوزراء يعملون كوحدة متجانسة، لأنهم في الأصل ينتمون إلى كتلة برلمانية واحدة، هي الكتلة صاحبة الأغلبية في البرلمان، بالتالي على كل وزير أن يدافع عن سياسة الوزارة أمام البرلمان وأمام الرأي العام، ولا يجوز له أن يتحلل من تصرفاتها.

٥ – الوزراء أعضاء في البرلمان بالضرورة.

٦ – الوزارة مسؤولة أمام البرلمان، باعتبار أنها هي القائمة على السلطة التنفيذية، وهي المهيمنة على سياسة الدولة، لهذا لابد وأن تكون مسؤولة، وإذا فقدت الوزارة ثقة



البرلمان المنتخب، فإنها تسقط ولا تستطيع الاستمرار في مباشرة مهامها، وإذا سحب المجلس ثقته من أحد الوزراء، فإن على ذلك الوزير أن يستقيل.

٧ – الوزارة تستطيع أن تطلب من رئيس الدولة حل البرلمان، عندما تصطدم الوزارة بالبرلمان وترى أن التعاون بينها وبينه، أي بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، أصبح متعذرا، حينها تستطيع الوزارة أن تطلب من رئيس الدولة حل البرلمان، لكي يطرح النزاع على الشعب في صورة انتخابات جديدة يبعث فيها الشعب بالممثلين الذين يعبرون عن رأيه .

والواقع أن الخاصتين الأخيرتين المتعلقتين بمسؤولية الوزارة أمام البرلمان من ناحية، وحق الوزارة في طلب حل المجلس المنتخب من ناحية أخرى يمثلان حجر الأساس في النظام البرلماني. وأوضح الأمثلة على هذا النظام، هو النظام المطبق في المملكة المتحدة [بريطانيا].

- رئيس الدولة في بريطانيا هو الملك أو الملكة، الذي يلي الحكم بالوراثة، وهو يسود ولا يحكم، و لكن له بعض الحقوق مثل: **حل مجلس العموم، تعيين رئيس مجلس الوزراء، والعفو عن العقوبة.**

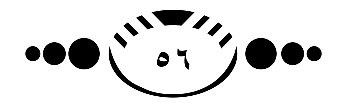
آ – السلطة التنفيذية – الوزارة:

- السلطة الحقيقية في بريطانيا هي في يد الوزارة التي تستأثر بالسلطة التنفيذية تماما، والسلطة التنفيذية في بريطانيا هي عمليا بيد ثلاث مجالس:

١- المجلس الخاص أو مجلس العرش:

و يتراوح عدد أعضائه بين [٣٠٠-٤٠٠ عضو]، وعضوية هذا المجلس تكون لمدى الحياة، وهو يتكون من جميع الوزراء الحاليين، والوزراء السابقين الذين مازالوا على قيد الحياة، وكبار رجال الدين وكبار رجال الآداب والعلوم وكبار القضاة .

و هو لا يجتمع إلا في مناسبات نادرة مثل تتويج الملك أو زفافه، وقد تقلصت اختصاصاته كثيرا، ويمكننا تصور هذا المجلس كدائرة كبيرة في داخله دائرتان متداخلتان هما: **الوزارة و مجلس الوزراء.**



٢- الوزارة:

وهي عبارة عن جميع الوزراء، وهم الذين يتربعون على قمة الجهاز التنفيذي في الدولة، وقد يصل عددهم، مع السكرتيرين البرلمانيين إلى [٨٠ شخص]، جميعهم من الحزب الفائز بالأغلبية البرلمانية، حيث يقوم الملك باستدعاء زعيم ذلك الحزب ويكلفه بتأليف الوزارة.

وينفرد زعيم حزب الأغلبية باختيار وزرائه وله في ذلك سلطة ضخمة على أن يكون ثلاثة من الوزراء من أعضاء مجلس اللوردات، وأن يكون رئيس الوزراء عضوا في مجلس العموم، والوزارة تعتمد في كل أمر يعترضها على ثقة مجلس العموم فيها، الذي تتكون أغلبيته من حزب الحكومة الحاكمة، والوزارة هي القابضة على زمام السلطة التنفيذية، وهي مسؤولة مسؤولية تضامنية مع مجلس العموم، وهي تملك أن تطلب من الملك حل ذلك المجلس عندما يتعذر عليها التعاون معه، ثم يصير الاحتكام إلى الشعب في انتخابات جديدة.

٣- مجلس الوزراء:

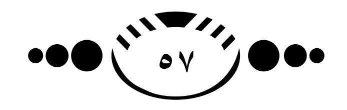
ليس كل وزير في الوزارة هو عضو في مجلس الوزراء، الذي لا يتجاوز عدده [العشرين وزيرا] يشغلون المناصب الوزارية الهامة، وهم وحدهم الذين يحضرون جلسات مجلس الوزراء، ومجلس الوزراء هو الذي يرسم السياسة العامة للدولة، والوزراء كافة يقومون بتنفيذ هذه السياسة.

ب – السلطة التشريعية – البرلمان:

وهو في بريطانيا يتكون من مجلسين: **مجلس اللوردات ومجلس العموم**.

بعد تطورات كثيرة في المملكة المتحدة تحجّمت كثيرا اختصاصات مجلس اللوردات، وأصبح مجلس العموم هو مركز الثقل الحقيقي بالنسبة للعملية التشريعية، وهو صاحب الاختصاص وحده بالنسبة للقوانين المالية، وهو وحده صاحب الحق في مساءلة الوزارة ومنحها الثقة أو حرمانها منها. وعدده تقريبا [٦٣٠ عضوا]، ومدته خمس سنوات.

والعملية التشريعية تبدأ عادة من قبل الوزارة باقتراح مشروعات القوانين اللازمة،



ويخطر مجلس العموم بالمشروع، ثم يحال إلى لجنة من لجان المجلس المختصة، ثم يصوّت عليه المجلس ويحيله بعد ذلك إلى مجلس اللوردات، فإذا وافق مجلس العموم ولم يعترض مجلس اللوردات، فإنه يختم بخاتم الملك ويصبح قانون نافذ.

ج – السلطة القضائية البريطانية:

يتمتع القضاة في بريطانيا باحترام كل المواطنين، وهم بعيدون كل البعد عن السياسة، ويتم اختيارهم على أساس كفايتهم الفنية، وشهرتهم في الميدان القانوني، ولا دخل للاعتبارات السياسية في اختيارهم، ويعين القضاة بمرسوم ملكي بعد موافقة مجلس الوزراء عليهم، ويظلون في أماكنهم مدى الحياة.

والقضاء في بريطانيا يعتبر الحارس الأساسي للحريات الفردية، وهو مستقل تماما عن السلطتين التنفيذية والتشريعية.(٢٥)

هوامش في الدولة

١- **راجع:** - الفارابي: كتاب ((آراء أهل المدينة الفاضلة)).

- ابن خلدون [١٣٣٢-١٤٠٦] : ((مقدمة ابن خلدون)).

- جروشس [١٥٨٣-١٦٤٥].

٢- أرسطو [٣٨٤-٣٢٢] ق.م : ((في السياسة)).

راجع: تاريخ الفكر السياسي – من المدينة الدولة إلى الدولة القومية .

تأليف: جان جاك شوفالييه – ترجمة: د. محمد عرب صاصيلا.

طبع :المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

بيروت – الحمرا – شارع إميل إدة – بناية سلام.

٣ – فرديناند لاسال [١٨٢٥-١٨٦٤].

راجع: د. فاروق سعد : تراث الفكر السياسي قبل الأمير وبعده.

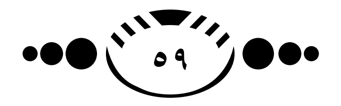
الملحق بكتاب ((**الأمير)**) تأليف: ميكيافيللي.

منشورات: دار الآفاق الجديدة - بيروت ص (٣٠٧)

٤ – د. يحيى الجمل: ((الأنظمة السياسية المعاصرة)).

دار النهضة العربية للطباعة والنشر – بيروت ص(٢٧)

٥ – **راجع:** د. يحيى الجمل: ((الأنظمة السياسية المعاصرة)) - مرجع سابق ص (٢٧-٣٠)



٦ – **راجع:**د. يحيى الجمل: ((الأنظمة السياسية المعاصرة)) - مرجع سابق (٣١-٣٦)

٧ – غرامشي: ((ملاحظات حول السياسة)) سنة ١٩٣٣ م .

راجع: جان جاك شوفالييه – تاريخ الفكر السياسي. مرجع سابق ص (٧)

٨ – **راجع:** د. يحيى الجمل: ((الأنظمة السياسية المعاصرة)) - مرجع سابق ص(٣٧-٤١).

٩ – كالفن: [١٥٠٩-١٥٦٤]

راجع: جان جاك شوفالييه – تاريخ الفكر السياسي. مرجع سابق ص (٢٦٤).

١٠ – يزيد بن عبد الملك أتى بأربعين شيخا، فشهدوا له:**ما على الخليفة من حساب ولا عذاب.**

راجع:- جلال الدين السيوطي: ((تاريخ الخلفاء)) . دار القلم العربي – حلب. ص(٢٤٦).

- د. إمام عبد الفتاح إمام : ((الطاغية)). المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب –

الكويت – سلسلة [عالم المعرفة] عدد (١٨٣) عام ١٩٩٤ - ص (٢١١).

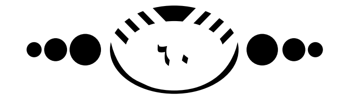
١١ – **راجع:** د. يحيى الجمل: الأنظمة السياسية المعاصرة. مرجع سابق. ص (١٠٧-١٢٦)

١٢ – **راجع:** د. يحيى الجمل : الأنظمة السياسية المعاصرة. مرجع سابق. ص (١٢٦-١٣٠)

١٣– المهاتما غاندي: [١٨٦٩-١٩٤٨].

راجع: د. فاروق سعد . تراث الفكر السياسي قبل الأمير وبعده. مرجع سابق ص (٣١٧) ١٤– **راجع:** جان جاك شوفالييه – تاريخ الفكر السياسي. مرجع سابق ص (٣٨٤-٣٨٧)

١٥– **راجع:** د. إمام عبد الفتاح إمام: ((الطاغية)) مرجع سابق ص (١٣٣-١٣٤)



١٦ – الحكم الأرستقراطي Aristocracy : لفظ يوناني مؤلف من مقطعين هما: Aristos: وتعني الأفضل والأحسن. و Kratia : أي حكم . فهو يعني حكم القلة الفاضلة.

١٧ – الحكم التيموقراطي Timocracy: وهو لفظ يوناني مؤلف من مقطعين هما:

Time بمعنى الشرف أوالمجد، وKratia أي حكم.فهو حكم المتطلعين إلى الشرف أو الطموحين إلى المجد.

١٨ – الحكم الأوليجاركي Oligarchy : وهي لفظة يونانية مؤلفة من مقطعين هما:

Oligos : وتعني قلة غنية، وKratia أي حكم. فهي حكومة القلة الغنية التي تعمل لصالحها الخاص.

١٩ – الحكم الديمقراطي Democracy : لفظة يونانية مؤلفة من مقطعين هما:

Demos :وتعني شعب. و Kratia :أي حكم. فهو حكم الشعب.

٢٠ – **راجع**:د. إمام عبد الفتاح إمام: ((الطاغية)). مرجع سابق ص(١٠١)

٢١ – الحكم الثيوقراطي Theocracy : لفظة يونانية مؤلفة من مقطعين هما:

Theos : وتعني إله. و Kratia : أي حكم. وهي تعني حرفيا ((**حكم الله أو الحكم لله**))

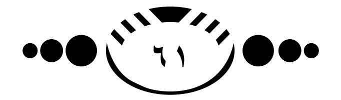
٢٢ – **راجع**: د. إمام عبد الفتاح إمام: ((الطاغية)) مرجع سابق ص (٢٥-٢٧)

٢٣ – **راجع**:د.يحيى الجمل : الأنظمة السياسية المعاصرة. مرجع سابق. ص (١٦٦-١٦٨)

٢٤ – **راجع**:د. يحيى الجمل: الأنظمة السياسية المعاصرة. مرجع سابق. ص (١٧٢-١٩٢)

٢٥ – **راجع**:د. يحيى الجمل: الأنظمة السياسية المعاصرة. مرجع سابق. ص(١٩٣-٢١٦)

*- تعتبر الماركسية أن الدولة أداة في أيدي الطبقة المهيمنة إقتصاديا، لتكريس هيمنتها، وإسباغ الشرعية على ممارساتها، بالتالي فإن جميع أجهزة الدولة تكون في يد الطبقة المسيطرة إقتصاديا، وهي تمكنها من استغلال الطبقات الأخرى والهيمنة عليها وبسط نفوذها.



والديمقراطية في الدولة الرأسمالية هي أكذوبة لأنها في الواقع ليست إلا دكتاتورية القلة من أصحاب رؤوس الأموال في مواجهة الكثرة من الطبقة العاملة.

ونتيجة الصراع الطبقي بين الطبقة الرأسمالية وطبقة العمال، و وفقا للتفسير المادي للتاريخ، فالنصر لا بد وأن يكون حليف طبقة العمال، وبالتالي تزول دكتاتورية الطبقة الرأسمالية ويحل محلها دكتاتورية البروليتاريا، ليقوم بذلك النظام الاشتراكي. فالدكتاتورية مصاحبة لوجود الدولة، مع اختلاف الطبقات التي تتركز في يدها السلطة.

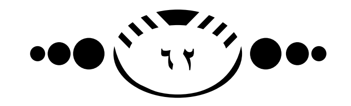
والنظام الاشتراكي ليس إلا خطوة باتجاه تحقيق المجتمع الشيوعي، بحيث يوجد مجتمع بدون طبقات، وحين ينتفي وجود الطبقات، ينتفي الصراع بينها، وتزول ضرورة وجود الدولة، فتذبل الدولة من تلقاء نفسها حتى تموت.

- نظرية ((**الحكم لله)) أول من قال بها في الإسلام هم الخوارج، الذين خرجوا على علي بن أبي طالب(رض)، بعد حادثة التحكيم الشهيرة، منتقدين إياه في عملية التحكيم بدعوى أنه كيف يقبل بتحكيم البشر في الحكم الذي هو من اختصاص الله.

وفي أواسط القرن الماضي أبو الأعلى المودودي وسيد قطب قالا بنظرية ((**الحاكمية**)) أي الحاكمية لله وليس الحكم لله وهي نظرية مبهمة وجائرة في آن، فهي مبهمة لأنها لم تحدد من هو الحاكم، وكيف يتم اختياره؟ ومن هم المخولون باختياره؟ و ما مصيره وكيف يتم عزله إذا انحرف عن حكم الله؟ وما هو المعيار الذي يحدد الفهم الخاطئ من الفهم الصحيح؟

وجائرة لأنها تنفي صفة الإسلام عن كل المسلمين، وأن المسلمين جميعا في جاهلية ثانية منذ عشرات القرون، ويحصرون صفة الإسلام في جماعتهم وبمن تبعهم ووالاهم وفوضهم ليحكموا باسم الله، لا رأي إلا رأيهم، ولا اجتهاد صحيح لغيرهم، وكتاب سيد قطب ((**معالم في الطريق**)) مليء بمثل هذه الأفكار، لكن الإخوان المسلمين في السنوات الأخيرة ابتعدوا كثيرا عن مثل هذه الأفكار الخطيرة، وأصبحوا ينادون بإقامة الدولة المدنية من جهة، لكنهم يحنّون إلى جذورهم وفكر معلمهم فيرفعون شعارات مثل [**الإسلام هو الحل**] من جهة أخرى.

***- نظرية – **الحق الإلهي المباشر** – في الحكم عرفها المسلمون أول ما عرفوها



مع معاوية بن أبي سفيان، وتبعه في ذلك خلفاء بني أمية وخلفاء بني العباس، وتقريبا كافة الخلفاء المسلمين من بعده، وهي واضحة لا لبث فيها في أقوال الخلفاء أنفسهم، وأقوال وأشعار الشعراء من حولهم، مثال ذلك ما قاله زياد بن أبي سفيان أخو معاوية وعامله على البصرة في خطبته التي سميت بالبتراء، والتي أعلن فيها أن الله اختارهم للخلافة، وأنهم يحكمون بقضائه ويعملون بإذنه حيث قال: ((**أيها الناس، إنا أصبحنا لكم ساسة، وعنكم زادة، نسوسكم بسلطان الله الذي أعطانا، ونزود عنكم بفيء الله الذي خوّلنا، فلنا عليكم السمع والطاعة فيما أحببنا، ولكم علينا العدل فيما ولينا..))**. [ابن عبد ربه – العقد الفريد. المجلد الرابع ص (١١٩).

ومثال آخر ما يرويه المسعودي في ((**مروج الذهب))** – ج ٣ - ص (٧٦) أن عبد الله بن مازن دخل على يزيد بن معاوية بعد وفاة أبيه وهو ينشد :

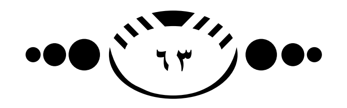
الله أعطاك التي لا فوقها وقد أراد الملحدون عوقها

عنك،فيأبى الله إلا سوقها إليك حتى قلدوك طوقها

لاحظ وصف المعارضين بالإلحاد، وهي تهمة سوف تتكرر كثيرا في التاريخ الإسلامي، لتبرير قتل أي معارض، أو أي مفكر يمكن أن يكون له رأي مخالف.

وهذه النظرية في مضمونها جاءت ردا على النظرية الشيعية في الحكم، نظرية – **الإمام المعصوم** – والوصية لمن بعده، لأن الشيعة يؤمنون إيمانا راسخا، بأن النبي(ص) قد أوصى بالخلافة من بعده لعلي بن أبي طالب(ر)، ابن عمه وزوج ابنته، وكأني بمعاوية بن أبي سفيان، في نظريته في الحكم، يقول لعلي بن أبي طالب، لإن كانت خلافتك للمسلمين استمدت شرعيتها من وصية ابن عمك النبي(ص) كما تدعي، فإن خلافتي للمسلمين تستمد شرعيتها من تكليف الله عز وجل لي بذلك. وذلك بحكم قضاء الله وقدره، وبالتالي فأنا الأولى بالاتباع.

وللحقيقة فإن جذور هذه النظرية نجدها في موقف عثمان بن عفان، حين طلبت منه المعارضة التنحي عن الخلافة، فقال قولته الشهيرة:((**ما كنت لأخلع سربالا سربلنيه الله**)) وهو أول إعلان بأن عباءة الخلافة يرتديها الحاكم بتفويض من الله، فلا يخلعها بناء على طلب الناس.



في الاستبداد

يبدو للناظر إلى التاريخ، أن تاريخ البشرية هو تاريخ للاستبداد، تاريخ لاستبداد الإنسان بأخيه الإنسان و استعباده، عرف فيه البشر الاستبداد بكافة أشكاله، وذاقوا طعم الاستعباد المر بكافة صنوفه، عرفوا استبداد الأب في أسرته، واستبداد زعيم العشيرة في عشيرته، وزعيم الطائفة في طائفته، ورزحوا تحت نير استبداد صنوف شتى من الحكام، من حاكم يدعي الألوهية إلى حاكم يدعي تفويضا من الإله، من حاكم يستبد باسم طبقة إلى مستبد أكثر عتوا يحكم باسم الشعب، من مستبد يستظل بالدين إلى آخر يتفيأ بالعلمانية، أشكال وصنوف شتى من الحكم ولكنها جميعا تحمل طعم الاستبداد ومذاقه الكريه.

وتاريخ الفكر السياسي، هو تاريخ الحكام والمحكومين، ذاق فيه المحكومون مر الظلم وعتو التعذيب وكافة أشكال التهميش والإقصاء والتغييب والاستغلال، وكأني بهم خلقوا ليكونوا خدما لحكامهم، وكأن الحكام جبلوا من طينة أخرى غير طينة المحكومين، والقارئ للتاريخ يجد أن عدد الطغاة والمستبدين يفوق كثيرا عدد الحكام الخيّرين أو الصالحين.

ويؤكد فقهاء القانون أن استقرار القوانين الدستورية، لم يكن أمرا سهلا، فهي لم تصدر إلا بعد جهاد الشعوب وكفاحها، واستشهاد الكثيرين من أبنائها، لكي تستخلص الشعوب حقوقها من مغتصبيها، وقد سجل التاريخ أن الدساتير لم تصدر إلا بعد ثورات شعبية، أو ضغط قوي من جانب الشعب على حكامه، وهذا يعني أن البشرية لم تستطع

أن تصل إلى الحكم الديمقراطي إلا بعد كفاح مرير.(١)

إذا يمكن القول أن الديمقراطية تعبيرعن تقدم البشرية من عصور الظلام إلى عصر النور، تعبيرعن توق الإنسان للحرية وبحثه الدائم عن حريته، وتعبيرعن وعي الإنسان لحقوقه ولذاته ولدوره، ولحقه في الحياة كإنسان مستقل فرد، متحرر من كافة أطر الوصاية والهيمنة والتبعية، ووعيه لذاته التي لا تختلف عن ذات الآخر أيا كان الآخر.

ووعيه لدوره في اختيار الشكل الأنسب لحياته ومصيره، ولدوره في اختيارمن يحكمه وحقه في محاسبة حكامه، لأنه هومن يجب عليه أن يختارحكامه، لأن الحكام في البداية والنهاية يحكمون باسم هذا الإنسان – الشعب – لا باسم أي شيء آخر، فهم لم يأتوا من السماء أو من أي كوكب آخر حتى يكونوا فوق الحساب.

بمعنى، إن الديمقراطية هي تعبيرعن نضج الوعي الإنساني، وخروجه من مرحلة الحيوانية والوصاية والعبودية، إلى مرحلة الإنسانية وسيطرة وسيادة الإنسان على مصيره، وشعوره بنعيم الحرية، فالنظام الديمقراطي أصبح غاية البشرية و أملها، وهو ثمرة جهودها ونضالها عبرالتاريخ.

أما الأنظمة اللا ديموقراطية التي وسمت تاريخ البشرية السياسي، والتي تعرف: **بعائلة الطغيان** أو **أشباه الاستبداد**، فهي تشمل عددا كبيرا من الأنظمة السياسية التي تتفق في أصولها وتختلف في بعض فروعها.

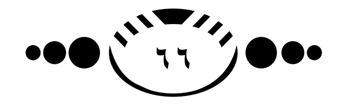
عائلة الطغيان :

١ – الاستبداد : Despotism

يعرف الاستبداد **لغة :** الإنفراد، استبد به : انفرد به. استبد الأمربفلان : غلبه فلم يقدرعلى ضبطه. واستبد الأميربالسلطة : أخذها لنفسه ولم يستشرولم يشارك فيها أحدا.(٢)

ويعرف **الكواكبي** الاستبداد **لغة :** بأنه غرور المرء برأيه، والأنفة عن قبول النصيحة، أو الاستقلال في الرأي وفي الحقوق المشتركة.

ويعرفه في **اصطلاح السياسيين** : بأنه هوتصرف فرد أومجموعة في حقوق قوم بالا



هوى وبلا خوف من العواقب، وهو صفة للحكومة المطلقة العنان فعلا أو حكما، التي تتصرف في شؤون الرعية كما تشاء، بلا خشية حساب ولا عقاب.(٣)

و من هنا يكون **الاستبداد السياسي :** هو الانفراد بإدارة شؤون المجتمع السياسي من قبل فرد أو مجموعة أفراد، دون بقية المواطنين . وهذا يفترض ابتداء وجود علاقة بين طرفين متساويين في الحقوق والواجبات العامة، ينفرد أحدهما بالحقوق المشتركة - أي بإدارة شؤون المجتمع السياسي - دون الآخر.

ويعرف الاستبداد أيضا بأنه : الاستفراد بالسلطة، والتحكم في رقاب الناس، والاستئثار بخيرات مجتمعهم.(٤)

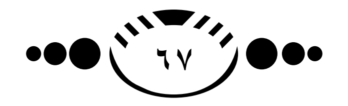
وتعرفه ثناء فؤاد عبد الله في مقالها : ((**آليات الاستبداد وإعادة إنتاجه في الواقع العربي**)) بالقول، الاستبداد : هو الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع.

أما مفهوم **المستبد Despot : فهو** مشتق من الكلمة اليونانية[**ديسبوتيس**]، التي تعني : رب الأسرة، أو سيد المنزل، أو السيد على عبده . ثم خرجت الكلمة من مجال الأخلاق إلى مجال السياسة لتطلق على نمط من أنماط الحكم الملكي المطلق الذي تكون فيه سلطة الملك على رعاياه مماثلة لسلطة الأب على أولاده، أو السيد على عبيده .

وقد ظهر مصطلح **المستبد** لأول مرة إبان الحرب الفارسية – الهيلينية في القرن الخامس قبل الميلاد . وهو يعني عند أرسطو: رب الأسرة والسيد على عبيده ويعني أيضا ملك البرابرة الذي يحكم رعاياه كالعبيد.

ولذلك يعرف **أرسطو** الاستبداد بأنه : النظام الملكي عند البرابرة، ويتسم بسمة آسيوية هي خضوع المواطنين للحاكم بإرادتهم، لأنهم عبيد بالطبيعة، والحاكم الآسيوي المطلق هو وحده الحر . وهو يعتبر أن الاستبداد معمر طويل الأجل في آسيا، وهو عادي عند الآسيويين، وحالة مرضية شاذة عند اليونانيين .

وهذا ما يبرر للحاكم المستبد كبت المعارضة مهما كان نوعها، وتصبح الانتقادات التي توجه للحاكم عيبا، والحاكم يعامل المواطنين كما يعامل الأب أطفاله، على أنهم قصّر غير بالغين وغير قادرين على أن يحكموا أنفسهم، ومن هنا كان من حقه توجيههم بل وحتى عقابهم إذا انحرفوا لأنهم لا يعرفون مصلحتهم الحقيقية .



أما الأباطرة البيزنطيون فهم يطلقون لقب المستبد كلقب شرف يخلعه الإمبراطور على ابنه أو زوج ابنته، عند تعيينه حاكما لإحدى المقاطعات .(٥)

ويعرف آخرون المستبد بأنه : الحاكم الذي لا يلتزم بقانون، وإنما قوله وفعله هما بمثابة القانون. ولكن مما يؤسف له أن أغلب المستبدين اليوم يقهرون الناس بالقانون، ويستعبدونهم استعبادا قانونيا، تنفيذا لحكم أصدره قضاة، وتطبيقا لقانون وضعه مشرعون في نطاق دستور معد لذلك . ولكن يجب التأكيد على أن النظام القانوني الذي يسمح لفرد أو لمجموعة من الأفراد بأن ينفردوا بإدارة شؤون الدولة والمجتمع، دون بقية المواطنين، هو نظام استبدادي، حتى ولو جاء هذا الانفراد باستفتاء شعبي .(٦)

أما الكواكبي رحمه الله فهو أروع من عرّف المستبد وأعطاه صفاته وصفات حكمه فيقول:

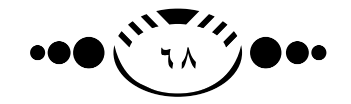
((- المستبد يتحكم في شؤون الناس بإرادته لا بإرادتهم، ويحكمهم بهواه لا بشريعتهم، ويعلم من نفسه أنه الغاصب المعتدي، فيضع كعب رجله على أفواه الملايين من الناس، يسدها عن النطق بالحق والتداعي لمطالبته.

- و المستبد عدو الحق، وعدو الحرية وقاتلهما، والحق أبو البشر، والحرية أمهم، والعوام صبية أيتام نيام لا يعلمون شيئا، والعلماء هم أخوتهم الراشدون، إن أيقظوهم هبّوا، وإذا دعوهم لبّوا، وإلا فيتصل نومهم بالموت.

- المستبد يتجاوز الحد ما لم ير حاجزا من حديد، فلو رأى الظالم على جنب المظلوم سيفا، لما أقدم على الظلم، كما يقال : الاستعداد للحرب يمنع الحرب .

- والمستبد يود أن تكون رعيته كالغنم درا وطاعة، وكالكلاب تذللا وتملقا، وعلى الرعية أن تكون كالخيل إن خدمت خدمت، وإن ضربت شرست، وعليها أن تكون كالصقور، لا تلاعب ولا يستأثر عليها بالصيد كله، خلافا للكلاب التي لا فرق عندها أطعمت أو حرمت حتى من العظام . نعم على الرعية أن تعرف مقامها، هل خلقت خادمة لحاكمها، تطيعه إن عدل أو جار، وخلق هو ليحكمها كيف شاء، بعدل أو اعتساف، أم هي جاءت ليخدمها لا ليستخدمها .

والرعية العاقلة تقيّد وحش الاستبداد بزمام تستميت دون بقائه في يدها،



لتأمن من بطشه، فإن شمخ هزّت به الزمام، وإن صال ربطته)) .(٧)

٢ – الطغيان:

أول من استخدم كلمة طاغية Tyrannosهو الشاعر اليوناني **أرخيلوخوس** وقد أطلقها على الملك **جيجنز** ملك ليديا الذي أطاح بملكها السابق واستولى على العرش، وربما كان يعني به المغتصب، على اعتبار أن جيجنز اغتصب عرش ليديا اغتصابا .

وهناك من يرد الكلمة إلى القبائل التركية القديمة التي كانت تعيش متفرقة في آسيا العليا، وهي تركستان الحالية، وكان الفرس يسمون هذه البلاد **[توران]**، فكان اسم ترك أو تورانية اسما لجنس القبائل المتوحشة، وصار توران عند اليونانيين يلفظ تيران ومعناها طاغية أو عات، ولفظ ترك عند العثمانيين مرادفة لكلمة بربري .

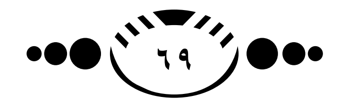
ويعرف بطرس البستاني **الطاغية** في دائرة معارفه بأنه : هو الجبار، الأحمق، المتكبر، والصاعقة. والمراد به هنا من تولى حكما فاستبد به وطغى وتجاوز حدود الاستقامة والعدل تنفيذا لمآربه في من تناوله حكمه، أو بلغت سلطته إليه .

وكانت كلمة **طاغية** Tyrant **في** العصور اليونانية القديمة، في القرنين [٦و٧ ق.م]، تعني ملك أو حاكم، بل قد يسمى الملك بالطاغية في سياق المديح أو المجاملة . ولكن أفلاطون وأرسطو هما أول من فرقا بين الكلمتين، وقالوا أن الملك يطلق على الحاكم الجيد أو الصالح، أما الطاغية فتطلق على الحاكم الشرير.

أما من حيث الشكل الدستوري، فليس للطغيان من دستور، فجميع السلطات في يد الطاغية، فلا قانون إلا ما يأمر به، حتى ولو خالفت القوانين القديمة للبلاد، أو حتى خالفت قوانين وأوامر أصدرها هو نفسه سابقا .

وقد بقي مصطلح الطغيان طوال العصور الوسطى، من أكثر المصطلحات استخداما، وأوسعها انتشارا لوصف الحاكم الشرير أو المغتصب .

ومن المهم التوقف عند آراء أهم فيلسوفين في التاريخ حول الطاغية وهما **[أفلاطون و أرسطو]**، لأن الطغاة كانوا على مدار التاريخ يفاخرون بوجود، الفلاسفة والعلماء والشعراء والأدباء، في بلاطهم، وذلك لأن الطغاة، بصفة عامة، يعرفون أنهم لن ينالوا



الشهرة إلا على يد هؤلاء.

فجيلون طاغية صقيلية، كان راعيا للفنون والآداب، وكان راعيا للشاعر **بندار**[٥١٨ - ٤٣٨ ق.م]

أعظم الشعراء الغنائيين عند اليونان . وطاغية أثينا **بيزستراتوس، هو الذي** أسس احتفالات **ديونسيوس** التي مهدت الطريق أمام التراجيديا الأثينية، وهو الذي قدم للبشر النص المنقح من **هوميروس**، فأصبحت الإنسانية مدينة له إلى الأبد.

فالطغاة يعرفون أن شهرتهم تعتمد على الكتاب والأدباء والشعراء والمؤلفين ورجال الفكر عموما، وهؤلاء بدورهم على استعداد، في الأعم الأغلب، للقيام بدورهم في حياة الطغاة، لكن حين يموت الطغاة أو يفقدوا سلطانهم لسبب ما، ينهالوا عليهم بالمعاول، بالقوة نفسها التي كانوا يمدحونهم بها، وربما بقوة أشد.

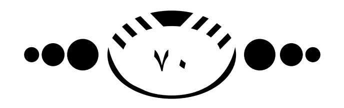
ولم يكن أفلاطون خارج هذه القاعدة، إذ كانت له علاقة طيبة مع ديونسيوس الأول طاغية سيراقوسة، وقد التقاه عدة مرات، لكن في النهاية غضب الطاغية على أفلاطون بدافع من حقد حاشية ديونسيوس عليه، فأرسله في سفينة كانت تقل سفير إسبرطة الذي أسر إليه الطاغية، إما أن يقتل أفلاطون في الطريق أو يبيعه، فآثر الثانية، وباعه فعلا في **إيجينا**، واشتراه **إينقورس القوريناني** بثلاث مئة درهم وأعاده إلى أثينا . لهذا فأفلاطون لا يرى في الطاغية إلا ذئبا بشريا، والطاغية كما خبره أفلاطون عن قرب:

١ – ينفق على نفسه وعلى حاشيته وملذاته، مقدارا من البذخ يصل حد السفه في الإنفاق، بلا حسيب ولا رقيب، ويفرض من الضرائب ويجمع من المال ما يشاء .

٢ – يحيط نفسه بحراسة مشددة، ويقتل من يشاء في أي وقت .

٣ – يعيش في ظلام دامس، لأنه حين تنعدم الحرية يكثر الوشاة و المرجفون، وتحاك الدسائس والمؤامرات، فيعيش الطاغية في شك وريبة من جميع المحيطين به، فيبث عيونه في كل مكان، لكي تنقل له حركات الناس وسكناتهم .

٤ – ليس للطاغية قيم أخلاقية يحافظ عليها، فلا وفاء بوعد، ولا أصدقاء، ولا كلمة شرف.



٥ – ليس ثمة مفكر كبير أمام الطاغية، حتى ولو كان أفلاطون نفسه . فقد باع الطاغية ديونسيوس الأول أفلاطون في سوق النخاسة كما تباع العبيد، كما ذكرنا.

٦ – شيوع النفاق والتملق سواء من جانب الحاشية للطاغية، أو من جانب الطاغية نفسه لمن يريد منهم قضاء حاجة، وفي كلا الحالين دليل على انهيار الأخلاق في عهد الطاغية.

وتوصل أفلاطون إلى نتيجة مفادها، إن أسوأ ما يوجد على الأرض هو الطاغية، سواء كان فردا أم جماعة من الغوغاء.

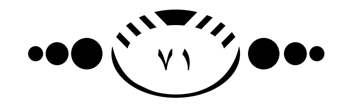
والطاغية في بادئ الأمر لا يلقى كل من يصادفه إلا بالابتسام والتحية، ويستنكر كل طغيان، ويجزل الوعود الخاصة والعامة، ويعفي من الديون، ويوزع الأرض على الشعب، وعلى مؤيديه، ويتصنع الود والطيبة مع الجميع، وفي الوقت نفسه يبدأ في تكوين حرس قوي حوله، بحجة المحافظة على مطالب الشعب ومراعاة لمصلحة الشعب ذاته.*وبعد تكوين الحرس الجيد الذي يلتف حوله لحمايته، يبدأ في تأمين وجوده في الداخل والخارج، فبالنسبة لأعداء البلاد في الخارج، فإنه يتفاوض مع بعضهم ويقاتل البعض الآخر، حتى يتخلص منهم ومن خطرهم بشتى الطرق، ثم يتجه إلى الداخل فيتخلص من المناوئين له، وعندما يأمن هذا الجانب فإنه لا يكف عن إشعال الحرب تلو الأخرى، حتى يشعر الشعب بحاجته دائما إلى قائد، وكذلك حتى يضطر المواطنون الذين أفقرتهم الضرائب إلى الانشغال بكسب رزقهم اليومي بدلا من أن يتآمروا عليه.[**أفلاطون – الجمهورية]**

أما عند **أرسطو** فإن صفات الطاغية لا تختلف كثيرا عما ذكرناه عند أفلاطون، إذ يمكننا تلخيص صفات الطاغية عنده بالتالي:

١ – الطاغية رجل يصل إلى الحكم بطريق غير مشروع .

٢ – الطاغية لا يعترف بقانون أو دستور، بل تصبح إرادته هي القانون الذي يحكم، وما يقوله هو أمر واجب التنفيذ، وما على المواطنين سوى السمع والطاعة .

٣ – الطاغية يسخر كل موارد البلاد لإشباع رغباته وملذاته ومتعه .



٤ – الطاغية لا يخضع للمساءلة ولا للمحاسبة ولا إلى أي رقابة من أي نوع . ويؤكد قول أرسطو هذا ما حدثتنا به كتب التراث من أن الوليد بن عبد الملك تساءل يوما في عجب: ((**أيمكن للخليفة أن يحاسب ؟!**)) والتساؤل هنا عن الحساب من الله، فكيف عن الحساب من البشر ؟

٥ – يقترب الطاغية من التأله فيرهب الناس بالتعالي والتعاظم، ويذلهم بالقهر والقوة وسلب المال، حتى لا يجدوا ملجأ إلا التزلف له وتملقه، وعوام الناس يختلط في أذهانهم الإله المعبود والمستبدون من الحكام، فيرفعون شعارات من نوع [**قائدنا إلى الأبد ..]** **وكأن** هناك أبدي غير الله.

وكل طاغية يتخذ له بطانة من أهل الدين، يعينونه على ظلم الناس باسم الله، ويبررون له أفعاله باسم الدين، أمام الله وأمام العباد .

وهكذا، فالطغيان استعمل مع الاستبداد للإشارة إلى أنظمة الحكم التي تسرف في استخدام القوة في إدارة السلطة، والسيطرة السياسية التامة بواسطة حاكم فرد . وقد عرّف أرسطو الحكم الطغياني بأنه : **هو حكم فردي يقوم على العنف، ويستهدف مصلحة الطاغية الخاصة** . وهو يعتبر أن الطغيان والاستبداد : **هما ضربان من الحكم يعاملان الرعايا على أنهم عبيد** . لكنه فرّق بين الإثنين فاعتبر أن :

- **الاستبداد** : هو النظام الملكي عند البرابرة، يتسم بسمة آسيوية هي خضوع المواطنين للحاكم بإرادتهم لأنهم عبيد بالطبيعة.

أما **الطغيان:** فهو يعني اغتصاب السلطة في المدينة، وهي عملية يقوم بها فرد يستخدم الخداع [انقلاب أبيض]، أو القوة [ثورة أو انقلاب دموي] لكي يقفز إلى الحكم، وكثيرا ما يحدث ذلك عن طريق استخدام مجموعة من الجنود والمرتزقة، ولقد جرت العادة، أن يحكم الطغاة لمصلحتهم الخاصة، وأن ينغمسوا في إشباع شهواتهم دون اكتراث بالقانون أو بالعرف، وأن يقيموا سلطتهم على القهر، فليس أسهل عندهم من سفك الدماء، فهو تعبير عن الوجه الفاسد للحكم الملكي .

وأرسطو يقول إن الطاغية يحتفظ بعرشه بإحدى طريقتين :

الطريقة الأولى : وهي طريقة تقليدية يتوارثها الطغاة، ويسير عليها معظمهم في تدبير



شؤون سلطانهم، وهي تقوم على :

١ – تدمير روح المواطنين، وزرع الشك وانعدام الثقة فيما بينهم، وجعلهم عاجزين عن عمل شيء، أو فعل أي شيء، وكذلك تعويد الناس الخسّة والضعة والعيش بلا كرامة، بحيث يسهل عليهم أن يعتادوا الذل والهوان .

٢- القضاء على البارزين من الرجال وأصحاب العقول الناضجة، واستئصال كل من تفوق أو حاول أن يرفع رأسه – وهي النصيحة التي قدمها بريندر طاغية كورنثة لأحد أصدقائه من الطغاة الذي أرسل له رسولا يطلب النصيحة، فأخذ الرسول إلى الحقول وراح يضرب بعصاه سنابل القمح البارزة، مشيرا عليه بذلك بضرورة قطع رقاب عليّة القوم في المدينة - وكانت نصيحة تناقلها الطغاة من عصر إلى عصر، وهي ضرورة التخلص من العناصر البارزة في المجتمع .

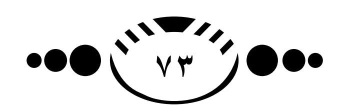
٣ – منع الموائد المشتركة والاجتماعات والنوادي، وحظر التعليم أو جعله لونا من ألوان الدعاية للحاكم، وحجب كل ما يعمل على تنوير النفوس أو كل ما يبث الشجاعة والثقة بالنفس .

٤ – منع المواطنين من التجمع لأغراض ثقافية أو أي تجمع مماثل، واتخاذ كافة السبل التي تغرس في المواطن، في نهاية الأمر، الشعور بأنه غريب عن بلده قدر المستطاع، أعني قطع الحبل السري الذي يربط المواطن بوطنه، ذلك لأن تعارف المواطنين وتوادهم يؤدي باستمرار إلى ثقة متبادلة .

٥ – وضع كافة المواطنين تحت المراقبة المستمرة، حتى يعتادوا الهوان ويألفوا العبودية اليومية .

٦ – يجتهد الطاغية أن تكون لديه معلومات منتظمة حول كل ما يفعله رعاياه أو يقولونه فيكثر من الشرطة والبوليس والمخابرات والمخبرين والجواسيس .

٧ – الطاغية يعتمد على إغراء المواطنين أن يشي بعضهم ببعض، فتنعدم الثقة فيما بينهم، ويدب الخلاف بين الصديق وصديقه، ويغريهم بكتابة التقارير عن بعضهم، بحيث يتحول كل موظف في موقعه إلى جاسوس على من حوله، البعض يشتريهم الطاغية بالمال أو بالمنصب أو برتبة عسكرية أو بوظيفة لم يكن يحلم بها، والبعض الآخر



يودعهم السجن أو يفصلهم من عملهم أو يطهرهم أو يصفيهم جسديا .

٨ – الطاغية يعمل على إفقار المواطنين، حتى ينشغلوا بالبحث عن قوت يومهم، فلا يجدوا من الوقت ما يكفيهم للتآمر عليه، وشغل فراغهم حتى لا يجدوا وقتا لشيء آخر غير البحث عن لقمة العيش، إضافة إلى فرض الضرائب التي تؤدي إلى نتيجة مماثلة .

وقد يلجأ الطاغية إلى إشعال الحروب بهدف أن ينشغل المواطنون بصفة مستمرة، أو أنه يدعي حالة الحرب ضد الخطر والتهديد الخارجي، كي يتهم كل من يقف ضده بالخيانة والعمالة للعدو.

وهو يختار الفاسدين من البشر ليكونوا حاشيته، فهم عبيد النفاق والتملق، والطاغية تسره المداهنة وينتشي من النفاق، ويريد من يتملقه، وهو لا يحب رجلا ذا كرامة، أو صاحب روح عالية أو شخصية مستقلة .

ويلخص أرسطو الأفكار السابقة بثلاثة غايات هي:

الأولى: تدمير روح المواطن.

الثانية: ارتياب المواطنين بعضهم من بعض.

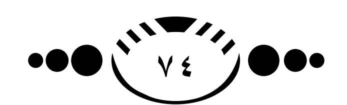
الثالثة: أن يصبح المواطنون عاجزين عجزا تاما عن أي فعل.

الطريقة الثانية : أن يتحول الطغيان إلى طبيعة النظام الملكي، أي أن يظل الطاغية محتفظا بالقدرة و بالسلطة في حكم رعاياه ليس برضاهم بل رغما عنهم .(٨)

لقد تطرقنا آنفا إلى تعريف البستاني للطاغية، ومن الجدير ذكره أن البستاني حذا حذو أرسطو في التفريق بين المستبد والطاغية، فهو يقول :

المستبد: هو من تفرد برأيه واستقل به، فقد يكون مصلحا يريد الخير ويأتيه .

أما **الطاغية** : فيستبد طبعا، مسرفا في المعاصي والظلم، وقد يلجأ في طغيه إلى اتخاذ القوانين والشرائع سترا يتستر به، فيتمكن مما يطمح إليه من الجور والظلم والفتك برعيته وهضم حقوقها، وقد يكيف فظائعه بقالب العدل فيكون أشر الطغاة وأشدهم بطشا بمن تناولتهم سلطته . وبذلك فإن البستاني يعتبر الطاغية مصطلح سياسي يطلق



على الحاكم المتعسف .

وأخيرا يجب التنويه إلى أن الطغيان الشرقي هو النموذج الذي تحدث عنه المفكرون في عصر التنوير، وجون لوك ((في الحكم المدني)) يعتبر أن الطغيان يبدأ عندما تنتهي سلطة القانون، أي عند انتهاك القانون، وإلحاق الأذى بالآخرين .

٣ – الديكتاتورية : Dictatorship

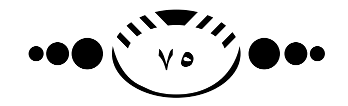
يعتبر البعض أن الديكتاتورية تدل على حالة سياسية معينة تصبح فيها جميع السلطات بيد شخص واحد يمارسها حسب مشيئته .(٩)

ومصطلح الديكتاتور Dictator روماني الأصل، ظهر لأول مرة في عصر الجمهورية الرومانية، كمنصب لحاكم يرشحه أحد القنصلين بتزكية من مجلس الشيوخ، ويتمتع هذا الحاكم بسلطات استثنائية، وتخضع له الدولة والقوات المسلحة بكاملها في أوقات الأزمات المدنية أو العسكرية، ولفترة محدودة لا تزيد عادة على ستة أشهر أو سنة على أكثر تقدير، وهو إجراء دستوري وإن كان يؤدي إلى وقف العمل بالدستور مؤقتا، في فترات الطوارئ البالغة الخطورة.

ولعل خير مثال على الديكتاتور الروماني هو **سنسناتس [٤٦٥ ق.م]** وهو قائد عسكري ورجل دولة، عين ديكتاتورا نحو عام [٤٥٨ ق.م] عندما كان الجيش الروماني في خطر، فترك مزرعته وجمع فرقا من الجنود، وقام بمساعدة الجيش حتى انتصر ثم تقاعد وذلك كله في ستة عشر يوما . ثم استدعي مرة أخرى وعين ديكتاتورا عام [٤٣٩ ق.م] ولقد أدى مهمته وعاد إلى مزرعته .

وهناك حالات استثنائية مثل **سلا Salla** الذي عين عام [٨٢ ق.م] ديكتاتورا لمدة غير محدودة، وظل في منصب الديكتاتور من أواخر عام [٨٢ ق.م] وحتى أوائل عام [٧٩ ق.م] . والاستثناء الثاني هو **يوليوس قيصر** الذي اتخذ لنفسه سلطات ديكتاتورية لمدة عشر سنوات عام [٤٦ ق.م]، ثم أعطيت له هذه السلطات مدى الحياة، قبل اغتياله بقليل .

أما في حياتنا المعاصرة فأقرب مفهوم عندنا لمفهوم الديكتاتور الروماني هي وظيفة (**الحاكم العسكري العام**)، الذي يعين في أوقات عصيبة تمر بها البلاد لاتخاذ إجراءات



سريعة وحاسمة، ولفترة محدودة فقط .

ومصطلح الديكتاتورية في الاستخدام الحديث، يعني النظام الحكومي الذي يتولى فيه شخص واحد جميع السلطات – وفي الغالب الأعم بطريقة غير مشروعة – ويملي أوامره وقراراته السياسية، ولا يكون أمام بقية المواطنين سوى الخضوع والطاعة، وبذلك فهو لا يختلف عن المستبد في شيء.

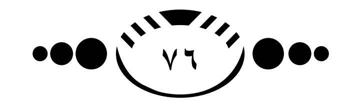
وقد يكون الديكتاتور فردا كما مر آنفا، وقد تكون مجموعة كما في مفهوم **[ديكتاتورية البروليتاريا]، الذي** استخدمه ماركس[١٨١٨ – ١٨٨٣] وتبناه لوي بلانكي [١٨٠٥ – ١٨٨١] وهو يدل فيما يدل على طبيعة ومشروعية سلطات الدولة خلال فترة التحول من الثورة إلى المجتمع الشيوعي .(١٠)

ولكن مما يؤسف له أن ديكتاتورية البروليتاريا، كما مورست بالتجربة وعلى أرض الواقع، قد تقلصت إلى ديكتاتورية الحزب الشيوعي الممثل عن البروليتاريا على حد زعمه، وديكتاتورية الحزب الشيوعي تقلصت إلى ديكتاتورية اللجنة المركزية للحزب، ومن ثم تقلصت المسألة إلى ديكتاتورية الأمين العام للحزب، مما أتاح لواحد مثل ليونيد بريجينيف أن يبقى أمينا عاما للحزب الشيوعي الروسي ما يقرب الربع قرن من الزمن، فترهلت الدولة، وغزا الفساد مؤسساتها، وحدث ما حدث من انهيار للإتحاد السوفييتي، وانفرط عقد العالم الاشتراكي برمته .

٤ – الشمولية: Totalitarionism

الشمولية أو مذهب السلطة الجامعة : هي شكل من أشكال التنظيم السياسي، يقوم على إذابة جميع الأفراد والمؤسسات والجماعات في الكل الإجتماعي (المجتمع أو الشعب أو الأمة أو الدولة) عن طريق العنف والإرهاب، ويمثل هذا الكل قائد واحد يجمع في يديه كل السلطات، وهو في الغالب شخصية كاريزمية له قوة سحرية على جذب الجماهير، ولهذا يلقبونه بالزعيم، ويطيعونه طاعة مطلقة .

وفي أواخر الثلاثينات من القرن الماضي أصبح المصطلح يطلق على الأنظمة التي تتميز بالسيطرة الكاملة للدولة على جميع وسائل الإعلام، مع وجود أيديولوجيا معينة توجهها، وقائد يجمع في يده كل السلطات. وأهم الأمثلة في التاريخ على الأنظمة الشمولية



هي : إيطاليا في عهد موسوليني، وألمانيا في عهد هتلر، وأسبانيا في عهد فرانكو.

فالدولة الشمولية كتلة واحدة لا تقبل مبدأ الفصل بين السلطات، أو بأي شكل من أشكال الديمقراطية، وكل معارضة تقمع بالقوة، فلا رأي ولا تنظيم ولا تكتل خارج سلطة الدولة، بالتالي فإن أهم خصائص المذهب الشمولي، هي:

١ – هو ضرب من ضروب الحكم التسلطية، تتمسك بالمظهر الديمقراطي لتسويغ سلطتها، وإعطاء نظام الحكم طابع الشرعية، فتلتزم في الظاهر بالمبدأ القائل: **إن الأساس الوحيد المقبول لشرعية الحكم هو قبول المحكوم بالحاكم وموافقته عليه.**

٢ – الترجمة الحقيقية للديمقراطية في المذهب الشمولي هي أن إرادة القائد أو الزعيم، هي إرادة الشعب، بمعنى أن القائد أو الزعيم يتحسس مطالب الجماهير ويصدر فيها قرارات وقوانين، ولكي يثبت القائد الشمولي أن إرادته هي إرادة الشعب يلجأ إلى أسلوب الاستفتاء العام، فتكون النتيجة [٩٩٪ أقل أو أكثر] وبهذه الطريقة يستخرج الزعيم أو الأب القائد من قبعة الديكتاتورية أرنبا اسمه الديمقراطية.

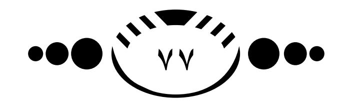
٣ – القائد يعبر عن إرادة الشعب، ولكن كيف تتكون إرادة الشعب ؟ وكيف تتحدد؟ وذلك بأن القائد الشمولي يخاطب مشاعر الناس لا عقولهم، بإثارة حماستهم بالخطب والشعارات، ليجذب الجماهير عن طريق العواطف والمشاعر، لا عن طريق المناقشات العقلية أو طرح الأفكار.

٤ – الاستفادة من تحديث وسائل الإعلام والاتصال والإثارة والترغيب والترهيب، للتأثير على جماهير الناس، وتحقيق التطابق المنشود بين إرادة الشعب وإرادة القائد(١١).

٥ – السلطة المطلقة: Absolutism

مصطلح تمت صياغته في إنكلترا في القرن التاسع عشر، وأكبر منظري هذا المفهوم هما : **روبرت فلمر و توماس هوبز.**

والحكومة المطلقة تعني الحكومة التي لا يحدها حد من داخلها، والمدافعون عن هذه الفكرة يحتجون بأن أي حكومة تحتاج إلى سيادة، أي إصدار القرارات دون مساءلة، وما دامت السيادة نفسها تمارس عن طريق القانون، فإن الحاكم نفسه يمكن نقده عن



طريق القانون، رغم أن القانون من صنعه.

وللحقيقة فإن السلطة المطلقة لفظ فضفاض المعنى يدل على الحكومات التي تمارس السلطة بلا مؤسسات نيابية أو كوابح دستورية، ويتميز عن الشمولية بأنه لا توجد فيه رقابة شاملة على وظائف المجتمع، وإنما يعبر عن سلطة للحكومة لا تتقيد بقيد . وعموما هذا المصطلح أصبح في ذمة التاريخ، لا يتطرق إليه سوى المؤرخون، لكن للحق يقال أن شعوب العالم الثالث مازالت ترزح تحت وطأة العديد من أشكال الحكومات المطلقة.

٦ – الأوتوقراطية : Aotocracy

تعني الحاكم الفرد الذي يجمع السلطة في يده، ويمارسها على نحو تعسفي، وقد يكون هناك دستور أو قوانين تبدو في الظاهر أنها تحد من سلطة الحاكم أو ترشده، ولكن في الواقع هو قادر أن يبطلها إذا شاء أو يحطمها إذا أراد . فكل حكم استبدادي أو طغياني هو حكم أوتوقراطي، علما أن هذه الصفة قد تتصف فيها أنظمة متعارضة فيما بينها كل التعارض، فحكم قيصر روسيا قبل الثورة البلشفية كان حكما أوتوقراطيا، وكذلك كان حكم ستالين بعد الثورة .

٧ – المستبد المستنير أو العادل:

لقد ظهر هذا المصطلح لأول مرة في القرن التاسع عشر، في الفكر السياسي الأوروبي، وأول من استخدمه هم المؤرخون الألمان . والمستبد يكون مستنيرا إذا لم يعتمد في حكمه على حق إلهي، بل على مفهوم العقد الاجتماعي، بمعنى عقد تبادل المنافع بين الحكام والمحكومين .

ويجمع المؤرخون على اعتبار **فريدريك الثاني** ملك بروسيا [١٧٤٠ – ١٧٨٦] هو النموذج الأول للملك المستنير، إذ كان يعتبر نفسه الخادم الأول للدولة، ويتصرف وكأن عليه تقديم حساب عن عمله أمام مواطنيه، فيتسامح بالدين ويهتم بالإصلاح القضائي وبإصلاح التعليم، وتحسين أوضاع الفلاحين . فهو مستنير من هذه الزاوية، لكنه مستبد من زاوية أخرى، وهي أنه ما من شخص أو هيئة لها صلاحية أو حق في مراقبة أعماله .

ولقد انتقلت هذه الفكرة إلى الشرق، واعتنقها **جمال الدين الأفغاني** لأنه رأى فيها

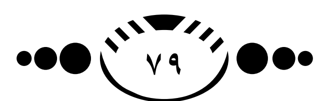


حلا لمشكلات الشرق، ففي كتابه (**العروة الوثقى**) يرد على القائلين : ((**إن طريق الشرق إلى القوة هو نشر المعارف بين جميع الأفراد، وإنه متى عمت المعارف كملت الأخلاق واتحدت الكلمة واجتمعت القوة**)). فيرد عليهم هو قائلا : ((ما أبعد **ما يظنون، فإن هذا العمل العظيم، إنما يقوم به سلطان قوي قاهر، يحمل الأمة على ما تكره أزمانا، حتى تذوق لذته وتجني ثمرته**)) . ويقول أيضا في كتاب (**الخاطرات**) : ((لا تحيى مصر ولا يحيى الشرق بدوله وإماراته، إلا إذا أتاح الله لكل منهم رجلا قويا عادلا يحكمه بأهله على غير التفرد بالقوة والسلطان)) .

ويبدو لي أن فكرة المستبد العادل هي الفكرة التي سيطرت على فكرنا - العربي والإسلامي – قديمه وحديثه، وهي الحلم الذي كنا ومازلنا نسعى وراءه – إن لم يكن جميعنا فجلنا – وهي أحد المعيقات الأساسية لتقدمنا نحو الحرية و الديمقراطية، والمتتبع لفكرنا السياسي يجد أن نضالنا السياسي كله كان ينصب على **الحاكم**، فساده واستبداده، قربه وابتعاده عن الدين، وغير ذلك، ولم يكن أبدا يتناول مسألة **الحكم**: شكله ومضمونه، دور الحاكم وحدوده، ودور الشعب وحقوقه، مسؤولية الحاكم أمام شعبه، ودور الشعب في اختيار حاكمه . فكنا دائما نستبدل المستبد بآخر أكثر استبدادا وأشد بطشا وأعتا ظلما من سابقه . فثورة العباسيين على استبداد حكام بني أمية، أتت بحكام عباسيين أشد بطشا واستبدادا من الذين ثاروا عليهم . و هكذا بقينا عبر نضالنا [مكانك راوح]، ننتقل من تحت جنح مستبد إلى تحت قدم مستبد آخر، لا نتقدم خطوة واحدة على طريق الحرية، ومازال الكثيرين منا يحلمون ويتغنون بأيام وأمجاد وعدالة حكام مستبدين عادلين رحلوا .

والسؤال الذي يطرح نفسه، كيف يكون المستبد عادلا ؟ من فوضه ليحكم الناس؟ ومن يحكم على عدالته من عدمها ؟ و هل يمكن لإنسان مهما بلغ وأي كان أن ينوب عن الأمة في حكم نفسها أو في اختيار من يحكمها ؟ و هل يمكن للحاكم – أيا كان هذا الحاكم– أن يغني عن الأمة في حكم نفسها؟!

للحق يقال : قد يكون المستبد العادل أفضل من غيره من المستبدين، وقد يكون الحكم وحال الشعب في ظل المستبد العادل أفضل منه بكثير إذا ما قورن مع مثيله في ظل بقية الأنظمة الاستبدادية والطغيانية والدكتاتورية والشمولية الأخرى، لكنه حتما ليس أفضل من الحكم في ظل الديمقراطية، وذلك للأسباب التالية :



١ – حتى فريدريك الثاني الذي يعتبر النموذج الأمثل للمستبد العادل أو المستنير، كان يقول : ((**لقد انتهيت أنا وشعبي إلى اتفاق يرضينا جميعا، يقولون وأنا أفعل ما أشتهي**)) . وكان كلما ارتقى في مدارج العظمة حظّر النقد العلني لتدابيره الحربية أو مراسيمه الضرائبية، وكان ملكا مطلق السلطة، وإن حاول أن يجعل تدابيره متسقة مع القوانين، وكان يعتبر أن الإنسان شرير بطبعه، وانتهى به الأمر بأن سجن صديقه فولتير بعد صلة حميمة ورسائل متبادلة بينهما على مدى اثنين وأربعين عاما . إذا كان هذا حال النموذج المثالي، فماذا عن غير المثالي؟!

٢ – الإنسان الحر لا يمكنه أن يتحمل الاستبداد مهما كان شكله، هذا ما يعتقده أرسطو، لأن الذين يعشقون الحرية ويمقتون العبودية، ينظرون إلى الاستبداد على أنه تدمير للإنسان، لأنه يحيل البشر إلى عظام نخرة، يهدم إنسانية الإنسان ويحيل البشر إلى عبيد، أو إلى حيوانات تقاد بالعصا وتورث للأبناء . فتعبير المستبد العادل أو الطاغية الصالح أو الدكتاتور المستنير، أقرب إلى تعبير الدائرة المربعة.

٣ – مهما أنجز الطاغية من أعمال، ومهما أقام من بناء ومظاهر الرقي والتقدم، فلا قيمة حقيقية لأعماله، لأن الطاغية يكون قد دمر الإنسان نفسه، وأعماله هذه سوف تذهب سدا في مهب الريح مع غيابه، لأنه في ظل الاستبداد، ينتعش الفساد ويكثر المتملقون، ومع غياب الطاغية يظهر كل شيء على حقيقته، وما أكثر الأمثلة على ذلك .

٤ – هل يجوز لمستبد بالغا ما بلغ من عدل واستنارة، أن يفرض على شعبه آراءه وأفكاره بدعوى أنها في صالحهم ؟ ألا يعني هذا أننا نعامل الناس وكأنهم مازالوا قاصرين لم يبلغوا سن الرشد؟

هذه الأسئلة طرحها **جون ستيوارت مل** [١٨٠٦ – ١٨٧٣]، في بحثه (**عن الحرية)** وأجاب عنها بالنفي القاطع طبعا ((**لا يجوز إجبار الفرد على أداء عمل ما أو الامتناع عن عمل آخر، بدعوى أن هذا الأداء أو الامتناع يحافظ على مصلحته أو يجلب له نفعا، أو يعود عليه بالخير والسعادة، بل حتى لو كان ذلك في نظر الناس جميعا هو عين الصواب، وصميم الحق**)) .

وهو يرى أن الأفكار التي يتصور البعض أنها في صالح المجتمع، عليهم بطرحها للنقاش، لكن صلاحيتها أو صحتها في نظرهم لا تبرر إكراه الآخرين على الأخذ بها إن هم أصروا على



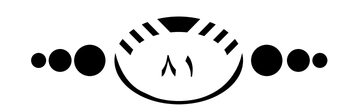
رفضها . فلو توصل حاكم إلى أفكار متقدمة ورائعة فإن ذلك لا يبرر له فرضها على الناس بالقوة ((**وهذا هو معنى الاستبداد**)) بل عليه أن يعرضها عليهم وأن يقنعهم بها، لأن القهر والجبر والإكراه من جانب السلطة، أو تدخلها في سلوك الفرد، أمر غير جائز على الإطلاق، إلا في حالة واحدة فقط هي إذا كان تصرف هذا الفرد فيه مساس بالغير، أو إلحاق الأذى بالآخرين .

حتى الإيمان لا يمكن فرضه فرضا، أليس الله عز و جل هو القائل : ((**أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين))** [يونس – آية ٩٩]

٥ – إن فكرة عدم وعي الجماهير، وعدم نضج الشعب، وأن الشعوب غير قادرة على حكم نفسها لأنها لم تبلغ سن الرشد بعد، وأن الحرية والديمقراطية لجماهير غير واعية بما فيه الكفاية لمصالحها سوف يؤدي إلى الفوضى، وتمزق الدولة وخرابها... الخ، جميعها أفكار سخيفة غير واقعية وغير صحيحة، يتمسك بها الحكام المستبدون لكي يدافعوا عن بقائهم وعن أنظمتهم، ويبرروا بها ظلمهم و جورهم و واستبدادهم و استعبادهم لشعوبهم .

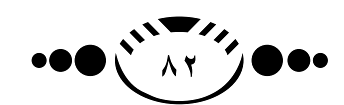
على الحكام والمحكومين أن يقتنعوا أن الشعوب قد تجاوزت مرحلة الطفولة والمراهقة، ولديها من الوعي ما يكفي لأن تحكم نفسها بنفسها، دون وصاية من أحد .

عليهم أن يقتنعوا أن الشعوب التي لم تصل سن الرشد بعد، لا يكمن سببه في بنيتها وفي تركيبها، لكن سببه يعود إلى الاستبداد الذي مورس على هذه الشعوب عبر آلاف السنين، وأن فرصتها في الوصول إلى النضج والوعي في ظل الحرية والديمقراطية أكبر بكثير من فرصة تفتح وعيها ونمو تفكيرها في ظل الكبت والاستبداد، إذ لا وعي ينمو إلا في مناخ من الحرية، والتجربة خير برهان، بل لعل الحرية والديمقراطية هما السبيل الوحيد لتفتح وعي الجماهير ونضجها، حتى الأستاذ الظالم الذي يرهب طلابه، لا يمكن لطلابه أن يتعلموا منه شيئا، أو أن يستفيدوا منه علما، وإذا ما تعلموا منه شيئا تحت ضغط من الخوف فسرعان ما ينسوا ما تعلموه بعد أن يتركهم أستاذهم الطاغية، والأب القاسي المستبد في عائلته، ينتج أولادا غير قادرين على إدارة شؤونهم بأنفسهم، يعتمدون على غيرهم في جميع أمورهم طيلة حياتهم، تابعين غير مبدعين، هذا ما يؤكد عليه علم النفس وعلم الاجتماع، فالشعب بحاجة إلى تربية ديمقراطية كي لا نخلص



من استبداد ونستبدله باستبداد آخر . والشعوب حين تربى في أجواء من الحرية والديمقراطية وينعموا بدفئها ويشعروا بخيراتها سوف يستميتوا في الحفاظ عليها .(١٢)

هذا هو الاستبداد وهذه بعض أشباهه، أو بعض أفراد عائلته الكريهة . والسؤال، لماذا كل هذا الاهتمام بالاستبداد ؟ لماذا نتوقف عند هذه الظاهرة ونعنى بها ؟



تأثير الاستبداد

مما لا شك فيه أن الاستبداد هو السبب الحقيقي وراء تخلفنا الفكري والعلمي والاقتصادي، وأنه المصدر الأساسي لكل رذائلنا الخلقية والاجتماعية والسياسية، لأنه في حالة الاستبداد تضعف السياسة وتضمحل، لتطفو على السطح المراسم الشكلية ومظاهر الأبهة على الطاغية بهدف فرض الهيبة التي تتحول مع الوقت إلى تقديس له وخوف منه، وبالطبع في هذه الحالة تغيب المساءلة والمطالبة والمحاسبة للحاكم، والمسموح به فقط هو التماس الرضا والبركة، تجنبا للظلم أو تحصيلا لبعض نعم السلطان.

وفي ظل الاستبداد يفقد المواطن فرديته، أعني وعيه الذاتي وشخصيته، ويصبح مدمجا مع غيره في كتلة واحدة لا تمايز فيها، كما هو الحال في قطيع الغنم، فتضيع آدميته، ويقتل فيه الخلق والإبداع وينعدم عنده الابتكار، فالاستبداد في هذه الحالة يحول الشعب إلى جماجم وهياكل عظمية تسير في الشارع منزوعة النخاع، وشخصيات تافهة تطحنها مشاعر الدونية والعجز و اللا جدوى، وذلك لأن المستبد يسعى لأن تكون رعيته كالغنم درا وطاعة، وكالكلاب تذللا وتملقا على ما يقول الكواكبي رحمه الله .

من هنا فلا شك أن الاستبداد يهدم إنسانية الإنسان، والطغيان يحيل البشر إلى عبيد، وإذا تحول الناس إلى عبيد أو حيوانات فقدوا قيمهم، فلا إخلاص ولا أمانة، ولا صدق ولا شجاعة..الخ، بل كذب ونفاق وتملق ورياء، وتذلل ومداهنة ومحاولة للوصول إلى الأغراض والغايات من أحط السبل، وهكذا يتحول المجتمع في عهد الطغيان إلى



عيون وجواسيس يراقب بعضها بعضا ويرشد بعضها عن بعض، وليس بخاف ما نراه من أخ يرشد عن أخيه، وجار يكتب تقارير عن جاره، ومرؤوس يكتب زيفا عن رئيسه .

و السؤال الذي يطرح نفسه، كيف يتثنى للمستبد تحقيق ذلك ؟ وما هي الآليات التي يتبعها لتحقيق هذا الكم الهائل من تدمير الوطن والمواطن ؟

١ - الاستبداد والفساد:

إذا كان الاستبداد يعني : الإنفراد بالسلطة، ونفي الآخر، فيحول العلاقات بين أفراد المجتمع من علاقات تحكمها وتنظمها قوة الحق، إلى علاقات يضبطها محض القوة.

وتعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه : سوء استخدام السلطة العامة لتحقيق منفعة خاصة. أو كما يعرفه البعض : تقديم الخاص على العام .

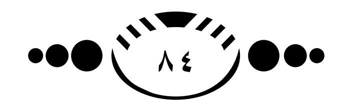
و بمقاربة مفهومي الاستبداد والفساد من بعضهما، يبدوان وكأنهما يدلان على ذات الشيء، أو أنهما وجهان لعملة واحدة على أقل تقدير.

و الفساد حقيقة آفة طالت جميع المجتمعات، تلوثت بها أسماء كبيرة مشهورة و أخرى صغيرة نكرة، ولم تغب يوما عن أي مجتمع، وفي أي مرحلة من مراحله، وليس متصورا أن تغيب . ولكن حين يكون المجتمع سليما معافى، فإنه يمتلك الآليات اللازمة لقمع الفساد ومحاصرته، وبالتالي يكون الفساد في هذا المجتمع سمة جزئية ومدانة تمارس في السر، وتهرب وتتستر أمام قيم النزاهة والعدل والتعاون وتكافؤ الفرص .

أما حينما ينتشر الفساد في مجتمع ما أو يصبح الفساد سياسة متعمدة، عندها يحدث العكس، حيث تزوي قيم النزاهة والعدل والشرف في زوايا معتمة من زوايا المجتمع، ليخلي الساحة للفساد وآلياته، حينها يصبح الفساد آفة خطيرة تهدد المجتمع وتدفعه باتجاه التدهور والانحطاط .

و من الناحية النظرية يمكننا أن نميز بين ثلاث مستويات للفساد . و أقول من الناحية النظرية لأنه عمليا يصعب الفصل بين هذه المستويات الثلاثة، حيث يمكنها أن تتداخل فيما بينها، ولا يفصل بينها حدود واضحة المعالم.

المستوى الأول : هو الفساد الجزئي، وهو الفساد الذي يجب أن نتوقع وجوده في



كل المجتمعات، والذي تلاحقه أجهزة الرقابة في الدولة، ويتصدى له القضاء والضمير العام، ويعتبر من وجهة نظر الثقافة العامة قيمة سلبية ويتستر صاحبها ويخفيها عن مجتمعه، وحينما يتم الكشف عنه، فإن هذا الفاسد أو ذاك يصبح منبوذا .

المستوى الثاني : وهو الفساد المنتشر، في هذا المستوى من الفساد، فإن الفساد كواقعة وكظاهرة، والفساد كثقافة، يصبح ذا وجود ملموس، وحضور قوي في المجتمع، وهو ينافس نقيضه، النزاهة والضمير، في الحياة العامة، وعند هذا المستوى، لا تعود هناك حاجة للتستر، ولا يعود هناك خجل حقيقي من اكتشاف انتماء الفرد إلى معسكر الفساد .

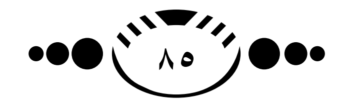
وفي ظل ذلك تتباطأ إمكانيات آليات مكافحة الفساد عن العمل، إما بسبب تأثير ومكانة الفاسدين وكثرتهم على عمل هذه المؤسسات والإدارات، أو بسبب الحجم الهائل لقضايا الفساد وعدم توفر القدرة الإدارية والبشرية لمتابعتها .

المستوى الثالث : هو الفساد كسياسة متعمدة، وهذا أخطر مستويات الفساد، ويتحقق حين تلجأ السلطات بنفسها إلى اعتماد نشر الفساد –أي اعتماد الإفساد– لمعالجة الظواهر السياسية والاجتماعية في البلد المعني . وعند هذا المستوى من الفساد تصبح محاربة الدولة للفساد هو نفسه فسادا، لأنها تتخذ من هذه الحرب أداة للتصدي للمعارضة باستخدام ملف الفساد في مواجهتها .

وعند هذا المستوى فإن فساد الفرد يصبح الشرط اللازم و المسكوت عنه لتولي المناصب السياسية و الإدارية والقيادية في الدولة ومؤسساتها، وحينما يتمكن فرد ما من التسلل إلى هذه المواقع وهو مبرأ من الفساد، فإنه يجد نفسه محاصرا بالبيئة الفاسدة، فإما أن تنبذه فلا يستطيع فعل شيء، وإما أن ينخرط فيها ويتخلى بذلك عن نزاهته.

وخطورة هذا المستوى في أن تعطل آليات مكافحة الفساد والتصدي له، ليس مرده العجز عن أداء هذه المهمة، وإنما بفعل دخول جرثومة الفساد إلى هذه الآليات نفسها .

وبهذا يمكن القول إن الفساد بمستواه الأول موجود في كل المجتمعات وعبر كل العصور، وهذا أمر طبيعي لأنها فطرة البشر التي فطروا عليها، أما الفساد بمستوييه



الثاني والثالث، حين ينتشر في مجتمع ما، فإن مصير هذا المجتمع يصبح على كف عفريت، ويصبح مجتمع مهدد بالسقوط والانحلال والتخلف . هذان المستويان من الفساد هما ما يميز الأنظمة الاستبدادية بشكل عام، لأن الفساد هو الابن الشرعي للاستبداد كما يقول البعض .

والمستبد يدرك تماما أنه لا يستطيع أن يعيش ولا يمكنه الاستمرار إلا في بؤرة من الفساد، فيعمل على نشر الفساد في حاشيته أولا، وفي المجتمع بشكل عام ثانيا، فهو لا يقرب منه ولا يستعمل حوله إلا الفاسدين، لأنه يدرك تماما أن الفاسدين لا يجرؤون على أي نقد أو اعتراض أو محاسبة، وليس أمامهم سوى التملق والتزلف والرياء والمداهنة للحاكم، فيصبحوا ملكيين أكثر من الملك نفسه، ينفذون ما يريد دون تردد وحتى دون أن يطلب منهم ذلك، لا يجرؤون على قول كلمة لا للحاكم أبدا، ولا يتقنون سوى كلمتي، نعم وحاضر، وإلا فالويل والثبور وعظائم الأمور، فسيف الفساد مسلط على أعناقهم، ولأنهم يعلمون ما تحتهم من أوساخ، بمعنى أنهم يلمون بما قاموا به من فساد، فهم يدركون تماما أنه في لحظة واحدة يمكنهم أن يغيبوا في غياهب السجون بتهمة الفساد، لذلك نرى هؤلاء الفاسدين هم أطوع للحاكم المستبد من خاتم في يده، وهم يدافعون عنه حتى الموت لأن في دفاعهم عنه دفاعا عن أنفسهم .

وإذا لم تكن حاشية المستبد من الفاسدين أصلا، فهو يدفعهم عمدا، بشكل مباشر و غير مباشر للغوص في مستنقع الفساد، فيطرد الشرفاء منهم أو يبعدهم، أو يذيقهم مر الحاجة والجوع بالتقتير عليهم وعلى عيالهم، ويقرب الفاسدين ويرفعهم إلى مراتب أعلى، وغض الطرف عن فسادهم بطريقة واضحة ومتعمدة، لدرجة يخيّل إليك أن فساد الشخص شرط من شروط ترفيعه وترقيته إلى مناصب أعلى، وكلما فاحت رائحة الفساد من شخص ما، وكلما كثرت شكوى الناس من فساده، كلما ترقّى هذا الشخص من منصب إلى أعلى، ومنهم من كان في السجن بجرائم فساد، فخرج من سجنه ليتبوأ أكبر المناصب في الدولة، وفي الحقيقة يمكننا تفسير هذا بمشاركة المستبد لهذا الفاسد بما جناه من حصاد فساده، ولا أحد يجرؤ على القول : **ما هذا؟ وماذا يحصل؟!**

فترغيب بالعيش الرغيد والترفيع في المناصب والتقريب من ظل الحاكم وحمايته من ناحية، **وترهيب** بالحرمان والطرد من ناحية أخرى، بهذه الطريقة يضمن المستبد أن من حوله جلهم فاسدون، وأما الشرفاء الذين يمنعهم ضميرهم وأخلاقهم من الغوص

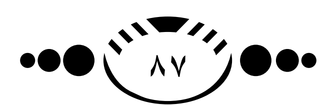


في مستنقع الفساد، فمصيرهم إما الطرد والحرمان أو السجن أو أنهم يجدوا أرض الله واسعة فيهاجروا إليها بحثا عن رزق وعيش وكرامة ووطن .

وتنتقل آلية الفساد و الإفساد هذه من أعلى إلى أسفل ومن المركز إلى الأطراف، ومن رأس السلطة المستبدة إلى كافة أطياف المجتمع إلا ما رحم ربي، بحيث يصبح الفساد آلية حياة، الرشوة تصبح علنية، وهي شرط مسبق للتوظيف أو لتسيير أي معاملة في الدولة، ويشيع بين الناس المثل القائل : ((**ارشي حتى تمشي**)) . و سرقة أموال القطاع العام والمتاجرة فيها أو تهريبها إلى الخارج، تصبح حالة شائعة، ففي ظل أنظمة الاستبداد استلم أزلام النظام وزبانيته مؤسسات الدولة والقطاع العام، فسرقوها حتى أصبحت خاسرة، فقام النظام ببيع هذه المؤسسات بتراب الفلوس كما يقال، إما لنفس الأشخاص الذين سرقوها، أو إلى رموزهم وشركائهم وواجهاتهم المالية التي تعمل باسمهم في السوق، أو إلى الأجانب تحت اسم الانفتاح والتحول الرأسمالي، وذلك بعد أن يقبض أزلام النظام وسماسرته حصتهم من العمولات والرشاوي، لقاء تمريرهم وتسهيلهم مثل هذه الصفقات، لقد بيعت المصانع بأرخص من ثمن الأرض التي بنيت عليها، فما سرقوه باسم الاشتراكية، يعودوا ليسرقوا به ما تبقى من أموال المجتمع والدولة باسم الانفتاح والرأسمالية، ولست أدري كيف لمؤسسة أو مصنع تكون خاسرة باسم الاشتراكية فتصبح رابحة باسم الانفتاح و الرأسمالية، لولا الفساد المستشري في ظل أنظمة الاستبداد وحمايتها، والذي أصبح سمة عامة لها، حيث لا يجرؤ أحد على السؤال أو التساؤل .

مؤسسات مالية وشركات استثمار وهمية، تسرق أموال الناس وتنهبهم وأمام أعين الجميع، ولا أحد يحرك ساكنا، تضع الدولة يدها على أموال هذه المؤسسات والشركات، لكنها لا تعيد للناس ما سرق منهم، والسؤال الذي يطرح نفسه، أين كانت أجهزة الدولة ومخابراتها حين تمت هذه السرقات الجماعية وعلى مرأى الجميع ؟ مما لاشك فيه أنهم كانوا شركاء لهؤلاء اللصوص في عمليات السرقة والنصب والاحتيال التي مورست على الناس البسطاء والمحتاجين .

أبناء المسؤولين في أنظمة الاستبداد، أو وكلائهم والمندوبين عنهم، تظهر لديهم أموال لا يعلم إلا الله من أين أتوا بها، وما هي مصادرها، ولو جمعت رواتب آبائهم وآباء آبائهم لمئات السنين، لما غطت جزءا ولو يسيرا مما يملكون، ولا أحد يجرؤ على القول : **من أين**



لك هذا؟

وغير ذلك من صور الفساد في ظل الاستبداد كثير، غدر الناس بعضهم ببعض، وخيانتهم لأقرب الناس إليهم، الزوج لزوجته، والزوجة لزوجها، الأخ لأخيه والقريب لقريبه والجار لجاره، وذلك تقربا من المستبد وتزلفا له وإرضاء لرغباته، وهو لا يرجوا من ذلك سوى رضا المستبد، أو غض طرفه عن سرقاته ورشاويه وسمسراته على أقل تقدير.

في هذا المستنقع من الفساد يضمن المستبد بقاءه، ويضمن استمرار نظامه، لأنه في ظل الاستبداد لا يجرؤ أحد على النقد والمحاسبة والاعتراض، ولا أحد لديه القدرة على محاربة الفساد، لأن جرثومة الفساد تكون قد أصابت الغالبية من المجتمع، وتدخل الدولة في حلقة مفرغة، **استبداد يزرع الفساد ويغذيه، وفساد يحافظ على الاستبداد ويحميه** . و الشرفاء الذين لديهم الرغبة والقادرين على مقاومة استبداد المستبد، ومحاربة فساد الفاسدين، يكونوا قد أصبحوا قلة معزولة منبوذة لا حول لها ولا قوة، ويكون مصير الوطن في هذه الحالة قد أصبح في مهب الريح .

وجدلا إذا ما حاول المستبد تحجيم ظاهرة الفساد وليس القضاء عليها، تحت ضغوط داخلية أو بأجندات خارجية، فإنه سيكتشف أنه عاجز عن ذلك تماما، كما حصل في كثير من الأحيان، لأنه يكتشف أن الظاهرة قد استفحلت بحيث لا يمكن ضبطها وأنه هو وعناصره وزبانيته وأزلامه هم أسّ الفساد ورموزه وأسبابه، وهو بالطبع لن يحارب نفسه، لأنه يتأكد أن في القضاء على الفساد قضاء عليه وعلى نظامه لأن الفساد هو الأساس الذي بني عليه نظامه، عندها، وتحت عنوان محاربة الفساد والفاسدين، يلجأ إلى التضحية بأصغر الفاسدين، فيقتلهم خوفا من أن يتكلموا ويكشفوا عن الفاسد الحقيقي، ويدعي أنهم انتحروا خوفا من الفضيحة، فيكثر المنتحرون عندما تفتح ملفات الفساد، أو يزج بالبعض منهم في السجن وهو ضامن لصمتهم وسكوتهم عما يعرفون، وإذا ما تجرأ أحدهم على الهمس بما يعرف، فإنه ينتحر – بل الأصح أنه ينحر- في اليوم التالي؟!

فالاستبداد والفساد صنوان لا يفترقان، وجهان لعملة واحدة، لأنه في ظل الاستبداد لا يجرؤ أحد على الكلام وتغيب كل آليات النقد والمحاسبة.



٢ - الاستبداد والعلم والتعليم:

تحت هذا العنوان يؤكد الكواكبي رحمه الله: ((**أنه ليس من صالح المستبد أن تتنور رعيته بالعلم، لأن المستبد يدرك أن لا استبداد و لا اعتساف، إلا إذا بقيت الرعية حمقاء تتخبط في ظلام الجهل وتيه العماء، لأن العلم كشاف للبصر مولد للطاقة والقوة))**، وهو يرى أن: ((**سلطة الرئيس تتناسب عكسا مع سلطة المرؤوس**))، وهو يصل إلى نتيجة مفادها: ((**أن الاستبداد والعلم ضدان متصارعان، والمستبد يسعى جهده في إطفاء نور العلم، وحصر الرعية في حالة الجهل، والعلماء الحكماء الذين ينبتون أحيانا رغما عن رغبة المستبد، فغالبا ما يلاحقهم رجال الاستبداد، وينكلون بهم، والسعيد منهم من يتمكن من مهاجرة دياره**)) .(١٣)

إن كلام الكواكبي هنا يلامس لا بل يعبر عن كبد الحقيقة، وهي أن الوعي والاستبداد ضدان لا يلتقيان، وهنا يجب أن نفرق بين العلم والوعي، فهما مفهومان متباينان غير طبوقان، ولا يعبران عن الشيء نفسه.

و**العلم هو** أن تعلم بالشيء، أو أن تجمع عنه بعض المعلومات، دون أن تعلم كنهه ومراميه، دون أن تعيه وتعي أهميته ودوره في حياة الناس . فالطبيب قد يراكم في رأسه كثيرا من علوم الطب، ويوظف معلوماته هذه في معالجة أمراض الناس، وتكون هذه المعلومات سبيله للغنى والثراء، لكن دون أن يعرف عن حقيقة مريضه شيئا وهذا ما عبر عنه **فولتير** بقوله: ((**إن الطبيب يصف أدوية لا يعرف عنها سوى القليل، لعلاج أمراض لا يعرف عنها سوى الأقل، للإنسان الذي لا يعرف عنه شيئا على الإطلاق**))، بهذا المعنى الطبيب يعالج مرضا ولا يعالج مريضا، لأنه يعلم شيئا عن مرض مريضه دون أن يعرف شيئا عن المريض نفسه، كنهه وهمومه ومشاكله، أفراحه وأحزانه، ما يسعده وما يشقيه، الأسباب الحقيقية وراء مرضه، من أين جاء بتكلفة علاجه، هل استدان؟ هل هدرت كرامته في سبيل الحصول على تكلفة علاجه.. إلى آخر الأشياء والمشاعر والأحاسيس ذات الصلة الوثيقة بإنسانية الإنسان، والتي لها علاقة وثيقة بمرض الإنسان وشفائه، بعيدا عن روشيتة الطبيب وقائمة نصائحه وعظاته . والطبيب الذي لا يتعامل مع مريضه بهذا البعد والعمق، يجرد المريض من إنسانيته، ويتحول المريض بذلك من إنسان إلى آلة قابلة للإصلاح أو غير قابلة لذلك، عندها لا يكون هناك فرق بين الطبيب والطبيب البيطري والمهندس الزراعي والميكانيكي إلا من حيث الاختصاص

فحسب .

أما الوعي فهو أن يدرك المرء حقيقة ذاته أولا، وهناك قول ينسب للسيد المسيح عليه السلام يقول: ((**لا يعرف شيء من يعرف كل شيء ويجهل حقيقة نفسه))**، من هنا جاء قول إيليا أبي ماضي في هذا : ((**فمتى تعرف ذاتي كنه ذاتي، ما هي**))، وأن يعرف حقيقة العالم من حوله ثانيا، أن يعرف حقيقة وأهمية الآخرين والأشياء من حوله، ويعرف حقيقة الواقع الذي يعيش فيه، أن يعرف الإنسان حقوقه وواجباته، أن يعرف حقوقه فيطالب بها ويدافع عنها، وأن يعرف واجباته فيتقنها ويؤديها ولا يقصر بها، أن يعرف حقوق الآخرين عليه فيؤديها، وواجباتهم نحوه فيطالبهم بها وهذا ما يسمى ((**بالوعي الاجتماعي**)).

والوعي هو أن يدرك الإنسان أهمية دوره في اختيار من يحكمه، وأن يدرك واجبات الحاكم تجاه وطنه ومواطنيه، وقمة الوعي أن يحاسب الحكام على تقصيرهم في أداء واجباتهم، عن سرقات قاموا بها، عن أخطاء وجرائم اقترفوها، وهذا ما يسمى ب((**الوعي السياسي**)).

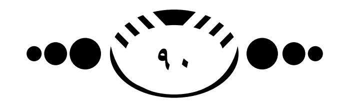
و هذا الوعي بشقيه الاجتماعي والسياسي يعتبر من أهم ميزات المجتمع الحي الذي ليس له وجود في ظل الاستبداد.

وبما أن العلم هو الطريق إلى الوعي لذا فالمستبد يحاول أن يجتث الوعي من جذوره وذلك بتشويه صورة العلم ومؤسساته، والابتعاد بالعلم عن غاياته وأهدافه، لذا ففي ظل الاستبداد يمكن أن تطالعنا صورتان للعلم متناقضتان تماما:

الأولى: أن يكثر في ظل المستبد إنشاء الجامعات، وافتتاح المدارس، فيزداد في ظله عدد الخريجين و الخريجات وحاملي الشهادات.

الثانية: محاربة العلم والمتعلمين، محاربة لا هوادة فيها، والفتك بكل عقل مستنير، أو إقصاءه على أقل تقدير، وسد أية بقعة من ضوء قد تنير للناس عقولهم وطريق حياتهم لأنه: ((**ما من طاغية يظن أبدا أن السلطان استتب له إلا بعد أن يصفي المأمورين بأمره من كل رجل ذي قيمة**) على حد تعبير **لابواسيه** .(١٤)

كيف ؟! **في الأولى** : المستبد عامة، والمستبد المعاصر خاصة، يدرك أن العلم في هذا



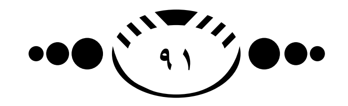
الزمان أصبح موضة العصر ونحن نعيش عصر العلم حقا، والعلم يطغى بنوره على كل مناحي الحياة، والمستبد لا يستطيع أن يهرب من هذه الحقيقة أو يتغاضى عنها، وهو يدرك أن لا أحد يستطيع أن يقف في وجه العلم والتعليم، في هذا الزمان وفي كل زمان، إلا جاهل أو أحمق أو حمار، وهو لا يريد لنفسه أن يتصف بهذه الصفات، ولا يريد لأحد أن يصفه بها، فيجعل من المدارس والجامعات والخريجين والخريجات، لآلئ يزين بها صدر حكمه، فيفاخر بها، ويجعل منها بقع ضوء ليخفي خلفها سوء استبداده والرائحة الكريهة التي تنبعث من فساد نظامه.

في الثانية: يحارب المستبد ضد وعي رعيته، حربا لا هوادة فيها وعلى عدة جبهات، فيحرص على أن يجعل من العلم ومؤسساته شكلا بغير مضمون، ويسعى جاهدا لأن يحول بين الناشئة وبين حصولهم على قسط من التعليم، فيضع العراقيل أمام تحصيلهم العلمي، ويظهر لهم أن التعليم لا أمل منه، وأن العلم ليس طوق نجاة لهم وليس طريقا مضمونا ومأمونا لتحسين أحوالهم والخروج من مأزقهم الحياتي الذي يعيشونه، والناجون منهم – العنيدون – الذين يجتازون كل العقبات التي يضعها المستبد في طريقهم، ويحصلون على قسط من التعليم فأمامهم طريقان لا ثالث لهما : إما أن يكونوا خدما للمستبد، وأداة من أدواته وبوقا من أبواقه، لتبرير أفعال المستبد ومهاجمة أعدائه، فيعيشوا بذلك في كنف المستبد معززين مرفهين ظاهرا، ولكنهم وضيعين أمام أنفسهم، مضطهدين مذلولين أمام المستبد بهم، وهم يعرفون هذه الحقيقة أكثر من غيرهم . أما الشرفاء الآبقين في نظر النظام فمصيرهم الحرمان أو السجن أو التهجير.

ولتحقيق كل هذا نجد أن التعليم في ظل المستبد يتسم بما يلي:

١ – القائمين على التعليم – إدارة التعليم – ابتداء من الوزير وانتهاء بمدير وموجه المدرسة، يجب أن يكونوا من أزلام المستبد وأتباعه وزبانيته – من كلاب النظام – ومرتبطين بأجهزة أمنه، بشكل مباشر وغير مباشر، بحيث لا يمكن لأي همسة تقال لا تصل إلى مسامع النظام، ولا لأي فعل مهما كان بسيطا، وفي جميع مؤسسات التعليم يمكن أن يكون غير مرصود وغير مراقب من قبل المستبد وأجهزة أمنه .

٢ – الطلاب ومنذ نعومة أظفارهم يؤطرون ويدجنون في منظمات، يصرف عليها المليارات، ذات مناهج محددة ليس لها من هدف إلا إنشاء الأجيال على حب الحاكم –



الطاغية – والطاعة العمياء له ولكل الذين يمثلونه، و تلقن الأجيال أنه ما من خير إلا ومصدره القائد أو الزعيم، فهو ملهم المعلمين والمتعلمين، وهو مصدر العدل ومنبعه، هو أخو العمال وأبو الفلاحين وابن المثقفين، هو القائد الأول والجندي الأول والمناضل الأول والطبيب الأول والقاضي الأول، وهو عال في مكانته وأبدي في زمانه.. إلى آخر القائمة من الصفات التي لا يتصف بها سوى الآلهة أو من شابههم.

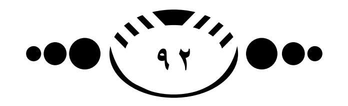
ويلقن هؤلاء الطلاب في هذه المؤسسات أن القائد يقف الحق إلى جانبه، لا بل هو الحق نفسه، أما المعارضون له وجميع من تسول لهم أنفسهم بالنقد أو حتى بالتساؤل، فهم حتما خونة ومندسين وعملاء للإمبريالية والاستعمار وأعداء للحق والوطن والمواطن.

ونظام الاستبداد يجبر كل الطلاب على الانضمام لهذه المؤسسات – مؤسسات التدجين – في مراحل التعليم الأولى، ويدفعهم إليها دفعا – بالترغيب والترهيب - في مراحل التعليم المتوسطة والعليا، وخاصة حين يربط بين الانتساب لهذه المنظمات، ودخول الجامعة أو الحصول على وظيفة وعلى لقمة العيش، وهذا مما يدفع بالكثيرين، حتى ممن لم يؤمنوا ولم يقتنعوا بالمستبد وممارساته، لأن ينضموا إلى جماعة الحاكم المستبد وتنظيماته – خوفا وطمعا – والمستبد يعلم وأجهزته تعلم أن الكثيرين ممن ينضووا تحت لواء المستبد وفي إطار منظماته، لا يؤمنون بالمستبد بل و لربما يكنون له الحقد و البغضاء، وهم سوف يتخلون عنه في أي محنة يتعرض لها نظامه، وقد يكونوا هم أدوات تغيير النظام والانقضاض عليه إذا سمحت الفرصة بذلك، والأمثلة على ذلك كثيرة جدا.

لكن أنظمة الاستبداد، ورغم معرفتها وإدراكها لهذه الحقيقة المؤلمة، فإنها تحافظ على تلك المؤسسات والمنظمات، وترعاها وتغدق عليها، أملا منها بأن هذه الطاقات من الشباب لن تذهب لتنضم إلى تنظيمات ومؤسسات معادية للنظام، وهي تجرم كل من تسول له نفسه ذلك .

٣ – المناهج التعليمية في كل المراحل تتسم بما يلي:

آ - هي مناهج قديمة ومتخلفة، وليست مناهج مبنية بعناية ومترقية، وهي ليست أكثر من مجموعة معلومات من هنا وهناك، لا ترقى إلى منافسة نظيراتها في الدول المتقدمة، مما يبقي على التخلف في ظل الاستبداد.



ب – طريقة التعليم تقوم على الحفظ والبصم والإملاء والتلقين، ولا تقوم على الفهم والوعي وتعليم الحوار والبحث العلمي، ومما يندى له الجبين أن الوطن العربي بكامله، لا يوجد فيه جامعة واحدة معترف فيها بالبحث العلمي على مستوى العالم، وأما إسرائيل ففيها خمس جامعات معترف فيها على هذا الصعيد .(١٥)

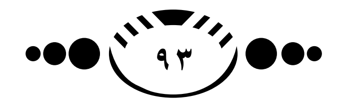
والتعليم في ظل الاستبداد يعنى بالشكل ويبتعد عن المضمون، فقد يتخرج الطبيب في دولة الاستبداد من كلية الطب دون أن يضع يده على مريض أو سماعته على صدر مريضة، دون أن يخيط جرحا أو يعلق سيروم لمريض، لأن كل هذه الأشياء التي تهم في الحياة العملية ليست شرطا لنجاحه، وتنحصر مهمته خلال دراسته في الحفظ الصم لكمية هائلة من المعلومات، ينسى [٩٠٪] منها بعد الامتحان بشهر. ويتخرج الطالب من كلية الآداب لا يمكنه كتابة صفحة واحدة دون أخطاء إملائية أو نحوية، ويتخرج الطالب من كلية الزراعة وهو غير قادر على التفريق بين شجرة الجميز ونبات الفاصولياء، ويتخرج الطالب من كلية الهندسة الكهربائية، يمكنه أن يحل مسألة في علم الكهرباء ولكن لا يمكنه وصل سلكين كهربائيين، و غير ذلك كثير، وبهذا يصبح التقدم في ظل الاستبداد أملا مستحيلا .

ج – المناهج التعليمية تكون مكرسة لتمجيد المستبد وإعلاء شأنه، ولتبرير أفعاله وتسويق برامجه وتوجهاته، فهي في النهاية تخدم أهداف المستبد ومخططاته، ولا تخدم أهداف المجتمع وتطلعاته.

د – الطالب يرهق بالامتحان توقيتا وشكلا، حجم معلومات كبير وامتحانات متتالية، وليس لديه أي وقت ليبذله في البحث والتفكير، بحيث يجهد ذهنه بالحفظ، وليس لديه فرصة للتفكير، المطلوب منه أن يركض ولا يلحق أملا بالنجاح، وحتى لا يكون لديه أي فرصة للتفكير، لا في حاله ولا في حال الناس من حوله .

٤ – راتب المعلم لا يكفيه ولا يكفي أسرته لأكثر من عشرة أيام في الشهر، ولأنه يعلم أن طريق المطالبة بزيادة الرواتب في ظل المستبد، دونه السجن أو الطرد من الوظيفة، لهذا نجده يلجأ لحل معضلته الإنسانية بأحد أسلوبين:

الأسلوب الأول: أن يلجأ إلى عمل إضافي، خارج أوقات المدرسة، في دكان، أو على سيارة أجرة، عامل في مطعم، أو مدرس في أحد المدارس والمعاهد الخاصة..الخ، فيتعب



في عمله خارج المدرسة، وبالتالي تكون المدرسة للراحة وتمضية الوقت، وليست مكانا للبذل والعطاء.

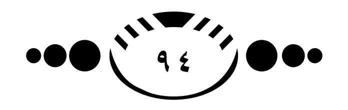
الأسلوب الثاني: أن يلجأ المعلم إلى أسلوب الدروس الخصوصية، إما بشكل مستقل، أو يشارك بالتدريس في واحد أو أكثر من المعاهد الخاصة، أو أنه يفتح معهد خاص به ويوظف أساتذة آخرين عنده، وبالتالي تتحول المدرسة إلى المكان الذي يتصيد فيه المعلم الطلاب، لدفعهم إلى معهده ودروسه الخصوصية.

وفي كلا الحالين تهمل المدرسة ويهمل التدريس فيها، وتتحول إلى شكل بغير مضمون، ويكون كل ذلك أمام أعين المستبد وأعوانه، لا بل بتخطيط مسبق منهم وبدافع مضمر لذلك.

٥ – ارتفاع معدلات القبول في الجامعات الحكومية من جهة، وإهمال المدارس وإهمال التدريس فيها من جهة أخرى، في ظل الأنظمة الاستبدادية، يدفع باتجاه شبه إجباري لخصخصة التعليم، إذ ليس أمام الطالب سوى الدروس الخصوصية والمعاهد الخاصة لكي يؤمن لنفسه مقعدا مجانيا معقولا في الجامعات الحكومية، وإلا فليس أمامه سوى التعليم الموازي المأجور والجامعات الخاصة، أو الحرمان من المتابعة الدراسية.

وهذا يحمل الأهل عبئا ماديا كبيرا، يعجز عنه الكثيرون خاصة في مجتمعات يرزح أكثر من نصف سكانها تحت خط الفقر، سواء تكاليف الدورات والدروس الخصوصية، وسواء أقساط الجامعات الخاصة والتعليم الموازي، مما يؤدي إلى حرمان الكثير من الفقراء من فرصة التعليم عامة والتعليم العالي خاصة، وبهذا يصبح التعليم في ظل المستبد من نصيب الأغنياء فقط، ونحن نعلم أن التعليم للفقير يمثل حاجة وضرورة وفرصة للخروج من مأزقه الحياتي، أما بالنسبة للغني فهو شيء كمالي، على هامش حياته وليس من أساسياتها، وهذا يدفع بالبلاد إلى حافة الهاوية، لأنه لا مستقبل لأمة إلا بالعلم.

٦ – هب أن الطالب وبالتعاون مع أهله الذين ضغطوا على أنفسهم، وتحملوا أعباء فوق أعبائهم، باعوا قطعة أرض ورثوها، عملت الأسرة كلها ليل نهار لإيصال ابنهم إلى الجامعة، وتخرج الطالب من الجامعة رغم كل ما في الجامعات من فساد، أسئلة



امتحانات تهرب وتتسرب لبعض الطلاب لقاء مبالغ مادية، وبعض المواد لا يمكن النجاح فيها إلا إذا دفعت لمدرس المادة مبلغا من المال..الخ، يتخرج الطالب ليجد نفسه يتسكع في الشوارع لأنه لم يجد عملا أو يستجدي السفارات باحثا عن فرصة عمل خارج بلده، لأن فرص العمل في بلده محصورة بأزلام النظام والمتعاونين معه، أو لمن يدفع أكثر، خاصة وأن فرص العمل في بعض الدول لا تتعدى العشرة في المائة من خريجي جامعاتها. فيصاب هؤلاء الطلاب بالصدمة والإحباط، ومع ازدياد البطالة يكثر الانحراف وتزداد الجريمة، وعندما تكون جميع آفاق الحل مسدودة أمام هؤلاء الشباب ينزلق الكثير منهم في مسارب التطرف والإرهاب .

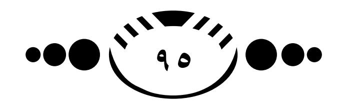
٧ – ذكرنا أن الوظائف وفرص العمل محصورة بأزلام النظام ومعارفه والدائرين في فلكه، ووسيلة لارتزاق حاشية الحاكم عبر الرشاوي والمحسوبيات أو عبر الانتماء لحزب النظام أو العمالة لنظام أمنه، وهناك كليات واختصاصات بكاملها، كالصحافة والعلوم السياسية والتي تعنى بالشأن العام وعلى علاقة مباشرة معه، الدخول لهذه الكليات ومجالات عملها محصور فقط بأبناء النظام وأزلامه والتابعين له، والمسوقين لاستبداده وفساده .

في مثل هذه الأجواء لا وجود لرأي ولا وجود لتفكير، لا وجود لنقد ولا حتى لمساءلة، والآبقين الفدائيين الذين تسول لهم نفسهم الخاطئة بالنقد والاعتراض والتساؤل ليس أمامهم سوى الجوع والحرمان وحتى السجن والموت إذا طال لسانهم أكثر مما يجب .

بهذه الطريقة يغيب الوعي المجتمعي تماما، ويضمن المستبد بقاءه وديمومة نظامه، لأنه يكون قد ضمن ولاء المؤسسة التعليمية برمتها، وانصياعها لمطالبه وامتثالها لأوامره، لأن أرواح الجميع بيده .

والسؤال المهم الذي يطرح نفسه في النهاية، إذا لم يكن كل هذا حربا ضروسا على العلم والوعي، على التعليم والمتعلمين، فكيف تكون الحرب إذا ؟!

في النهاية يجب أن نؤكد أن الاستبداد والوعي ضدان لا يلتقيان ولا يتعايشان، ((**والحرية والديمقراطية ثمرة شجرتها وعي الأمة، وبدون وعي الأمة لا ينفع اقتراع ولا برلمان**)) على حد تعبير **جودت سعيد** في مقدمته لكتاب لابواسيه [**العبودية المختارة**].



٣ – الاستبداد والمؤسسة العسكرية:

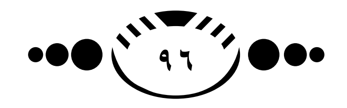
ما من أمة وما من دولة لا بل ما من جماعة، إلا وتحتاج إلى قوة عسكرية، تحميها وتصون حقوقها وحدودها، وتحفظ أراضيها، وتحافظ على أمن أبنائها من كل معتد غاصب .

هذه القوة إما أن تكون من **المرتزقة**، وهم مقاتلون من خارج الدولة وليسوا من أبناء الأمة، يؤدون هذه المهمة كمهنة لقاء أجر ما، وأما أن تكون جيشا نظاميا مكون من بعض أبناء الأمة، تقوم الدولة برعايته وبنائه والإشراف عليه تدريبا و تسليحا، حسب مقتضيات حاجة الدولة و ضرورات الأمة.

وفي ظل دولة تكون الحكومة فيها تعبيرا عن الشعب والمجتمع كافة، وممثلا حقيقيا عن كل أبناء الأمة بكافة أطيافهم الدينية والعرقية والمذهبية، في هذه الحالة تكون مهمة المؤسسة العسكرية هي حماية الدولة، أرضا وشعبا، الدولة مسؤولة عن تأمين ما يلزم من الوسائل والإمكانات تدريبا وتسليحا لهذه المؤسسة حتى تقوم بأداء دورها في حماية الوطن والمواطن على أكمل وجه، وهذه المؤسسة مسؤولة بدورها أمام [الدولة/ الأمة] تؤدي لها كشف حساب عما فعلت وأنجزت .

و[الدولة / الأمة] تكافئها وتثني على نجاحاتها وإنجازاتها، إذا هي انتصرت في مهماتها، أوتحاسبها وتعاقبها على إخفاقاتها و خساراتها إذا هي انهزمت .

أما في ظل دولة الطاغية / دولة الاستبداد، فإن جميع الطغاة في العالم وعلى اختلاف أطيافهم ومنابتهم وعهودهم، هم تلاميذ في مدرسة ميكيافيلي، هذا المفكر الفيلسوف الذي نزع الأخلاق عن السياسة، ورفع شعاره الشهير: **((الغاية تبرر الوسيلة))**، وتنكر لوجوب تناسب نبل الوسيلة مع نبل الغاية، وهو قد عبر في فكره، أدق التعبير عن كل أساليب وحيل وجرائم جميع الطغاة الذين سبقوه والذين عاصروه، أما بالنسبة للطغاة الذين أتوا بعده، فقد كان هذا المفكر ومازال هو المعلم الأول لكل الطغاة في العالم، يستوحون قواعده ويستلهمون مثله، ويطبقون نصائحه وإرشاداته، ويعملون بتوجيهاته وتعاليمه، ومازالت قواعده هي المنارة التي يهتدي بهديها معظم الطغاة حتى عصرنا الراهن .



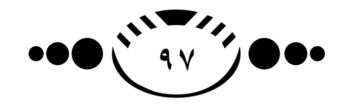
ومن أهم القواعد التي تعلمها الطغاة من معلمهم ميكيافيلي: ((**أن الأمير الذي لا يعتمد على قواته الخاصة لا يشعر بالطمأنينة و السلامة**))، و ((**أن الجيوش إذا خسرت كان الحاكم هو المهزوم، وإذا انتصرت غدا الحاكم أسيرها**))، وأخيرا ((**أن على الأمير أن لا يستهدف شيئا غير الحرب وتنظيمها وطرقها.. إذ أن الحرب هي الفن الوحيد الذي يحتاج إليه كل من يتولى القيادة، و لا ريب أن ازدراء فن الحرب هو السبب الرئيسي في ضياع الدولة وفقدها**)) .(١٦)

أمام هذه الدروس والقواعد التي يعيها الطغاة تماما ويتمثلونها أدق تمثيل، فهم يلجؤون لما يلي :

أولا : الطغاة يضطرهم الأذى الذي يلحقونه بالناس جميعا، إلى خشيتهم جميعا، لذلك فهم قد يستخدمون المرتزقة في ضبط الأمن وفي شن الحروب خوفا من ترك السلاح بين أيدي رعاياهم، ومن المؤكد أنه ((ما من طاغية يظن أبدا أن السلطان استتب له، إلا أن يبلغ تلك الغاية التي هي تصفية المأمورين بأمره من كل رجل ذي قيمة)) .(١٧)

لكن الطغاة يدركون أن المرتزقة تتظاهر بالشجاعة أمام الأصدقاء، وتتصف بالجبن أمام الأعداء، لا تخاف الله ولا ترعى الذمم مع الناس . لذلك فقد اضمحلت هذه الظاهرة كثيرا في عصرنا الراهن، والدول التي تستخدم المرتزقة حتى الآن غالبا ما تستخدمهم للدفاع عن مصالحها خارج دولها وبعيدا عن شعوبها وأراضيها، فقد استخدمت أمريكا المرتزقة في العراق – **منظمة البلاك ووتر** – لحماية القادة العسكريين الميدانيين ولحماية عملائها من القادة العراقيين، ولقمع واضطهاد الشعب العراقي أيضا، وذلك لأن الإنسان الأمريكي غالي على الأمريكيين وله قيمة، والحكومة الأمريكية مسؤولة عن أرواح المواطنين فيها وهي سوف تقدم كشف حساب أمام الشعب الأمريكي، عن كل ضحية قتلت، أين قتلت، وكيف، ولماذا ؟ وما هو الثمن الذي قتلت من أجله ؟ سوف تسأل عن كل مفقود أين ذهب وما هو مصيره ؟ عن كل أسير أسره العدو، وكيف السبيل إلى عودته إلى أهله ودياره؟

شعوب حية وحكومات مسؤولة أمام شعوبها، والانتخابات قادمة، ويوم الحساب لابد منه، لأن هذه الشعوب لن تختار إلا من يحميها ويحمي أبناءها، وبالتالي فهذه الحكومات تلجأ إلى استخدام المرتزقة لأن ثمنهم بخس في يوم المحاسبة، وقد لا يسأل



عنهم أحدا .

ولكن بشكل عام انحسرت ظاهرة المرتزقة في العصر الحديث، ولم نعد نسمع فيها إلا نادرا، وقد استخدم القذافي المرتزقة في قمع شعبه حين قام بالثورة عليه، لكن إرادة الشعب الليبي في التغيير والحرية انتصرت عليه وعلى مرتزقته وأطاحت بهم جميعا .

ثانيا : الطغاة، في العالم الثالث، يدركون بخبرتهم ومن الدروس التي رأوها بأعينهم، سواء كانوا مشاركين فيها أم شهود، أن مصدر الخطر على الحاكم في هذه الدول غالبا ما يكون هو الجيش - المؤسسة العسكرية - وليس الشعب المضطهد، خاصة وأن معظم الانقلابات العسكرية أو الثورات التي أدت إلى تغيير الحكومات عبر التاريخ وخاصة في النصف الثاني من القرن الماضي كانت من داخل المؤسسة العسكرية وبيد الجيش، وبالتالي هي تدرك أن مكمن الخطر عليها وعلى حكومتها ومصيرها هو في هذه المؤسسة، وبما أن الطاغية لا يمكنه الاستغناء عن هذه المؤسسة وذلك لعدة أسباب أهمها، أن جزءا كبيرا من المؤسسة العسكرية يخصص لحماية الطاغية ونظامه، وهذه المؤسسة مصدر مهم لثروات الطاغية وأعوانه وسرقاتهم، وذلك من خلال صفقات وهمية لأسلحة لا يتم شراؤها، أو من خلال السمسرة على صفقات حقيقية لأسلحة متخلفة غير قابلة للاستخدام حين اللزوم، أو من خلال تقاضي مبالغ ضخمة لقاء فرز العساكر والضباط في أماكن يرغبون العمل فيها، أو إعفائهم من الخدمة لقاء مبالغ شهرية تدفع لرؤسائهم، وأخيرا من غير المنطقي أن تكون الدولة، أية دولة، ليس لديها مؤسسة عسكرية .

من معرفة هذه الحقيقة، ضرورة وجود المؤسسة العسكرية من ناحية، وخطرها على الحاكم وحكمه من ناحية أخرى، خاصة وأن دروس التاريخ علمتنا أن الطاغية: **((يلجأ للسلاح والحرس، لإثارة الفزع لا للاحتماء بها، والأباطرة الرومان الذين حماهم حراسهم أقل بكثير من الأباطرة الذين قتلوا بيد حراسهم، فلا جموع الخيالة ولا فرق المشاة ولا قوة الأسلحة تحمي الطغاة))**.(١٨)

لهذا يعمد الطغاة إلى الهيمنة على المؤسسة العسكرية، وتحجيم دورها، وتحديد إمكاناتها بحيث يمكن السيطرة عليها، وذلك بعدة أساليب، أهمها :

١ – دفع الشباب إلى الابتعاد عن المؤسسة العسكرية وعدم الانخراط فيها لتحويلهم إلى جبناء مخنثين، ليس لهم من الرجولة إلا شكلها، ميالون للدعة والنعومة والعيش



المرهف، يلهثون وراء الملاهي والحفلات المثيرة وأحدث أزياء الموضة، ينساقون وراء مباراة رياضية تافهة، ولا يتأثرون ولا يخدش لهم حياء إذا ما انتهكت حرمة بلادهم، أو إذا أبيد شعب إلى جوارهم، يدفعهم إلى ذلك ويشجعهم عليه طرفان، الطاغية من ناحية لأنه لا يريد في بلده جيلا قويا واعيا يمكن أن يكون مصدر خطر عليه وعلى حكمه، وأهلهم من ناحية أخرى، وذلك بدافع من حبهم لأولادهم وحرصهم على سلامتهم .

٢ – إذا كان المستبد وحكومته ذوي بنية طائفية، خاصة إذا كانوا ينتمون إلى طائفة من الأقلية، أو كان ذوي بنية عشائرية، أو دينية تعصبية، بمعنى أنهم ليسوا ذوي بنية وطنية قومية، وأبناء الوطن عندهم ليسوا سواسية، عندها سوف يلجأ الطاغية ومعاونيه إلى تنظيف المؤسسة العسكرية، وقدر استطاعتهم طبعا، من أبناء الطوائف والانتماءات الأخرى، خاصة غير المنضوين تحت جناح المستبد وغير المنصاعين له على السراء والضراء، والذين ينتمون لوطنهم ولا ينتمون للمستبد، فيقوم بطرد الضباط، خاصة المبرزين منهم خارج المؤسسة العسكرية، أو أنه يحول دون وصولهم إلى مراكز حساسة أو إلى مراتب عليا في الجيش، أو أنه يضعهم في أماكن و قطاعات عسكري، ليست ذات قيمة، ليس فيها سلاح وليس لها أي فاعلية قتالية أو عسكرية، وكأن الطاغية أوجد هذه الأماكن والقطاعات لتكون منفى لهؤلاء الضباط ولشل حركتهم، ولتقييد حريتهم وإمكاناتهم.

ومع هذا، فهو يضع عليهم عيونا وجواسيس، تحت اسم معاونين أو حرس خاص أو مدير مكتب أو..الخ، ترقب حركاتهم وأفعالهم، وترصد كلامهم وحتى أنفاسهم بحيث يكون الجميع تحت مجهر المستبد، وما من حركة أو همسة يمكن أن تغيب من أمام بصره أو تفلت من تحت رقابته، ويتحول جميع هؤلاء الضباط إلى شكل بغير مضمون، مشلولي الحركة لا حول لهم ولا قوة، ولكنهم يتقاضون رواتب لا تكفيهم لأكثر من نصف شهرهم .

وعلى العكس من ذلك، يكون حال الضابط الذي ينتمي إلى حاشية الطاغية، من أقاربه، من طائفته، من أزلامه، فالطاغية يعطيه من الصلاحيات والنفوذ، ويتيح له مجالا للتأثير والفاعلية، أكثر بكثير من ضباط في نفس القطعة العسكرية أعلى منه رتبة وعلما وقدرة، ويغض الطاغية النظر عن كل سرقاته واختلاساته، ويوضع تحت تصرفه العديد من السيارات وينزل بقية الضباط في باص المبيت فيغدو مثل هذا الضابط أكثر

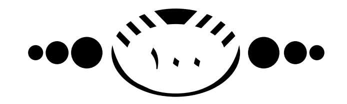
غنى، بما لا يقاس من كافة الضباط الآخرين، الذين لا ينتمون لحاشية المستبد، والذين هم أعلى منه رتبة وأكثر منه خبرة .

وفي ظل المستبد يزداد التمييز والتمايز بين الضابط المنتمي للمستبد والضابط المنتمي لأمته ووطنه، وتتعمق الفوارق بينهما، مما يثير في نفوس المضطهدين منهم مشاعر الحقد واليأس والإحباط .

وفي ظل المستبد لا تسلم المراكز القيادية إلى الضابط الكفء، بل تسلم كافة المراكز القيادية الحساسة والهامة والمفصلية إلى الضباط الذين ينتمون لطائفة المستبد أو عشيرته أو دينه أو حزبه، والمركز الأكثر أهمية إلى الأدنى قرابة، يليه الأبعد فالأبعد، وحين لا يكفيه العدد من داخل الطائفة أو العشيرة أو المذهب لملء كافة المراكز القيادية، حينها يستعين بضباط وعناصر من الانتماءات الأخرى، بحيث يكونوا ملكيين أكثر من الملك نفسه، يتملقون المستبد ويتزلفون له، يسبحون بحمده ويمجدونه أكثر من أبناء طائفته وعشيرته، يجعلون رقابهم مداسا للطاغية، وبفعل خوفهم من الطاغية يتذللون لأبناء طائفته وعشيرته ويتملقونهم، ويجعلون من أنفسهم عيونا للتجسس على أبناء جلدتهم لصالح المستبد وأطماعه، ومثل هذه النماذج من الانتهازيين والوصوليين، الخونة لضميرهم وشعوبهم، يمكن أن نصادفهم حتى في ظل الاستعمار، فليس غريبا أن نجد كثيرا منهم في ظل الطغاة .

أما العناصر والأفراد الصغيرة في المؤسسة العسكرية فالطاغية يثير عندهم الكراهية للمؤسسة وينفرهم منها، فيقبل منهم البدل النقدي عوضا عن خدمتهم في الجيش، إذا كان في الدولة تجنيد إجباري، أو أنه يتغاضى عنهم فيخدموا في بيوتهم وقريبا من أهلهم، لقاء مبالغ مادية يدفعونها لرؤسائهم ممن ينتمون للمستبد وحاشيته، وأما الفقراء منهم والذين لا حول لهم ولا قوة، فسوف يكونوا في خدمتهم العسكرية أقرب إلى الخدم منهم إلى الجنود المقاتلين، يقوموا بأعمال السخرة والخدمة والنظافة ليس إلا، لأنه في جيش المستبد ما من تدريب على قتال وما من استعداد للحرب، لأن في ذلك قوة للجيش وهذا ما يخشاه المستبد ولا يريده .

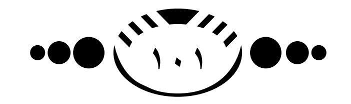
٣ - وإذا كان لدى المستبد بقايا من إحساس بالوطنية، أو كان لديه شعور بالانتماء لهذا الوطن الذي ينصب نفسه إلها أو شبه إله عليه، فهو في هذه الحالة يسعى لبناء



جيش عقائدي، يأتمر بأمر الطاغية ويدين له بالطاعة والولاء، يخدم توجهاته ورغباته، بدل أن يدافع عن الوطن ويحمي حدوده، يقاتل إذا أراد له المستبد أن يقاتل، وينكفئ إلى الداخل لقمع الشعب والتنكيل به إذا أراد له المستبد ذلك، وإذا ضاقت بالمستبد أرضه ورأى نفسه أكبر من المكان الذي يحكمه، وكانت لديه طموحات خارجية لتوسيع دولته، عندها يبني المستبد جيشا قويا يحقق له طموحاته، وكم هي كثيرة أمثلة التاريخ على ذلك، وكم من جيوش قوية بنيت في ظل المستبدين، حققت انتصارات وفتوحات، وبنت مجدا ووسعت إمبراطوريات، لكنها وسعت الأوطان وقتلت المواطن فيها، ولهذا فكل الإمبراطوريات التي بنيت في ظل المستبدين، ومهما كانت الشعارات والأهداف التي يرفعها المستبد، هامة ونبيلة، غالبا ما انتهت إلى أزمات سياسية داخل الوطن أدت إلى تفتته وانهيار الدولة فيه، وخير مثال على ذلك الاتحاد السوفييتي السابق .

أما إذا كان المستبد خال من أي إحساس بالوطنية، ولا يشعر بالانتماء للوطن الذي يتربع على عرشه، وهو لا ينتمي إلا لنفسه، ولا يهمه في الدنيا سوى بقائه على كرسيه والمحافظة على سلطانه، وهو عاجز عن ضبط المؤسسة العسكرية والسيطرة عليها، وهو يستشعر منها الخطر عليه وعلى نظامه، عندها يلجأ إلى تقسيم المؤسسة العسكرية في الدولة إلى قسمين متباينين:

الأول : ما يسمى بالجيش النظامي، في كافة اختصاصاته، وهو المعد لمواجهة أعداء الخارج، وهو عادة يكون الأكثر عددا، لكنه الأضعف بنية بفعل عوامل الفساد التي تنتشر فيه، فتصبح كل قطعة فيه عبارة عن مزرعة أو بقرة حلوب للضابط المسؤول عنها، والذي ينتمي طبعا إلى حاشية النظام ومنافقيه وأبناء جلدته، فيتفنن في عملية استغلال منصبه فيها وابتزاز عناصرها. وبفعل إهمال التدريب والتسليح لهذا الجيش، و هو يتدرج ابتداء من عدم تسليح القطعة العسكرية بأي سلاح، وانتهاء بتسليحها بأسلحة فاسدة غير صالحة للتدريب عليها، فما بالك باستخدامها في ساحات القتال، ومرورا بصفقات أسلحة يسرق نصف ثمنها ويقبض ثمن سمسرتها من شركات توريد السلاح، وهي إما أن لا تأتي أصلا أو تأتي وتخزن في الصناديق حتى تفسد، وهكذا . والمهم أنه في ساحة المعركة وأثناء القتال، لا نرى جيشا ولا نلمس بأسا ولا قوة، ويصبح الوطن مستباحا للأعداء، غارة من هنا وإنزال من هناك، قطعة من أرض الوطن محتلة وأخرى مهددة بالاحتلال، وتصبح أرض الوطن كعاهرة مستباحة لكل مغتصب يريد أن يطأها،



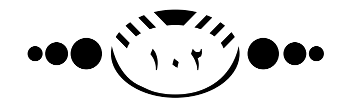
ويصدق فيها قول **نزار قباني** في مدينة القدس :

وخلفوا القدس فوق الوحل عارية تبيح عزة نهديها لمن رغب

وليس أمام المستبد سوى الشجب والإدانة والشكوى إلى المحافل الدولية، و مدّ يد المصالحة، سرا وعلنا، لأعداء الوطن يستجديهم السلام، علهم يرضوا عنه، ويكفوا عنه أذاهم، ولو بأي ثمن .

والأكثر عهرا من ذلك، أن المستبد يجعل من هزائمه الحقيقية انتصارات وهمية، تدمّر الدولة وتهدّم بناها الفوقية والتحتية، ويحتل جزء من الأرض، ويقتل مئات بل الآلاف من المواطنين، وقبل أن ينتشل جثث الضحايا من تحت الأنقاض، تخرج علينا زبانية الطاغية من أوكارها لتحتفل بالنصر المبين، والويل لكل من يقول لا أو أن يشكك بهذا الانتصار، فالطاغية هو الذي يحدد أهداف الحرب عليه، وهي الأهداف التي لم يستطع العدو تحقيقها، بالتالي فالطاغية هو المنتصر وعدوه هو المهزوم في المعركة حتما، وتتخم الأمة بمثل هذه [الانتصارات/ الهزائم]، وتكثر لدينا أعياد النصر ، والعدو يصادق للطاغية على انتصاراته الوهمية تلك، ويقول له في سره، إذا كنت تريد المزيد من هذه الانتصارات فلدينا لك منها الكثير. ففي حرب الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ هزم العرب أمام إسرائيل شر هزيمة، واحتلت إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان وسيناء وأجزاء من الأردن، ودمرت العديد من القطع العسكرية، ومع هذا خرج علينا من يقول، أن هدف إسرائيل الحقيقي من الحرب كان هو إسقاط الأنظمة التقدمية في المنطقة، وعلى اعتبار أنها فشلت في تحقيق هذا الهدف الذي حددته للمعركة، فهي بذلك تعتبر مهزومة حتما، والأنظمة التقدمية هي المنتصرة، ومن لم يصدق فليراجع تصريحات إذاعة دمشق بعد هزيمة ال٦٧، وقس على ذلك حرب إسرائيل على لبنان في ال٢٠٠٦ وحربها على قطاع غزة في نهاية ٢٠٠٨ ومطلع ال ٢٠٠٩ ، دمر لبنان على من فيه وخرج علينا حسن نصر الله ليعلن انتصاره على إسرائيل، ودمر قطاع غزة على أبنائه وخرج علينا قادة حماس ليعلنوا انتصاراتهم الوهمية على إسرائيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

و أريد أن أسجل هنا ملاحظة وهي أنه وحدهم الشرفاء هم الذين يعترفون بهزائمهم ويتحملون نتائجها، ويتواضعون لانتصاراتهم ولا يفاخرون بها .

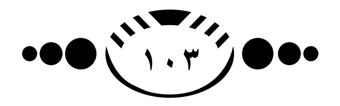


الثاني : هو القوات الخاصة التي تحمي المستبد ونظامه، وتختلف تسمياتها من دولة لأخرى، وهي عادة أقل عددا من القوات النظامية الأخرى، لكنها الأكثر عناية من قبل الطاغية لأن مهمتها حمايته، فتكون أكثر عدة وأشد تدريبا، ومزودة بأحدث الأسلحة، يمكنها أن تدمر مدنا بكاملها دون أن يطرف لها جفن، إذا ما أحدق بالطاغية أية مخاطر. و((**أكثر العناصر تقدما وفعالية في دولة المستبد هو جهاز أمنها الداخلي –المخابرات – الذي يهيمن على الحياة اليومية، ويعد على الناس أنفاسها، ويشكل أداة الضبط النهائية في الحياة المدنية والسياسية، وهذا يؤدي إلى أن المواطن على الصعيد الاجتماعي العملي ليس محروما من حقوقه السياسية فحسب، بل إنه عمليا أسير الدولة كذلك**)) .(١٩)

هذا الجزء من القوات المسلحة هو الأكثر انضباطا والأكثر تسليحا وتدريبا، يغدق عليه الطاغية الكثير من المال ويعطيه الكثير من الصلاحيات، فيكون معاش الجندي فيه أضعاف راتب نظيره في الجيش النظامي، ويكون لديه مطلق الصلاحية على المواطنين العزل، من إزعاج و انتهاك حرمات، وحتى القتل أحيانا، وكأن هذه القوات ليست من أبناء الوطن، ولم يخرجوا من بطون الأمهات فيه، فهم في تركيبهم الذهني والمادي، وفي ممارساتهم على أرض الواقع، هم أشبه ما يكونوا بمرتزقة لا يمتون لأبناء الوطن بصلة، يختارهم المستبد بعناية، قادتهم حتما يجب أن يكونوا من الأشد قربا وقرابة من الطاغية، ولا يمكن أن يكون داخل هذا الجزء من القوات العسكرية عنصرا صغيرا كان أو كبيرا، لا يدين بالولاء المطلق للطاغية . وهكذا يحمي الطاغية نفسه ونظامه، وليذهب الوطن والمواطنون إلى الجحيم .

ولكن يجب أن يتذكر كل طغاة العالم، أن المرتزقة عادة يبيعون أنفسهم لمن يدفع لهم أكثر، فهم يبيعون أرواحهم وجهدهم مقابل أموال يتقاضونها، بعيدين تماما عن منطق الأخلاق والقيم، فهم في لحظة ما سوف يبيعون الطاغية نفسه لمن يدفع لهم أكثر، وسوف يتخلوا عنه إذا ما وجدوا أن أرواحهم هي أثمن مما يدفع لهم، وخاصة إذا ما شعروا أن عرش الطاغية بدأ يهتز من تحته، عندها يتخلوا عنه ويعلنوا البراءة منه ومن نظامه، وربما يشاركوا أعداءه في القضاء عليه، والأمثلة على ذلك كثيرة .

وعلى الطغاة أن يتذكروا أن الأباطرة الرومان الذين قتلوا بيد حراسهم، أكثر بكثير من الذين حماهم حراسهم، والقوات الخاصة لا تحمي الطغاة، والحاكم أي حاكم لا



يحميه إلا شعبه، وليس من قلعة يتحصّن فيها سوى قلب شعبه، فليتق الحكام الله في شعوبهم .

٤ – الاستبداد والقضاء:

يحكى أن ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا إبان الحرب العالمية الثانية، اجتمع بوزرائه في نهاية الحرب، يسألهم عن أوضاع بلاده بريطانيا بعد الحرب، وما هي الآثار التي خلفتها الحرب عليها؟ فقيل له : إن كل شيء في بريطانيا مدمّر، المعامل توقفت والمزارع أحرقت والبنية التحتية تحطمت، ينتشر بين الناس الفقر والمرض والجوع، والاقتصاد منهار والحالة العامة في تراجع. فقال : فما هي حال القضاء ؟ فقيل له : مازال القضاء بخير. فقال قولته الشهيرة: ((**إذا كان القضاء البريطاني بخير، إذا ما زالت بريطانيا بخير**)) .

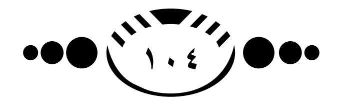
ويقال أيضا: ((**إذا دخلت السياسة سلك القضاء، خرجت العدالة منه**)) .

بين القولين، الأول: قول تشرشل الذي يرهن سلامة الدولة، أية دولة، وليست بريطانيا فقط، بسلامة القضاء فيها. والثاني: الذي يعني عدم قدرة القضاء على تحقيق العدالة إذا تدخلت السياسة فيه. نصل إلى نتيجة مفادها أن السلطة السياسية إذا تدخلت في سلك القضاء، يفقد القضاء قدرته على تحقيق العدالة، ويفقد بالتالي مضمونه، فيكثر الفساد وتنتشر الجريمة، فيتدهور حال البلد، ويصبح مصير الدولة والمجتمع في مهب الريح .

هنا تكمن مأساة القضاء في ظل الاستبداد، فالطاغية يكون عادة ذو هيمنة شمولية على الدولة، فلا يترك شيئا يفلت من شره، فهو يهيمن ويسيطر على كل شيء، ويجعل من القضاء سوط عذاب يجلد به ظهر شعبه، من خلال الظلم الذي يمارسه على الناس، وذلك بدل أن يكون القضاء بالنسبة لهم مصدر الأمن والأمان، وملاذا يلجؤون إليه للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم .

فالقضاء في ظل الاستبداد، أداة من أدوات الطاغية في قمع شعبه و تدجينه من ناحية، وأحد مؤسساته الفاسدة من جهة أخرى، لأن الطاغية يعمد إلى :

آ – تعيين القضاة بقرار سياسي، بمعنى تتولى هيئة يشكلها الطاغية أو حزبه، مهمة



تعيين القضاة واختيارهم، وتحديد أماكن عملهم، وحق محاسبتهم وطردهم من عملهم إذا لزم الأمر، مما يعني أن لقمة عيش القاضي وحياة عائلته مرهونة برضا الطاغية وأعوانه عليه .

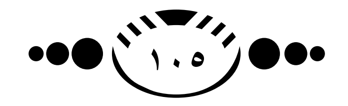
والقضاة لا يعينون في مناصبهم إلا بعد أن تسأل عنهم جميع أجهزة الأمن في الدولة، وولاءهم للطاغية وعدم معارضتهم لنظامه، شرط أساسي وقد يكون الوحيد لقبولهم في سلك القضاء، وهم في أحسن أحوالهم، يلتزمون الصمت ويقفون على الحياد، ويأتي تعيينهم طبعا وفق قانون - الأقربون أولى بالمعروف - بمعنى أن الأقرب إلى المستبد وطائفته أو عشيرته أو حزبه وحاشيته وبطانته هم الأوفر حظا بالتعيين، وقد يعين البعض في سلك القضاء لقاء مبالغ مادية كبيرة تدفع كرشوة لأعوان المستبد وحاشيته، ممن لهم نفوذ في عملية التعيين، أو ممن هم في لجنة تعيين القضاة.

وفي كلا الحالات سواء تم تعيين القاضي بالرشوة أو بالواسطة والمحسوبية، فالكل يكونوا تحت رحمة المستبد يأتمرون بأمره ويسبحون باسمه، ولا وجود بين القضاة لمعارضين أو حتى منتقدين للمستبد ولنظامه .

ومن ناحية أخرى يعين القضاة برواتب شهرية لا تكفيهم هم وأسرهم مطالب الحياة، مما يعرضهم وعيالهم لضغط الحاجة وآلام الحرمان والإحباط في مجتمع مليء بالفوارق الطبقية، ثراء فاحش مجهول المصدر غالبا، وفقر مدقع معلوم المصادر عادة. وعلى القاضي في مثل هذه الظروف أن يلبي طلبات أسرته وعياله أسوة بغيرهم وبما يليق بهم ويتناسب مع مستواهم الاجتماعي، وهو غير قادر على أن يقوم بأي عمل آخر وغير مسموح له أصلا بأن يقوم بأي عمل إضافي آخر سوى عمله كقاضي، في مثل هذه الحالة ليس أمامه سوى:

- إما أن يحافظ على شرفه ونظافة يده ويحكم بالعدل، لاشيء يتحكم فيه وفي أحكامه سوى ضميره والقانون الذي يحتكم إليه ويحكم به، ويعيش هو وعائلته تحت ضغط الحاجة والحرمان، وهو هنا أقرب إلى الآلهة وعائلته أقرب إلى الملائكة منهم إلى البشر، وما أندر الآلهة والملائكة بين البشر.

- و إما أن يعتذر ويستقيل، ويبحث بعيدا عن سلك القضاء على مصدر لرزقه وقوت عياله، وهو احتمال ضعيف لأنه غالبا ما يتنافى مع الدوافع التي دفعت به إلى العمل في

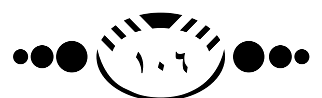


سلك القضاء، وتتعارض مع الشروط والمواصفات التي أهلته للقبول في سلك القضاء .

- وإما أن يبيع ضميره وينخرط في دوامة الفساد التي تستشري في ظل المستبد، كما أشرنا سابقا، وهذا الاحتمال هو الأقرب للمعقولية، والأكثر واقعية، فالقاضي الذي دفع رشوة ليصبح قاضيا، والقاضي الذي تم تعيينه بالواسطة والمحسوبية والتقرب من الطاغية، أعتقد أنه لم يدخل سلك القضاء ليحكم بالقانون ويقيم العدل بين الناس، بل اختار هذا السلك ليكون كرسي القضاء عونا له على ابتزاز الناس وسرقتهم واستغلال ضعفهم، فلا يحكم بقانون ولا يحكم بعدل، ولا يجهد نفسه في ذلك، بل يحكم للذي يدفع له أكثر تحت عنوان: ((**بدنا نعيش، من حقي أنا وعائلتي أن نعيش مثل باقي الناس، ما حدا أحسن من حدا**))، أما كيف ومن أين وبأي طريقة وأسلوب فليس مهما، وبدل أن يطالب الحكومة – الطاغية – بزيادة راتبه لكي يعيش بالمستوى الذي يليق به وبعائلته، ولكي يكفيه وعائلته حاجات الحياة، نجده يلجأ إلى الطريق الأسهل والأكثر أمانا، فيسرق ويبتز المتقاضين أمامه مستغلا حاجتهم وضعفهم، لأنه يعرف حق المعرفة أن مطالبة الطاغية بأبسط الحقوق دونها قطع الأرزاق وحتى الأعناق.

كذلك مهنة المحاماة، مهنة الدفاع عن الحق كما يقال، وفي هذا الجو المحموم من الاستبداد والفساد، استبداد السلطة وفساد النظام، وفساد المؤسسة القضائية وغير القضائية، وسيادة قانون : إرشي حتى تمشي، المحامي في مثل هذه الأجواء يستحيل عليه الدفاع عن حقوق موكله بالطرق القانونية، فبدل أن يعود إلى كتب القانون ويبحث في مواده عن مادة قانونية تحق الحق لموكله، يذهب ويبحث عن مفاتيح رشوة القاضي وطرق الوصول إليه، لأنه يعلم تماما أن القاضي لا يحكم بالقانون ووفق مواده، وإنما يحكم للذي يدفع له أكثر، ولكل قاض مفتاحه أو سمساره، وطريقا للوصول إليه، مبلغ من المال، هدية، سهرة عشاء فاخرة، أو ليلة حمراء مع عاهرة...الخ،بهذه الطرق يمكن للمحامي أن يحصل على حقوق موكله، هذا إذا كان المحامي شريفا ومخلصا لموكله، حريصا على تحصيل الحق له، أو أن الموكل دفع كل ما يلزم للمحامي والقاضي، ليصل إلى مبتغاه سواء كان حقا أم باطلا .

أما إذا كان المحامي قد طاله الفساد أيضا، وقد باع ضميره ولا يريد من مهنته في المحاماة سوى الثراء وبأي ثمن، فهو يمكن أن يبيع موكله للخصم، لقاء صفقة من المال يتقاضاها من محامي الخصم أو الخصم نفسه، وبدل أن يدافع عن موكله، يخسر له



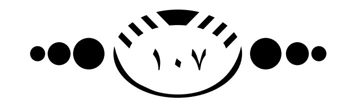
الدعوى تحت عنوان ليس بالإمكان أبدع مما كان، وهكذا يضيع الحق في دهاليز الفساد.

وأما الشرفاء منهم، الذين امتهنوا المهنة للدفاع عن الحق، الذين لا يحتكموا إلا للقانون ولضمائرهم، لا يبيعون ضمائرهم ولا موكليهم، لا يرشون قاضي ولا يسمسرون له، يصبحون في ظل المستبد من الندرة بمكان، وحين تعثر على الواحد منهم فإنك تعثر على كنز حقيقي، ومما يؤسف له أن معظمهم يعيشون كغيرهم من الشرفاء تحت ظل المستبد، على الحاجة والكفاف، والنشيطون والقدماء المشهورين منهم يعيشون ما دون الوسط في أحسن أحوالهم، لأن هذه النماذج في ظل الفساد وغياب القانون، عاجزون عن تحصيل حقوق موكليهم مهما بذلوا من جهد، فيأنفهم الموكلون، ويذهبوا إلى أهل المفاتيح وأصحاب الطرق الملتوية لتحصيل حقوقهم .

في مثل هذه الأجواء يغيب العدل ويضيع الحق ويسود الظلم والجور، ولا يجد المظلوم ملجأ يأوي إليه، فيعود الناس إلى قانون الغابة، كل يأخذ حقه بيده، فتتفشى الجريمة، والقوي يأكل الضعيف، ويصبح البلد والمجتمع على كف عفريت.

ب - وفي ظل حكومات الاستبداد، توضع قوانين استثنائية، كقانون الطوارئ، وقانون الأحكام العرفية، وقانون مكافحة الإرهاب.. الخ، وتنشأ محاكم خاصة كالمحاكم العسكرية ومحكمة أمن الدولة وغيرها، وهي قوانين ومحاكم، قد تلجأ إليها بعض الدول في ظل ظروف استثنائية كالحروب والتهديدات الخارجية، لكنها في ظل المستبد تصبح حالة مزمنة وشبه دائمة، لأن المستبد يعتبر نفسه في حالة تهديد دائم، وأن نظامه دائما في خطر.

هذه القوانين والمحاكم تبيح لسلطة المستبد، توقيف أو حبس أي مواطن دون الحاجة لإبداء الأسباب، أي مواطن يشتبه بمعاداته أو معارضته لنظام الطاغية، بالقول أو بالفعل، يوضع بالسجن وتعتقل حريته، دون إبداء الأسباب التي دعت لحبسه وتوقيفه، ولمدد غير محدودة بزمن، قد تطول لسنوات، يخرج بعدها بريئا، مع كلمة اعتذار بأنه لم يكن هو الشخص المطلوب، وأن ضرورات الأمن دعت لذلك . أما إذا ثبت تورطه بفعل معادي للنظام الحاكم، فقد تصل عقوبته حد الإعدام دون محاكمة أمام القضاء، سوى المحاكمة الصورية أمام المحاكم الاستثنائية التي أقامها النظام، ودون محام يدافع عنه، ودون الرجوع إلى مواد القانون، ونتيجة الحكم مرهونة بقرار القاضي،



الذي عينه الطاغية لهذه المهمة، ولا يحدد أو يضبط نتائج هذه المحاكمات سوى رغبة المستبد ومصالحه وتوجهاته، ودرجة الخطورة على حكمه.

وهنا يصاب الشعب بنوع من الشلل الذهني نتيجة عدم القدرة على الكلام والتفكير وعلى الفعل، يحسب كلماته على نفسه فيبتلع المشبوه منها قبل أن تصل إلى شفاهه خوفا من أن تتسرب إلى آذان الجواسيس والمتلصصين، وما أكثرهم في ظل الطغاة، ويدقق على خطواته وأفعاله، ويعتني في اختيار أصدقائه وجلسائه، حتى لا يتورط بصحبة أو مجالسة أحد المشبوهين في العداء للنظام، فيحاسب على أقوالهم وأفعالهم، لأن قانون المستبدين على النقيض من قانون الله عز وجل الذي يقول: ((**ولا تزر وازرة وزر أخرى**))، فهم يحكمون وفق قانون المؤامرة تأتي بالعدوى وكل الناس مشبوهون ومدانون حتى يثبت العكس.

في هذه الحالة يصاب المجتمع بحالة من الخصاء الاجتماعي إضافة إلى حالة الخصاء السياسي التي يعانيها أصلا، فيغيب عن المجتمع أي فعل أو أي إبداع أو أي قدرة على التطور، ولا يبقى من صفات الحياة للناس سوى صفاتها البيولوجية، من تنفس وهضم وضربات قلب، ويصبحوا بحالة من الموت الاجتماعي على حد تعبير بيتر ميداور: ((**على المرء أن يكون قادرا على النهوض والدفاع عن حقوقه المشروعة لكي يعتبر حيا**))، وهم في أحسن أحوالهم، يكونوا أقرب إلى الحيوانات التي تأكل وتشرب وتنام، والمستبد يرعاها ويهش عليها بعصاه ويورثها إلى أبنائه من بعده، وقد يصبحوا في حالة من الحياة النباتية (vegitativ life) التي تحدث للإنسان حين يموت دماغه، فأدمغتهم ميتة لأنها لا تعمل وليس مسموحا لها أن تعمل في ظل المستبد حيث لا يوجد حرية تفكير ولا حرية تعبير، ليس فيهم سوى قلبهم ينبض، وفي يد المستبد مفتاح آلة تنفسهم، يمكن أن يوقفه في أي لحظة .

والأمم التي تموت شعوبها، تصبح أقرب إلى حالة الاندثار والانقراض منها إلى حالة التجدد والتطور والحياة، ولنا في التاريخ مئات العبر، فكم من أمة اندثرت وغابت عن مسرح الحياة حين فقدت مبررات وجودها، بعد أن بنت مجدا وحضارة لآلاف السنين، فأين هم الفراعنة، وأين هم الفينيقيون والآشوريون.. و.. و..الخ.

وللتذكير فقط، إن رئيسة وزراء الهند السابقة أنديرا غاندي فرضت قانون الطوارئ



في بلادها لمدة ستة أشهر فقط، كان من نتيجتها أن سقطت هي وحزبها في الانتخابات ووضعت في السجن، لأن الشعب الهندي بقواه الحية يدرك خطر قانون الطوارئ، وخطر القوانين الاستثنائية حين تفرض على البلاد، فحاسب الحاكم الذي فرضها عليهم .

وفي بعض بلادنا العربية، قانون الطوارئ وقانون الأحكام العرفية مفروض على الناس منذ عشرات السنين، وليس هناك من يحاسب أو يسأل أو يعترض، لأن شعوب هذه الدول وصلت إلى درجة فقدت فيها القدرة على الفعل والحياة، وكل أمة لا تمتلك مقومات الحياة، مآلها إلى الانقراض والزوال، وتلك هي سنة الحياة .

هذا غيض من فيض من تأثير الاستبداد على الدولة والفرد والمجتمع، لأنه في ظل الاستبداد ينهار كل شيء وتتراجع وتموت مظاهر الحياة، من صحة وثقافة وفكر وشعر وأدب وزراعة وصناعة وكافة مرافق الحياة، لأن كل شيء مرتبط بالإنسان والإنسان كائن ميت وفاقد للحيوية في ظل الاستبداد.



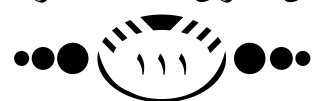
مبررات الاستبداد ومسوغاته

بداية يجب التأكيد على مقولتين شبه بديهيتين هما:

الأولى : ارتباط الاستبداد والطغيان بالشرق، لدرجة أن كلمتي (**الطغيان**) و(**الشرق**) تصادفانك كمترادفتين متجاورتين متلاصقتين في جميع الكتابات السياسية، ولكن هذا لا ينفي أن شعوبا أخرى إن لم يكن كل الشعوب غير شعوب الشرق عرفت حكم الطغاة وذاقت مرارة الاستبداد، كان آخرها فرانكوا أسبانيا، واستالين الإتحاد السوفييتي، والحكومات النازية والفاشية في ألمانيا وإيطاليا .

وفي الماضي وقعت المدن اليونانية القديمة تحت سيطرة حفنة من الطغاة، خلال ما يقرب القرن ونصف القرن من الزمن وهو ما عرف باسم[**عصر طغاة اليونان**] ويؤرخ له منذ اعتلاء [**كبسيلوس cypselus**] طاغية كورنثة الشهير العرش عام [٦٥٠ ق. م]، وينتهي بطرد أبناء الطاغية [**بيزستراتوس pesistratus**] من أثينا عام [٥١٠ ق. م]. ولكن لم يحدث أن طلب أحد هؤلاء الطغاة من الشعب أن يسجد له، وظل المواطن اليوناني يخضع للقانون الذي يصنعه البشر، ولم يخطر بباله أن يكون الحاكم إلها أو أنه يمثل الإله على الأرض .

ويذكر أن **الإسكندر المقدوني** عندما غزا الشرق والتحم في ظله الشرق بالغرب، أخذ الإسكندر بعادات الشرق، لبس مثلهم، وتزوج منهم، إلى أن وصل إلى فكرة تأليه الحاكم التي كانت سائدة في الشرق، فأراد من الشعبين، الآسيوي واليوناني، أن يعترفا به ابنا ((**لزيوس- آمون**))، وأكد له الكهنة في **سيوة و بابل** أنه من نسل الآلهة، وبدأت تنسج حوله القصص الأسطورية، وشيئا فشيئا بدأ الإسكندر يعتقد أنه إله حقا، وابتداء من ربيع عام [٣٢٧ ق. م] أخذ من الفرس عادة السجود أمام ملوكهم وبدأ يطلب ممن



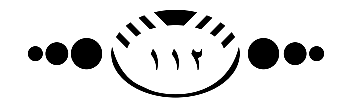
يقتربون منه أن يسجدوا له، وهذا لا يعني سوى شيء واحد وهو أن الإسكندر أراد أن يصبح إلها بالفعل وأراد من الناس أن يؤلهوه، لكن المقدونيون عارضوا فكرة السجود هذه بشدة، وأظهر البعض استياءه وغضبه منها، حتى أن أحد قواده عندما سمع بمطلب الإسكندر استولت عليه نوبة من الضحك، وأخيرا اتفقوا معه على أن يقصر هذه العادة الآسيوية على الآسيويين فقط، فأسقط السجود من حسابه نهائيا. فقد قبل الشرقيون فكرة تأليه الإسكندر وسجدوا له كإله، فأله نفسه في الشرق، ورفض اليونانيون الفكرة رفضا باتا فأسقط الفكرة من ذهنه في الغرب . فالغرب لم يعرف ظاهرة تأليه الحاكم، ولم يسجد الغربيون لحكامهم، كما يسجدوا لآلهتهم، فظاهرة تأليه الحاكم صناعة شرقية صرفة.

والنظام الملكي الشرقي لم ولا يقبل بمبدأ الحرية السياسية الذي كان سائدا في المدن اليونانية وخاصة في أثينا، وسلطة الملك في الشرق مطلقة، الملك هو الشريعة الحية، لا يقيده شيء ولا يخضع لرقابة، فإرادته إرادة مطلقة، والملك هو المشرع الوحيد للبلاد، وهو القائد الأعلى للجيش، ولهذا ظهرت عبارات مثل : ((**إن ما يقره الملك هو عادل أبدا**)).

وأخيرا إن الملاحظ المدقق يجد أن نظام الحكم المطلق في الشرق، أكثر شمولية وأشد ظلما من نظيره في الغرب، وهكذا يظهر الاستبداد الشرقي على أنه الصورة الأشد قسوة للسلطة المطلقة، وقد شهد الشرق أسوأ أنواع الطغيان .(٢٠)

الثانية: هي أن أزمة الحرية والديمقراطية في بلادنا ليست أزمة راهنة تعبر عن واقع الحال الراهن في الوطن العربي والإسلامي هذه الأيام، وإنما تعود إشكالية الحرية في حياتنا إلى موروثنا الثقافي، حيث ترسخ في ثقافتنا الشعبية وأصبح جزءا من وعينا الأخلاقي والتربوي أن **الأعلى يأمر والأدنى يطيع** . و الاستبداد لا يعود إلى أنظمة حكمنا الاستبدادية الحالية فقط ولكن يعود إلى ثقافتنا التي تجعل جماهيرنا، نفسها، مهيأة لقبول هذا الاستبداد أو يجعلها متواطئة في التعايش معه .

وهناك من يعتقد أن السمة التسلطية تعود إلى الطبيعة الأبوية للمجتمع العربي، لأنه مجتمع محافظ، يتميز بسيطرة الأب على العائلة، والعلاقة هرمية سواء في الأسرة أو الدولة، والمواطن في مجتمعنا العربي إذا ما ابتعد عن السياسة والسلطة الغاشمة



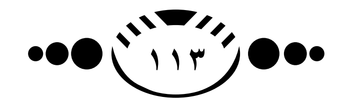
لحماية نفسه في المؤسسات الأولية، كالعائلة والعشيرة والطائفة الدينية، فسرعان ما يجد أن هذه المؤسسات تحمل نفس البنية البطركية للنظام السياسي .(٢١)

بمعنى إن الاستبداد في مجتمعاتنا مرض مزمن وليس حالة حادة، حسب التعبير الطبي، طال مجتمعاتنا كلها، وعلى مدى طويل من الزمن يمتد لآلاف السنين، نرى آثاره ونتائجه وواقع حاله في مجتمعاتنا، ولكن من الصعب علينا تلمس الزمان والمكان لبداياته، لأن الاستبداد باعتباره من ظواهر الاجتماع السياسي، أعتقد أنه لا يولد اعتباطا ولا يتراكم جزافا، وإنما تحكمه مجموعة معقدة ومتشابكة من الأسباب والشروط والظروف، يتداخل فيها الذاتي والموضوعي، والداخلي والخارجي، والاقتصادي والثقافي، فهو ثمرة مجموعة مركبة من القوى والبواعث المختلفة في طبيعتها، والمتفاوتة في درجة تأثيرها، والمتشكلة بظروف المكان والزمان .(٢٢)

إذا كان من الصعوبة بمكان أن نتلمس جذور الاستبداد وبداياته، فالسؤال الذي يطرح نفسه، ما هي مسوغات الاستبداد ومبرراته ؟ وهل من تفسير يمكن أن نضعه لهذه الظاهرة ؟

إن أي نظام سياسي لا يمكنه أن يعيش بدون **شرعية**، حقيقية كانت أم مصطنعة، تسنده وتمده بالحياة، وتضمن له القبول بين أفراد المجتمع، لذا فالاستبداد بحاجة إلى مسوغ يمنحه الشرعية، أي قبول ورضا الناس، لأن المستبد لا يمكنه الاستمرار بمجرد الاعتماد على القوة فقط، لأن القوة إذا كانت لازمة أحيانا لممارسة السلطة، إلا أنها لا تكفي وحدها لديمومة النظام، لهذا نجد أن الطغاة لا يقدمون أنفسهم كطغاة، لكنهم يقدمون أنفسهم كمنقذين ومحررين ومخلّصين، يستمدون من الدين مبررا ومسوغا لممارسة استبدادهم تارة، ومن حاجة الناس للأمن تارة أخرى، ووجد بعض الطغاة في بعض الفضائل مثل العدل والرشد والاستنارة والعلم عونا لهم في طغيانهم، ووجد آخرون في الظروف الاجتماعية والأزمات السياسية والتهديدات الخارجية مبررا لاستبدادهم . ويمكننا إجمال الأمور التي قيلت كمبرر للاستبداد ومسوغ له بما يلي:

١- الدين مسوغ للاستبداد : لأن الدين يحتل مكانة جوهرية في تكوين شخصية كل إنسان، وخاصة الإنسان العربي، فهو يدخل في بنيتنا الثقافية والمعرفية والوجدانية والأخلاقية، نحتكم إليه في كافة أمورنا الحياتية، ونرجع إليه نهتدي به لأمورنا الأخروية،



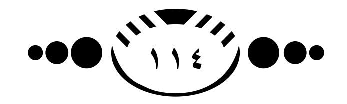
هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ما للدين من علاقة وطيدة وأزلية مع الاستبداد، وهو يشكل أمتن جذور الاستبداد وأهم مبرراته ومسوغاته، لذا فقد أفردت له بحثا خاصا هو عنوان بحثنا القادم.

٢ – **الأمن مسوغا للاستبداد :** بمعنى أن حاجة الإنسان للأمن هي المسوغ وراء تنازله عن حريته، وبالتالي هو السبب الكامن وراء الاستبداد، لأن الأمن والسلام والاستقرار، حاجات أساسية للإنسان وشروط أولية لقيام الحياة الاجتماعية واستمرارها .

ويعتبر الفيلسوف الإنكليزي **توماس هوبز** الذي ولد عام [١٥٨٨] هو صاحب هذه النظرية ((**نظرية الفردية الاستبدادية**)) وذلك في كتابه الضخم الذي يحمل عنوان[**اللوفياثان**] والذي يعرض فيه فلسفته السياسية في شكلها النهائي، وذلك عام [١٦٥١].

وتقوم فلسفته على أن: **الدولة هي نتيجة الالتقاء الغريب بين قلب متعطش للأمن، ويمثل السلام بالنسبة له الخير الأسمى، وروح جموحة ذات شمولية مدهشة، والإنسان يتمتع بحق طبيعي هو قدرته غير المحدودة على استعمال إرادته في السعي وراء السعادة، أي في التحقيق المستمر لرغباته. لكن هذا الحق الطبيعي للفرد يصطدم بالحقوق الطبيعية للأفراد الآخرين مما يؤهب لحدوث صراع الكل مع الكل، من هنا تأتي حاجة المجتمع إلى اللوفياثان = [** وهو اسم وحش بحري ورد الحديث عنه في التوراة]- **وهو يعني به الدولة أو الجمهورية، أو هو عبارة عن جمهور الناس المتحد في شخص واحد يمثلهم جميعا، ولقد أجاز كل واحد منهم له استعمال قوة وثروة الجميع، بالشكل الذي سيراه ملائما، من أجل تأمين سلامته في الداخل، والدفاع المشترك عنهم ضد أعداء الخارج، ويتم هذا بعقد ميثاق بين الناس، وكأن كل واحد منهم يقول للآخر: إني أجيز لهذا الشخص بأن يحكمني، وأتنازل له عن حقي بذلك شريطة أن تتنازل له أنت عن حقك، وأن تجيز كل أعماله بنفس الطريقة، وإن كل واحد سيخضع إرادته ورأيه مقدما لإرادة ورأي السيد أو اللوفياثان الكبير. ولكن مقابل هذه الطاعة التي يبديها البشر للوفياثان، على اللوفياثان أن يؤمن لهم الأمن والحماية، وإذا فقد قدرته على الحماية فإن الرعية تعتبر نفسها عمليا في حل من كل واجب بالطاعة و الإخلاص له .**

والسيد هو الذي يسن القوانين ويلغيها، فكلامه هو القانون وهو القاعدة



الوحيدة للعدل والظلم والصواب والخطأ، وحقوق هذه السيادة غير قابلة للتنازل، وهي حقوق بلا حدود ولا تتجزأ.

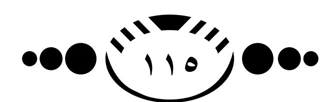
ولكن مقابل هذه السيادة المطلقة للوفياثان، يقع على عاتقه واجب عام هو توفير الأمن للشعب، وهذا لا يعني أمن الحياة فقط ، وإنما يعني إشباع كل حاجات الحياة، وتحقيق الرقي والازدهار المادي، من خلال تشجيع كل فروع النشاط، وتأمين عدالة متساوية للجميع، وتأمين المساواة أمام القانون والضريبة، واختيار أفضل المستشارين، وسن القوانين الجيدة أيضا .(٢٣)

هذا هو مضمون نظرية هوبز((**الأمن والسلامة مقابل التنازل عن الحرية**)) . لكني هنا أقول ما قاله **بنيامين فرانكلين** : ((**إن الشعوب التي تتنازل عن حريتها مقابل الأمان، هذه الشعوب لا تستحق الحرية ولا تستحق الأمان**)) .

٣ – المستبد في ثوب العالم والمعلم:

لقد خبر **أفلاطون** الطاغية \ الفرد، التقاه وجها لوجه، وخبره بنفسه خبرة عملية كما أسلفنا في فقرات سابقة، كما أنه خبر بنفسه [طغيان العامة] أو ما سماه هو بالنظام الديمقراطي، الذي كان حقيقة نظام هو أقرب إلى الفوضوية والديماغوجية منه إلى الديمقراطية الحقيقية، فالديمقراطية اليونانية التي عاصرها أفلاطون هي التي حكمت على أستاذه سقراط بالموت عام [٣٩٩ ق. م]، لذلك اتجه أفلاطون بفكره السياسي إلى اعتبار((**النظام الأرستقراطي**)) هو أفضل أنواع الحكم، وهو:**حكم القلة الفاضلة الذي يتجه نحو الخير مباشرة** . وهو بنظره نظام الحكم العادل حقا .

على خلفية هذه الصورة لبس المستبد ثوب العالم حينا وقناع المعلم حينا آخر حيث تعتبر ثنائية : [**علم الحاكم\ جهل المحكوم**]، من أهم الأقنعة التي استخدمت لتغطية الاستبداد وتبريره، تحت زعم أنه : بما أن أفراد المجتمع العاديين، يفتقرون إلى الشروط الموضوعية والمواصفات الضرورية لممارسة الحكم، ليس لأنهم لا يعرفون مصالحهم فقط وإنما غير قادرين على معرفتها أيضا، لذا فهؤلاء الناس لا يستطيعون حكم أنفسهم، لهذا وجب أن يقوم بالحكم من يملك العلم والمعرفة المناسبة لتولي الحكم . ويستدل **روبرت دال** على صحة الفكرة بعدم إعطاء الأطفال حق المواطنة التامة حتى في الدول الديمقراطية لأنهم غير قادرين على معرفة مصالحهم، دع عنك مصالح الغير،



لذا فإن الحكم يجب أن يكون مقصورا على المؤهلين لممارسته فقط .

والمستبد المعلم الذي يحتج بجهل الشعب وتخلفه وأميته، غربالا يستر به قبح استبداده، نراه يدعي أمام شعبه أنه يريد الديمقراطية وان ما يطمح إليه هو إقامة الديمقراطية الحقيقية، وفق أعرق الديمقراطيات في العالم، ولكن ما يحول بينه وبين ذلك هو أن المجتمع عبر الزمن، تراكم فيه حكم السلاطين واستبدادهم وطغيانهم، والمواطنون غارقون في الجهل والتخلف، خاضعون لتحكم الإقطاعيين وكبار الملاك والزعماء التقليديين فيهم، وفي مثل هذا الواقع لا يمكن لنبتة الديمقراطية التي نحلم بها أن تثمر، ولن يكون تعدد الأحزاب وحرية الانتخابات أكثر من واجهة يختبئ وراءها كبار الملاك والزعماء التقليديين، الذين سيوجهون الانتخابات لمصلحتهم وضد مصالح الشعب، وبالتالي لن يجني الشعب الذي يرزح تحت نير الأمية و تكبله أغلال الحاجة والفقر سوى الفتات، لذلك يجب علينا أولا تهيئة التربة الصالحة والشروط الضرورية التي تمكن بذرة الديمقراطية من النمو، وهذا يقتضي تأجيل تعدد الأحزاب إلى حين، وأن نشرع في تأسيس حزبنا الوحيد، حزب الشعب، وأن نستقطب النخب المثقفة التي تهتم بمصالح الشعب وتدافع عنها، ونباشر في تربية الشعب سياسيا، ونغرس فيه عادات الحكم الديمقراطي، وعندما ينضج فكر الشعب وتتأصل فيه الممارسة الديمقراطية، ويصبح راشدا قادرا على المبادرة والدفاع عن مصالحه، إذ ذاك نكون قد وصلنا إلى غايتنا وحينها يقام الحكم الديمقراطي .(٢٤)

ويلخص ميكيافللي الفكرة فيعتبر أن: ((**الحكم الديمقراطي هو أصلح الأنظمة شرط أن يكون الشعب مستنيرا، ومتمسكا بالأخلاق الفاضلة، والدولة مستقرة الأوضاع، أما إذا كانت الدولة ناشئة أو فاسدة فهي بحاجة إلى الحكم المطلق**)) .

إذا كان كل ما قيل صحيحا، وإذا كانت الحرية والديمقراطية ثمرة شجرتها وعي الأمة، وبدون وعي الأمة لا ينفع انتخابات ولا برلمان، كما مر معنا، لكن هذا يطرح العديد من الأسئلة :

- في ظل مستبد، عدو للعلم والمعرفة، كيف يستنير الشعب وينمو وعي الأمة ؟

- في ظل مستبد، يعيث في الأرض فسادا، من أين تأتي الأخلاق الفاضلة حتى يتمسك الناس فيها ؟



من أين يأتي استقرار الناس والدولة ؟

- إذا كنا لا نعطي الأطفال كامل حقوق المواطنة التامة، ولا ندعهم يتصرفون في شؤونهم تحت عنوان أنهم غير قادرين على معرفة مصالحهم ومصالح غيرهم، فهذا مرتبط بوصول الأطفال إلى سن محددة يطلق عليها سن الرشد، يتفق عليها الجميع ويحددها القانون.

والسؤال هو متى تبلغ الشعوب سن الرشد الذي يؤهلها لأن تحكم نفسها وتتحكم بمصيرها ؟ وهل هذا مرتبط بزمن محدد ؟ وما هو السبيل لأن يبلغ شعب ما سن الرشد؟!

- من ناحية ثانية ليس هناك من مشكلة إذا تسلم العالم الواعي السلطة، لكن المشكلة هي : من يسلم هذا العالم السلطة وكيف ؟ من يرشحه ومن يختاره وعلى أي أساس ؟ من يحاسبه أو يراقبه إن قصّر أو أخطأ ؟ وما هي آليات ذلك ؟ وهل هناك في الدولة عالم واعي واحد حتى يتم تعيينه واختياره ؟

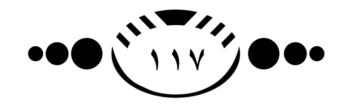
للحقيقة يجب أن تكون القيادة للأكفأ، هذا صحيح، لكن الشعب وحده هو الذي يستطيع أن يقرر من هو الأكفأ والأنسب لأن يحكمه .

- أخيرا هناك من يقول بمركزية السلطة إلى أن تبلغ الدولة والشعب سن الرشد، وحين يتطور وعي الشعب تستطيع الدولة أن تقيم مؤسساتها، والسؤال الذي يطرح نفسه باستمرار، كيف تبلغ الدولة سن الرشد في ظل أنظمة فردية استبدادية ؟ مهما طرحت هذه الأنظمة من أفكارومهما كانت شعاراتها براقة .

إن الحرية والديمقراطية هي الشرط الضروري والوحيد لنمو الحرية والديمقراطية، والشعوب التي لم تتذوق لذة الحرية لن تسعى إليها، ولن تناضل من أجلها .

٤ – لا حرية لأعداء الحرية:

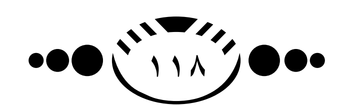
تحت هذا الشعاروأشباهه، لبس الثوار المعاصرون أقنعة الاستبداد ومارسوا على الناس أعتا أنواع الاستبداد والاستعباد، فحين انتصرت الثورة البلشفية في روسيا عام [١٩١٧] بقيادة لينين، رفعت شعار **ديكتاتورية البروليتاريا** تحت زعم أن العمال الذين صنعوا الثورة، من حقهم أن يقيموا ديكتاتوريتهم، بعد الذي ذاقوه من استبداد وقهر



واستغلال الطبقة البرجوازية لهم عبر قرون من الزمن، ففي المجتمع الشيوعي ودولة ديكتاتورية البروليتاريا، لا مكان ولا دور للطبقة البرجوازية فيه، وهناك خشية دائمة من عودة الطبقة البرجوازية لبسط سيطرتها ونفوذها من جديد، تحت هذا العنوان وبفعل هذا التخوف، أبيد جميع المعارضين بالسجن أو النفي أو القتل، ابتداء من القيصر الذي كان يحكم روسيا قبل الثورة وعائلته وجميع مناصريه ومؤيديه ومن يمتّ إليه بصلة، وانتهاء بكافة أطياف المعارضة، من داخل الثوار ومن خارجهم، ممن يؤمنوا بمبادئ الثورة وممن لم يؤمنوا، وتخلص استالين، الرجل الحديدي زعيم الاتحاد السوفييتي أثناء الحرب العالمية الثانية، والذي جاء بعد لينين، من كافة خصومه ومعارضيه وكان يقتلهم على الشبهة، ليس إلا، تحت عنوان ((**حماية الثورة والحفاظ على منجزاتها ومكتسباتها))**، وقتل الاستبداد السياسي الذي عم باسم الثورة وباسم ديكتاتورية البروليتاريا، روح الإنسان داخل المواطن السوفييتي، قبل أن تحقق له الثورة أحلامه وقبل أن تنجز له طموحاته .

وسارت على درب الثورة البلشفية، وتأثرت فيها، واستفادت من دعمها وعونها، تحت اسم وحدة النضال ضد الإمبريالية، وتلونت بلونها الأحمر، كل الثورات والحركات التي سمّت نفسها بالثورية، التي قامت باسم الثورة على البرجوازية حينا وعلى الإقطاع والتخلف والرجعية حينا آخر، فأبيدت جميع المعارضات باسم الثورة، وأكلت الثورات نفسها وأبناءها، باسم التقدم ومحاربة الرجعية، واستبدت الأنظمة الثورية بمواطنيها وزجت بهم في السجون والمعتقلات، وهم في الأصل صانعوا الثورة وأصحاب المصلحة الحقيقية في إنجازاتها، تحت اسم ((**لا حرية لأعداء الحرية، وحماية الثورة ومنجزاتها**))، وأصبح كل معارض للحكومة التي تسمى بالثورية وكل منتقد لممارساتها الخاطئة، هو عدو للثورة حتى ولو كان من الثوار أنفسهم، وكأن الثورة اختزلت بالحكومة، والحكومة اختزلت بالحاكم، وأصبح الحاكم هو الدولة وهو الثورة وهو الوطن، وحكمت الشعوب بالحديد والنار، وفرضت عليها قوانين الطوارئ والأحكام العرفية لعشرات السنين باسم الثورة وحماية الثورة والحفاظ على منجزاتها، وما زالت بعض الشعوب تعاني حتى الآن والأمثلة على ذلك كثيرة .

فتحت شعارات : ((**لا حرية لأعداء الحرية، و ديكتاتورية البروليتاريا وغير البروليتاريا، وحماية الثورة ومنجزاتها من أعداء الثورة**))، لبس الحكام أقنعة



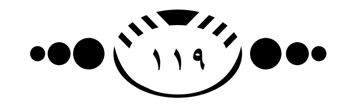
الاستبداد، ومورست على الشعوب كافة أنواع الاستعباد، وزج بالمعارضين في السجون والمعتقلات، وغابت الحرية عن الوطن والمواطن، مما دفع بالثوار للتخلي عن أحلامهم، وتخلى العمال والفلاحون وكافة المسحوقين عن منجزاتهم الاشتراكية وعن أحلامهم بالعدل والمساواة .

وانهار الاتحاد السوفييتي، ذو القوة العسكرية الجبارة، وانفرط عقد دوله، وتمزق إلى أشلاء، وجر معه كل الأحلام الثورية في العالم إلى الهاوية، وأصبحت الثورات وأحلام التغييروالعدل والمساواة طيف ذكرى، وتخلى بعض مدعي الثورية، حكاما ومحكومين، عن ثوريتهم وعن شعاراتهم ومبادئهم التي شكلت مصدرا لشرعية وجودهم في سدة الحكم، وركبوا قطار العودة متنكرين لأفكارهم التي رفعوا راياتها ولكل ماضيهم الأيديولوجي معها، لكنهم لم يتخلوا عن كراسي حكمهم ولا عن مناصبهم ولا عن استبدادهم، ولن يعدموا الوسيلة لرفع شعارات أخرى تكون قناعا لاستبدادهم وتسلطهم مرة أخرى .

وما حدث من انهيارات ثورية هو نتيجة طبيعية لما مورس من استبداد وقهر على الشعوب باسم الثورية، فتلك المقدمات لن ينجم عنها سوى تلك النتائج، مهما كانت الأهداف والشعارات التي رفعتها الثورة نبيلة، لأن الشعوب الذين هم أصحاب المصلحة الحقيقية في الثورة والتغييروالمنجزات، هي التي تحمي الثورة ومنجزاتها وليس الحكومات المستبدة التي تجعل من الثورة ومنجزاتها شعارات براقة تسوق بها نفسها.

و الناس إذا استبد الطغاة بهم وحكموهم بالحديد والنار، سوف يتخلون عن ثوراتهم، وعن الأفكار النبيلة التي تحملها، وعن القيم السامية التي جاءت بها، وحتى عن مصالحهم فيها، إذا كان كل ذلك ثمنا لتخليهم عن حريتهم، لأن الناس فطروا على أن لاشيء يعدل حريتهم في الحياة، فحريتهم أولا وقبل أي هدف آخر، قبل المبادئ وقبل المصالح والشعارات، وحتى قبل لقمة العيش، لأن حرية الإنسان تعني إنسانيته، تعني انتماءه لبني البشر، إنها تعني حياته، هذه الحرية التي يجب أن لا يحد منها شيء سوى :

١ – **حرية الآخر:** بمعنى إن حرية الإنسان يجب أن لا تبيح له الاعتداء على حريات الآخرين وانتهاك حرماتهم، والحرية الحقيقية تعني قبولك للآخر المختلف معك وعنك، وقبولك المساواة معه في المواطنة وفي كافة الحقوق والواجبات، رغم معرفتك بخلافه معك، بمعنى أوضح، تنتهي حريتك عندما تبدأ حرية الآخرين، وقد قارب **فولتير** الفكرة



بقوله: ((**قد أختلف معك في الرأي، لكني على استعداد لأن أموت دفاعا عن حرية رأيك**)) .

٢ – **وحدة الوطن والمحافظة عليه:** فالناس الأحرار عليهم أن يبنوا الوطن الذي يعيشون فيه بأحلى صورة ممكنة، عليهم أن يحافظوا على وحدة ترابه، أما أن يكون الوطن ثمنا لحرية الناس فيه، يعيثون فيه تمزيقا وتقطيعا، باسم الحرية، ويتوزعونه حصصا وغنائم، باسم ممارستهم للحرية، فبئس تلك الحرية، لأن هذه ليست حرية وهؤلاء الذين يفعلون ذلك ليسوا من طينة البشر، لأن الوطن هو الغاية وهو الحلم الذي يحلم به بنو البشر، أما الذين يمزقون أوطانهم، ويتحاصصون السلطة عليه، فهم مازالوا دون مرتبة البشر وحريتهم التي يمارسونها هي حرية حيوانات في غابة .

٣ – **بيع الوطن ورهنه للخارج:** فالناس ليسوا أحرارا بالتآمر مع أعداء الوطن على الوطن وعلى من فيه والشعوب التي لا تستطيع أن تحصل على حرياتها وحقوقها، إلا بالتآمر والتعاون مع أعداء الوطن، هذه الشعوب لا تستحق الحرية وليس لها أي حقوق.

جذور الاستبداد، ونظريات تفسيره

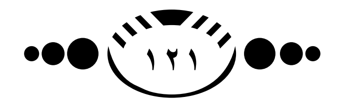
إذا كان التسويغ والتبرير يهدف إلى حجب وتغطية وستر عورات الاستبداد وقبحه، بمظاهر التزيين والتجميل ليبدو مقبولا و مستساغا بالنسبة للناس، فإن التفسير على العكس من ذلك، فهو يهدف إلى كشف حقيقة الاستبداد ومحاولة تسليط الضوء على جذوره ومحاولة تفسيرها، هذا وقد وضعت نظريات عدة كمحاولة لفهم ظاهرة الاستبداد وتفسيرها:

آ – النظرية الفلسفية – نظرية أرسطو:

وهي أقدم نظرية وضعت كمحاولة لتفسير حكم الطاغية في الشرق، واستسلام المواطنين له بغير مقاومة، وملخصها : ((**أن الشرقيين هم بطبيعتهم عبيد، يعشقون الطغيان ويستمتعون بالقسوة، ويخلقون الطاغية إذا عزوجوده**)) .

فمن وجهة نظر أرسطو أن الشعوب ليست صنفا واحدا، ويتربع الشعب اليوناني على قمة هرم الشعوب، لأن اليونانيين بطبيعتهم خلقوا سادة أحرار، فلا يجوز استرقاقهم لأنهم ورثوا الروح العالية والشجاعة، أما الشرقيون فهم مهيؤون بطبيعتهم لأن يكونوا عبيدا، خلقوا لخدمة غيرهم، والرق بالنسبة إليهم نافع وعادل . وفي رسالة له إلى تلميذه الإسكندر الأكبر، ينصحه فيها بمعاملة اليونانيين معاملة القائد، في حين أن عليه أن يعامل الشرقيين معاملة السيد لعبيده .

وهو يعتقد أن الأزواج في الشرق يعاملون زوجاتهم كجواري، وأن الشرقيين يستسلمون لطغيان الحاكم على أنه أمر طبيعي ليس فيه أي غضاضة، فهم لا يحتجون ولا يتذمرون، في حين أن الرجل الغربي لا يمكنه أن يحتمل هذا النوع من الحكم فيفر



منه بأي طريقة كانت.

ويمكن للمتتبع أن يجد امتدادا لهذه النظرية في فكر مونتسكيو[١٦٨٩-١٧٥٥]، الذي كان يعتقد أن الاستبداد نظام طبيعي بالنسبة للشرق، لكنه غريب وخطر على الغرب، وأن الحكومة المعتدلة هي أصلح ما يكون بالنسبة للعالم المسيحي، وأن الحكومة المستبدة هي أصلح ما يكون للعالم الإسلامي.

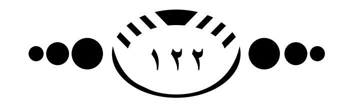
ولم تبتعد نظرية هيغل كثيرا عن هذا المضمون، فهو يعتقد أن الطغيان في الشرق، يرجع إلى أن الشرقيين لم يتوصلوا إلى معرفة الإنسان - بما هو إنسان حر- ونظرا إلى أنهم لم يعرفوا ذلك فإنهم لم يكونوا أحرارا، وكل الذي عرفوه أن شخصا معينا حرا، هو الحاكم الطاغية، وبقية الشعب عبيد له، وحرية ذلك الشخص الطاغية ليست إلا نزوة شخصية أو انفعالا متهورا أو ترويضا واعتدالا للرغبات، لكن هذا الشخص الواحد في النهاية ليس إلا طاغية وليس إنسانا حرا .

فهيغل يرد عبودية الشرق إلى انعدام **الوعي الذاتي**، وفي نظره فإن شعب الصين يحمل عن نفسه أسوأ المشاعر، فهو لم يخلق إلا لجر عربة الإمبراطور، وهذا هو قدره المحتوم ! وعاداتهم وتقاليدهم وسلوكهم اليومي يدل على مبلغ ضآلة الاحترام الذي يكنونه لأنفسهم كأفراد وكبشر.

ومما يؤسف له أن هذه النظرة وهذه النظريات تجد لها صدا عند الشرقيين أنفسهم، وكأني بهم يؤكدون القول بالفعل فقمبيز الإمبراطور الفارسي الشهير كان يعد الأيونيين والأيوليين عبيدا ورثهم عن أبيه .(٢٥)

والحاكم بأمر الله [٩٨٥-١٠٢١] سادس الخلفاء الفاطميين في مصر لم يجد أي غضاضة في ادعاء الألوهية، ولم ينقذ البلاد من شره سوى أخته **ست الملك** التي دست له رجلين اغتالاه و أخفيا سره.(٢٦)

وأعتقد أن جميع الحكام الذين اغتصبوا الحكم اغتصابا، بالقوة أم بالوراثة، في الشرق وفي غير الشرق، هم حكام يفرضون سلطانهم فرضا، ويسوقون شعوبهم مكرهين لتحقيق مصالحهم الخاصة ونزواتهم، وهم يحملون نفس النظرة إلى أنفسهم وإلى شعوبهم، فهم لم يوجدوا إلا ليحكموا تلك الشعوب، وهذه الشعوب لم توجد إلا



لتحكم من قبل هؤلاء الحكام .

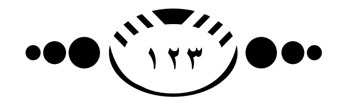
وهناك من يوظف النص الديني، تأويلا وتفسيرا، بشكل ليس بعيدا عن مضمون هذه النظريات، سيئة السمعة، آنفة الذكر، فمحمد سعيد رمضان البوطي، الأستاذ في كلية الشريعة – جامعة دمشق – نجم التلفزيون وعلامة دمشق الكبير، في تفسيره للآية الكريمة: [...**وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم**..] (الحجرات- ١٣)، يقول أن الله عز و جل خلق الأمم والشعوب مختلفين في بنيتهم وصفاتهم وإمكاناتهم، فأمة تتميز بقوتها العضلية وأخرى بذكائها وقواها العقلية، وثالثة بخيراتها وقواها المادية، ومن تعاون هذه الأمم وتعارفها وتفاعلها مع بعضها، بحيث كل واحدة تكمل الأخرى، تنشأ الحضارة ويحصل التقدم ويعم السلام .(٢٧)

هذه النظرة لتفاوت إمكانات الشعوب واختلاف بنية الأمم هي نفس النظرة الأرسطية العنصرية آنفة الذكر، وهي نفس النظرة اليهودية التي تجعل من اليهود ((**شعب الله المختار**))، ونفس النظرة الألمانية النازية التي تتحدث عن ((**تفوق الشعب الآري**)) .

علما أن الدراسات الإنسانية والأبحاث النفسية – الاجتماعية وعلوم النفس والاجتماع والفزيولوجيا، لم تثبت أن هناك اختلاف بنيوي بين الأمم والشعوب، فجميع الشعوب مرت بمراحل تقدم وازدهار وبنت حضارات، بل لعل أوائل الحضارات التي عرفتها البشرية وأقدمها كانت في الشرق، وجميع الأمم والشعوب أيضا مرت بمراحل من التراجع والنكوص، وكل الشعوب عرفت الظلم والاستبداد والاستعباد، لكنها ناضلت وكافحت من أجل حريتها، فتحررت وانتصرت، والصينيون الذين قال عنهم هيغل أنهم لم يخلقوا إلا لجر عربة الإمبراطور، ها هم يجرون الآن عربة التقدم والحضارة والرقي والتطور في العالم .

والعباقرة والمبدعون في العالم ليس لهم هوية محددة، يمكن أن نرى منهم نماذج من كل الأمم وعبر كل العصور، فالبذور الطيبة موجودة في كل مكان لكنها تحتاج إلى تربة صالحة لتنبت فيها، وإلى من يعتني فيها، حتى تثمر خيرا وعطاء، وإذا كان هنالك من فوارق بين الناس، فهي فوارق فردية وليست مجتمعية، أي أن الفوارق بين الأفراد وليس بين الأمم .

وصفات **الاستبداد والعبودية**، هي صفات مكتسبة وليست فطرية وراثية، لكن



يمكن القول أن الشعوب التي حكمها الطغاة لآلاف السنين قد وجدت سبيلها للتأقلم مع هذا النوع من الحكم، أما أن نقول عن شعب ما، بكامله، أن له نفسية العبيد، وهو عبد بالفطرة، والرق هو قسمته العادلة من الحياة، وأن شعبا آخر بكامله، خلقه الله أبيا شهما وهو سيد بالفطرة، فهذه نظرة عنصرية، خالية من الموضوعية والإنسانية، ولا تستند إلى الواقع بصلة، ولا يدعمها أو يؤيدها أي حقائق علمية أو أية دراسات إنسانية .

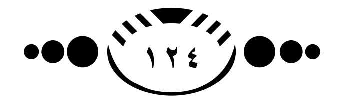
ب – النظرية النفسية – السادو / مازوخية:

ومصطلح (**السادو- مازوخية**) يعبر عن العلاقة الوثيقة بين **السادية** : التي تعني التلذذ بإيقاع الألم بالآخرين . و **المازوخية** : التي هي على العكس تعني تقبل إيقاع الألم على الذات والاستمتاع به.

و **السادية:** مصطلح ينسب إلى **المركيز دي ساد** [١٧٤٠ -١٨١٤] الذي اشتهر بمؤلفاته ذات المحتوى العنيف في الممارسات الجنسية، وأهم هذه المؤلفات روايته الشهيرة ((**جوستين وجوليت**)) المعروفة أيضا باسم ((**لعنة الفضيلة ونعمة الرذيلة**))، فهو قد أوجد مصطلحا ارتبط باسمه، أصبح من أكثر المصطلحات شهرة وتداولا بين الكتاب، وهو يعبر عن أولئك الذين يجدون لذة في إنزال الألم والأذى بالآخرين .

ويعتقد البعض أن نزعة السادية التي بدت في سلوكه، وتجلت بشكل واضح في كتاباته، تعود إلى كراهيته العميقة لأمه، وهي التي دفعته إلى الانتقام من الأنثى بشكل عام . هذا ومهما كانت خلفية طفولته، فمن الثابت أنه كان يتمتع باضطراب وعدم توازن نفسي دفع به إلى دخول مستشفى الأمراض العقلية حيث أمضى بقية حياته.(٢٨)

أما مصطلح **المازوخية** : الطرف الآخر في العلاقة [السادو/مازوخية]، والذي يعبر عن حالة الفرد الذي يتقبل الألم أو الإيذاء الجسمي أو النفسي الذي يقع عليه من شخص آخر ويستمتع بهذا الألم، فهو يعود إلى الروائي النمساوي **ليوبولد زاخر مازوخ** [١٨٣٦-١٨٩٥]، الذي ارتبطت باسمه هذه الظاهرة، فهو قد ألف رواية شهيرة بعنوان ((**فينوس في الفراء**))، تعبر في بعض أجزائها عن فترات وتجارب من حياة المؤلف نفسه، وخاصة في مرحلة طفولته، فقد كان يعيش مع عمّته التي كانت تعاشر عشيقا لها بين الحين والآخر، وقد دفعه حب الاستطلاع مرة إلى الاختفاء في دولاب الملابس ليشاهد ما يحدث بالفعل، وبينما كان (**مازوخ**) يرصد كل ذلك بحماس و اهتمام، بدت منه حركة



جلبت الاهتمام إليه، واكتشف أمره، وعاقبته عمته بضرب مؤلم، ومن هنا كان الارتباط الوثيق بين الألم الذي وقع عليه وبين لذة الإثارة الجنسية التي كان مازوخ يستمتع بها، وقد تأصل هذا الارتباط في نفسه كما يرى المحللون النفسيون .(٢٩)

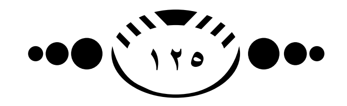
هذا وعلى الرغم من أن المصطلحين قد ارتبطا في البداية بالجنس، واستخدمتهما مدرسة التحليل النفسي في تفسير الكثير من مظاهر السلوك البشري، وانتقلا بعدها إلى علم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع، ومن ثم إلى ميدان الفلسفة السياسية وهو ما يهمنا وهو مجال اهتمامنا .

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هذان المصطلحان مترابطان لا ينفصمان، ويكمل كل منهما الآخر، فالسادي المتسلط الذي يفرض سيطرته على الآخر، لا يمكنه الاستغناء عن الشخص الآخر المازوخي الذي يستسلم لسلطة المتسلط، بل ويستعذب الألم الذي يقع عليه من جرّاء هذه العلاقة، والعكس بالعكس، والعامل الخفي في هذه العلاقة هي تبعية كل طرف للآخر واعتماده عليه.

والرجل السادي الذي يذيق زوجته مرّ العذاب، ويكرر على مسامعها أنها تستطيع أن تترك البيت متى أرادت وأنه سعيد للغاية لو فعلت ذلك، فإن هذه الزوجة لو واتتها الشجاعة وغادرت المنزل، عندها سوف نرى هذا الزوج السادي بائسا منهارا يتوسل إلى زوجته ألا تتركه، ويقسم لها الأيمان بأنه يحبها ولا يمكنه الاستغناء عنها، لكنها إذا تراجعت وعادت إلى المنزل، فهو سيعود إلى نزعته السادية مرة أخرى، ويستأنف سلوكه القديم .

وكذلك فإننا نرى في الزوجة المازوخية ميلا للخضوع للرجل القوي المستبد، وتعبر عن ذلك بقولها إنها تميل إلى الرجل الحمش الذي يلطمها على وجهها إذا ما رفعت رأسها في وجهه، وفي هذا يقول المثل العامي : ((**القط ما بحب إلا خنّاقه**))، وهذا ليس تمثيلا ولا كذبا، وإنما يعبر عن عواطف صادقة وحقيقية، إذ بغض النظر عن مسألة الحب، فهو لا يستطيع الاستغناء عنها ليمارس عليها نزعته السادية واستبداده، وهي لا تستغني عنه وعن قوته وجبروته لتحتمي بها، وهذا ما يشعرها باللذة والأمان .

وأول من اعتمد نظرية [**السادو/مازوخية**] في تفسيره للاستبداد هو **إريك فروم** [١٩٠٠–١٩٨٠]، والتي عرضها في كتابه الشهير : [**فرار من الحرية**]، فهو يعتقد أن



النزعات السادومازوخية موجودة عند البشر بدرجات مختلفة، وقام بتحليل الشخصية المازوخية التي ترتكز أساسا على الخوف، وتمتلئ رعبا من الوحدة و اللا جدوى، والتي لم تعد تطيق أن تكون ذاتا فردية، فتحاول التخلص من هذه الذات الفردية المستقلة، بمعنى التخلص من عبء الحرية، فتسعى للخضوع إلى شخص ما، أو قوة أو سلطة تشعر أنها تغمرها بقوتها .

والشخصية المازوخية تشعر بضآلة ذاتها، ويزداد إحساسها بالتفاهة، فتقع في صراع وعذاب بين أن تكون مستقلة وقوية وبين شعورها بالعجز والتفاهة، فإذا ما صادفت نموذجا كالقائد أو الزعيم الذي يمثل القوة التي تبتلعه، فإنه يشعر بالأمان لاسيما إذا وجد نفسه متحدا مع ملايين غيره من الذين يشاركونه هذه المشاعر نفسها .

وباختصار، فإن الشعور بالعجز والتفاهة و اللا جدوى هي عناصر أساسية في الشخصية المازوخية، وفي سبيل البحث عن معنى للذات والتغلب على الشعور بالدونية، تحاول هذه الشخصية أن تصبح جزءا من كل أكبر وأعظم وأشد قوة خارج ذاتها تنغمس فيه وتشارك فيه، وقد تكون هذه القوة الأكبر هي الزعيم القائد أو قد تكون إلها أو مؤسسة أو أمة . وعندما يصبح جزءا من هذه القوة أو من هذا الكل يشعر هو نفسه بأنه أصبح شخصية قوية وعظيمة وصامدة، فهو يتخلى عن ذاته وعن قوته الخاصة وعن حريته، لأنه يشعر بأمان جديد من مشاركته في هذه القوة التي ينغمس فيها، والتي تنقذه من تحمل المسؤولية ومن اتخاذ أي قرار في شأن حياته، أو في تحديد مصيره، فهو يجد إجابة عن أسئلته عن طريق علاقته بالقوة التي ارتبط فيها، فسيده هو الذي يحل له كل مشكلة، ويجيب على أي تساؤل من تساؤلاته، وهكذا يتحدد معنى حياته وهويته وذاته، عن طريق الكل الأكبر الذي يغمره ويضيع بداخله .

فالشخصية المازوخية الخاضعة المستسلمة التي لا تجد لنفسها قيمة، ولا لحياتها معنى، إلا من خلال شخصية أقوى وطاغية تحيط بها وتشعرها بالأمان، وتقوم نيابة عنها بالمسؤولية، هذه الشخصية عندما تلتقي الشخصية السادية التي يحركها دافع أساسي واحد هو السيطرة الكاملة على الشخص الآخر، وتصبح هي الحاكم المطلق عليه، تتصرف فيه كما تشاء، لأن متعة السيطرة التامة على شخص آخر هي ما هية الدافع السادي، فإنها تجد فيها ما يكملها، تجد فيها ذاتها . فصحيح أن السادي والمازوخي شخصان متناقضان تماما في صفاتهما، لكنهما يكملان بعضهما البعض تماما، وكأنهما



وجهان لعملة واحدة، وهذا ما سماه **إريك فروم : ((التكافل))**، وهو مصطلح يعني اشتراك فردين مختلفين في معيشة واحدة لفائدة كل منهما . ويوضح إريك فروم معنى هذا المصطلح بقوله : ((إن **التكافل بالمعنى السيكولوجي الذي نقصده، هو اتحاد ذات الفرد مع ذات أخرى، بطريقة تجعل كل منهما يفقد تكامل ذاته أو استقلالها ويعتمد على الآخر اعتمادا تاما، وهكذا يحتاج الشخص السادي إلى موضوعه، بقدر ما يحتاج إليه الشخص المازوخي تماما**)) . والفارق بينهما هو أن أحدهما يبحث عن أمان في شخص يبتلعه، والآخر يسعى إلى الأمان عن طريق ابتلاع شخص آخر، لكن في كلا الحالين يضيع استقلال الذات . فالشخصيتان السادية والمازوخية رغم أنهما على السطح الظاهري تبدوان متناقضتين إلا أنهما متكافلتين، تكمل إحداهما الأخرى، ومن حيث الجوهر تضربان بجذورهما في حاجة أساسية واحدة .

وفي ميدان العلاقات السياسية، فإن الشخصية السادية تتحول إلى شخصية استبدادية، هي شخصية الطاغية المتسلط، الذي لا يؤمن بوجود إلا نوعين من البشر. **الفئة الأولى** : هم الأقوياء المتميزون. **والثانية** : هم الضعفاء الذين لا حول لهم ولا قوة . بمعنى العالم عنده نوعان أعلى وأدنى، والشخصية الأعلى هي شخصية القائد أو الزعيم، الذي لابد أن تخضع له الشخصيات الأدنى، المازوخية السلبية العاجزة، فليس هناك شيء يفعلونه أو يشعرون به أو يفكرون فيه لا يرتبط على نحو ما بهذه الشخصية القوية، إنهم يتوقعون الحماية منه هو، ويريدون أن يكونوا تحت رعايته هو، ويجعلونه هو مسؤولا كذلك عن نتائج أفعالهم .

وهكذا يتحول هذا القائد الملهم إلى ساحر يعينهم على الحياة، ويحقق لهم مطالبهم في الحماية والأمن والنمو والتطور، ولهذا تراهم يحتجون إذا تركهم وذهب، أو هدد بأن يتركهم، لأنهم يعجزون عن الفعل بدونه، ولا يستطيعون اتخاذ أي قرار، إنها شخصيات هزيلة تريد باستمرار أن تكون تابعة منقادة معفاة من المسؤولية، وهذا هو **الفرار من الحرية** .(٣٠)

أعتقد أننا هنا أمام حالة من حالات التوصيف القسري لظاهرة الاستبداد، ولسنا بصدد وضع تفسير لها، ونحن هنا نتحدث عن النتائج المزمنة لظاهرة الاستبداد وبعيدين تماما عن جذورها وحقيقتها.

إذ لم يقل لنا صاحب النظرية، كيف تتحول ظاهرة مرضية فردية مكتسبة، سواء كانت السادية أو المازوخية، إلى حالة عامة تصيب شعبا، بل شعوبا بكاملها ؟! وإذا كان الشعب يعيش نفس الظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، فما الذي يجعل الحكام الطغاة الساديين ساديين دون غيرهم ؟ وما الذي يجعل الشعوب المقهورة والمضطهدة المازوخيين مازوخيين دون غيرهم ؟! لأن السادية والمازوخية ظاهرتان مرضيتان مكتسبتان ناجمتان عن ظروف خارجة عن الفرد والذات، وليستا حالتين وراثيتين فطريتين تولدان مع الإنسان .

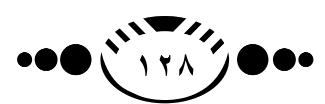
هب أن هناك نوعان من الناس فئة سادية وأخرى مازوخية تتكافلان لتشكلا معا ظاهرة الاستبداد، لكن في ظل الاستبداد هناك ظاهرة شائعة ومعروفة جدا، ولا يختلف عليها اثنان، وهي أنه في ظل الاستبداد نرى الواحد من الناس أرنبا وديعا، لا بل فأرا مسحوقا متذللا متملقا [مازوخيا]، في علاقته مع الأعلى منه، الوزير مع الرئيس، والمدير مع الوزير، والموظف مع مديره وكل مرؤوس مع رئيسه..الخ، وفي نفس الوقت نرى نفس الشخص، أسدا هصورا، جبارا متكبرا، طاغيا [ساديا]، مع الأدنى منه مرتبة، يذيقهم المر و الذل الذي تجرعه من الأعلى منه .(٣١) فكيف يكون الإنسان ساديا ومازوخيا في آن ؟!

ج – النظرية النفس \ اجتماعية :

وهي النظرية التي قال بها الفيلسوف الفرنسي **أتين دي لابواسيه** الذي ولد عام [١٥٣٠م] في مدينة سارلا، إلى الشرق من مدينة بوردو، وتوفي في [٨ آب ١٥٦٢ م] عن عمر لم يتجاوز ال ٣٢سنة.

وقد نشر نظريته هذه في مقالة بعنوان: ((**مقالة في العبودية المختارة**)) التي نشرت بعد [٢٧٠سنة] من وفاة الكاتب، وهي نظرية لاقت اهتماما كبيرا من المشتغلين في ميداني الفلسفة السياسية وعلم الاجتماع .

ولابواسيه في تفسيره لظاهرة الاستبداد الذي ورد في هذه المقالة، يتجه بفكره إلى المقهورين المستبد بهم أكثر من المستبدين الطغاة، لأن ما استرعى انتباهه هو جانب الخضوع أكثر من جانب الإخضاع . فهو يستغرب انصياع هذا العدد الكبير من الناس لحكم الطاغية الفرد واستسلامهم له وخضوعهم لأوامره، فيقول : ((**كيف أمكن هذا**



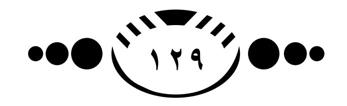
العدد من الناس، من البلدان، من المدن، من الأمم أن يحتملوا أحيانا طاغية واحدا، لا يملك من السلطان إلا ما أعطوه، ولا من القدرة على الأذى إلا بقدر احتمالهم الأذى منه، ولا كان يستطيع إنزال الشر بهم لولا إيثارهم الصبر عليه بدل مواجهته)) .(ص ٨٣)

فمما يثير دهشة لابواسيه، ليس فعل الإكراه الذي يمارسه الطاغية، بل فعل الرضوخ والانصياع الذي يستجيب به أفراد المجتمع لأوامر المستبد، وهو يرى أن مصدر قوة المستبد لا يستمدها من ذاته، بل ممن استرقهم واستبد بهم . فالمستبد في رأيه ليس له من القوة إلا ما منحه الناس منها، وقدرته على إيقاع الأذى بالناس وإنزال الشر بهم مستمدة من احتمالهم أذاه وصبرهم عليه بدل مواجهته .

وهو يذهل ويتألم حين يرى الملايين ينصاعون لطغيان المستبد، وما يفرضه عليهم من بؤس، وهو لا يمتلك من القوة إلا اسمه وجبروته، فيقول : ((**إنه لأمر جلل حقا .. أدعى إلى الألم منه إلى العجب، أن نرى الملايين من البشر يخدمون في البؤس، وقد غلّت أعناقهم دون أن ترغمهم على ذلك قوة أكبر، بل هم فيما يبدو قد سحرهم وأخذ بألبابهم مجرد الاسم الذي ينفرد به، كان أولى بهم أن يخشوا جبروته فليس معه غيره**)) .(ص ٨٤)

وهو يستغرب أن يرى هذا الكم من البشر يتحمل السلب والنهب وأنواع القسوة، وهم راضون راضخون لشخص ليس بالقوي، بل غالبا ما يكون مخنثا جبان خال من أي قوة يأمربها الناس، فيقول في ذلك : ((**أي رذيلة تعسة أن نرى عددا لا حصر له من الناس، لا أقول يطيعون بل يخدمون، ولا أقول يُحكمون بل يستبد بهم... أن نراهم يحتملون السلب والنهب، وضروب القسوة لا من جيش ولا من عسكر أجنبي ينبغي عليهم الذود عن حياضهم ضده، بل من واحد لا هو بهرقل ولا شمشون، بل خنث في معظم الأحيان، أجبن من في الأمة وأكثرهم تأنثا، لا إلفة له بغبار المعارك.. ولا يحظى بقوة يأمربها الناس، إنه لأمر مذهل حجم هؤلاء الذين يتقبلون هذا القدر من العبودية ومن الرق**)) .(ص ٨٥)

وهو لا يستطيع أن يصدق أن فردا واحدا يمكنه أن يهزم هذه الألوف المؤلفة ويسلبها حريتها: ((**إنا ندهش إذ نسمع قصص الشجاعة التي تملأ بها الحرية قلوب المدافعين**

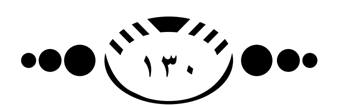


عنها.. أما أن يقهر واحد الألوف المؤلفة ويحرمها حريتها فمن ذا الذي كان يسعه تصديقه، ومع هذا فهذا الطاغية لا يحتاج الأمر إلى محاربته وهزيمته، فهو مهزوم خلقة، بل يكفي ألا يستكين البلد لاستعباده، ولا الأمر يحتاج إلى انتزاع شيء منه، بل يكفي الامتناع عن عطائه)) .(ص ٨٩)

وهو في النهاية يحمل الشعوب مسؤولية ما يحصل لها من بؤس وشقاء على أيدي المستبدين، وكأني به يقول، إن الديكتاتورية لا تعود إلى مقدار القوة التي يتمتع بها الحاكم، لكنها تعود إلى النفسية الخانعة لدى الجماهير التي رضيت بالدكتاتورية حكما لها، فيقول : ((**الشعوب هي التي تترك القيود تكبلها، أو قل إنها تكبل نفسها بنفسها، ما دام خلاصها مرهونا بالكف عن خدمته.. الشعب هو الذي يقهر نفسه بنفسه، ويشق حلقه بيده، هو الذي ملك الخيار بين الرق والعتق، فترك الخلاص وأخذ الغل، هو المنصاع لمصابه، أو بالأصدق يسعى إليه، فلو أن الظفر بحريته كان يكلفه لوقفت عن حثه))** .(ص ٩٠)

وهو لا يحمل الشعب مسؤولية ما يحصل له من استبداد واستعباد، بالاستسلام للمستبد الطاغية والصبر على طغيانه، لكنه يعتقد أن الشعب له دور فعال فيما يحصل له من استبداد واستعباد، وهو يساعد الطاغية في استبداده، ويعتقد أن الشعب خُيّر بين الحرية والعبودية فاختار العبودية، لأن ثمن الحرية في نظره شيء زهيد ليس أكثر من تمني الحرية، تمنى الحرية لتحصل عليها، فيقول : ((**إذا كان نوال الحرية لا يقتضي إلا أن نرغب فيها، وكان يكفي فيه أن نريد، أكنا نرى على وجه الأرض شيئا يستفدح ثمنا لا يعدو تمنيها))** .(ص ٩٠) ويقول أيضا : ((**الحرية وحدها هي ما لا يرغب الناس فيه لا لسبب فيما يبدو إلا لأنهم لو رغبوا لنالوها، حتى لكأنهم إنما يرفضون هذا الكسب الجميل لفرط سهولته))** .(ص ٩٢)

وهو يحذر الشعوب وينبههم إلى أن هؤلاء الطغاة لا يشبعون وكلما نهبوا أكثر ازدادوا طمعا، وكلما قدمنا لهم يد العون ازدادوا طغيانا وفتكا وجرأة، ويكفي أن نمسك عن مساعدتهم حتى ينهاروا : ((**الطغاة كلما نهبوا طمعوا، كلما دمروا وهدموا، وكلما موناهم وخدمناهم زادوا جرأة واستقووا وزادوا إقبالا على الفناء والدمار، فإن أمسكنا عن تموينهم، ورجعنا عن طاعتهم، صاروا بلا حرب ولا ضرب عرايا مكسورين))** .(ص ٩١)

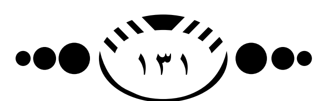


والمستبد عمليا لا يملك من القوة أكثر مما أعطاه الشعب المقهور، فيخاطب لابواسيه جمهور الخاضعين بقوله : ((**هذا البؤس وهذا الدمار لا يأتيكم على يد أعدائكم، بل يأتيكم يقينا على يد العدو الذي صنعتم أنتم كبره، والذين تمشون إلى حرب بلا وجل من أجله، ولا تنفرون من مواجهة الموت بأشخاصكم في سبيل مجده، هذا العدو الذي يسودكم إلى هذا المدى ليس له إلا عينان ويدان وجسد واحد، ولا يملك شيئا فوق ما أسبغتموه عليه من القدرة على تدميركم، فأنا له بالعيون التي يتبصص بها عليكم إن لم تقرضوه إياها ؟ وكيف له بالأكف التي بها يصفعكم إن لم يستمدها منكم ؟ أنا له بالأقدام التي يدوسكم بها إن لم تكن من أقدامكم ؟ كيف يقوى عليكم إن لم يقو بكم ؟ كيف يجرؤ على مهاجمتكم لولا تواطؤكم معه ؟ أي قدرة له عليكم إن لم تكونوا حماة للّص الذي ينهبكم ؟ شركاء للقاتل الذي يصرعكم، خونة لأنفسكم**)) .(ص ٩٣)

والمضطهدون ليس عليهم مقاتلة الطغاة حتى يحصلوا على حريتهم، يكفيهم عدم مد يد العون للطاغية حتى ينهار من تلقاء نفسه : ((**اعقدوا العزم ألا تخدموا تصبحوا أحرارا، فما أسألكم مصادمته أو دفعه، بل محض الامتناع عن مساندته، فترونه كتمثال هائل سحبت قاعدته، فهوى على الأرض بقوة وزنه وحده وانكسر**)) .(ص ٩٣)

ولكن إذا كان الإنسان قد ولد حرا بالأصل، على حد قول **عمر بن الخطاب (ر): ((متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا))** . والحرية أمر طبيعي فطرنا عليه، ونحن مفطورون على محبة الذود عنها، وحتى الحيوانات تأنف العبودية وتدافع عن حريتها (ص ٩٧)، إذا كيف نجرع سم الاسترقاق دون أن نشعر بمرارته ؟ (ص ١٠٣)، كيف استطاعت جذور هذه الإرادة العنيدة، إرادة العبودية، أن تتمكن إلى هذا المدى البعيد حتى صارت الحرية نفسها تبدو اليوم كأنها شيء لا يمت إلى الطبيعة بسبب ؟! (ص ٩٥)

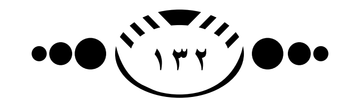
يجيب لابواسيه عن هذه التساؤلات بقوله : **إن الإنسان لا ينساق للعبودية إلا مكرها أو مخدوعا، والإنسان الحر يفضل الموت ألف مرة على أن يختار لنفسه سيدا آخر سوى القانون والعقل** .(ص ١٠٣)، ويستدرك لابواسيه قائلا : **صحيح أن من طبيعة الإنسان أن يكون حرا، ولكن من طبيعته أيضا أن يتطبع بما نشأ عليه، وإن**



ما درج الإنسان عليه وتعوده يجري عنده بمثابة الشيء الطبيعي بالتالي كانت العادة أول أسباب العبودية المختارة .(ص ١١٢)

واضح تماما أن لابواسيه في مقالته هذه يحمل الضحية أسباب الجريمة، ويحاول أن يبسط حالة **الاستبداد/ عبودية** إلى مستوى علاقة فرد بمجموعة أفراد، وهذا تجاهل لحقيقة الأشياء، لأن ثنائية الاستبداد/ عبودية حالة معقدة جدا يكمن خلفها العديد من العوامل السياسية، والمادية، والاجتماعية، والنفسية أيضا، ولا نبالغ في القول إذا قلنا أنه مثلما أن الدولة الديمقراطية هي دولة مؤسسات، كذلك الدولة الاستبدادية دولة مؤسسات أيضا، والفارق هو أن مؤسسات الدولة الديمقراطية تعين من قبل الشعب حسب الأصول الدستورية والقانونية، وتعمل لحفظ مصالح الدولة والمجتمع، أما مؤسسات الدولة الاستبدادية فهي تتشكل من قبل الطاغية للحفاظ عليه وعلى مصالحه على حساب مصلحة الدولة والمجتمع . فالطاغية ليس فردا في مواجهة مجموعة أفراد، وإنما هو **سلطة** بما تحمله **السلطة** من إمكانات القوة المادية والمعنوية، وتكمن قوة الطاغية ليس في إمكاناته العضلية الذاتية، وإنما تكمن قوته في الإمكانات التي يوفرها وجوده على قمة هرم السلطة من إمكانات مادية ومعنوية، عسكرية وبشرية، مصالح اقتصادية ومصالح خارجية، تتضافر جميعها للحفاظ على الطاغية وتحقيق مصالحه وصنع قدرته على استعباد الناس، بدليل أن أعتا طغاة العالم، وأكثرهم جبروتا عندما ابتعدوا عن كرسي السلطة، لسبب من الأسباب، داستهم الناس بأقدامهم، لا يكترث أحدا لكلامهم، حتى نساءهم وأولادهم لا يعودوا يصغوا إليهم، بمعنى يصبحون أناسا بلا قيمة، والطغاة يعرفون هذه الحقيقة، ويعرفون أن قيمتهم الحقيقية تكمن في الكرسي الذي يجلسون عليه، لهذا نراهم يدافعون عن كرسي سلطتهم بكل ما أوتوا من قوة، وهم مستعدون لإفناء شعبهم في سبيل ذلك .

فالطغاة لا يحتمون بإمكاناتهم الذاتية فقط، لتطويع الناس واستعبادهم، لأن الطغيان ليس علاقة فردية، وإنما هو آلية في الحكم والسيطرة، أشار إليها لابواسيه نفسه في نهاية مقالته فيقول: **((خمسة إلى ستة أشخاص هم الذين يبقون الطاغية في مكانه، يشدّون له البلد كله إلى مقود العبودية، هؤلاء الستة تصيخ إليهم أذن الطاغية، يتقربون منه أو يقربهم إليه، ليكونوا شركاء جرائمه وخلان ملذاته وقواد شهواته ومقاسميه فيما نهب، هؤلاء الستة نفر يدربون رئيسهم على القسوة نحو**

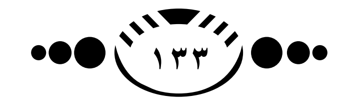


المجتمع، هؤلاء الستة ينتفع في كنفهم ستمائة يفسدهم الستة مثلما أفسدوا الطاغية، ثم هؤلاء الستمائة يذيلهم ستة آلاف تابع يوكلون إليهم مناصب الدولة ليشرفوا على بخلهم وقساوتهم وليطيحوا بهم متى شاءوا، تاركين إياهم يرتكبون من السيئات ما لا يجعل لهم بقاء إلا في ظلهم، ولا بعدا عن طائلة القوانين وعقوباتها إلا عن طريقهم، ما أطول سلسلة الأتباع بعد ذلك ؟!)) (ص ١٣٢)، ويتابع لابواسيه قائلا: ((**إن الطغاة تجنى من ورائهم حظوات، وتجنى مغانم ومكاسب، فإذا من ربحوا من الطغيان، أو هكذا هيئ لهم، يعدلون في النهاية من يؤثرون الحرية**))، (ص ١٣٣)

فالطغاة يستعبدون رعاياهم بعضهم ببعض، ومن أهم النقاط التي يؤكد عليها لابواسيه : **((أنه ما أن يعلن طاغية استبداده بالحكم إلا التف حوله كل أسقاط المملكة وحثالتها، يلتفون حوله ويعضدونه لينالوا نصيبهم من الغنيمة وليصيروا هم أنفسهم طغاة مصغرون في ظل الطاغية الكبير))** .(ص ١٣٤) (٣٢)

هكذا يستعبد الطغاة شعوبهم، وعلاقة الطاغية بشعبه ليست علاقة فرد بمجموعة أفراد، أطراف هذه العلاقة هما الطاغية لوحده من جهة والشعب كله برمته من الجهة الأخرى، والشعوب لا تختار عبوديتها، كما يزعم لابواسيه، والأمور ليست بهذه البساطة وبهذه النظرة المثالية للأشياء، يكفينا الرغبة بالحرية حتى نحصل عليها، تأتي الحرية بمجرد أن نريدها ونتمناها، يكفينا عدم مد يد العون للطاغية حتى ينهار من نفسه.. ما أبسط الأمر عند لابواسيه ؟!! ألم يسأل لابواسيه نفسه لماذا يدعم الشعب الطاغية ليستبد به ويستعبده ؟ ما هي الظروف والعوامل التي دفعت بالشعوب لتقف هذا الموقف المستسلم المتخاذل؟!

أعتقد أن خلف الإجابة عن هذه الأسئلة تكمن الحقيقة، وليس خلف النظرة المثالية للأشياء، وفي ظل الاستبداد، المواطنون يحكمون بالحديد والنار والمواطن يصبر على الظلم الذي يحيق به، مجبر أخاك لا بطل، والحرية لا تأت بمجرد تمنيها، بل تحتاج لبذل الدماء والأرواح في سبيل الحصول عليها، ولكن مع طول العهد بالاستبداد يدمن الناس الصبر ويألفون الظلم .



د – النظرية الاقتصادية:

وهي النظرية التي قال بها المفكر الأمريكي الجنسية، الألماني الأصل **كارل فيتفوجل** [١٨٩٦- ١٩٨٨] التي قدمها في كتابه ((**الاستبداد الشرقي : دراسة مقارنة للسلطة المطلقة**))، وهو كتاب ضخم في مجلدين نشره عام [١٩٥٧ م] بعد أن قضى في إعداده ثلاثين عاما كما يزعم .

يؤكد **فيتفوجل** في كتابه هذا على أن جميع المفكرين الذين درسوا حالة الشرق قديمه وحديثه، لفت نظرهم أن كافة المجتمعات الشرقية تتسم بما يلي :

١- القوة الاستبدادية للسلطة السياسية، حتى وإن عرفت مجتمعات أخرى فترات من الاستبداد، إلا أن الاستبداد الشرقي أكثر شمولا وأشد ظلما من نظيره في الغرب.

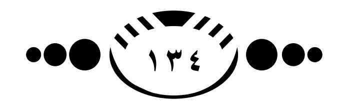
٢- الأعمال المائية الهائلة التي تقوم بها شعوب الشرق لأغراض الري .

٣ - كما لوحظ أن الحكومة في كل مكان من الشرق كانت أعظم مالك للأرض .

من هذه المعلومات حاول **فيتفوجل** استنباط قوانين عامة تنطبق على المكسيك، البيرو، مصر، العراق، الهند، والصين . منطلقا من فكرة ماركس عن أهمية الري الصناعي، الري من الأنهار، في تلك البلدان فيما أسمته الماركسية ((**النمط الآسيوي للإنتاج**)) . واستنتج أن مشاريع الري الصناعي، تحتاج إلى تعبئة أعداد ضخمة من العمال لهذا الغرض، مع إيجاد تقسيم عمل جيد لفرق العمال، وتعبئة العمال وتقسيم العمل والاستفادة منه على نطاق الدولة لا **يستطيع القيام به إلا سلطة مركزية طاغية.**

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى في المجتمعات المائية تكون الدولة هي المالك الأكبر للأرض كما مر معنا، والفلاحون هم منتفعون فقط، والملكية الفردية في النمط الآسيوي للإنتاج ضعيفة جدا، وهي شبه محصورة بأناس ينتمون إلى جهاز الدولة شريطة أن تبقى الدولة هي المالك الأكبر لتبقى هي صاحبة اليد العليا .

وتعتمد نظرية **فيتفوجل** في تفسير الاستبداد الشرقي، على أن وجود النهر يتطلب قيام سلطة مركزية استبدادية، تقوم بثلاث مهمات جوهرية لتحقيق الإنتاج الزراعي، هي :



١ – مهمة توصيل المياه من النهر إلى الأرض .

٢ – مهمة حماية الأرض الزراعية من غوائل الفيضان.

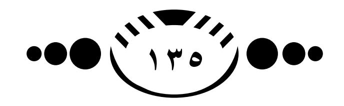
٣ – مهمة توفير مياه الري أيام الجفاف .

ولذلك لا بد من شق الترع والقنوات والمصارف في مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، لإيصال المياه إلى الحقول، كذلك لا بد من أن تكون ضفاف النهر مرتفعة لتحمي الأرض من الغمر أيام فيضان النهر، وهذا يستدعي بناء جسور على الأنهار وصيانتها وترميمها حين الحاجة، كذلك لا بد من بناء الخزانات والسدود لضبط مياه النهر لحماية الأرض الزراعية من الفيضان، ولحجز جزء من المياه ليستخدم في الري على مدار السنة، كل هذا يستدعي نظام شامل للري يطبق في كل البلاد .

كل هذه الأعمال لا يمكن إنجازها اعتمادا على الجهد الفردي، وهي أعمال لا غنى عنها للإنتاج الزراعي، ويشبهها فيتفوجل بأعمال الحرب، فالدولة تستدعي الرجال فيها لأعمال السخرة كما تستدعيهم لأعمال الحرب، وكما لا يمكن لأحد أن يتصور أن أحدا يمكنه أن يقاتل لوحده، كذلك لا يمكن لأحد أن يتصور أن أحدا، فردا كان أم جماعة، يمكنه أن يقوم بإنشاء مشاريع الري هذه، من شق ترعة أو مصرف، بناء خزان أو سد، أو أن يفرض نظاما خاصا لري حقله، هذه المهام لا يمكن أن تقوم بها عائلة أو قرية أو حتى مدينة، لا بد من عمل جماعي على مستوى الأمة والدولة لإنجازها، ونظام الري الموحد هذا يقتضي قيام سلطة سياسية مركزية استبدادية، تحولت إلى ما نسميه ((**الطغيان الشرقي**))، وهذا بشكل أو بآخر غير موجود في الدول والمجتمعات التي تعتمد على المطر في ري أراضيها .

ويعتقد فيتفوجل أن السلطة المطلقة التي مارسها الحكام على الأيدي العاملة من رعاياهم مكنت حكام سومر وبابل ومصر من بناء القصور والحدائق والمقابر الهائلة، وذلك بالسيطرة التامة على أعداد هائلة من الأيدي العاملة وإجبارهم على أعمال السخرة .

وتولت الدولة في العالم المائي تنظيم البريد باعتباره مؤسسة سياسية تمكنها من السيطرة على وسائل النقل، وقامت بإعداد شبكة هائلة من المراقبة والمخابرات . كما



أن هذه القدرة على السيطرة على الأعداد الهائلة من العمال مكنت الدولة من تكوين جيوش كبيرة ساهمت في الهيمنة على الشعب وفي توسيع رقعة الدولة .

تلك هي باختصار الصورة الاقتصادية التي رسمها فيتفوجل للمجتمع الذي يعتمد على النهر في ري أراضيه، وما يستتبع ذلك من إقامة سلطة مطلقة استبدادية تفرض على الناس العمل الجماعي .

ولكن ما هي الصورة السياسية والاجتماعية والأخلاقية لهذه المجتمعات ؟!

١ – السلطة المطلقة للطغيان الشرقي لا تتحمل وجود قوى سياسية أخرى بجوارها، لذا فهي تعيق نمو أي قوة سياسية، وتحبط رغبة الإنسان عندها في العمل السياسي المستقل، وذلك من خلال مبدأ التخويف الذي تمارسه على رعاياها، والعقاب الذي تفرضه عليهم، وعندها كل الناس متهمون مدانون حتى تثبت براءتهم، وعندما يطل العقاب بسحنته السوداء وعينه الحمراء تخلد الرعية إلى الهدوء والسكينة .

٢ – طغاة الشرق أضفوا على أنفسهم صفة القداسة ليبرروا لأنفسهم مساءلة الناس وعقابهم، فأصبح الحاكم هو الكاهن، أو الإله، أو ابن الإله، بالتالي لا سبيل أمام الرعية سوى الرضوخ والاستسلام، وهم بشعور دائم بالخوف، لأن لغة الكرباج هي اللغة المستخدمة بانتظام في دولة السخرة، سومر، مصر، والصين ..الخ، لذلك لم يكن أمام المواطنين وحفاظا على حياتهم إن أرادوا، إلا أن يستجيبوا لمطالب السلطة المطلقة بكلمة واحدة فقط هي ((**الطاعة**)) .

٣ – لذلك تصبح الطاعة هي سمة المواطن الصالح في ظل الطغيان الشرقي، وفي ظل جميع النظم الاستبدادية، والحياة الصالحة هي حياة الطاعة في بلاد ما بين النهرين كما اكتشف **ثوركيلد جاكبسن**، وانتشرت أقوال مثل : ((**إن الجنود بلا ملك أشبه بقطيع الغنم بلا راعي**))، واقتنع أهالي ما بين النهرين أن السلطة هي دائما على حق .

وانتشرت أخلاق الطاعة في بلاد ما بين النهرين ومصر والصين والهند لتشمل الطاعة التامة المطلقة لكل سلطة، ابتداء من سلطة الأب والأم والأخ الأكبر في الأسرة إلى طاعة المعلم في المدرسة والحرفة، إلى طاعة السيد والسيد الأكبر، ثم تطورت خاصية الطاعة في المجتمعات المائية إلى خاصية السجود والركوع أمام الطاغية، وأصبح السجود للطغاة



في هذه المجتمعات يعبرعن الطاعة والخضوع والاستسلام والاحترام والتوقير معا .

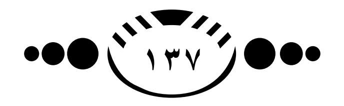
٤ – كل هذا دفع بالفرد في هذه المجتمعات إلى العزلة والوحدة، وذلك بسبب الخوف والرعب الذي يعيش فيه، مما أدى إلى كوارث أخلاقية في تلك المجتمعات، لأن الرعايا الذين لا يملكون أي سيطرة على حكوماتهم، لا بد أن يخافوا من الدخول معها في أي صراع حتى لا تسحقهم تماما، والظلم الذي يمارسه الطاغية على الناس يدفعه لأن لا يثق بأحد، فهو يعرف نفسه أنه محسود من أقرب الناس إليه، والكل طامع في سلطته، وبما أنه في ظل الطغيان لا يوجد آلية دستورية لتغيير الحاكم، فيبقى السبيل الوحيد لتغييره هو اغتيال الحاكم ومحوه من الوجود، لذا فالطاغية لا يثق بأحد، فيحترس في قصره بحيث تكون إقامته آمنة، ويتخذ الاحتياطات اللازمة حتى لا يدس أحدهم السم له، ويتجسس على رئيس وزرائه، ويكون حذرا من أصدقائه وزوجاته ومن إخوته، وبصفة خاصة من وريثه، وبهذا يصبح الجميع في ظل الطاغية غير آمن .

٥ – هذا الشك والريبة ينتقل إلى كل أفراد المجتمع، وعلى كافة المستويات، فتنتشر الرذائل الأخلاقية، كالكذب والغش والرشوة والنفاق والتملق والمؤامرات والدسائس، ويحاول كل فرد وكل فريق تحقيق مصالحه بأي طريقة كانت، أخلاقية وغير أخلاقية، فيتهم كل فريق غيره بالتآمر حتى يقصيه من مكانه، فالحاكم لا يثق بأحد، والموظف يشك في زميله، والرجل العادي يخاف من المؤامرات، فيلجأ الجميع إلى العزلة والانزواء والانسحاب السلبي .(٣٣)

تلك هي السمات العامة لنظرية **فيتفوجل** عن الطغيان الشرقي، التي ترجع الطغيان إلى مسألة التحكم في مياه النهر، وما يستتبع ذلك من أعمال جماعية تتطلب وجود السخرة، التي تتطلب بدورها بث الذعر والرعب بين الناس لإرغامهم على الطاعة، ومعاقبة العاصي منهم، وما ينتهي إليه هذا النظام من انتشار الرذائل الأخلاقية .

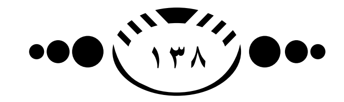
لكن هذا يطرح علينا مجموعة من التساؤلات أهمها:

- لماذا تكون الحكومة المركزية استبدادية بالضرورة ؟ ألا يمكن أن تكون هناك حكومة مركزية ديمقراطية تتحكم بالنهر، وتقوم بجميع المهام المطلوبة عن طريق التعاون وليس السخرة ؟ !



- وهل صحيح أن جميع الأنهار في العالم، التي تعتمد عليها زراعة الأرض في الدول الزراعية أدى إلى ظهور حكومات طغيان ؟ ولماذا لم تقم حكومات طغيانية على ضفاف أنهار السين والراين والدانوب والأمازون والميسيسيبي ؟ لماذا كان الطغيان على ضفاف أنهار الشرق تحديدا ؟

هذه أسئلة تحتاج إلى إجابات.



تكريس الاستبداد

تلك كانت بعض النظريات التي تفسر الأسباب الكامنة خلف نشوء الاستبداد ومبررات ظهوره ووجوده، ولكن كيف يستمر الطغيان ؟ كيف يترسخ الاستبداد لفترات طويلة في دولة أو مجتمع ما؟

بمعنى كيف يحتفظ الطاغية بحكمه ؟ وما هي الوسائل التي يخضع بها المستبد رعيته، وكيف يضمن طاعتهم ؟

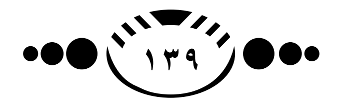
يقول **أرسطو** إن الطاغية للاحتفاظ بعرشه يلجأ إلى :

١ – تدمير روح المواطنين، وزرع الشك وانعدام الثقة فيما بينهم، وجعلهم عاجزين عن عمل أو فعل أي شيء، وتعويد الناس الخسة والضعة والعيش بلا كرامة، بحيث يسهل عليهم أن يعتادوا الذل والهوان.

٢ – القضاء على البارزين من الرجال، وأصحاب العقول الناضجة، واستئصال كل من تفوق أو حاول أن يرفع رأسه .

٣ – منع الموائد المشتركة والاجتماعات والنوادي، وحظر التعليم أو جعله لونا من الدعاية للحاكم، وحجب كل ما يعمل على تنوير النفوس، أو كل ما يبث الشجاعة والثقة بالنفس .

٤ – منع المواطنين من التجمع، لأغراض ثقافية أو غير ثقافية، واتخاذ كافة السبل التي تؤدي إلى القطيعة بين المواطن ووطنه، وبين المواطنين أنفسهم، لأن تعارف المواطنين وتوادهم يؤدي إلى زرع الثقة فيما بينهم .



٥– مراقبة ورصد حركات المواطنين كافة، ومنعهم من الخروج خارج المدينة، حتى يكونوا تحت نظر الطاغية ونظر رقبائه وجواسيسه، ليكون على علم تام بما يفعلون، ويستمر استعباده لهم حتى يعتادوا الخسة والضعة والهوان .

٦ – يجتهد الطاغية أن تكون لديه معلومات منتظمة عن كل ما يفعله أو يقوله أي واحد من أفراد الرعية، لهذه الغاية يكثر من المخابرات والجواسيس والعيون التي تأتيه بكل كلمة وكل حركة يقوم بها المواطنون، حتى أنه لا يتورع عن استخدام النساء في ذلك، لهذا يلجأ المواطنون إلى كتم آرائهم، أو التقليل من صراحتهم، خشية الجواسيس والعيون المنتشرة بينهم، والتي سوف تفضح أمرهم للطاغية إن جاهروا بآرائهم .

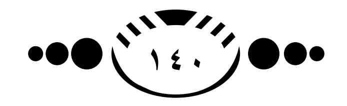
٧ – إغراء المواطنين أن يشي بعضهم ببعض، فتنعدم الثقة فيما بينهم ويتحاشى الصديق صديقه، وتكثر كتابة التقارير ويصبح كل موظف جاسوس على زميله، وتنموا بذور الشقاق والنميمة، كما أنه يدفع إلى إثارة الانشقاق والحقد الطبقي بين الأغنياء والفقراء، ويلجأ الطاغية أيضا إلى شراء بعض المواطنين بالمال أو المناصب أو الرتب العسكرية، أو بوظيفة لم يكن يحلم فيها، والبعض الآخر يودعهم السجن أو يفصلهم من عملهم أو يطهرهم ويصفيهم جسديا .

بمعنى أن الطاغية يلجأ إلى كل ما يفتت المجتمع ويثير الأحقاد فيه حتى يحافظ على كرسي حكمه وطغيانه.

٨ – إفقار المواطنين، وذلك بفرض المزيد من أعمال السخرة والضرائب عليهم، حتى ينشغلوا بتحصيل قوت يومهم، فلا يجدوا من الوقت ما يتمكنون فيه من التآمر عليه، أو العمل ضده .

٩ – إشعال الحروب، أو إيهام المواطنين أن الدولة يتهددها خطر العدوان الخارجي بشكل دائم، حتى يثير قلقهم باستمرار، ويشعرهم بالحاجة الدائمة إلى قائد عسكري يقودهم، ويتهم بالخيانة والعمالة لأعداء الخارج كل من يعمل ضده أو يعترض عليه .

١٠ – يعتقد الطاغية أن جميع الناس يودون الإطاحة به، غير أن الأصدقاء وحدهم، هم الذين يستطيعون ذلك، فتنعدم ثقته بالأصدقاء قبل غيرهم، ويشجع الزوجات للإخبار عن أزواجهن، والخدم والعبيد لإفشاء أسرار أسيادهم .



١١ – والطاغية يختار الفاسدين من البشر في نظام حكمه، فهم عبيد النفاق والتملق، والطاغية تسره المداهنة وينتشي من النفاق، ويريد من يتملقه، والشرفاء لا يمكنهم القيام بهذه الأعمال الدنيئة، لذلك نرى أن الطاغية لا يحب رجلا ذا كرامة أو رجلا شريفا ذا روح عالية، أو صاحب شخصية مستقلة، لأنه يرى فيهم خطرا على سلطانه، لأن هؤلاء يشعرون بأن من العار أن يحكموا كما يحكم العبيد، وهم لا يؤمنون بالولاء إلا لبعضهم، والطاغية يعتقد أنه الأحق والأجدر بهذه الصفات، فلا يحق لأحد أن يتمتع بها، لذلك نراه يختار الفاسدين ليشاركوه حكمه، والغرباء ليصادقهم لأنهم لا ينافسونه ولا يزاحمونه، فيصبح المواطنون أعداء والغرباء أصدقاء .

وأخيرا يلخص **أرسطو** هذه الأساليب في ثلاثة غايات هي:

الغاية الأولى: تدمير روح المواطن، لأن الطاغية يعلم أن الذليل الخانع لن يتآمر عليه .

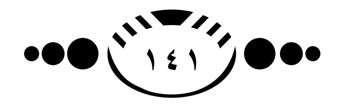
الغاية الثانية: ارتياب المواطنين بعضهم ببعض، لأنه لا يمكن القضاء على الطاغية إلا إذا اتحد المواطنون ضده، وتشاوروا ووثق كل منهم بالآخر.

الغاية الثالثة: أن يصبح الموطنون عاجزون تماما عن أي فعل، بالتالي يصبح من المستحيل القضاء على الطاغية . (٣٤)

أما **لابواسيه** فإنه يرى أن مما يلجأ إليه الطغاة للسيطرة على شعوبهم ولاستدامة حكمهم واستبدادهم، هو العمل على تخنيث الجماهير، وذلك بفتح باب الدعارة والخمر والألعاب الجماهيرية، ونشر الملاهي والتسالي والخرافات، وهذا بالضبط ما فعله كسرى مع الليديين فأغنته هذه الطريقة عن أن يسل السيف في وجههم .(٣٥)

وأساليب طغاة اليوم لا تختلف كثيرا عن أساليب طغاة الأمس، قد تختلف في شكلها لكنها واحدة في أهدافها ومضمونها، لأن الطغيان واحد مهما اختلف الزمان وتباعد المكان، ومما يلجأ إليه طغاة اليوم لتخنيث رعاياهم، بغية تثبيت حكمهم واستبدادهم:

١ – محاربة الفن الجاد والهادف من مسرح و موسيقا ورسم ونحت، والذي يرفع من وعي الأمة، ويحرض قواها الداخلية، ويعبر عن تقدمها الحضاري، والذي يطرح قضايا الأمة ويضعها على مشرحة الحقيقة .



ونشر الفن الهابط والمبتذل وغير الهادف، المهم فيه تضييع الوقت بلا فائدة، وإثارة غرائز الناس الحيوانية، بدل تحريض عقولهم للعمل والتفكير، فتصبح الكوميديا إضحاك لمجرد الإضحاك، والتراجيديا تهرب من طرح الواقع ومآسيه، وتتهرب من إثارة قضاياه ومشاكله، إلى الاختباء في التاريخ وتزيينه وتزييفه، والمطربة لا تصبح مطربة ولا يسوق فنها إلا إذا عرت من جسمها، أكثر مما تكشف من إمكانات صوتها وثقافتها الفنية، والمطرب حتى يُعترف بغنائه عليه أن يغني للقائد ويتغنى بأمجاده، بدل أن يذهب إلى معهد الموسيقى لتعلم الموسيقى وأصول الغناء .

ومحاربة الفنان التشكيلي الذي يعكس الواقع في لوحاته وتماثيله، ودعم وتسويق الفنان الذي يوظف فنه وإبداعه لرسم لوحات أو نحت تماثيل للطاغية وعائلته وأعوانه وكلابهم أحيانا .

باختصار يعمل الطاغية على محاربة وقمع الفن الذي يعري بؤس الواقع، والهادف إلى بناء وعي الناس لحاضرهم ومستقبلهم، ونشر وتسويق الفن الذي يهدف إلى تكريس الواقع وتزيينه وتبريره ونشر قيم الفساد فيه .

٢ – إشغال الناس عامة والشباب خاصة ببرامج فنية تافهة يصرف عليها ملايين الدولارات، ويصرف الناس أياما طويلة من وقتهم في ملاحقة فتيات وهم في غرف نومهم وحماماتهم، انتظارا لعريس الغفلة، ومتابعة مسابقات فنية لراقصات لا يجدن سوى تعرية أجسادهن، ومطربات لا يغنين إلا وهن أشباه عرايا . ويصرف الشباب أوقاتهم بالمتابعة وأموالهم بالتصويت لذاك ولتلك، ظنا منهم أن ذلك ممتع ومفيد أو أن ذلك يصنع فنا، ليكتشفوا في النهاية أنهم صرفوا أوقاتهم وأموالهم على أمور لا تعود عليهم ولا على غيرهم بفائدة، لأن المهمة الكامنة خلف هذه البرامج، هي أن لا يفكر الشباب وأن لا يستخدموا عقولهم بما يفيد، وأن يضيعوا أوقاتهم بما لا يفيد، فيزدادوا إحباطا على إحباط ويأسا على يأس .

٣ – إشغال الشباب بالبرامج والمباريات الرياضية ذات المستوى الهابط، وبث الحماس فيهم لتشجيع فرق ذات مستوى متدني، لأنها تتشكل بالواسطة والمحسوبيات، ولا تتشكل على أساس الكفاءات والإبداع والإمكانات .

المهم عند الطاغية أن هذه المباريات والدورات والفرق والنشاطات والبرامج



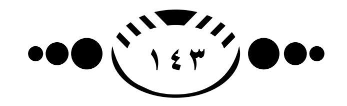
الرياضية، ليس بالضرورة أن تكون مهمتها تنمية قدرات الشباب البدنية والاستفادة من إمكاناتهم وطاقاتهم لبناء أجيال قوية خلاقة، بل المهم أن تضيع أوقات الشباب بلا طائل ودون أي فائدة ترجى، وأن تكون إحدى وسائل الدعاية للطاغية، وأن تكون إحدى مجالات الكسب غير المشروع لبطانته وأزلامه، وأن تصرف طاقات الشباب وتفرغ انفعالاتهم المكبوتة بعيدا عن النظام ومساءلته، وبعيدا عن مشاكل الوطن وحاجاته، فليس من مهمة الرياضة أن تنتج أبطالا ومبدعين، بل المهم تضييع أوقات الشباب وتبديد طاقاتهم، بحيث يثورون وينفعلون لمباريات رياضية هابطة المستوى، ولا يثورون أو يتظاهرون لقتل شعب بكامله، بل لا يثوروا ولا ينفعلوا حتى لقضاياهم ومشاكلهم التي يعانون منها كالبطالة وفساد التعليم وغيرها .

والأخطر من كل هذا، أن يتحزب شباب كل مدينة لفريق مدينتهم، تحت اسم التشجيع والمنافسة، وتتحول بعض المباريات إلى قتال وضرب حقيقي بين المشجعين، مما يؤدي إلى تخريب الممتلكات العامة والخاصة، وتزداد الكراهية والحقد والعداء بين المشجعين، مما يثير الشحناء والبغضاء والفرقة بين أبناء المجتمع، كل هذا يتم تحت عين الطاغية وبرعاية من أزلامه، لأن هذا هو ما يبغيه الطاغية وهو أن يشتغل الناس بعضهم ببعض، حتى لا تتوجه أنظارهم إليه بالنقد والمساءلة .

لهذا نرى دائما أن الفن والرياضة وكل مجالات الإبداع متخلفة ومتدنية المستوى في البلاد التي يحكمها الاستبداد والطغيان، ومتقدمة بما لا يقاس في البلاد التي تسودها الحرية والعدالة والمساواة.

٤ – التغاضي عن الشباب المنغمسين في نشاطات فاسدة لا أخلاقية، مثل ملاحقة الفتيات، تعاطي الكحول والمخدرات، وارتياد المواخير والنوادي الليلية..الخ، بينما يتم ملاحقة الشباب والشابات الجادين والمثقفين والمهتمين، والحيلولة بينهم وبين ممارسة أي نشاط خارج رقابة الدولة وبعيدا عن هيمنتها، وزج الآبقين منهم في السجن إذا لزم الأمر.

٥ – نشر الخرافات والتفكير الغيبي، ومحاربة الوعي والعقل والتفكير العلمي، والتشجيع على العودة إلى الماضي، والتمسك ببعض أموره التي ثبت عدم جدواها وفائدتها في كثير من الأحيان، لأن العودة إلى الماضي تعني عدم التطلع نحو المستقبل

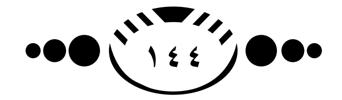


وهذا ما يريده الطاغية، أن تعيش رعيته في الماضي لا ينظرون إلى الحاضر ولا يتطلعون إلى المستقبل .

وتكثر مظاهر الخرافة والتفكير الغيبي والعودة للماضي بشكل جلي أيام الأزمات الاقتصادية والسياسية التي تعصف بالدولة والمجتمع، إن أنسى لا أنسى، حمى الفصد والحجامة التي اجتاحت الناس في مدينة حلب، متعلمين وأميين، أطباء ومطببين، الأغنياء والفقراء وذلك إبان الاجتياح الأمريكي للعراق عام [٢٠٠٣ م]، كذلك ظاهرة التيس الحلوب في مدينة دير الزور السورية، الذي يشفي حليبه كل أمراض الدنيا، كذلك ظاهرة صورة مريم العذراء في إحدى الكنائس التي ترشح زيتا، يشفي كل الأمراض الحادة والمزمنة، الجسمية والنفسية، الخلقية والمكتسبة، وشائعة الرجل الذي مسخه الله، نصفه كلب ونصفه الآخر آدمي، لأنه أحرق ابنته في الفرن لعجزه عن تلبية طلباتها البسيطة، كل هذه الخرافات والشائعات انتشرت بين الناس كالنار في الهشيم أيام الأزمة الاقتصادية الخانقة التي عصفت بسوريا في ثمانينات القرن الماضي .

كل هذا يدفع إلى تخنيث الجماهير، ويدفع بالشباب إلى الميوعة والاستكانة واليأس والإحباط ، مما يجعل الطاغية في مأمن ونظامه بعيدا عن التهديد .

باختصار لتكريس الاستبداد والطغيان، وعبر الزمان و في أي مكان، و حتى ينتزع الطاغية من الشعب طاعته، يلجأ إلى سياسة العصا والجزرة، الترغيب والترهيب، وبين هذه وتلك يلجأ إلى التسويغ والكذب والتحايل والخداع والتضليل والإغراء والإغواء، وينوع في العصا التي يستخدمها، ويغير في طريقة استخدامها، واحدة للتهديد والتخويف، وأخرى للتعذيب وثالثة للقتل وهكذا، وكذلك للجزرة أنواع وأشكال أيضا، أولها الهبة والمنحة والعطية، وأعلاها الحظوة، مرورا بالوظيفة والمنصب .(٣٦)



هوامش في الاستبداد

---

١ – راجع: د. إمام عبد الفتاح إمام - الطاغية - سلسلة عالم المعرفة - الكويت العدد ١٨٣ - ص ٤٤

٢ – ابن منظور - معجم لسان العرب - مادة: بدد

٣ – عبد الرحمن الكواكبي - الأعمال الكاملة للكواكبي - سلسلة التراث القومي نشر مركز دراسات الوحدة العربي - إعداد وتحقيق: محمد جمال طحان - بيروت - لبنان الطبعة الأولى حزيران ١٩٩٥ - ص ٤٣٧

٤ – راجع: محمد هلال الخليفي - قراءة تاريخية في مفهوم الاستبداد وتفسير آليات تكريسه.

- جذور الاستبداد في الحياة السياسية العربية المعاصرة. مقالة على الإنترنت بتاريخ ٢٠٠٦/٥/١٧م

٥ – راجع: د. إمام عبد الفتاح إمام - الطاغية - مرجع سابق ص ٥٢ - ٦٠

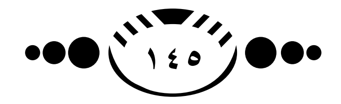
٦ – راجع: محمد هلال الخليفي - جذور الاستبداد في الحياة السياسية العربية المعاصرة مقالة - مرجع سابق .

٧ – عبد الرحمن الكواكبي – الأعمال الكاملة للكواكبي - مرجع سابق ص ٤٤٠

*- ما يذكره أفلاطون هنا يؤكده أمران نراهما بأم العين في بلادنا:

الأول : تحول الجيش إلى حرس جمهوري يحمي كرسي الحكم.

الثاني: اعتبار أي نقد يوجه للحاكم شخصيا، نقدا يوجه للبلاد كلها، للشعب ذاته، وبالتالي فأي تآمر عليه هو ضد مصلحة الشعب لا ضد مصلحة الطاغية فحسب.



٨ – راجع: د. إمام عبد الفتاح إمام - الطاغية - مرجع سابق ص ١٣٨ – ١٤٩

٩ – عبد الوهاب كيالي – الموسوعة السياسية - مادة ديكتاتورية

انظر أيضا: معجم العلوم الاجتماعية - إعداد نخبة من الأساتذة

تصدير ومراجعة: ابراهيم مدكور - الهيئة العامة للكتاب.

١٠ – د. إمام عبد الفتاح إمام - الطاغية - مرجع سابق ص ٦٠ - ٦٣

١١ – د. إمام عبد الفتاح إمام - الطاغية - مرجع سابق ص ٦٣ - ٦٦

١٢ – د. إمام عبد الفتاح إمام - الطاغية - مرجع سابق ص ٦٧ - ٨١

١٣ – راجع: عبد الرحمن الكواكبي - الأعمال الكاملة للكواكبي – مرجع سابق ص ٤٥٧ – ٤٦٢

١٤ – راجع: أتين دي لابواسيه - مقالة في العبودية المختارة

ترجمة: مصطفى صفوان تقديم: جودت سعيد

١٥ – د. احمد زويل - حائز على شهادة نوبل في الكيمياء - في أحد مقابلاته التلفزيونية.

١٦ – راجع: نيقولو مكيافللي - الأمير - ترجمة: خيري حماد، تعقيب: د. فاروق سعد

نشر دار الآفاق الجديدة - بيروت الطبعة الثانية عشر

١٧ – لابواسيه - مقالة في العبودية المختارة - مرجع سابق ص ١١٨

١٨ – لابواسيه - مقالة في العبودية المختارة - مرجع سابق ص ١٣١

١٩ – د. هشام شرّابي البنية البطركية ((بحث في المجتمع العربي المعاصر))

نشر دار الطليعة - بيروت - ص ٢٢

٢٠ – راجع: د. إمام عبد الفتاح إمام - الطاغية - مرجع سابق ص ٣٧ – ٤٠

٢١ – د. هشام شرّابي - البنية البطركية - مرجع سابق ص ٢٢



٢٢ – محمد هلال الخليفي - جذور الاستبداد في الحياة السياسية العربية المعاصرة

مرجع سابق ص ٢

٢٣ – راجع: جان جاك شوفالييه - تاريخ الفكر السياسي - من المدينة الدولة إلى الدولة القومية .

ترجمة:د. محمد عرب صاصيلا بيروت

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

الطبعة الأولى ١٩٨٥ م ص ٣٢٣ - ٣٣٩

٢٤ – راجع: موريس دوفرجيه - في الديكتاتورية، ترجمة: هشام متولي

منشورات عويدات - بيروت طبعة ثانية ١٩٧٧ ص ١٢٠ – ١٢١

٢٥ – راجع: د. إمام عبد الفتاح إمام - الطاغية - مرجع سابق ص ٣١٣ – ٣١٧

٢٦ – د. إمام عبد الفتاح إمام - الطاغية - مرجع سابق ص ٣٥٤

٢٧ – د. محمد سعيد رمضان البوطي - دراسات قرآنية - حلقات تلفزيونية - على التلفزيون السوري - يوم الأربعاء من كل أسبوع.

٢٨ – د. علي كمال - الجنس والنفس في الحياة الإنسانية

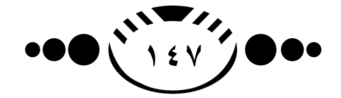
داروسط للدراسات والنشر - لندن - الطبعة الأولى ١٩٨٥ - ص ٢٢٩

٢٩ – د. علي كمال - الجنس والنفس في الحياة الإنسانية - المرجع السابق ص ٢٣١ - ٢٣٢

٣٠ – د. إمام عبد الفتاح إمام - الطاغية - مرجع سابق ص ٣٣٢ - ٣٤٤

٣١ – راجع: د. مصطفى حجازي – التخلف الاجتماعي ((سيكولوجية الإنسان المقهور))، نشر معهد الإنماء العربي ص ١٢٥ - ١٣٦

٣٢ – راجع: أتين دي لابواسيه - مقالة في العبودية المختارة، مرجع سابق



الصفحات المذكورة أعلاه .

٣٣ – راجع: د. إمام عبد الفتاح إمام - الطاغية - مرجع سابق ص ٣١٨ - ٣٣٢

٣٤ – راجع: - د. إمام عبد الفتاح إمام - الطاغية - مرجع سابق ص ١٤٣ - ١٤٨

- محمد هلال الخليفي - جذور الاستبداد في الحياة السياسية العربية المعاصرة

مرجع سابق ص ١٣

٣٥ – لابواسيه - مقالة في العبودية المختاره - مرجع سابق ص ١٢١

٣٦ – محمد هلال الخليفي - جذور الاستبداد في الحياة العربية المعاصرة، مرجع سابق ص ١٤

الجذر الديني للاستبداد

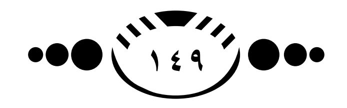
لا يمكننا أن نفهم **الدين** بغير عملية تصور لقوى أعلى من الإنسان، نعتقد أنها تتحكم بالطبيعة والحياة الإنسانية، أو وجود عقل خفي يتحكم بالكون . و**التدين** هو عملية استرضاء لهذه القوى، والانصياع لهذا العقل الخفي، ولما نعتقد أنها تعاليمه، وهو ما نطلق عليه **العبادة**، وهذا يترك فينا السكون والهدوء النفسي والاطمئنان .

وفي إطار الدين لا يمكننا تصور غياب ثنائيات مثل : [**الإله / العبد**] و [**الأوامر والنواهي / الطاعة**]، وقد تطور العقل البشري من الوثنية وعبادة آلهة متعددة في الأرض، إلى التوحيد وعبادة إله واحد في السماء .

والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة، ترى هل عبوديتنا لإله السماء حررتنا من عبوديتنا لآلهة الأرض كما يعتقد البعض ؟ بمعنى بعبوديتنا لإله واحد في السماء هل أصبحنا أحرارا ؟ أم أن العكس من ذلك هو الصحيح ؟ فإن عبوديتنا لإله السماء قد كرست إدماننا للعبودية على الأرض، وسنبقى عبيدا في الأرض مازال لنا سيد في السماء كما يقول أحدهم .

قبل الإجابة عن هذه التساؤلات، لا بد من التأكيد على مجموعة من النقاط، أهمها :

١- يعتبر الالتجاء إلى الدين كقوة فوق طبيعية لإضفاء الشرعية على سلطة الحكم، فكرة قديمة قدم التاريخ نفسه، وذلك لأن الدين يحتل مكانة جوهرية في شخصية الإنسان، وفي تكوين وجوده وتفكيره، والدين منظورا إليه من زاوية المقدس والغيبي و الفوق طبيعي، يحمل شحنة انفعالية كبيرة تؤثر في سلوك الأفراد، وتضبط وتوجه سلوكهم، مما يجعله أداة مناسبة في صوغ تفكير وسلوك الأفراد وتوجيههم نحو **طاعة**



قوى السيطرة والاستبداد . وكانت ولا زالت العلاقة المتميزة بين السلطة والدين، العنصر الرئيسي في إضفاء الشرعية على القوة القهرية التي كانت تقوم عليها الدولة، وكانت كذلك العنصر الحاسم في توليد الاحترام وتقديس القانون .(١)

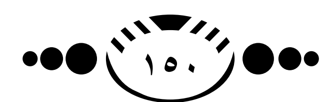
٢- عبر الزمان والمكان، كل نظام استبدادي لا تنقصه المؤسسة الدينية التي تفتي بأن سياسته تتفق مع الدين، وكل سلطان ظالم مستبد كان يجد دائما من يدعوا له بالتوفيق، على حد تعبير أحدهم.

٣- يصر جميع الذين تحدثوا عن الاستبداد، على أن هناك رابطة وثيقة تربط الاستبداد بالدين، أو بشكل أصح تربط بين الاستبداد السياسي والاستبداد الديني رابطة لا تنفك عراها أبدا، فهناك من يعتقد أن الاستبداد السياسي يعود بجذوره وأسبابه إلى الاستبداد الديني، والبعض الآخر يجد أن بين الاستبدادين السياسي والديني رباطا لا ينفك أبدا، متى وجد أحدهما في أمة جر الآخر إليه، أو متى زال، زال رفيقه .(٢) ويقول عنهما الكواكبي : ((**إنهما أخوان أبوهما التغلب، وأمهما الرياسة، يتعاونان معا لتذليل الإنسان، أحدهما يعمل في مملكة الأجسام والآخر في عالم الأرواح**)) .(٣)

ويعتقد فيصل درّاج أن الأصولية الدينية هي الوجه الآخر للأصولية السياسية، وهما وجهان متكاملان، موحدان متحالفان، على الرغم مما يبدو بينهما من تناقض وخلاف، كلاهما يرفض فكرة الإنسان المستقل، والعقل النقدي المستقل، وكلاهما يعمل على إنتاج رعية، عوضا عن إنتاج مفهوم شعب، المرتبط بمفهوم حقوق المواطنة، والمجتمع المدني والديمقراطية، وكلاهما يحارب العقل والثقافة والنقد والفنون .(٤)

هذا وتعود فكرة الجذر الديني للاستبداد إلى بدايات تشكل الدولة والمجتمع السياسي، إذ لا بد لأي جماعة من تنظيم، بحيث فئة تتولى السلطة وتحكم وتصدر القرارات، وفئة أخرى محكومة لا يكون لها سوى الطاعة والتنفيذ . وهكذا تولد السلطة مع مولد الجماعة، لأنه بغير السلطة لن يتحقق النظام، ولن تكون الحرية، وتعرف **السلطة** بأنها : **هي الحق في أن توجه الآخرين أو أن تأمرهم بالاستماع إليك أو طاعتك.**

والسؤال هو كيف تصبح السلطة السياسية سلطة شرعية، بحيث يتمكن الحاكم بالاستناد لهذه الشرعية من ممارسة السلطة ؟ وما هي حدود هذه السلطة ؟ بمعنى إذا كان الحكام بشرا كالمحكومين، فكيف تكون إرادة الحكام حرة تحدد نفسها بنفسها،



بينما إرادة المحكومين تخضع للحكام وتتقيد وتتحدد وفقا لمشيئتهم ؟ كيف نتصور إرادتين من طبيعة بشرية واحدة، ليستا على درجة واحدة، بل إحداهما تعلو على الأخرى ؟

أبسط وأسرع جواب على هذه الأسئلة كما تصوره القدماء، هو أن الحاكم من طبيعة إلهية، فهو إله أو ابن الإله على الأرض، ومن هنا سمو إرادته، لأنها إرادة إلهية، ثم تدرج المفهوم بعد ذلك ليصبح أن الله يختار الحاكم اختيارا مباشرا، أو بشكل غير مباشر، ليمارس السلطة باسمه على الأرض، من هنا ارتدت السلطة وبالتالي الاستبداد زيا دينيا .

هذا وقد أشرنا سابقا إلى تطور العلاقة بين الإله والسلطة وقسمناها إلى ثلاث مراحل:

الأولى : أن الحاكم نفسه من طبيعة إلهية، بمعنى أن الحاكم لم يكن مختارا من الإله، بل كان الإله نفسه **هو** الذي يحكم .

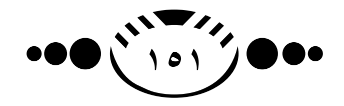
الثانية : تلك التي جاءت مع ظهور المسيحية، وهي أن الحاكم لم يعد إلها، أو من طبيعة إلهية، لكن الحاكم إنسان يستمد سلطته من الله، يصطفيه الله ويستودعه السلطة، وهو ما أطلق عليه ((**نظرية الحق الإلهي المباشر**))، لأن الحاكم يستمد سلطته من الله مباشرة، دون تدخل أي إرادة أخرى في اختياره .

الثالثة : وهي التي ظهرت في العصور الوسطى، أثناء الصراع بين الكنيسة والإمبراطور، وتقول أن الله لا يختار الحاكم بطريقة مباشرة، والسلطة وإن كان مصدرها الله، لكن اختيار الشخص الذي يمارسها يكون للشعب، بمعنى أن السلطة في ذاتها هي من عند الله، ولكن الله لا يتدخل في اختيار الحاكم بشكل مباشر، وهذا ما سمي : ((**نظرية الحق الإلهي غير المباشر**)) في الحكم .

ومما دعا لإعادة طرح الفكرة والتذكير فيها الأسباب التالية:

١- شيوع الفكرة في عالمنا القديم عامة، و في كافة أنحاء الشرق خاصة، من مصر القديمة، إلى بابل في بلاد ما بين النهرين، مرورا في بلاد فارس، وانتهاء بالصين القديمة .

فالمصريون القدماء يعتبرون ملكهم، شخصية إلهية مقدسة، يتمتع بعلم إلهي، فلا تخفى عليه خافية، وما يتفوه به يجب أن ينفذ ويتحقق فورا، لأن مشيئة الملك وإرادته



هي القانون، وهو لا يخطئ، وهو صلة الوصل الوحيدة بين الناس والآلهة، وهو المشرع و المنفذ أيضا في آن .

أما في بلاد ما بين النهرين، فلقد هبط الملك من السماء، وأصبح هو حاكم المدينة، وهو الكاهن الأعظم، وهو نائب الآلهة ومندوبها، فالإله هو الذي يختار الحاكم وليس هو الحاكم نفسه، والضرائب تفرض باسم الآلهة، حتى أن حمورابي المشرع العظيم نفسه كان يقول أنه يتلقى قوانينه من الآلهة، حتى يعطي لنفسه ولقوانينه صفة القداسة فيسهل على الناس قبولها والطاعة لها.

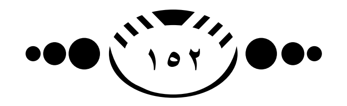
فالسلطة في بلاد ما بين النهرين كانت تستند دائما إلى مصدر إلهي، لهذا كانت الفضيلة الكبرى هناك هي الطاعة التامة، وأخلاق الطاعة تلك تبدأ من الأسرة حيث يوصي عراقي قديم: ((**اسمع كلمة أمك كما تسمع كلمة إلهك، واسمع كلمة أخيك الأكبر كما تسمع كلمة أبيك**))، وتتسلسل عملية الطاعة هذه لينتهي الجميع إلى الطاعة المطلقة للملك، وينتهي المواطن إلى الاستسلام والخضوع المطلق، ويصبح ((**الجنود بلا ملك غنم بلا راع**)) على حد تعبير القول العراقي القديم.

أما في بلاد فارس، فكان الناس يسجدون لملكهم كما يسجدون لآلهتهم، وكلمة الملك هي الشرع والقانون، ويكفي كلمة منه لإعدام إنسان بلا محاكمة .

وكذلك في الصين كان الإمبراطور يستمد سلطته من السماء، فهو يحكم وفقا للحق الإلهي الذي يخوله سلطة مطلقة، وكانت حكمته هي القانون، وأحكامه هي القضاء الذي لا مرد له، وكانت مملكته تسمى : ((تيان – شان)) أي المملكة التي تحكمها السماء، أو المملكة السماوية كما ترجمها الأوربيون .

رغم هذا فقد كان الإمبراطور في الصين محاطا بحلقة قوية من المستشارين والمبعوثين، من مصلحته أن يعمل بمشورتهم، وكان الإمبراطور إذا ظلم أو فسد حكمه، يخسر تفويض السماء، بحكم العادات المرعية، وباتفاق أهل الدولة، وبالتالي يمكن خلعه دون أن يعد ذلك خروجا على العادات والدين والأخلاق .(٥)

٢- انتشار هذه الأفكار في مراحل تاريخية من تاريخنا السياسي، و هيمنتها على مجتمعاتنا في حقب مختلفة من حياتنا، خاصة نظريتي، الحق الإلهي المباشر وغير



المباشر، التين تعززتا مع ظهور وانتشار الأديان التوحيدية الثلاثة، اليهودية والمسيحية والإسلام، تلك الأديان التي ظهرت في بلادنا وانتشرت لتعم كل أنحاء العالم .

٣- إن نظام الحكم في منطقتنا ابتدأ بتأليه الحاكم كما أسلفنا، فارتدى الاستبداد عباءة الدين منذ البداية، وانتهى إلى نوع من إضفاء القدسية على جميع الحكام مستبدين وغير مستبدين، فالحاكم في بلادنا لا يخطئ، ولا يأتيه الباطل من أمامه ولا من خلفه، لا حاجة به لاستشارة أحد، مراسيمه هي القانون، ونقده أو شتمه أو التجرؤ عليه جريمة يدينها القانون ويعاقب عليها، إرادته فوق الجميع، وعلى الجميع الامتثال والطاعة، أليست هذه بعضا من صفات الآلهة ؟! وإذا لم تكن هذه صفات الآلهة فما هي صفاتهم إذا ؟!

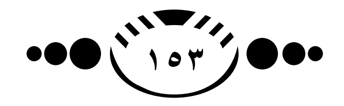
لهذه الأسباب والعوامل المختلفة سوف نتطرق للحديث عن الفكر السياسي في اليهودية والمسيحية والإسلام، لأنها الأديان التوحيدية التي يدين بها سكان هذه المنطقة من العالم وهي الأكثر فاعلية وتأثير على شعوبنا العربية والإسلامية.

آ – الفكر السياسي اليهودي

للحقيقة إن أنبياء بني إسرائيل هم أول من أقاموا دولة ذات صبغة دينية خالصة، فنبي الله سليمان عليه السلام، أقام مملكة ورثها عن أبيه نبي الله داوود عليه السلام، دانت لحكمه فيها الإنس والجن والطير والحيوانات، وقد سخّر الجن ليأتوا له ببلقيس ملكة سبأ لتكون له زوجة صاغرة بين يديه، بعد أن حدثه طائر الهدهد عن جمالها.

مملكة نسجت حولها الكثير من الحكايات والأساطير، لا نعرف عن فكرها السياسي الكثير، لكن ما هو مؤكد ولا جدال فيه هو أن سليمان عليه السلام كغيره من الأنبياء، الله هو الذي اختاره نبيا، وجميع قوانينه وتشريعاته تأتيه مباشرة من الله عز وجل عن طريق الوحي، لا علاقة لأي مخلوق في اختياره كنبي، ولا دور لأحد في سن قوانينه وتشريعاته، علاقته مباشرة مع الله، وما على الرعية إلا الامتثال والطاعة .

وما يعرف **بالحكم الثيوقراطي** والذي يعني ((**حكم الله أو الحكم لله**))، إما بشكل



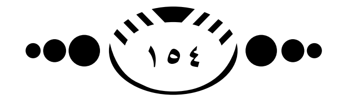
مباشر أو من خلال رجال الدين، والذي يبرر إطلاق يد الحاكم في السلطة باسم شخصيته المقدسة، كان ينطبق على الدولة اليهودية، بدءا من موسى عليه السلام وانتهاء بعصر القضاة، وكان أول من استخدم هذا التعبير هو المؤرخ اليهودي **يوسفوس** ليعني به التصور اليهودي للحكومة على نحو ما جاء في التوراة، والتي تذهب إلى أن القوانين الإلهية هي مصدر الإلتزامات السياسية والدينية معا .

فاليهود هم أول من حاول إقامة الدولة الدينية من بين الديانات السماوية الكبرى، وهم أول من صاغ مصطلح الثيوقراطية، وذلك لاعتقادهم بأن الله ميزهم عن الأمم الأخرى وأنهم أقرب الشعوب إلى الله، لما لهم عنده من حظوة خاصة، لهذا فالفكر السياسي اليهودي يعد من أقدم ضروب الحكم الديني، والفكرة الظاهرة فيه هي أن الشعب اليهودي هو((**شعب الله المختار**)) ومن ثم فمصيره متميز، وهو لا يشبه غيره من الشعوب لأنه يمثل قومية ثيولوجية تعتمد على ما جاء في سفر التثنية من أن ((**إسرائيل يحكمها الله بصورة مباشرة**))، فهو الذي قسم الأمم وفرق بني آدم، ووضع حدودا للشعوب، واصطفى شعب إسرائيل ليكون ((**شعب الرب**))، وإذا كان لكل شعب ملاك حارس يرعاه ويمثله في السماء، فإن الرب هو الذي يرعى شعب إسرائيل على نحو مباشر .

ويعتقد برتراند راسل أن محاولة بعض المسيحيين إقامة الدولة المسيحية ما هي إلا محاولة لمحاكاة الدولة اليهودية ووراثتها : ((**لقد كانت الدولة اليهودية إبان العصر الأسطوري الذي ساده القضاة، أو إبان الفترة التاريخية التي أعقبت العودة من الأسر البابلي، دولة دينية، ولقد كان على الدولة المسيحية أن تحذو حذوها في هذا الصدد..**)).

لذلك هناك من يعتقد أن محاولة الملوك إبان العصور الوسطى، ارتداء عباءة الدين، أو الإدعاء بأنهم يستمدون سلطانهم من الله، تبريرا لسلطتهم المطلقة، ما هي في الواقع إلا محاولة لإحياء الدولة اليهودية .(٦)

ب – الفكر السياسي المسيحي



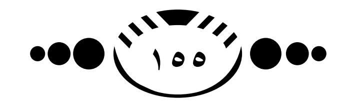
السيد المسيح عليه السلام لم يقم دولة حتى نرصد الفكر السياسي فيها، فمدة دعوته كانت قصيرة، وقد رفعه ربه إليه باكرا من عمره، ومجموع من آمن به على حياته لم يتعد اثنان وسبعون شخصا ما بين ذكر وأنثى، اثني عشر منهم اجتمع بهم في عشائه السري الأخير، هم حواريي السيد المسيح ورسله إلى الإنسانية، أحدهم كان خائنا له ومنافقا، هو يهوذا، أعطاهم فيها آخر تعاليمه ونصائحه، وصاغوها هم فيما بعد باسم الإنجيل، وهذا ما يفسر تعدد الأناجيل .

لهذا نرى أن تعاليم السيد المسيح عليه السلام، لا تحتوي على أية عقيدة سياسية، فقد ركز المسيح عليه السلام على فكرة الروح مقابل الجسد، ولم يهتم بالمادة، أو بالعالم، أو بهذه الدنيا، وعندما سأله بيلاطس : ((**أأنت ملك اليهود ؟ أجابه يسوع: مملكتي ليست من هذا العالم**)) [يوحنا ١٨: ٣٣– ٣٦]، وجاء في موعظة الجبل : ((**طوبى للمساكين بالروح لأن لهم ملكوت السماوات**)) [متى ٥ :٣-١٠] .

وقد حاول السيد المسيح أن يوقظ في كل فرد من مستمعيه الاهتمام بالحياة الروحية، وأن يلفت انتباهه إلى عالم جديد، يعيش بداخله على صورة مملكة السماء، [**مملكة الله**]، وحتى يصل إلى هذه المملكة عليه أن يحطم الأوثان التي أقامتها شهوات الأرض وأهواء الدنيا وطموحات المجتمع .

وهكذا فالمسيح عليه السلام قسم العالم إلى مملكتين، واحدة في السماء هي التي ينبغي على المؤمن أن يطمح إليها، والأخرى على الأرض وهي التي يعيشها الإنسان ويؤدي واجباته عليها، دون أن يكترث بها، وعليه أن يمقتها إذا أعاقت وصوله إلى الحياة الأخرى، وهذا التقسيم عبر عنه السيد المسيح في الحادثة المشهورة عندما سأله جماعة من اليهود: ((**أيها المعلم، إننا نعلم أنك صادق، فقل لنا أيجوز أن نعطي جزية لقيصر أم لا ؟ فقال لهم : أعطوا ما لقيصر لقيصر، وما لله لله**)) [متى ٣٢ : ١٦ – ٢١] فأصبحت هذه الفكرة معيارا للفكر السياسي المسيحي، وعلى اعتبار أن الحياة الاجتماعية والسياسية هي جزء من الحياة على الأرض، وقواعدها وقيمها أرضية، وهي لا تشترك مع الحياة الروحية في شيء، ولما كانت الروح وحدها موضع اهتمام المسيح، فإن الحياة الأرضية بشقيها السياسي والاجتماعي، أصبحت في مركز ثانوي .(٧)

والآن إذا كان المسيح لم يقم دولة يمكن رصد ملامحها السياسية، وإذا كانت كلماته



عن مملكة الحياة الأرضية معدودة ليست كافية لبناء مجتمع سياسي واضح المعالم، **ماذا عن الفكر السياسي المسيحي بعد المسيح عليه السلام ؟** بمعنى كيف تعامل المسيحيون أتباع السيد المسيح مع المسألة السياسية عبر ظروفهم المختلفة، وخلال المراحل التاريخية التي مروا بها ؟ وكيف تم تأويل كلام السيد المسيح، وكلام رسله من بعده ؟ وما هي الإضافات التي أضافوها على هذه البذور الأولى ؟

يعتبر البعض أن فكرة : ((**أعطوا ما لقيصر لقيصر، وما لله لله**)) التي قالها السيد المسيح، والتي فهم منها، **الدعوة إلى الفصل بين السلطتين الزمنية والروحية**، هي التي وضعت حدا للتفرد القيصري بالسلطة، لأنها اعتبرت أن قيصر ليس الوحيد الذي له سلطة على الإنسان، الله أيضا له سلطة على الإنسان، فحلت بذلك الثنائية المسيحية التي أسسها السيد المسيح محل الأحادية الوثنية، وغالى البعض كثيرا في ذلك حين اعتبروا أن هذه الفكرة هي الأساس الذي بنيت عليه الليبرالية الحديثة، فقد كتب **رينان** : ((**ردوا لقيصر.. كلمة عميقة.. قررت مستقبل المسيحية.. إنها ذات سمو مكتمل وعدالة رائعة، لقد أسست فصل السلطة الروحية عن السلطة الزمنية، ووضعت أساس الليبرالية الحقيقية، والحضارة الحقيقية**)) (ص ٣٦١)... ويضيف: ((**بهذه الكلمة... خلق شيء ما غريب عن السياسة وملجأ للنفوس وسط امبراطورية القوة الوحشية**)) (ص ١٢٦) [رينان : **حياة اليسوع : تاريخ أصول المسيحية** . الجزء الأول– باريس– منشورات كالمن ليفي] (٨)

و أقول غالى البعض لأن هناك من اعتبر أن هذه الفكرة وضعت الإنسان المسيحي أمام سلسلتين من الواجبات، مقسمة بين طبيعته المادية وطبيعته الروحية، واجباته أمام السلطة الدنيوية ((**الحكومة، قيصر أم غيره**))، و واجباته أمام السلطة الروحية ((**الله**))، وأصبح الإنسان المسيحي ممزقا بين هذه السلطة وتلك، يحاول أن يوفق بينهما تارة، وينتصر لإحداهما ويثور على الأخرى تارة أخرى . وأعتقد أن تاريخ الفكر السياسي المسيحي، هو تاريخ الصراع بين هاتين السلطتين / الفكرتين، أيهما تتقدم على الأخرى ؟ أيهما توظف الأخرى لصالحها ؟ أيهما لها الأولوية على الثانية ؟

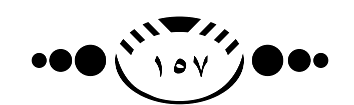
القديس بولس و القديس بطرس: انطلقا من أن مملكة يسوع ليست من هذا العالم، وتركيز المسيح على فكرة الروح مقابل الجسد، ومجال الروح منفصل تماما عن مجال الجسد، والحياة الدنيا الحياة الأرضية لا قيمة لها عند الإنسان، وقد تكون عبئا



عليه أحيانا، يجب عليه أن يتحمل جزئياتها وتفاصيلها ومحنها ليعبر إلى الحياة الأبدية. والعبودية من الناحية السياسية كالفقر من الناحية الاجتماعية والمرض من الناحية الصحية، كذلك الحكم المطلق أو الاستبداد أو حكم الطاغية، جميعها محن قد يمر بها الإنسان، لكنها تبقى آلام جسدية أو ضرب من العذاب الأرضي، وعلينا أن لا نبتئس كثيرا لمحن الجسد، علينا أن نصبر عليها . على المواطنين أن يتحملوا حكم البشر، وعلى العبيد أن يتحملوا ما هم فيه من عبودية، وعلى الفقراء أن يتحملوا جوعهم وفقرهم، وعلى المرضى أن يصبروا على سقمهم ومعاناتهم، فجميع ذلك محن أرضية دنيوية مؤقتة وزائلة، تصيب الجسد ولا تؤثر على الروح، مثلها مثل الثروة، حيث قد تكون الثروة أيضا، محنة مهلكة لصاحبها وملقية به في عذاب جهنم، فليس على المؤمن سوى **الصبر و الطاعة**، **الصبر** على ما قسمه الله له، على اعتبار أن كل ما يحصل له من ترتيب الله وتدبيره، **والطاعة** لما نؤمر به سواء من الله، وسواء من الحكام وأولي الأمر. هذه خلاصة ما توصل إليه هذان القديسان.

فالقديس **بطرس** يقول : ((**أن الله أحق من الناس بالطاعة**))،(٩) ويقول أيضا: **((وأنتم أيها الخدم اخضعوا لسادتكم بكل مهابة، لا للصالحين منهم والمترفعين، بل لأولي العنف أيضا))**(١٠)، وفي نفس الرسالة يؤكد بطرس على نفس الفكرة فيقول : **((أيها الأحباب، اخضعوا لكل ترتيب بشري من أجل الرب، إن كان للملك فكمن هو فوق الكل، أو للولاة فكمرسلين منه للانتقام من فاعل الشر وللمدح لفاعلي الخير، أكرموا الجميع، أحبوا الإخوة، خافوا الله، أكرموا الملك))** . (١١)

أما القديس **بولس** في رسالته إلى أهل كولوسي، فهو يدعوا العبيد إلى أن يتحملوا عبوديتهم في صبر وتقوى، فيقول : ((**أيها العبيد أطيعوا في كل شيء سادتكم... والظالم سينال ما ظلم به، وليس ثمة محاباة**)) . (١٢) وفي رسالته إلى أهل رومية، يدعوهم فيها إلى طاعة السلطات القائمة، لأنه لا سلطان إلا من الله، وجميع السلطات من ترتيب الله على حد زعمه : ((**ليخضع كل واحد إلى السلطات المنصبة، فإنه لا سلطان إلا من الله، والسلطات الكائنة إنما رتبها الله، فمن يقاوم السلطان إذا، فإنما يعاند ترتيب الله، والمعاندون يجلبون الدينونة على أنفسهم، لأن الخوف من الحكام لا يكون عن العمل الصالح بل عن الشرير. أفتبتغي أن لا تخاف من السلطان ؟ فافعل الخير فتكون لديه ممدوحا، لأنه خادم الله لك للخير. وأما إن فعلت الشر فخف، لأنه لا**



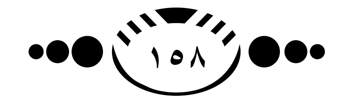
يتقلد السيف عبثا فإنه خادم الله الذي ينتقم وينفذ الغضب على من يفعل الشر، فلذلك يلزم الخضوع لا خوفا من الغضب فقط، بل من أجل الضمير أيضا، ومن أجل هذا توفون الجزية، لأن الحكام هم خدام الله الذين همهم المواظبة على الخدمة، فأدوا إذن للجميع حقوقهم : الجزية لمن له الجزية، والجباية لمن له الجباية، والمهابة لمن له المهابة، والكرامة لمن له الكرامة)).(١٣)

ففي تعاليم كلا القديسين تكريس لثنائية [**الاستبداد/الطاعة**]، بغير مواربة وبما لا يدع مجالا للشك أو لسوء الفهم، كلاهما يدعو إلى طاعة السلطة القائمة، واحترامها، وعدم الاعتراض عليها، لأن هذا ترتيب من الله ولا راد لقضاء الله . ولا سلطة إلا من عند الله، فأي مقاومة لهذه السلطة هي تمرد على الله، واعتراض على تدبيره وترتيبه ومشيئته، والحاكم ليس سوى سيف الله في أرضه، ليقيم العدل فيها فيثيب الخيرين على فعلهم، ويعاقب الأشرار على خبثهم .

ورغم أن المسيحية نفت الطبيعة الإلهية للحاكم، واعتبرته بشرا ليس إلا، لكن مبدأ: ((**لا سلطان إلا من الله**))، الذي أتت به وكرسته، أعطى للملوك حق إلهي مقدس في الحكم، وأضفى القداسة على كل حكم حتى ولو كان استبداديا، وما على المواطن سوى الطاعة المطلقة والاستسلام الكامل للحاكم، وعدم الاعتراض عليه وحتى مناقشته، وترك أمره إلى الله ليحاسبه في الدار الآخرة، أما في الحياة الدنيا، فليس أمام المواطن سوى السمع والطاعة والامتثال والاستسلام لصاحب السلطة، لأن سلطته تأتي من الله، وهذا هو جوهر ما أطلق عليه : ((**نظرية الحق الإلهي المباشر**)) في الحكم .

هذه النظرية الفلسفية في مصدر السلطة وجدت من المفكرين المسيحيين من دافع عنها، فذهب **ترتليان** [١٠٥ – ٢٢٠] إلى القول : ((**الإمبراطور هو لنا أكثر مما هو لأي إنسان آخر، لأن إلهنا هو الذي أقامه، ولهذا وجب علينا أن ندعمه، فالسلطة الإمبراطورية مستمدة من الله، وإن كانت لا تشارك في فضائل الألوهية لأنها مخلوقة، فالله خلقها لتنفيذ مشيئته**)) ومن هنا فإننا ((**نحترم في الأباطرة حكم الله الذي أقامه لحكم الشعوب، فنحن نعلم أنهم بإرادة الله يمسكون بالسلطة**)) (١٤)

ولكن رغم دعوة الدين المسيحي إلى الخضوع لسلطة الإمبراطور الروماني، سواء كان صالحا أم فاسدا كما رأينا، فإن هذا الدين بقي مضطهدا ومحتقرا لمدة ثلاثة قرون، ولم



يُعترف به كدين شرعي ومباح إلا بموجب وثيقة عام [٣١٣ م]، حينها فاز الدين المسيحي بحق الوجود بعد معركة قاسية وطويلة، فأصبحت ممارسة الشعائر المسيحية حرة، كما هو الحال بالنسبة للديانات الأخرى، وأعيدت للكنائس أماكن العبادة المصادرة، كما أعيدت لها الأموال المنهوبة، ووضع الوثنيون والمسيحيون على قدم المساواة في إطار من الحياد الديني للسلطة الإمبراطورية، وفي مناخ من حرية الضمير والانتماء الديني، وذلك في عهد **القديس قسطنطين** الذي اعتنق المسيحية في عام [٣١٢ م]، بعد أن كان يعتنق دين عبادة الشمس الذي كان دينا لأبيه **كنستانس كلور** .

لكن الكنيسة رغم عرفانها بالجميل لأول إمبراطور انحاز إليها، كان أمامها عدة تساؤلات تتوجس منها، هي:

١ – كيف تضمن أن الإمبراطور لن يقوم بالتعدي على الميدان الكنسي .

٢ – الإمبراطور باعتباره مسيحيا، وابنا خاضعا للكنيسة، هل سيخضع مثله مثل آخر رعاياه، للقضاء الكنسي في المواد الأخلاقية والروحية ؟

٣ – في وجه نمو الهرطقات هل سيقوم الإمبراطور باعتباره مسيحيا في الحفاظ على نقاء مذهب المسيح ضمن أقاليمه ؟

٤ – على الكنيسة أن تتخذ موقف واضح وصريح من مسألة معرفة أي سلطة من بين السلطتين الروحية أو الزمنية أعلى من الأخرى ؟. (١٥)

القديس أوغستين [٣٥٤ – ٤٣٠]، في كتابه ((**مدينة الله**)) الذي ألفه عام [٤١٣ م]، فصل فصلا تاما بين مدينة الأرض ومدينة السماء واعتبر أن ((**حب الذات لحد احتقار الله، صنع المدينة الأرضية، وحب الله لحد احتقار الذات، صنع المدينة السماوية، إن المدينة الأولى تتمجد في ذاتها، أما الثانية فتتمجد في الرب، الأولى تبحث عن مجد آت من البشر، أما الثانية فإن الله الشاهد على الضمير هو مجدها الأكبر**)).

وهو يعتبر أن سيطرة الإنسان على الإنسان عقوبة يستحقها، فدية لخطيئته الأولى، وعلى العبد أن يطيع سيده بطيب خاطر، وعلى المحكومين أن يطيعوا السلطة في حدود غاياتها الخاصة، وكل سلطة قائمة في هذا العالم يجب أن تمجد . وعلى المسيحي ومن



أجل إطاعة أوامر الله التي تتغلب على كل الأوامر الأخرى، يجب أن لا يدفعه خضوعه لقيصر إلى الحد الذي يضع فيه إيمانه تحت نير أولائك الذين تقلدوا هذه المناصب العالية التي تجعلهم قيمين على أمور هذا العالم . و الله حر في أن يعطي مملكة الأرض للأتقياء أو للكفار، لكنه يحتفظ بالسعادة في مملكة السماء للأخيار حصرا.

باختصار على المؤمن واجب الانحناء أمام المخطط الإلهي، ويجب أن يطيع السيد الدنيوي بغية إرضاء السيد الأبدي، وإذا كان السيد الدنيوي يأمر ضد الله، وكانت أوامره ظالمة وكافرة ومضادة للقانون الأبدي والقانون الطبيعي، فمن واجب المسيحي حين ذلك أن يرفض . أي مجرد رفض ومقاومة سلبية وليس تمردا نشيطا ضد الظلم والاستبداد .

وعند **أوغستين** شكل الحكم أو الدستور أمر دنيوي بحت، وهو يتعلق بطبيعة الشعب الذي سيُحكَم، وكذلك بالظروف التي تحيط بهذا الشعب، فليس فيه شيء ثابت .

والعدالة عند **أوغستين** هي الفضيلة التي تعطي لكل واحد ما يعود له، وعلى الدولة كي تستمر أن تلبي حدا أدنى من متطلبات العدالة، إن لم يكن بالمستطاع تحقيق العدالة الحقيقية والكاملة **لمدينة الله**، وقد ميز أوغستين بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية ودعا إلى تعاونهما معا، لكنه أقر بالتفوق المعنوي للسلطة الروحية، على أساس أن للدولة المصالح المادية والحياة الخارجية والجزاءات الجسدية والسيف، وللكنيسة المصالح الروحية والحياة الداخلية والجزاءات الروحية البحتة، والكل يترافق بالمحبة، حفاظا على مصلحة الكنيسة والدولة معا .

وأول من دعا إلى استقلال الكنيسة عن السلطة الزمنية هو **القديس أمبراوز** وكذلك **القديس حنا كريوستوم** الذي دعا لأن يخضع الملك للكاهن .

وفي نهاية القرن الخامس الميلادي وبعد انهيار الإمبراطورية الرومانية الغربية أمام ضربات البرابرة، وصمود الإمبراطورية الشرقية، دعا **البابا غيلاس الأول** إلى التمييز بين السلطتين الزمنية والروحية، مع بقاء التنسيق بينهما وتكامله، بشرط بقاء التمييز والتقديس للسلطة البابوية على السلطة الملكية، مع التأكيد على التفوق المعنوي للسلطة الروحية أي الكنيسة ورئيسها الحبر الأعظم.

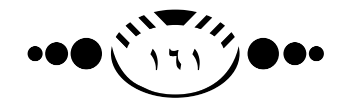


وفي هذه المرحلة ظهرت نظرية ((**الحق الإلهي غير المباشر**))، لأنه عندما ضعفت الإمبراطورية الرومانية، وفي نفس الوقت ازدادت ثروة الكنيسة وقوتها، لم يعد من المناسب القول إن الأباطرة يمثلون الله في أرضه، إذ كيف يمكن لملك ضعيف أن يستمد السلطة من الله، لذلك ظهرت فكرة جديدة ملخصها : ((**صحيح أن الحكام يستمدون سلطتهم من الله، لكنهم يمارسونها بموجب رضا الشعب المسيحي، فالله لا يختار الحكام مباشرة، وإنما يوجه أحداث التاريخ والمجتمع توجيها يتم بمقتضاه اختيار المسيحيين لحكامهم، ولما كانت الكنيسة تمثل المسيحية، ولما كان المسيحيون جميعا يتحدون في المسيح، والكنيسة هي التجسيد لهذا الاتحاد، فإنها بالتالي لا بد أن ترضى عن هذا الاختيار وتباركه**))، وهكذا دخلت الكنيسة طرفا في إضفاء الشرعية الدينية على الحاكم .

وفي نهاية القرن السادس الميلادي، جاء **القديس غريغوار الكبير** [٥٤٠ – ٦٠٤] وهو الذي أصبح البابا بين عامي [٥٩٠ – ٦٠٤]، ليؤكد على واجب الرعية الديني بالطاعة سلبيا، وعدم نقد أو حتى همس للأمراء الذين أعطاهم إياهم الله، فهؤلاء الحكام لا يبررون أعمالهم إلا أمام الله، فبين ضميرهم وبين الله يجري النقاش الوحيد الممكن، والذي ليس لرعاياهم فيه أي نصيب . وبذلك يتجلى هنا مذهب قدسية الأمير وسلطته الإلهية بشكل قاطع .

ومع ضعف الدولة وانهيار مؤسساتها، بحيث لم تعد الإمبراطورية الرومانية تشكل مرتكزا لها، أصبح كل شيء يجري كما لو أن السلطة الدنيوية لم يكن لديها أساس آخر غير خدمة الكنيسة، وتعود قيمتها إلى كونها الذراع والسيف والسلاح الذي يجلب للتبشير المسيحي دعامة الإكراه المادي على حد تعبير **إيزودور توسفيل** المتوفي عام [٦٣٦م] .

إلى أن جاء الحدث الفصل عام [٨٠٠ م] يوم عيد الميلاد حين تسلم ملك الفرنجة والقائد العبقري **شارلمان** من البابا **ليون الثالث** التاج الإمبراطوري في كنيسة القديس بطرس بروما، وأصبحت خدمة الله والكنيسة، والمهمة التي أسندها الله للإمبراطور لكي يقود شعبه في طريق الخلاص، تتمتع في الإمبراطورية بأولوية تجعل الرئاسة الدينية تبدو وكأنها الأساسية، وكأن واجب الملك أصبح في السهر على حماية الكهان وعلى قيامهم بخدمة الله .



ومع موت شارلمان تصدعت الإمبراطورية، وقام النظام الإقطاعي في القرنين العاشر والحادي عشر، وأصبحت الكنيسة أسيرة للإقطاعية وتلونت بها، وفسدت وأصابها الانحلال، وأصبحت البابوية تقريبا ألعوبة الأرستقراطية الرومانية، وأصبح العالم المسيحي اسم فارغ من المعنى .

وفي القرن الحادي عشر احتدم الصراع بين البابوية والملكية الإمبراطورية، تأسست على أثرها المسيحية **الغريغورية** التي أسسها **القديس غريغوار السابع** والتي تقوم على القوة المتفوقة للبابوية، وصاغ غريغوار أفكاره في مذكرة من سبعة وعشرين اقتراحا، يقدم فيها تصورا لحكم الكنيسة جاء فيها: ((**إن الكنيسة الرومانية أسست من قبل الرب وحده، والحبر الأعظم الروماني وحده قيل عنه بحق أنه كلّي.. وإن مندوبه في مجمع ما هو أعلى من كل الأساقفة.. إن من المسموح له أن يعزل الأباطرة ... ولا يجب أن يحاكم من قبل أي شخص... ويمكنه أن يحل الرعايا من يمين الوفاء الذي أدي للظالمين**)) .

وفي شباط [١٠٧٦] وقف ليقول: ((**أيها السعيد بطرس، يا أمير الرسل.. إني بقوة ثقتك وبسلطتك ونفوذك، أمنع الملك هنري الذي وقف بغرور أحمق ضد كنيستك من حكم مملكة ألمانيا وإيطاليا.. وأحل كل المسيحيين من اليمين الذي أدوه له، وأمنع أي شخص كان من الاعتراف به كملك**)) .

فالإمبراطور بالنسبة لغريغوار في الكنيسة وليس فوق الكنيسة، وبناء على هذه السلطة التي تمتع بها الكرسي البابوي تم عزل الملك هنري الرابع ملك ألمانيا وعين بدلا عنه منافسه **رودولف** .

مع **هوغ دوسان فيكتور** [١٠٩٦ – ١١٤١]، أصبحت السلطة الروحية هي التي تؤسس السلطة الزمنية لكي توجد، وأن تحاكمها إذا أساءت السلوك، وأصبحت بذلك السلطة الملكية تستمد من السلطة البابوية جلال مقامها، كما يتلقى القمر نوره من الشمس .

ومع **القديس توما الإكويني** [١٢٢٥ – ١٢٧٤] ولدت فكرة **العقد الذاتي** بين الشعب وحاكمه، يخضع الشعب بموجبه لحكامه مقابل بعض الشروط مثل :



١- ضرورة تبادل القسم بين الملك والشعب، هذا القسم الذي يهيمن على العلاقة بين الملك ورعاياه طوال فترة حكمه، بحيث إن استعمال السلطة بطريقة مخالفة بشكل فاضح للقسم الملكي، يبرر عزل الملك غير الوفي سواء من قبل رعاياه أنفسهم أم من قبل البابا .

٢ – في نظرية التعاقد هذه بين الملك والشعب، الكنيسة تأخذ علما بعقد الخضوع وتحكم فيها، فإذا كان الأمير المنتخب من قبل الشعب جدير بالتعهدات التي قطعها على نفسه، فهي تسند له الحكم بواسطة التتويج العلني أو التقديس، وتحتفظ لنفسها بسحبه منه إذا لم يقم بإنجاز واجباته .

٣ – الالتزام التعاقدي الرئيسي للملك يكمن في نشر العدل، العدل الذي يجد في القانون شكله الدقيق والملموس، وإن هذا القانون فوق الملك، واحترام الملك للقانون إزاء رعاياه هو أيضا التزام تعاقدي.

فبالنسبة **للقديس توما الإكويني**، السلطة ذات أصل إلهي وطبيعة إلهية ((**كل سلطة من الله**))، أما تعيين الحاكم فيتم من البشر وليس من الله ((**نظرية الحق الإلهي غير المباشر**))، إذا التزم الشعب بالطاعة فإن الحكام من جانبهم يلتزمون بالقيام بواجبهم الذي يكمن في البحث عن خير الجمهور، وليس خيرهم الخاص، أما إذا طغى الحاكم وبحث عن مصلحته الخاصة وليس عن الخير المشترك، فإن القديس توما يرى أن قلب مثل هذه السلطة لا يعتبر تمردا، شريطة أن لا ينفذ بطريقة من شأنها أن تجعل جمهور الرعايا يعانون من الفوضى التي ستتلوه أكثر من معاناتهم من النظام الطغياني نفسه . لكنه لا يجيز قتل الطاغية مهما طغى، لأنه يعتبر القتل مخالفا لأوامر الرسل الذين يأمرون بطاعة السادة الصعاب، ولكن يمكن للرعايا أن لا يحتفظوا بواجباتهم تجاهه حسب قاعد ((**النظرية التعاقدية**))، وعلاج الطاغية عنده يتم إما بإنقاص سلطات الطاغية أو بعزله، باعتباره ملكا فاسدا، وإلا فيجب اللجوء إلى الله القادر على تليين القلوب القاسية، وهو القادر على إزالة الطغيان بأن يهدي الطاغية شريطة أن يكون الشعب نفسه قد تحرر من الخطيئة. والحكم الفاضل بالنسبة للقديس توما هو الذي يهتم بوحدة الدولة، وبالسلام الاجتماعي الذي يضمنها، والذي يهتم بالفضيلة لدى الحكام .



وفي **النزاع البونيفاسي** [١٢٩٦ – ١٣٠٣ م]، بين المجتمع السياسي والمجتمع الإكليروسي :

حزب الكنيسة : جيل دوروم في كتابه **((في السلطة الإكليروسية))**، **وجاك دوفيترب** في كتابه **((في النظام المسيحي))**، هذا الحزب كان يرى أن كل الممالك يجب أن تكون تحت سلطة نائب المسيح، رئيس الكنيسة، وكل السلطات يجب أن تخضع للكنيسة، والبابا في هذه الدنيا يعتبر جندي الله، فهو مثل الله لا يخضع إلا لذاته، ولا يعرف كقاعدة إلا رغبته، وكمراقبة إلا ضمير مسؤولياته السامية، والكنيسة هي المجتمع الوحيد ملك الشعب، فيها وحدها تكمن العدالة الحقيقية، والمصالح الحقيقية، وكل سلطة بشرية هي غير كاملة، وكل نظام طبيعي بحاجة للنعمة الإلهية من أجل أن يرتفع للكمال، فهو إذا بحاجة إلى الكنيسة، والسلطة البابوية لها طابع إلهي أكثر مما هو إنساني، ومقاومة سلطة منظمة من قبل الله هي كمقاومة النظام الإلهي نفسه، والخضوع لبابا روما هو الشرط الضروري للخلاص . وهذا يعني تأكيد واجب الخضوع العام والتام وغير المحدود مطلقا.

أما **حزب الدولة** وهم **الملك فيليب الجميل** والملكيون : في عام [١٢٩٧ م] أعلن **فيليب الجميل**، ملك فرنسا شخصيا، لرسولين بابويين، بأن الحكم الزمني في مملكته هو من اختصاصه وحده فقط، وأنه لا علاقة لأي شخص آخر به، وأنه لا يعترف بأي أحد أعلى منه في هذا المضمار، وأنه يستمد مملكته من الله وحده . وهذه الصيغة تستبعد وساطة الشعب أو الجماعة ووساطة البابا على حد سواء.

هذا الحزب يرى أن المملكة وليس الإمبراطورية هي التي تمثل الشكل الأمثل للدولة، الدولة التي هي مجتمع كامل يكفي ذاته بذاته، وهذا يمثل بزوغ فكرة الوطن القومي، ويرون أن المسيح مات من أجل كل الناس، فمن حق الناس أن يدلوا بآرائهم في الكنيسة ومن أجل الكنيسة، أما رجال الدين فإن عليهم واجب المساهمة مثل الآخرين في النفقات العامة .

والمسيح لم يعط لبطرس مفاتيح مملكة الأرض، وإنما مفاتيح مملكة السماء، إذا فنائب المسيح استلم مملكة روحية وليس مملكة أو سلطة زمنية، لقد وضع البابا فوق الآخرين فيما يتعلق بالأشياء التي تخص الله.



ومضى أكثر من مئة عام على حيازة ملوك فرنسا للحق بدون منازع، باعتبار الله وحده أعلى منهم في الأمور الزمنية، فهم لا يعترفون بأحد غير الله أعلى منهم، لا الإمبراطور ولا البابا .

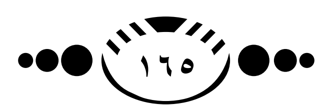
أما **دانتي** في **الكوميديا الإلهية** [١٣١١ ؟]، فهو يرى أن السلطة الإمبراطورية هي وحدها التي تستطيع أن تعيد للسلطة الزمنية كرامتها، وتوقف انحطاطها . وهو يرى أن خير الجنس البشري يتطلب أن يتشبه بإله، وذلك عندما يكون واحدا إلى أقصى حد، لأن مبدأ الوحدة يكون في الله وحده، وعندما يكون البشر موحدين في واحد، الأمر الذي يتطلب خضوع كل البشرية إلى أمير واحد، (الإمبراطور)، الأمير الكلي، ليتولى تحقيق السلام والعدل والسلطة الزمنية، وتكون سلطته خاضعة مباشرة لله، وليس لأي نائب له، والله وحده هو الذي ينتخب الإمبراطور ويثبته، لأنه ليس هناك من قوة أخرى أعلى منه، ((**نظرية الحق الإلهي المباشر**)) .

وقيصر يحكم الكرة الأرضية من طرف الله وحده، الله الذي يتحكم بكل شؤون السلطتين الزمنية والروحية على حد سواء، والبابا والإمبراطور هذان النصفان للإله هما شمسان جعلتا لإنارة طريقين **طريق الله وطريق العالم** .

وإذا كان الله وحده، هو الذي ينتخب الإمبراطور ويثبته عند **دانتي**، فإن المواطنين هم الذين يختارون الأمير عند **مارسيل دو بادو** [١٣٣٢]، والأمير وحده من يمسك بزمام السلطة السياسية، وإذا أساء الأمير استعمال سلطته فإن المشرع، ((الشعب))، الذي انتدبه يستطيع أن يقومه ويعاقبه أو حتى يعزله، ((هذه الفكرة تعتبر من البذور الأولى لفكرة العقد الاجتماعي وبداية تحرر السلطة الزمنية من هيمنة السلطة الروحية)) .

والكنيسة عند **بادو** جزء من المجتمع، وليس جسما مستقلا، فهي لا تستوجب قيام سلطة، والإكليروس ليس سلطة، وهناك سلطة واحدة هي سلطة المشرع البشري التي يمارسها مندوبه، أي الأمير، ولا يمكن القبول بمركزين متميزين للسلطة حفاظا على وحدة المجتمع .

ومهمة رجال الدين تقتصر على الشعائر والاحتفالات وإقامة القداسات والوعظ وإعطاء المشورة لصاحب الأمر، وهنا تنصهر الكنيسة بالدولة ولا يوجد فصل بينهما،وذلك بافتراض أن الدولة هي دولة مسيحية، وهذا يؤدي إلى خضوع الكنيسة



للدولة وحتى ابتلاعها لها، فحلت بذلك الأحادية الزمنية محل الأحادية الثيوقراطية .

كذلك **غيوم دوكام** [١٢٩٠ – ١٣٥٠]، يرى أيضا أن السلطة الإمبراطورية تستمد مصدرها من رضا الشعب الذي تعبر عنه هيئة الناخبين .

أما **جون ديكليف** المولود عام [١٣٢٠]، يعود بنا إلى الوراء ليبشر بأن الملك هو نائب الله وممثل مملكة المسيح الإلهية، له الحق في الطاعة، سواء كانت أعماله عادلة أم جائرة، وإن كل مقاومة موجهة ضده هي ضالة وتستحق الإدانة، وواجبه أن يحكم وفق العدالة والقانون، والجماعة ليس لها أي حق شرعي ضده في حال نكثه بهذا الواجب، وإن كل سلطة كنسية تتفرع عنه، ومن اختصاصه أن يصحح التجاوزات في الكنيسة . وكأنه عاد بنا إلى المربع الأول أي نظرية الحق الإلهي المباشر.

ومع الانشقاق الكبير عام [١٣٧٨ – ١٤١٧]، الذي قسم العالم المسيحي بين **بابا روما وبابا أفينيون**، تعزز تمايز الدولة القومية، وتفتحت الدولة القومية في ظل الحكم الملكي، فملكها هو الذي يجسدها ويحكمها .

و تلت هذه المرحلة، مرحلة نمو وازدهار امتدت لقرنين من الزمن، تخللها أحداث جسام **كالإصلاح البروتستانتي** الذي قام باسم الدين الحقيقي، وذلك بشن هجوم حاسم على البابوية، لم يخرج العالم المسيحي منها إلا منقسما على نفسه إلى قسمين. وتخلله أيضا **الحروب الأهلية** التي اجتاحت فرنسا في النصف الثاني من القرن السادس عشر، وإنكلترا خلال النصف الأول من القرن التالي. كل ذلك ترك آثاره على الفكر السياسي .

وهيمن **ميكيافيللي** على عصر النهضة وعلى العصور التي تلته حتي العصور الحديثة، وأهم ما ميز **ميكيافيللي** أنه فصل بين السياسة والأخلاق بشكل قاطع، وأكد على استقلال السياسة وأولويتها، ودرس الواقع كما هو لا كما يجب أن يكون . والناس عنده سذج غير قادرين على الوصول لأعماق الأشياء، شريرون وخبيثون، وخبثهم لا يزول مع الزمن، ولا يخف مقابل أي حسنة، قليلي الذكاء في الخير كما في الشر.

وليس مهما شكل الدولة عند ميكيافيللي، لأن الدولة في نظره موجودة ومن الضروري المحافظة عليها وتقويتها، وإصلاحها عند الاقتضاء للمحافظة عليها، وهناك غاية وحيدة



هي ازدهارها وعظمتها .

والدين عنده خادم للسياسة، وهو أداة تأديبية عجيبة، وعلى الحكام أن يحافظوا على أسس الدين القومي، باعتباره ضمانا للإتحاد والأخلاق الحسنة . وهو لم يكن يحب المسيحية ويفهمها، لقد كان مغرما بالحرية وبالقوة التي تمجد العمل والمجد الدنيوي، وذلك لأن المسيحية حسب قوله : **تكن قدرا قليلا من التقدير لمجد هذا العالم، وهي تمجد الناس الوضيعين الذين يكرسون وقتهم للحياة التأملية، وتطالبهم بتحمل الآلام، وتعدهم للذهاب إلى الجنة، وتطالبهم بتحمل ضربات الأشرار بدل ردها . هذا النوع من الدين يضع السعادة القصوى في التواضع و الدناءة واحتقار الأمور البشرية، ويجعل الشعوب ضعيفة، ويصنع منها فريسة سهلة للأشرار المتربصين .**

والمهم أن ميكيافيللي سخر فكره السياسي للحفاظ على الدولة وليس للحفاظ على السلطة .

وفي [٣١ - ت١ - ١٥١٧ م] علق راهب أوغسطيني عمره [٣٤ سنة] واسمه **مارتن لوثر**

[١٤٨٣ -١٥٤٦] على باب الكنيسة الجماعية في **فيتمبرغ، بساكس**، إعلانا يتضمن [٩٥] أطروحة ضد صكوك الغفران البابوية، ودخل هذا النبي المسلح، كما أطلق عليه، في صراع ضد روما – البابا –اضطره ذلك إلى التحالف مع أمراء بلاده – ألمانيا– وألح في فكره على واجب المسيحيين بالطاعة للسلطة الزمنية، ولم يكتف بذلك، بل دعا إلى حكم الشعب بالقوة، وكان يردد: ((**كما يريد الحمار أن يتلقى الضربات، كذلك يريد الشعب أن يكون محكوما بواسطة القوة**))، وإن الله أعطى للحكام سيفا ليكون خادما لغضب الله ضد الأشرار، وتمهيدا عادلا لجهنم والموت الأبدي، والسيف قد تأسس من قبل الله من أجل معاقبة الأشرار وحماية المستقيمين والحفاظ على السلام.. وفعل القيام بالحرب والمذابح قد تأسس أيضا من قبل الله، وإن وظيفة الحرب أو السيف هذه هي وظيفة إلهية في حد ذاتها، واليد التي تحمل السيف وتذبح ليست يد الإنسان وإنما هي يد الله، إن الله هو الذي يشنق ويعذب بالدولاب ويقطع الرأس ويحارب، وإن كل هذه الأفعال هي أفعاله وأحكامه، وإن رفض القيام بالحرب باسم الضمير المسيحي، لا يمكن أن يكون إلا ذريعة سيئة لعدم طاعة السلطة، ولرفض السيف الذي أسسه الله .

وكان يعتبر أن كل مقاومة نشطة للملك السيد هي جريمة قدح في الذات الإلهية،



ودعا إلى الصبر على ظلم الحكام، لأن برأيه أن التألم من الظلم هو أفضل من تهديم النظام الذي أقامه الله، والذي لا علاقة للبشر فيه، وهو لا يبرر أي مقاومة للملك حتى ولو خرق هذا الملك قانون البلاد ودستورها، لأن الله وحده سيد العدل والظلم، يستطيع أن يقرر الصواب أو الخطأ، وليس المحكومون، وإن أي عقد مزعوم، أو أي حكم مزعوم للقانون لا يمكن التذرع به هنا .

وهو مع الحكم الفردي المطلق وضد الحكم الشعبي قلبا وقالبا، إذ كان يؤكد ويقول: ((**لو كان لا بد لنا من معاناة الألم، فخيرلنا أن نعانيه علي يد الحكام أفضل من أن نعانيه على يد رعاياهم، لأن الرعاع لا يعرفون الاعتدال، وإن كل فرد من الغوغاء يثيرمن الألم أكثرمما يثيره خمسة من الطغاة، ولهذا كان من الأفضل أن نعاني الألم من الطاغية، أو من الحاكم المستبد بصفة عامة عن أن نعانيه من عدد لا حصر له من الطغاة الغوغاء .. وأمراء هذا العالم آلهة، والناس العاديون هم الشيطان، وعن طريقهم يفعل الرب أحيانا ما يفعله في أحيان أخرى مباشرة عن طريق الشيطان، أو أنه يجعل الثورة عقوبة لخطايا الناس** .. إلى أن يقول : **إني لأفضل أن أحتمل أميرا يرتكب الخطأ على شعب يفعل الصواب**)) .

وعنده ليس ثمة أفعال أفضل من طاعة من هم رؤساؤنا وخدمتهم، والعصيان خطيئة أكبرمن القتل والدس والسرقة وخيانة الأمانة وكل ما تشتمل عليه هذه الرذائل.. فأي استبداد أكثرمن هذا ؟ !

ولم يكن **مارتن لوثر** مفتي الاستبداد والطغيان فحسب، بل كان عنصريا متعصبا أيضا، لأنه كان يرى أن العالم بأسره سيئ والمسيحيون فقط هم الخيرون .

فمارتن لوثر كما يتضح لم يكن يميز بين الديمقراطية وحكم الغوغاء، وجعل من الحكام آلهة أو مندوبين عنهم، وحرّم مقاومة الحكام ومحاسبتهم من قبل المحكومين، وطلب أن تترك معاقبتهم ومحاسبتهم إلى الله وحده، فهو قريب وسوف يحاسب الجميع .

وفي آذار [١٥٣٦ م] ظهر في مدينة **بال** بسويسرا كتاب باللاتينية تحت عنوان : ((**مؤسسة الدين المسيحي**)) لمؤلفه **جان كالفن** [١٥٠٩ – ١٥٦٤]، وهو فرنسي مجاز في الحقوق، يتقن اللاتينية، متأثرا بالبروتستانتية، هرب من بلده واختبأ في سويسرا، وكان يسميه البعض ((**البطريرك الثاني للإصلاح**)) .



وكالفن في مؤلفه هذا كان يرى أن للإنسان نظامان : **نظام روحي:** يهتم بالروح والداخل، و **نظام زمني :** يهتم بالأخلاق الخارجية والواجبات الإنسانية والمدنية التي يجب على الناس أن يحافظوا عليها فيما بينهم من أجل أن يعيشوا مع بعض بنزاهة وبعدل، وهذين النظامين يكملان بعضهما البعض .

وكالفن أوكل للمجتمع المدني مهمة إدارة الدين، وهو يرى أن النظام الزمني عليه أن يهتم بالخدمة الخارجية لله، كما يهتم بتنظيم شؤون الحياة . وكان يرى أن إرادة الله هي سبب كل شيء، وعلى الحاكم أن يدعو إلى الله ولأوامر الله، والواجب الأول للحاكم هو المحافظة على عبادة الله الخالصة، واقتلاع الوثنية وانتهاك الحرمات والتجديف والزندقة من جذورها .

ولأن الحاكم - بنظره – تختاره إرادة الله، فإن له الحق بالطاعة، وبالخضوع التام والكامل له. والحاكم عنده، مهمته نابعة من الله وسلطته مستمدة منه، إنه مساعد الله ونائبه، لهذا له الحق بالعزة والإجلال وبأن يكون مطاعا بإرادة حرة، إذ أنه لا يمكن مقاومة الحكام بدون مقاومة الله، وعلى المواطن أن لا ينازع الحاكم حكمه، وإذا كان هناك شيء يحتاج إلى تصحيح فليقله لمن فوقه وألا يتولى العمل بنفسه ! وليس له أن يفعل شيئا بغير أمر من يعلوه مرتبة، والحاكم السيئ برأيه هو عقاب للناس على خطاياهم، وهو يستحق خضوع رعاياه غير المشروط له، وبما لا يقل عن ما يستحقه الحاكم الصالح .

وهكذا يردد كالفن تلك الحجة البلهاء أو ذلك التبرير الساذج الغريب الذي يقول إن الطغيان والهزائم الحربية والنكبات السياسية، إنما هي غضب من الله، وعقاب للناس لأنهم ابتعدوا عنه، وتخلوا عن الصراط المستقيم .

وكالفن كما أنه لا يعترف بحق الشعوب في مقاومة حكامهم الفاسدين، ويدعوا إلى طاعة الحكام والخضوع لهم، كذلك فهو لا يعترف أيضا بحرية الفكر ولا بتعدد الآراء أو اختلاف وجهات النظر، وهو أمر يتسق تماما مع كراهية **البرتستانتية** للديمقراطية أو حكم الشعب .

والجدير ذكره أن **اللوثرية و الكالفينية** هما المكونان الرئيسيان لما سمي إجمالا **بالبرتستانتية** : التي تقول إن الطبيعة البشرية فاسدة، وما يرتكبه المرء من شرور إنما



يعود في أساسه إلى هذه الطبيعة، أما ما يأتيه من أعمال صالحة فهو يرتد في النهاية إلى الله .

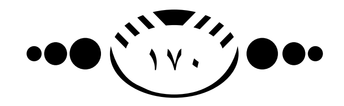
فالإنسان في البروتستانتية مخلوق ساقط، خلق في الأصل على صورة الله، لكنه ثار وتمرد على خالقه، لذا فإن الإكراه أو القسر سيكون في هذه الحالة هو الأساس الضروري للحياة الاجتماعية والسياسية، لذلك لا بد من إنسان يجبرهم على الطاعة، فالقمع هنا للحد من خطايا الإنسان، والدولة هنا هي خادم الله على الأرض .

أما التسوية التي تمت في إنكلترا بين **الكاثوليكية والكالفينية** فسينتج عنها ما سمي **بالأنجليكانية .**

- **المناهضون الكاثوليك للملكية :** يرى **مونتاني :** أن على الرعية أن تتمرد وتتسلح ضد أميرها من أجل الدفاع عن الدين . و**جان بوشيه :** في دفاعه عن البابا والكنيسة، يعتبر أن قتل الطاغية أمر مشروع، وليس هناك حق وراثي مطلق في التاج، والشعب الذي أسس الملك يستطيع شرعيا أن يعزله، لأن الملوك هم من الشعوب وليس الشعوب من الملوك.

- أما **أنصار الحق الإلهي الملكي :** أمثال **بودان** فهم يرون أن الملك يعين مباشرة و بالاسم من قبل الله، وبدون واسطة الكنيسة أو الشعب، وليس من حق الرعية التمرد أو قتل الطاغية، والمسموح به فقط هو المقاومة السلبية مهما كان الطاغية شريرا وقاسيا .

- **أنصار الحكم الملكي المطلق : مع هنري الرابع** اتجهت فرنسا نحو الحكم الملكي المطلق الحقيقي، وأصبح القدح في الذات الملكية معادلا للقدح في الذات الإلهية، والمساس بالملك كالمساس بالله، والملك لا يستمد سلطته من البشر، وإنما يستمدها من يد الله الخالدة مباشرة، والملك حين يطلب الطاعة يطلبها باسم الله وليس باسم الشعب، والملك يعطي الأوامر استنادا على حق الله الذي انتخبه مباشرة، بالتالي لا يحق للشعب ومجالسه أن يناقش هذه الأوامر، وليس هناك قوة على الأرض روحية كانت أم زمنية، تتمتع بأي حق على مملكته، لأنه يستمد تاجه من الله وحده، وربط البروتستانت الفرنسيون، بحزم بين سلطة الملك والله، واعتبروا أن الشك في هذه الحقيقة يعتبر نوعا من الهرطقة .

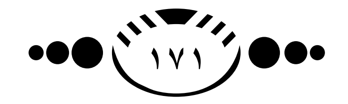


- ثم جاء **اليسوعيون:** وقالوا بالسلطة غير المباشرة، وقالوا بأن سلطة الشعب في مجموعها هي أعلى من سلطة أي فرد واحد حتى ولو كان الملك، نظرا لأن الناس ولدوا أحرارا، والسيادة تكمن في مجموع البشر، أي في الجماعة، والأمر يعود لهذه الجماعة في أن تختار بحرية شكلا محددا للحكم، وإن تعيين الرئيس أو الرؤساء يتم عن طريق تفويض السيادة، والجماعة بعد أن تفوض السيادة إلى ملك لا تستطيع بعد ذلك أن تستعيدها ثانية، والملك إثر هذا التفويض يصبح ساميا في المملكة، عليه أن يحافظ عليها، لأنه يكون بذلك خادم الدولة والجماعة بواسطة الاختيار البشري، وخادم الله لأن السلطة من الله، ولأن الله أراد أن تفوض السلطة له . وهكذا تتجرد المملكة من حريتها الأصلية لفائدة الملك .

- ومع **ألتوسوس** [١٥٥٧ – ١٦٣٨ م]، أصبحت الدولة هي الجماعة التكافلية العامة العليا، وهي المجتمع الكامل القادر لوحده فقط على إشباع كل الحاجات الأساسية للمواطنين، وهي التي تحتفظ لنفسها بحق السيادة، الذي هو ملك الشعب، لا يمكن للشعب التنازل عنه أو نقله لأي كان، ولا يمكن أن يتحول إلى مادة يتاجر فيها، وهذا الحق لا يتجزأ ولا ينقل ولا يقبل التفاوض مهما طالت مدة اغتصابه.. فلا يوجد إلا مالك وحيد ممكن للسيادة هو الشعب . والحكام مجرد إداريين مكلفين بالسهر باسم الشعب، ينتخبون من قبل الشعب نفسه، عليهم أن يؤدوا قسما بالالتزام تجاه الله والدين الحقيقي.

وما كان يهم **ألتوسيوس** هو إقامة الحواجز ضد احتمال ممارسة الحاكم لحكم طغياني، وإذا ما طغى الحاكم فعلى الشعب اللجوء إلى الأعمال الدفاعية، والتي قد تتحول إلى أعمال هجومية مسلحة ردا على أعمال العنف التي يقوم بها الطاغية، أو إذا وصل الشر حدا لا يمكن وضع نهاية له بطريقة أخرى، وفي نهاية المطاف يجب عزل الملك المذنب عندما يصر على انتهاك التزامه، واستبداله بآخر.

هذه الأفكار مهدت لقدوم **جان جاك روسو**، صاحب **العقد الاجتماعي**، الذي يمكن تلخيص أفكاره بسيادة الشعب، والشعب أعلى من الملك، والتزام الدولة تجاه الله، وتبرير مقاومة الطاغية، وجميع أفكاره تحمل في ثناياها روح معادية للحكم المطلق. والقوانين مصدرها الوحيد إرادة الشعب، والحكومة هي وكيل عن الشعب تخضع لرقابته باستمرار، وتغيير الحكومة يعود لإرادة الشعب وحده .

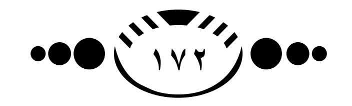


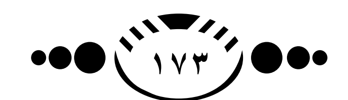
أخيرا، بهذه الإطلالة السريعة على الفكر السياسي المسيحي منذ المسيح عليه السلام، الذي جاء ليلقي سيفا بدل أن يلقي سلاما كما ورد على لسانه : ((**لا تظنوا أني جئت لألقي سلاما على الأرض، ما جئت لألقي سلاما بل سيفا، فإني جئت لأفرق الابن ضد أبيه، والابنة ضد أمها**))، وانتهاء بثورة الإصلاح الديني وظهور البرتستانتية، مرورا بجميع الأفكار التي مرت معنا، وجدنا أن الفكر السياسي المسيحي، برمته، يقوم على فكرة خضوع المواطن وطاعته طاعة مطلقة لمندوب الله على الأرض، ووجوب عدم مساءلته وعدم محاسبته وعدم الاعتراض عليه، سواء كان مندوب الله هذا، الحاكم أو الملك الذي يختاره الله لحكم الشعب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وسواء كان هذا المندوب هو البابا والكنيسة التي هي تختار الحاكم وتوظفه لخدمتها وخدمة الله من خلالها، ففي كلا الحالين ما على المواطنين سوى الخضوع والسمع والطاعة، وحتى عندما دعا بعض المفكرين الشعوب إلى التمرد والثورة على الحكام ومعاقبتهم مثل **جان بوشيه** كان ذلك من قبيل الدفاع عن البابا والكنيسة وليس من قبيل الدفاع عن الشعب وحقه في تقرير مصيره.

فالفكر السياسي المسيحي لا يعرف سوى إخضاع المواطنين إلى مندوب الرب، وليس لهؤلاء المواطنين أي حق في اختيار حكامهم ومحاسبتهم وعزلهم، إلا إذا كان لصالح مندوب آخر للرب وليس لصالح المواطنين أنفسهم.

ولم تتحرر أوروبا من فكرة الخضوع لمندوبي الرب ومن استبداد الحكام فيها، إلا حين أصبحت الكنيسة مؤسسة تابعة للدولة، وعلاقة المواطن مع ربه أصبحت علاقة فردية لا تحتاج إلى واسطة، والحاكم أصبح مندوبا عن الشعب وليس مندوبا عن الله أو عن البابا والكنيسة، يختاره الشعب ويعينه بناء على عقد اجتماعي يعقد بينهما، والشعب يحاسب الحاكم ويعزله إذا أخل بشروط هذا العقد.

بمعنى تحرر المواطن من فكرة الطاعة والخضوع حين استقلت السياسة عن الدين، وسادت مفاهيم العقلانية وليس التبعية، ومفاهيم سببية المعرفة، والحوار المجتمعي، وحقوق المواطنية، والاعتراف المتبادل بين المجتمع والسلطة، واستقلال الفلسفة عن علم اللاهوت، والعقل عن الإيمان، والطبيعة إزاء قانون الطبيعة، وأصبح الإنسان غاية في حد ذاته وهو محور الحياة.(١٦)





هوامش الجذر الديني للاستبداد

\-----------------

١- برهان غليون – ((نقد السياسة- الدولة والدين)) – المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت – ط١ [١٩٩١] - ص ٣٢

٢- عبد الرحمن الكواكبي – الأعمال الكاملة للكواكبي – مراجعة: محمد جمال طحان

مركز دراسات الوحدة العربية – ط١ – بيروت ١٩٩٥ ص ٤٤٥

٣- عبد الرحمن الكواكبي – الأعمال الكاملة للكواكبي – المرجع السابق ص ٤٤٣

٤- فيصل دراج – لقاء مع اسكندر حبش على الإنترنت - بعنوان: ربيع الرواية العربية زائف وأصحابها مغتربون.

٥- د. إمام عبد الفتاح إمام – الطاغية – سلسلة عالم المعرفة - العدد ١٨٣

المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت - آذار ١٩٩٤، ص ٢٥ - ٣٧

٦- د. إمام عبد الفتاح إمام – الطاغية – المرجع السابق ص ٤١ وص ١٦٠

٧- د. إمام عبد الفتاح إمام - الطاغية – المرجع السابق ص ١٦١ – ١٦٢

٨- جان جاك شوفالييه – تاريخ الفكر السياسي – ترجمة: د. محمد عرب صاصيلا

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٨٥ م ص ١٤٣ .

٩ du cerf ١٩٥٦- رسالة إلى الرومانيين ١٣– ص ١٥٠٧

١٠- توراة القدس - المرجع السابق - الرسالة الأولى للقديس بطرس ٢ - ص ١٦٠٠

١١- رسالة بطرس الرسول الأولى: الإصحاح الثاني: ١١ – ١٧

١٢– رسالة القديس بولس الرسول إلى أهل كولوسي: الإصحاح الثالث: ٣٣ - ٣٥

١٣- **راجع:** - رسالة بولس الرسول إلى أهل رومية: الإصحاح ١٣ : ١-٣-٤-٥

- جان جاك شوفالييه – تاريخ الفكر السياسي – مرجع سابق ص ١٤٤

١٤- اقتبسه جان توشار في كتابه – تاريخ الفكر السياسي – ص ٩١

راجع: د. إمام عبد الفتاح إمام - الطاغية - مرجع سابق ص ١٦٥

١٥- **راجع:** جان جاك شوفالييه – تاريخ الفكر السياسي – مرجع سابق ص ١٤٧– ١٤٨ .

١٦- **راجع:** - جان جاك شوفالييه – تاريخ الفكر السياسي – مرجع سابق ص ١٤٩– ٣٠٣ .

- د. إمام عبد الفتاح إمام – الطاغية - مرجع سابق ص ١٥٩ – ١٧٦

- د. فاروق سعد – تراث الفكر السياسي قبل الأمير وبعده - تعليق على كتاب **الأمير تأليف نيقولو مكيافللي** - منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت الطبعة الثانية عشرة .

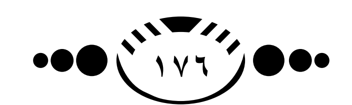


ج – الفكر السياسي الإسلامي

الدين الإسلامي كغيره من الأديان يقوم على ثنائيات [**الإله / العبد**] و [**الجبر / الطاعة**]، فلا يمكننا تصور دين بغير آلهة، وبدون عباد يعبدون تلك الآلهة، آلهة تأمر وتنهي، وعباد يطيعون وينصاعون لهذه الأوامر والنواهي، والإسلام لا يخرج عن هذه القاعدة طبعا، ولكن ما يميز الإسلام عن غيره من الأديان، هو أن المسلمين بنو دولة أسست على الدين، مازالت بالغة التأثير في سلوكنا وفي توجيه رؤانا في حياتنا المعاصرة، وما زالت تلك الدولة عند الغالبية العظمى من العرب والمسلمين، تمثل النموذج الأمثل للدولة، وهم يتوقون إليها ويتطلعون إلى تطبيق نموذجها، على اعتبار أن ذلك النموذج هو الذي يحقق لنا العدل والمساواة والتقدم، وهي الدولة النموذج الكفيلة بتحقيق أمن الوطن والمواطن، وهي التي تتيح للمواطن كسب عيشه وقوت عياله بعزة وكرامة وشرف .

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى إن علاقة الطاعة في ظل الدولة الإسلامية، تعدّت من علاقة الله مع عباده، إلى علاقة النبي مع أتباعه، ومن ثم إلى علاقة ولي الأمر مع رعيته، ((**يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم..**))[سورة النساء – آية ٥٩]، وهكذا تكرس فكر الجبر والطاعة خلال التاريخ الإسلامي عبر مراحله المختلفة، وخلا التفكير الإسلامي السياسي من ذكر فعلي لحقوق الإنسان، وخلا من أي مفهوم للحرية، فليس لمفهوم الحرية مكان في الفكر السياسي الإسلامي، لأن كلمة الحرية بالأساس تشير إلى حالة الإنسان **الحر** الموازية لحالة **العبد**، وعدم الالتفات إلى مفهوم الحرية في الإسلام، مرده بلا شك إلى الرأي الفقهي القائل: ((**إن الإنسان عبد لله دائما**))، لهذا نرى الفكر السياسي الإسلامي يعطي الصدارة **لفضيلة الصبر**، وهي لا تعني تحمل المشقة و العسف فقط، بل تعني أيضا قبول حالة العبودية كموضوع لوصايا الله .

والأساس الأخلاقي الذي قام عليه الحكم في الإسلام، هو **الطاعة**، وسلم القيم في أخلاق الطاعة يقوم على أساس أن كل قيمة تكون مطيعة للتي فوقها، ومطاعة من التي تحتها، وهذا ما سوف نتحقق منه أو ننفيه، في رصدنا للفكر السياسي الإسلامي، سواء على مستوى التطبيق والممارسة السياسية خلال مراحل الدولة الإسلامية المختلفة،



وسواء على مستوى التنظير والتأطير النظري لهذا الفكر.

العهـــد النبــــوي

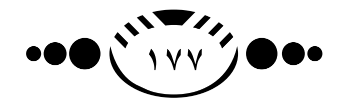
استمرت الدعوة النبوية ثلاثة وعشرين سنة، فقد نزل الوحي على النبي (ص) وعمره أربعين سنة، وتوفي (ص) عن عمر يقارب الثلاثة والستين سنة . قضى منها النبي (ص) ثلاثة عشر سنة في مكة يبشر الناس بدعوته إلى الإيمان بالله الواحد الأحد، وإلى الإيمان به كنبي مرسل من الله، والتصديق برسالته التي توحى إليه من ربه، ويدعو الناس إلى عبادة الله وحده وبطلان عبادة ما سواه .

هذه المرحلة تخلو من أي فكر سياسي، لأن التفكير السياسي في تلك المرحلة لا يتعدى أكثر من أحلام للنبي (ص) في حكم العالم، فيروى عنه (ص) أنه قال لزعماء قريش حين اشتكوه لعمه أبي طالب : ((**كلمة واحدة تعطونيها تملكون بها العرب، وتدين لكم بها العجم، كلمة لا إله إلا الله**))، أي اعتناق الإسلام . (١)

ورغم هذه الوعود والأحلام لم يؤمن بالنبي (ص) وبدعوته، خلال تلك المرحلة المكية أكثر من [١٥٤] فرد، هاجر منهم [٨٣] شخص إلى الحبشة، هربا من بطش قريش، ارتد بعضهم عن الإسلام وتنصروا، كزوج **أم حبيبة بنت أبي سفيان**، التي تزوجها النبي (ص) بعد أن تنصر زوجها في الحبشة . (٢)

و بدأ الفكر السياسي الإسلامي بالتشكل والتبلور حين هاجر النبي (ص) وصحابته من مكة إلى المدينة المنورة، وهناك تأسست أول دولة للمسلمين فيها، لأنه من الناحية العملية لا يوجد أي فكر سياسي حقيقي إلا في إطار الدولة وفي إطار تصورنا لهذه الدولة.

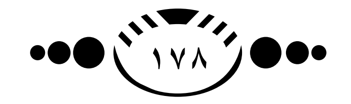
لقد ضاقت بالنبي (ص) وبدعوته أرجاء مكة، خاصة بعد أن عرض النبي دعوته على القبائل العربية أثناء مواسم الحج فأبوا عليه ورفضوا دعوته، إلى أن وجد الفرصة سانحة مع الأوس والخزرج، القبيلتان اليمنيتان اللتان نزحتا من اليمن بعد انهيار سد مأرب، واستوطنتا المدينة المنورة التي كان يسكنها قبلهما قبائل يهودية، فنشب صراع بين الطرفين، الأوس والخزرج من جهة واليهود من جهة أخرى، فاستنجد الأوس والخزرج ببني عمومتهم من اليمنيين الذين كانوا قد نزلوا الشام فنجدوهم، وتغلبوا على اليهود وصار الأمر إليهم .



ومع مرور الزمن حدثت احتكاكات قبلية بين الأوس والخزرج، تطورت إلى سلسلة من الحروب بينهما، كان أشهرها يوم **معبس ومضرس**، ويوم **بعاث**، كان كل طرف فيها يتحالف مع اليهود حينا، ومع حلفاء آخرين خارج المدينة ضد الطرف الآخر حينا آخر، وفي أحد المواسم قدم وفد من الأوس والخزرج إلى مكة بهدف الحج والعمرة، فعرض النبي (ص) نفسه عليهم، فقبلوا دعوته، خاصة وأن اليهود في المدينة كانوا قد قالوا لهم : ((**إن نبيا مبعوث الآن قد أطل زمانه، نتبعه فنقتلكم معه قتل إرم وعاد**))، فلما كلمهم النبي (ص) بدعوته قال بعضهم : ((**تعلمون والله إنه للنبي الذي توعدكم به اليهود، فلا تسبقنكم إليه**))، فأجابوا دعوته (ص) وقبلوا منه الإسلام، على أن يبلغوه لقبائلهم . وفي الموسم التالي وفد منهم وفد يتكون من اثني عشر رجلا، التقوا بالنبي (ص) في العقبة وبايعوه على الإسلام، ولكن بدون الالتزام بالقتال معه، وتلك هي **بيعة العقبة الأولى**، وبعث النبي (ص) معهم **مصعب بن عمر بن هاشم بن عبد مناف** ليعلمهم القرآن ويصلي بهم، وذلك لأن الأوس والخزرج كره بعضهم أن يؤمه الآخر (٣)، وهكذا أخذ الإسلام ينتشر في المدينة .

وفي العام التالي وأثناء موسم الحج، قدم إلى مكة وفد من المدينة يتألف من ثلاثة وسبعين رجلا وامرأتين من المسلمين، واجتمعوا بالنبي (ص) في العقبة أيضا وبايعوه على : ((**أن يمنعوا النبي (ص) مما يمنعون به نساءهم وأبناءهم، وعلى أن لا يدعهم النبي (ص) فريسة لليهود ويعود لأهله إذا أظهر الله دعوته**))، فقال لهم النبي (ص) : ((**أنا منكم وأنتم مني أحارب من حاربتم وأسالم من سالمتم**))، وعينوا منهم اثني عشر نقيبا لينوبوا عنهم، فبايعوا النبي (ص)، وكانت هذه **بيعة العقبة الثانية**، وتسمى بيعة الحرب (٤) . وتتالت بعدها بيعة الناس للنبي (ص)، وقد ورد عن أحدهم : ((**إنا بايعنا النبي (ص) على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا، وأن لا ننازع الأمر أهله**)) (٥) .

فكان الأساس الذي بنيت عليه دولة النبي في المدينة هو، نصرة ومساندة كل من الطرفين للآخر، وتعاونهما على السراء والضراء، وعلى السلم والحرب، من جهة، وعلى طاعة النبي (ص) طاعة مطلقة وتحت أي ظرف كان، وذلك بناء على الاتفاقية بين النبي (ص) وأهل المدينة في بيعة العقبة الثانية، وبموجب هذه **الاتفاقية / البيعة** هاجر النبي (ص) ومعظم أصحابه وآل بيته من مكة إلى المدينة، وهناك بدأ النبي (ص) في بناء دولته،



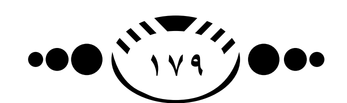
دولة الإسلام الأولى . وسار النبي (ص) في بناء دولته على مسارين :

آ – **المسار الأول : بناء الدولة الداخلي :** على هذا الصعيد آخى النبي (ص) بين المسلمين، بين المهاجرين بعضهم مع بعض، وبينهم وبين الأنصار، ووصلت درجة التآخي بين المسلمين إلى حد حق التوارث بين المتآخين، وحلت الأخوة في الدين مكان الأخوة في النسب، وحلت الأمة والملة مكان القبيلة والعشيرة . وبما أنه أمام الأهداف الكبيرة والنبيلة تزول الأهداف الصغيرة والحالات المريضة، انصهر الجميع في بوتقة الأمة والعقيدة فخبتت كل صراعاتهم القبلية والعشائرية والفئوية والفردية . هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، وللحفاظ على التعايش السلمي مع اليهود الذين يسكنون المدينة، كتب النبي (ص) بينه وبين اليهود ما سمي ((**الصحيفة**))، وهي بمثابة دستور لدولة المدينة، وهي كذلك بمثابة معاهدة دفاع مشترك بين الطرفين حسب ما جاء فيها من بنود . و من أهم ما أقرته هذه الصحيفة، هو تحديد هوية كل من طرفي الصحيفة، المسلمون من أنصار ومهاجرين ومن تبعهم من أبناء القبائل أمة واحدة، هؤلاء طرف، واليهود طرف آخر. وتقرر الصحيفة أن المرجع في أي خلاف هو النبي (ص)، سواء كان الخلاف بين المسلمين بعضهم مع بعض، أوكان الخلاف بينهم وبين اليهود، وأن المسلمين واليهود في مجال الحرب أمة واحدة، بينهم النصح والنصيحة، وبينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة، وأن الدفاع عن المدينة يقع على عاتق الطرفين، وأن على اليهود أن لا يناصروا قريش في حربها على النبي (ص) وأن لا يجيروا منها أحدا، **فهذه الصحيفة التي كتبت بين النبي ويهود المدينة هي أقرب في مضمونها إلى معاهدة دفاع مشترك بين الطرفين .***

بعد عملية التآخي بين المسلمين، المهاجرين والأنصار، وبعد إبرام الصحيفة بين المسلمين واليهود، استقر الأمر للنبي (ص) داخل المدينة، ولم يبق عليه سوى إدارة الصراع مع الخارج .

ب – **المسار الثاني : على الصعيد الخارجي :** مع هجرة النبي (ص) والمسلمين إلى المدينة، أُمر النبي (ص) **بإعلان الجهاد** على الكفار والمشركين : ((**أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير(٣٩) الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله...(٤٠)))** .(٦)



فما أن وصل النبي وصحبه إلى المدينة، واستقرت له الأمور فيها، حتى بدأ بإرسال السرايا وشن الغزوات لاعتراض قوافل قريش التجارية كنوع من ضرب الحصار الاقتصادي حول مكة، وصولا إلى استسلامها السياسي ومن ثم دخولها في الإسلام، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن دعوة النبي (ص) الناس لعبادة إله واحد موجود في كل مكان، وعدم اعترافه بإله آخر، وتوجه النبي في صلاته إلى القدس في المرحلة المكية وجزء من مرحلة المدينة، كان يعني بالنسبة إلى قريش صرف أنظار البشر عن مكة دينيا، وهذا يعني تهديد مباشر لمركز مكة التجاري، مما يعني ضرب مصالح قريش الاقتصادية والمالية في الصميم .

بعد فترة وجيزة من وصول النبي (ص) وصحبه إلى المدينة، أمر النبي **بتحويل القبلة** من القدس إلى مكة، فقرأت قريش في هذا التحول، رسالة مزدوجة المعنى والتفسير، وكان كلا التفسيرين لصالح المسلمين والدعوة النبوية، **الأول** : أن النبي (ص) لن يكتفي باعتراض قوافل قريش التجارية والإغارة عليها فقط، بل هو يخطط للاستيلاء على مكة لأنه لن يدعها في أيدي المشركين بعد أن أصبحت قبلته . **والثاني** : هو رسالة من النبي لأهل مكة بأن الإسلام سوف يحفظ لمكة مركزها الديني، وبالتالي فهو سيحافظ على أهميتها التجارية، مما يحفظ لأهلها مصالحهم الاقتصادية إذا هم أسلموا وأسلم العرب معهم، وكلا القراءتين تشكل دافعا حقيقيا لقريش لدخول الإسلام .

بعد شهر واحد من قرار تحويل القبلة كانت **معركة بدر الكبرى** التي انتصر فيها النبي على المشركين انتصارا ساحقا، مما كسر شوكة قريش إلى الأبد . ورغم أن قريش استردت جزءا من ثقتها بنفسها بعد انتصارها على النبي في **معركة أحد**، إلا أن فشل الأحزاب التي كانت تضم ما يقرب العشرة آلاف مقاتل بقيادة قريش في حصارهم للمدينة في ما سمي **بغزوة الأحزاب أو الخندق**، وعودتهم مهزومين مدحورين، مما شكل بالنسبة للمسلمين انتصارا لا يقل أهمية عن انتصارهم في بدر. حينها بدأت قريش تراجع حساباتها، لأنها أدركت أن المسلمين والدعوة المحمدية أصبحوا من القوة والمنعة بحيث لا يمكنها القضاء عليهم .

وشعر النبي (ص) بقوة جماعته وبمنعة دعوته، فعمد إلى التعامل مع قريش بطريق أخرى، غير الحرب والعنف والكر والفر، وتحت عنوان : ((**وإن جنحوا للسلم فاجنح لها**))، عقد النبي (ص) مع قريش **صلح الحديبية**، وأرسل يخطب **أم حبيبة بنت أبي**



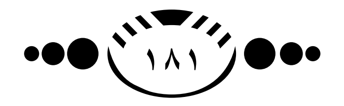
سفيان، وتزوجها، فلانت عريكة أبي سفيان زعيم قريش . وكل هذه العوامل مهدت **لفتح مكة** دون مقاومة تذكر، وذلك بعد سنتين من صلح الحديبية .

بعد فتح مكة قام النبي (ص) **بغزوة حنين** ضد هوازن وثقيف، انتصر فيها المسلمون وكسبوا فيها أموالا طائلة، وزع النبي (ص) الغنائم التي كسبوها في المعركة على المسلمين الجدد من المؤلفة قلوبهم أمثال : أبي سفيان وابنه معاوية وغيرهما، ولم يعط للأنصار من الغنائم شيئا، علما أنهم هم الذين صنعوا النصر في تلك المعركة .

وبانضمام قريش وثقيف إلى دوحة الإسلام تأكد انتصار النبي (ص) على مكة والطائف، مما دفع القبائل الأخرى التي كانت تراقب الوضع باهتمام، لأن ترسل وفودها إلى النبي (ص) لتهنئته بالنصر و إعلان دخولها في الإسلام، وسمي ذلك العام وهو السنة التاسعة للهجرة، **بعام الوفود** . وبذلك بسط النبي (ص) سلطته على معظم شبه الجزيرة العربية، واستقرت أمور الدولة النبوية، التي يمكن أن نرصد فيها الملامح التالية :

١ – إن النبي (ص) لم يجاهد الكفار ولم يأمر بقتالهم، إلا بعد أن أسس دولته، وبنا لها جيشا قويا، وأصبحت جماعته في منعة وقوة عصية على الأعداء، ولو أن النبي (ص) أمر جماعته بالجهاد في المرحلة المكية، وعدد أصحابه لم يتجاوز [١٥٤ نفرا]، لكان ذلك أقرب إلى الانتحار منه إلى الجهاد، ولأن الموت والاستشهاد ليس غاية بذاته، لذلك وجدنا النبي (ص) بحكمته و حنكته السياسية أمر أصحابه في تلك المرحلة بالصبر والتخفي حينا وبالهجرة حينا آخر. فهاجروا إلى الحبشة في المرة الأولى وهاجروا إلى المدينة في المرة الثانية، هربا من بطش الكفار وظلمهم، بهذا نفهم أن الجهاد هو مهمة الدولة المسلمة حين تبني قوتها وليس من مهام الجماعات الانتحارية، كما يتصور البعض، وهو الدرس الأول في السياسة النبوية للدولة .

٢ – في ظل دولة يقودها نبي، ليس لأحد الخيرة أو المشورة في أي شيء، وما على الرعية سوى السمع والطاعة، خاصة إذا كانت الأوامر ربانية، تأتي برسالة عبر نبي مرسل، وذلك لأن الله عز و جل لم يرسل رسولا إلا ليطاع . قال تعالى : ((**وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع**)) (٧)، والنبي لا ينتخب ولا يناقش، ولا يعترض على أحكامه . قال تعالى : ((**وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم**)) (٨).



حتى في الأمور الحياتية التي ليست عقيدة ولا شرعا ولم تأت برسالة من الله والتي تخضع لقانون ((**وشاورهم في الأمر**)) و((**وأمرهم شورى بينهم**)) وقانون ((**أنتم أعلم بشؤون دنياكم**))، فالمسألة لا تتعدى المشورة، وهذه المشورة تبقى غير ملزمة للنبي (ص)، له أن يأخذ بها وله الحق في أن يرفضها .

ففي دولة النبوة لا يوجد مؤسسات ولا وزارات ولا برلمانات، والمؤسسة الوحيدة الموجودة في الدولة هي مؤسسة النبوة، والنبي (ص) وحده هو المرجع الأول والأخير في جميع أمور الدين والدنيا، حتى النزاعات الشخصية يجب ردها إلى النبي أيضا. قال تعالى: ((**فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر**)) (٩)، وقال أيضا : ((**فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما**)) (١٠) .

وفي ظل حكم النبي (ص)، لا مجال لرفض أو مناقشة، والمجال الوحيد المتاح فيها هو الطاعة المطلقة والصبر، وقد وردت عبارة أطيعوا الله ورسوله ومرادفاتها في القرآن الكريم ما يقرب من أربعين مرة، وفي مثل هذه الأجواء من هيمنة أخلاق الطاعة، أعتقد أنه من العبث أن نبحث عن اختيار الشعب للحاكم، عن نقده أو مراجعته، عن آلية لتعيينه أو عزله، والناس في الدولة النبوية ليسوا أكثر من رعية، أو جنود في قطعة عسكرية، لا يخضعون لقانون : ((**نفذ ثم اعترض**))، بل لقانون : ((**نفذ ولا تعترض**)). وكل هذا مفهوم ومقبول لأننا أمام حالة استثنائية هي **النبوة**، وهي حالة لا تتكرر، خاصة وأن النبي محمد (ص) كان خاتم الأنبياء .

والإشكالية هي ليست فيما حدث زمن النبي (ص) وفي ظل دولته، لكن إشكاليتنا التاريخية تكمن في أن أخلاق الطاعة التي ندب إليها النص القرآني، وهيمنت على العلاقة بين النبي (ص) والمسلمين، كرسها الحكام المسلمون بعد النبي (ص)، فكانت آليات الجبر والطاعة هي المهيمنة على العلاقة بين الحاكم المسلم ورعاياه في مراحل الدولة الإسلامية المختلفة كما سنرى، وأخذت أخلاق الطاعة نوع من القدسية حين بناها الحكام المسلمون على النص المقدس من قرآن وسنة، فقد استحضر الحكام المسلمون مجموعة من الأحاديث، نسبت للنبي (ص)، ورويت على لسانه، تتمحور حول مسألتين : **ضرورة وجود الإمام، ولزوم الطاعة له .** فيروى عنه (ص) أنه قال : ((**من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فمات، مات ميتة جاهلية**))، وقال أيضا : ((**اسمع وأطع وإن**



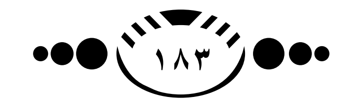
كان عليك عبد حبشي مجدّع)) (١١) . وروي عنه (ص) أيضا قوله: ((**من طاعة الله أن تطيعوني، وإن من طاعتي أن تطيعوا أئمتكم، أطيعوا أئمتكم فإن صلوا قعودا فصلوا قعودا**)) (١٢) . ويروي عبد الله بن عمير الأشجعي قال : سمعت رسول الله (ص) يقول : ((**من خرج وعلى الناس إمام،** [والله ما قال عادلا]، **ليشق عصاهم ويفرق جماعتهم فاقتلوه كائنا من كان**)) (١٣) .

والأحاديث التي رويت عن النبي (ص) في الطاعة ولزومها كثيرة، وقد كرست مفهوم **قبول أي أمير شريطة أن يظهر الإسلام**، حفاظا على الدولة ووحدتها، لأنه بدون الدولة لا يستقيم الدين، من هنا، فالثورة بمعنى الإطاحة بالنظام القائم، أمر غير مرغوب فيه في الإسلام، لأن أي حكومة أفضل من غياب الحكومة، و ((**حاكم غشوم خير من فتنة تدوم**)) كما قيل، وهو الدرس الثاني في السياسة النبوية للدولة .

٣ – في دولة المدينة، آخى النبي (ص) بين المسلمين، وغدت الأمة فوق الملة والدولة فوق القبيلة والعشيرة، والعقيدة فوق أي انتماءات أخرى، وانصهر جميع المسلمين في بوتقة واحدة، هي بوتقة الأمة والعقيدة، فغدت الأمة قوية منيعة، فحققت انتصاراتها وبسطت هيمنتها .

لكن يبدو أن القبلية والعشائرية نامت وخبتت زمن النبي (ص)، لكنه تبين أنها لم تمت في أذهان المسلمين ولم تختفي تماما من أخلاقهم، وبقيت النزعة القبلية والعشائرية تطل برأسها حينا وتخبو حينا آخر، وذلك بفعل الإرث التاريخي وثقافة المجتمع من ناحية، وبفعل توظيف المفهوم القبلي في الحفاظ على الدعوة المحمدية وبناء الدولة الإسلامية من ناحية أخرى .

فمنذ البداية اختلفت معاملة قريش لأتباع النبي محمد (ص) باختلاف انتماءاتهم القبلية، فإن كان للمسلم قبيلة تحميه وتمنعه أمثال، أبو بكر وعمر وعلي وعثمان وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص .. و غيرهم، كانت قريش تكتفي بمعاتبتهم فقط، وهذا ما حفظ للدعوة بقاءها، لأن مفهوم القبيلة حمى أبناءها من الفناء، لأنه لم يكن بمقدور قريش القضاء عليهم لأن هناك قبائل تحميهم . أما إذا كان المسلم من المستضعفين، وهم الذين ليس لهم عشائر بمكة تحميهم وليس لهم منعة ولا قوة، أمثال، بلال وعمار وخباب وصهيب وغيرهم، فكانت قريش تعذبهم بالرمضاء



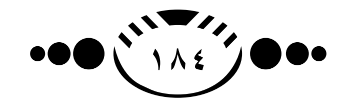
في حر الصحراء ولهيبها، عذابا يصل لدرجة الموت في بعض الأحيان، كما حصل لياسر وزوجته سمية وغيرهم .

وحين هاجر المسلمون إلى المدينة، وآخى النبي بين المسلمين، لم تعم هذه الأخوة جميع من هاجروا، فقد نزل المهاجرون أبناء القبائل على أبناء القبائل من الأنصار أصدقاء وأقارب، أما الفقراء والمستضعفون الذين لا قبائل لهم، فلم يجدوا أحدا يؤاخيهم فناموا في صفة المسجد . وهو المكان المسقوف من المسجد، فأطلق عليهم **أهل الصفة**، وتكفل النبي (ص) والأغنياء من أصحابه بإطعامهم، وكان من بينهم، أبو هريرة وأبو ذر الغفاري وعمار بن ياسر والمقداد وأبو حذيفة بن اليمان ..وغيرهم .(١٤)

وكانت النزعة القبلية تطل برأسها بين الحين والآخر، وأخلاق القبيلة برزت في أكثر من موقف خلال مرحلة الدولة المحمدية، لا مجال هنا لسردها، لكن من الثابت أنه ما أن علمت القبائل بمرض النبي (ص)، حتى بدأت بالردة عن الإسلام وبالتحلل من الالتزام بالدولة المحمدية، وما أن أعلنت وفاة النبي (ص) حتى ارتدت جميع القبائل، عامة أو خاصة، منهم من ارتد عن الإسلام كدين، وبدأ يشكل دينا على الطريقة المحمدية كمسيلمة الكذاب، ومنهم من لم يرتد عن الإسلام كدين، لكنه امتنع عن دفع الزكاة لأنه اعتبرها كنوع من الضريبة تدفع لقريش، كمالك بن نويرة ورهطه، ولم يبق على الإسلام سوى قريش وثقيف، وهما القبيلتان اللتان كانتا الخصم اللدود للدعوة المحمدية معظم حياة النبي (ص)، فقريش لم تدخل الإسلام إلا بعد فتح مكة، وثقيف لم تدخل الإسلام إلا بعد معركة حنين التي تلت فتح مكة .

وهيمنت النزعة القبلية والمنافسات بين القبائل على أجواء المناقشات في ثقيفة بني ساعدة حول من سيخلف النبي (ص)، كل طرف يريد الخلافة لنفسه، فكان **للردّة** التي غلفتها النوازع القبلية، **والنزاع على السلطة** بدوافع قبلية دور كبير في انهيار الدولة المحمدية، وتهديد الدولة الإسلامية بالوجود مما اضطر أبي بكر خليفة رسول الله الأول لإعادة بناء الدولة الإسلامية من جديد .

وكأننا هنا أمام حقيقتان أزليتان تكملان بعضهما البعض، أنه **حين تغدو الأمة فوق الملة، والدولة فوق القبيلة والعشيرة، والعقيدة والأهداف الكبرى فوق أي نزاعات فئوية ضيقة**، حينها تخبو النزاعات القبلية والفئوية، وتذوب الفوارق الدينية والمذهبية



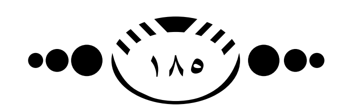
والطائفية، وينصهر الجميع في بوتقة الأمة والعقيدة، كما حصل في مرحلة الدولة المحمدية، وفي مراحل التحرر الوطني، وفي مرحلة المد القومي، حينها تصبح الأمة قوية منيعة تحقق انتصاراتها وتتفتح أبواب المستقبل والتقدم والتطور أمامها .

وبالعكس، حين **تتقوقع الأمة على ذاتها وتتخلى عن عقائدها وأهدافها الكبرى، وتغلق الدولة أبوابها على نفسها، تحت عناوين الإقليمية والقطرية والفئوية**، حينها تبرز كل أمراض الواقع وتعفنات الماضي إلى حيز الوجود، فتبرز القبلية والعشائرية بوجهها القبيح، وتظهر الطائفية والمذهبية بروائحها العفنة القذرة، وتتوزع الأمة المصالح الضيقة، كالمصالح القبلية والعشائرية والطائفية والمذهبية والدينية والحزبية، كل يبحث عن حصته داخل الدولة وعن نصيبه منها، تحت عنوان الديمقراطية التوافقية حينا، والائتلافات السياسية حينا آخر، فتغدو الدولة حصصا وأشلاء ومناطق نفوذ، مما يهدد الدولة بالتشظي والأمة بالانقراض . وهذا هو الدرس الثالث من السياسة النبوية في الدولة المحمدية .

عهد الخلافة الراشدة

توفي النبي (ص) وقد ترك المسلمين دون أن يحدد لهم شكلا معينا للحكم، ولا كيف يتم اختيار الحاكم / الخليفة من بعده، ما هي صلاحياته ؟ ما هي مدة حكمه ؟ وكيف يتم عزله إذا أخطأ أو أساء؟ وكأنه ترك هذه المسألة شأنا دنيويا خالصا تحت عنوان، **((أنتم أعلم بشؤون دنياكم))**، و**((و أمرهم شورى بينهم))** . على الأقل هذا ما سارت عليه الأمة، لأن المسلمين اختلفوا فيما بينهم حول من يكون الخليفة بعد رسول الله (ص) .

اجتمع الأنصار في سقيفة بني ساعدة، حيث يجتمعون عادة للتداول في أمورهم، في محاولة منهم لسبق المهاجرين إلى الخلافة، وحاولوا مبايعة زعيمهم **سعد بن عبادة** خليفة على المسلمين، على أساس أنهم أحق الناس وأولاهم بهذا الأمر، وسمع نفر من المهاجرين، منهم أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وأبو عبيدة بن الجراح، نبأ اجتماع الأنصار في سقيفة بني ساعدة، فذهبوا ودخلوا على الأنصار، أبدى كل طرف من الأطراف حقه بالخلافة بعد أن أبرز دور الطرف الآخر وأهميته بالنسبة للإسلام ونشر



قيمه وتثبيت عقائده، وتمسك من حضر من المهاجرين، وجميعهم من قريش قبيلة النبي (ص)، بحق قريش بهذا الأمر وبأن العرب لا تعرف هذا الأمر إلا لهذا الحي من قريش، اقترح الأنصار فكرة تقاسم السلطة فقالوا : ((**منا أمير ومنكم أمير**))، لكن المهاجرين من قريش لم يتراجعوا عن حقهم في هذا الأمر قيد أنملة، وأصروا على موقفهم وقالوا للأنصار: ((**نحن الأمراء وأنتم الوزراء**)) .

وكان لإصرار المهاجرين على موقفهم، واختلاف الأنصار فيما بينهم، دورا كبيرا في حسم الأمر لصالح قريش، فقد بايع **بشير بن سعد** أحد زعماء الخزرج لأبي بكر حسدا لابن عمه **سعد بن عبادة** زعيم الأنصار والخزرج، الذي كان الأنصار قد اتفقوا على تأميره، وحين رأى الأوس اختلاف الخزرج فيما بينهم وحسد بشير بن سعد لابن عمه سعد بن عبادة قاموا فبايعوا لأبي بكر، و حسم الأمر لصالح قريش، وخرج الأنصار من الساحة السياسية ومن المنافسة على السلطة والخلافة بشكل نهائي وإلى الأبد . (١٥)

فما حصل في السقيفة كان صراعا على السلطة بين مجموعة من المهاجرين لم يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة، وبين الأنصار بشقيهم الأوس والخزرج، وقد تم ذلك في غياب أطراف أساسية تطمح إلى السلطة وتدعي أحقيتها فيها، **الهاشميون** بزعامة **علي بن أبي طالب** الذين كانوا مشغولين بتجهيز النبي ودفنه، و **الأمويون** بزعامة **أبي سفيان**، و **العباسيون** بزعامة **العباس** عم النبي(ص) .

وقد اتخذ الحوار/ الصراع بين الطرفين، لغة الحوار العنيف والشتائم المتبادلة والتهديد والوعيد حينا، ولغة التماسك بالأيدي والضرب على الوجوه و الدوس بالأقدام والتحريض على القتل، كما حصل بين عمر بن الخطاب وسعد بن عبادة حينا آخر(١٦).

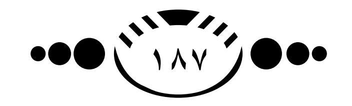
وطغت لغة القبيلة على الحوار بين الطرفين، فكانت القيم القبلية ومفاهيمها ومواريثها حاضرة في كل جملة من الحوار، وغاب عن الحوار البعد الديني والعقائدي، فكانت المفاضلة على من هو الأحق بخلافة النبي (ص) على المسلمين بين طرفين قبليين هما **قريش و الأنصار**، وليس بين مفهومين مختلفين للدين، أو بين مستويين للتدين، ولم يكن الخلاف حول أي من الطرفين أكثر تقى وتدينا، أو أيهما هو الأكثر تمسكا بقيم الدين، وأيهما هو الأكثر فهما لأصول الدين ومعتقداته، فحين قال أبو بكر: ((**إن العرب**))، وكان يقصد به مجموع القبائل العربية، كان هذا مفهوما قبليا، وحين قال: ((**لا تعرف هذا**



الأمر إلا لهذا الحي من قريش))، كان مفهوما قبليا أيضا . وحين رد عليه الحبّاب بن المنذر : ((**منا أمير ومنكم أمير يا معشر قريش))**، كان ردا بمفهوم قبلي، وسعد بن عبادة حين افتتح حديثه قائلا : ((**يا معشر الأنصار))**، كان خطابا بلغة القبيلة موجها للأنصار دون بقية المسلمين .

والملفت للنظر أنه غاب عن أحاديث السقيفة وحواراتها، جميع الأحاديث التي نسبت للنبي (ص) فيما بعد والتي وظفت توظيفا **سياسيا** في الصراع على السلطة فيما بعد، فلم يحتج أحد بحديث : ((**الأئمة من قريش))**، الذي يرويه البخاري عن معاوية والذي يحتج به أهل السنة والجماعة . ولم يذكِّر أحد بحديث : ((**غدير خم))**، الذي يحتج به الشيعة في أحقية علي بالخلافة .

المهم انتصر المهاجرون على الأنصار في صراعهم على السلطة، واستتب الأمر لقريش في حكم الدولة العربية الإسلامية إلى قرون، وخرج الأنصار من ساحة السياسة إلى الأبد وحرموا من حقهم في السلطة، علما أنه لولا الأنصار لما انتشر الإسلام ولم تقم للمسلمين دولة، فبجهود الأنصار وعلى دماء شهدائهم انتشر الإسلام وقامت الدولة المحمدية، وهذا لا ينكره إلا جاحد، فخلال [١٣سنة] من الدعوة النبوية في مكة لم يؤمن بالنبي (ص) وبدعوته أكثر من [١٥٤ شخص]، وحين دخل الأنصار في الإسلام وتبنوا الدعوة المحمدية وحضنوا المهاجرين وحموهم وقاسموهم أموالهم وأملاكهم، عندها انتشر الإسلام بين العرب كالنار في الهشيم . وفي **معركة بدر** التي غيرت وجه التاريخ الإنساني عامة والتاريخ العربي الإسلامي خاصة، حيث جعلت من المسلمين قوة يحسب لها ألف حساب، وجعلت من الإسلام قوة ودولة، كانت المعركة عمليا بين الأنصار من جهة وقريش الكافرة من جهة أخرى، فقد كان عدد المسلمين فيها [٣٢٥ شخصا، منهم ٢٨٩ من الأنصاروالباقي من المهاجرين]، وفي معركة حنين لما انهزم المسلمون في بداية المعركة، صرخ النبي (ص) بأعلى صوته يا للأنصار.. يا للأنصار، ثم صاح يا للخزرج، فارتد الأنصار على المشركين وانقلب سير المعركة لصالح المسلمين، وانتصر المسلمون بعد هزيمتهم وغنموا غنائم كثيرة، ولم يكن حظ الأنصار من غنائم المعركة أكثر من حظهم في السلطة السياسية، فكما حرموا من المشاركة في الحكم بعد أن نصروا الإسلام و بنوا دولته كذلك حرموا من غنائم حنين بعد أن كانوا سبب النصر في المعركة، ووزعت الغنائم على المؤلفة قلوبهم من المؤمنين الجدد بدلا منهم .



بعد أن انتهى المهاجرون من الأنصار كمنافسين على السلطة، كان على أبي بكر الخليفة الجديد، أن يبسط هيمنته وبالتالي هيمنة الدولة على المدينة أولا، وأن يقمع المعارضة خارج المدينة ثانيا، لأن خلافة أبي بكر لقيت معارضة شديدة من كل الأطراف، ولذلك عبر عنها عمر بن الخطاب بأنها كانت فلتة وقى الله شرها (١٧). وكانت هذه المعارضة بدوافع شتى كان أهمها ادعاء أو اعتقاد الكثير من الأطراف بأنها هي الأحق بهذه السلطة، وتوق بعض القبائل للخلاص من الهيمنة القرشية، ورغبة بعض القبائل الأخري في تقليد النموذج المحمدي، ولعل أهم الأطراف المعارضة أو الطامحة إلى السلطة هي :

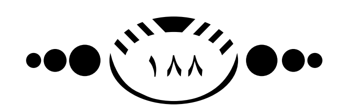
١ – الأنصار بقيادة سعد بن عبادة زعيم الخزرج و الحبّاب بن المنذر زعيم الأوس كما ظهر ذلك جليا في سقيفة بني ساعدة .

٢ – الهاشميون بزعامة علي بن أبي طالب (ك)، ابن عم النبي (ص) وزوج ابنته فاطمة الزهراء، وبعض أنصارهم من المستضعفين أمثال، سلمان الفارسي وعمار بن ياسر والمقداد بن عمرو وأبو ذر الغفاري والبراء بن عازب وأبي بن كعب وغيرهم، وهم جميعا من كبار الصحابة، اعتبروا بيعة أبي بكر بالخلافة هو سلب لحق علي فيها ظلما وعدوانا، وهؤلاء جميعا اجتمعوا في بيت فاطمة معلنين رفضهم لخلافة أبي بكر، مما دفع بأبي بكر وعمر للضغط عليهم بالتهديد والوعيد حينا وبالضرب حينا آخر، ومن الثابت تاريخيا أن على لم يبايع لأبي بكر إلا بعد أن توفيت زوجته فاطمة (١٨) .

٣ – العباسيون بزعامة العباس بن عبد المطلب عم النبي (ص) والفضل بن العباس، وهؤلاء مالوا إلى تأييد علي بن أبي طالب في حقه بالخلافة (١٩) .

٤ – الأمويون بزعامة أبي سفيان الذي رفض البيعة لأبي بكر وقال لعلي: **ما بال هذا الأمر في أقل حي من قريش، والله لئن شئت لأملأنها عليه خيلا ورجالا**. وقال له أيضا: **أمدد يدك أبايعك.** وكذلك كان موقف خالد بن سعيد بن العاص أحد زعماء بني أمية أيضا (٢٠) .

٥ – القبائل المرتدة، إذ مع وفاة النبي (ص) ارتدت العرب إما عامة أو خاصة، **إلا** قريش وثقيف كما ذكرنا سابقا (٢١) . بعض القبائل ارتدت ردة سياسية، فأعلنت تمردها على عمال النبي (ص) وخاصة عمال الصدقات، وذلك بمجرد ما أحست هذه القبائل بأن ميزان القوى يميل لصالحها، وفاوضت بعض القبائل أبا بكر على إعفائها



من الزكاة مقابل التزامها بالصلاة، لكن أبا بكر رفض رفضا قاطعا وقال قولته الشهيرة : **والله لو منعوني عقال بعير كانوا يؤدونه لرسول الله لقاتلتهم عليه .**

وبعض القبائل الأخرى ارتدت ردة عقائدية، فارتدوا عن الإسلام كدين، وحاولوا تقليد النموذج المحمدي، كحركة الأسود العنسي في اليمن الذي ادعى النبوة وسمى نفسه رحمان اليمن، ومسيلمة الكذاب الذي ادعى النبوة وسمى نفسه رحمان اليمامة.

لكن رغم كل هذه المعارضة لخلافة أبي بكر، إلا أن الأمر استتب له في النهاية، خاصة بعد أن بايعه علي بن أبي طالب إثر وفاة زوجته فاطمة الزهراء، وبايعه الآخرون كنوع من الإقرار بالأمر الواقع، فأصبحت المدينة المنورة تحت سلطة الدولة، ولم يبق أمام أبي بكر إلا قمع المعارضة الخارجية المتمثلة بالقبائل المرتدة، فقام بحرب لا هوادة فيها على هذه القبائل المرتدة سميت في التاريخ ((**حروب الردة**))، قادتها قريش ضد القبائل المرتدة وقمعتها فيها قمعا شديدا، ارتكبت فيها الفظائع، وكلفت من القتلى ما يقرب **الخمسين ألف قتيل**، وتصرف فيها أبو بكر كأي قائد دولة يشعر بأن كيان دولته في خطر، فقام قادته العسكريون بالضرب بيد من حديد ضد المرتدين، بمنطق براغماتي بحت وبأسلوب : ((**الغاية تبرر الوسيلة**)) بعيدا عن منطق الأيديولوجيا الدينية والقيم الأخلاقية، لأن المهم في مثل هذه الحالات ليس الأسلوب بل النتيجة، فقمعت الردة واستردت دولة الإسلام بقيادة أبي بكر السيادة على مجموع القبائل العربية المرتدة، وصارت شبه الجزيرة العربية تابعة لها وتحت سيطرتها، **وهذا يعتبر التأسيس الثاني للدولة الإسلامية، بعد التأسيس الأول الذي قام به النبي (ص) لدولة المدينة، التي انفرط عقدها مع وفاة النبي (ص) كما مر معنا** . ويمكننا أن نقرأ في دولة أبي بكر الملامح التالية :

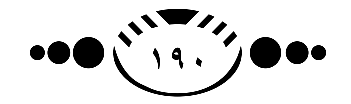
١ – إن تفويض أبي بكر بالخلافة لم يكن تفويضا شعبيا يعبر عن رأي الأغلبية من المسلمين، بل كان فلتة وقى الله شرها كما قال عمر بن الخطاب، جاءت نتيجة صراع قبلي، وبمفاهيم قبلية، على السلطة، بين من حضر من المهاجرين من طرف وبين قيادات الأنصار من الأوس والخزرج من طرف آخر، انتصر فيها من حضر من المهاجرين على من حضر من الأنصار في سقيفة بني ساعدة، هذه الخلافة عارضها الكثيرون من المسلمين، الأنصار وبني هاشم والأمويون والعباسيون، إضافة إلى القبائل التي ارتدت عن الإسلام كدين والقبائل التي ارتدت عن ولائها للدولة الإسلامية في ظل حكم قرشي،



والذين بايعوا لأبي بكر بالخلافة فيما بعد، يبدو أنهم لم يبايعوا عن قناعة، بل بايعوا في إطار الإقرار بالأمر الواقع، وفي مناخ من التهديد والوعيد .

٢ – سيطرة المفاهيم القبلية والصراع القبلي على محادثات اختيار الخليفة، وغاب عنها المفاهيم الدينية والعقائدية كما غابت عنها كافة الأحاديث التي نسبت للنبي (ص)، والتي وظفت توظيفا سياسيا، في إطار الصراع على السلطة فيما بعد. فلم يحتج أحد بحديث : ((**الأئمة من قريش**)) الذي يحتج به أهل السنة والجماعة، في تبرير ما حصل من تفرد لقريش بالسلطة عبر مراحل الدولة العربية الإسلامية المختلفة، ولم يتطرق أحد لحديث : ((**غدير خم**)) الذي يحتج به الشيعة لإثبات أحقية علي بن أبي طالب في الخلافة .

٣ – بعد أن بايعت المدينة لأبي بكر، طوعا أو كرها، واستتب له الأمر فيها كان عليه أن يثبت قوة الدولة ويعيد لها هيبتها ويحافظ عليها . فكان عليه أن يقمع المعارضة الخارجية بقوة لا هوادة فيها، فلم يرض منهم تفاوضا، ولم يتنازل لهم عن عقال بعير كانوا يؤدونه لرسول الله، ولم يقبل منهم سوى الخضوع التام لمنطق الدولة التي تقودها قريش، فقام بما سمي بحروب الردة، التي كلفت من القتلى ما يقارب الخمسين ألف قتيل، وارتكبت فيها الفظائع، كما فعل **بقرة بن هبيرة** ونفر معه، حيث تم إيثاقهم بعد أسرهم ومُثل بهم وأحرقوا بالنار، ورضخوا بالحجارة، ورمي بهم من الجبال، ونكسوا في الآبار وخزقوا بالنبال . وكما حدث **لإياس بن عبد ياليل** الذي أسر إلى أبي بكر بعد ردته، فأمر أبو بكر أن يوقد له نارا في مصلى المدينة على حطب كثير ثم رمي به فيها مقموطا (٢٢) . والصورة كانت أكثر مأساوية وأكثر سادية مع **مالك بن نويرة** الذي لم يرتد وقومه عن الإسلام كدين لكنهم امتنعوا عن دفع الزكاة، فقد سار إليهم خالد بن الوليد رغم معارضة الأنصار له في ذلك، وأسر مالك بن نويرة ونفر معه، وجيء بهم إلى خالد بن الوليد، فحبسهم في ليلة شديدة البرد، ثم امر بذبحهم جميعا، ووضعت رؤوسهم في قدور على النار، ثم تزوج خالد **أم تميم ابنة المنهال** زوجة مالك بن نويرة، تم كل ذلك رغم أن أبو قتادة الصحابي الجليل قد شهد بأن مالك وجماعته قد أذنوا وأقاموا وصلّوا، لذلك فإن أبو قتادة عاهد الله أن لا يشهد مع خالد بن الوليد حربا أبدا، وطلب عمر بن الخطاب من أبي بكر عزل خالد، وكان يقول عنه : ((**عدو الله عدا على امرئ مسلم فقتله**)) (٢٣).



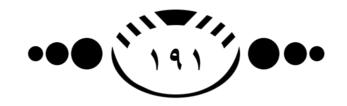
٤ – في ظل أبي بكر كان القادة الفاتحون، والذين أعادوا بناء الدولة الإسلامية من جديد هم من قريش، وبرزت أسماء جديدة، كانت قد التحقت بالعربة الأخيرة من قطار الإسلام الطويل، أمثال : **خالد بن الوليد، وعمرو بن العاص، وعكرمة بن أبي جهل** [طريد رسول الله]، **ويزيد ومعاوية ابني أبي سفيان** [طلقاء رسول الله]، وغاب عنها أسماء مثل : **على بن أبي طالب، وطلحة بن عبيد الله، و الزبيربن العوام، ومصعب بن عمير**وغيرهم .

وأما باقي العرب فقد عوملوا معاملة المهزومين في الحرب، ورغم عودة القبائل المرتدة إلى الإسلام، لكن أبا بكر لم يكن ليثق بهم، فلم يشاركهم في معارك الفتوحات فيما بعد، وكان للطريقة التي عاملهم بها أبو بكر بعد نصره عليهم من القمع والإذلال والحرمان من الجهاد ومكاسبه، أثر سلبي في علاقة هؤلاء القبائل مع قريش، وأثار في نفوسهم الحقد والضغينة عليها.

هذا الانتصار لأبي بكر وهذه الهزيمة النكراء للمرتدين والمعارضين، وعدم تبلور معارضة حقيقية للسلطة القائمة، مكنت لأبي بكر من استخلاف **عمر بن الخطاب** بعده دون معارضة تذكر.

استلم **عمر بن الخطاب** الخلافة بتعيين من سلفه أبي بكر، رغم أن الكثيرين يعترضون على كلمة التعيين هذه، ويقولون أن استخلاف أبي بكر لعمر تم بعد مشاورات واستشارات أجراها أبو بكر مع كبار الصحابة ولم يجد معارضة تذكر في ذلك . لكن من الثابت أن عدد الذين استشارهم أبو بكر في ذلك لم يتعدّ عددهم أصابع اليد الواحدة، وأنه لم يستشر علي بن أبي طالب وبني هاشم في ذلك رغم أنهم الأكثر طموحا إلى السلطة، ومن الثابت أيضا أن هذا الاستخلاف وبهذه الطريقة أسس لعملية توريث السلطة فيما بعد، وشكل غطاء شرعيا لعملية التوريث التي قام بها معاوية بن أبي سفيان فيما بعد، ومن الثابت أيضا أن عملية استخلاف عمر مرّت بسلام رغم بعض الاعتراضات من هنا وهناك، لكنها اعتراضات لم ترق لدرجة المعارضة الحقيقية ذات التأثير على سير ما حصل.

أما واقع الحال الذي استلم فيه عمر بن الخطاب مقاليد الخلافة فكان يحمل السمات التالية :



١ – كانت جزيرة العرب جميعها موحدة تحت راية الإسلام، وجيوش المسلمين على تخوم الروم والفرس، متجهة للفتح والتوسع خارج الجزيرة العربية .

٢ – كانت نفوس العرب محتقنة ضد قريش حاقدة عليها، وذلك نتيجة معاملة الإذلال والقهر التي عوملوا بها أثناء حروب الردة .

٣ - كان بنوا عبد مناف أقوى فروع قريش بشقيهم الهاشمي والأموي، يتطلعون إلى السلطة خاصة وأن أبو بكر من بني تيم وعمر بن الخطاب من بني عدي، وكلا تيم وعدي تعتبران من الفروع الضعيفة في قريش .

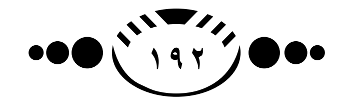
٤ – كان المجتمع الإسلامي خال من الأحقاد والفوارق الطبقية، لأن موارد الدولة زمن أبي بكر كانت محدودة، هذا من جهة، ولأن أبا بكر(ر) كان يوزع عائدات الدولة بالتساوي بين المسلمين .

وكان للطريقة التي تعامل فيها عمر مع النقاط الإشكالية، تأثير كبير في إزالة الاحتقان من النفوس، مما طبع فترة حكمه بالهدوء والأمان والفتوحات والغنائم، وتغييب كافة أنواع الصراع بين المسلمين . فقد اعتمد سياسة هدفها المحافظة على وحدة جزيرة العرب، وصهر العرب في بوتقة واحدة، ورفع الحقد والاحتقان من نفوس الناس، والحد من تطلعات الطامحين إلى السلطة، وتحقيق أكبر قدر من العدالة بين الناس، وتحقيق طموحات الدولة قيادة وشعبا بالغزو و التوسع، لهذا لجأ إلى مجموعة من التدابير لتحقيق سياسته هذه كان أهمها :

آ – للحفاظ على وحدة عرب الجزيرة لجأ إلى إدارة الصراع نحو الخارج، فشغلهم بحروب خارجية تبعدهم عن صراعاتهم الداخلية، وجعل الغزو هو السبيل الوحيد لتحصيل المعاش .

ب – لرفع الحقد والاحتقان من نفوس القبائل العربية تجاه قريش، دعا القبائل التي كانت مرتدة للمشاركة في عمليات الفتح والجهاد، بعد أن كان أبو بكر قد منعهم هذا الحق، فانخرط أبناء القبائل بالتجنيد الذي ندب إليه عمر بكل قوة وحماس بغية الفوز بإحدى الحسنيين، إما الاستشهاد والجنة، وإما النصر والحياة والغنيمة .

ج – ولكبح جماح الطامعين إلى السلطة، لجأ عمر إلى الإغراء بالجاه والمنصب



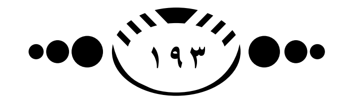
والسلطان تارة، وإلى إغداق الأموال والعطايا تارة أخرى، فاستعمل أولاد أبي سفيان زعيم بني أمية أمراء وولاة، فاستعمل **عتبة بن أبي سفيان** على **كنانة**، وأمّر **يزيد بن أبي سفيان** على بعث الشام، وعين **معاوية بن أبي سفيان** على دمشق رغم صغر سنه آنذاك . وولى **عمرو بن العاص** على مصر، وبعث **يعلى بن أمية** واليا على اليمن، بهذا استطاع عمر تأليف قلوب بني أمية وحلفاءهم، الأغنياء التواقين إلى السلطة بأن عينهم في مناصب عالية في الدولة .

أما بنو هاشم الطامحين إلى السلطة أيضا فقد أغدق لهم الأموال والعطايا وذلك بأن جعلهم في قمة الهرم من ديوان العطاء، فقال : ((**اكتبوا الناس على منازلهم وابدؤوا ببني عبد مناف..**))(٢٤). فكانت المفاضلة في العطاء على أساس القرابة من النبي (ص)، وكان العباس عم النبي وعلي بن عمه في قمة الهرم من العطاء.

كل هذا أدى إلى تأجيل الخلافات الأموية الهاشمية، والصراعات العربية القرشية، إلى ما بعد المرحلة العمرية، وتركت تعتمل تحت الرماد لتتأجج في مرحلة لاحقة .

صحيح أن هذه السياسة جعلت المرحلة العمرية تمر بهدوء وأمان، وغابت عنها الصراعات الداخلية والقبلية، وكبح الراغبون بالسلطة جماحهم في الوصول إليها، لكن بالمقابل فإن إنشاء عمر لديوان العطاء والطريقة التي اتبعها في توزيع العطاء، وذلك بترتيب الناس حسب قربهم وبعدهم من النبي (ص)، من ناحية، ودعوة القبائل للمشاركة في التجنيد العام من ناحية أخرى، كل هذا دفع القبائل لأن تحصي أفرادها، وتقيم تحالفاتها، مما أدى إلى إعادة التشكل القبلي ونمو العصبية القبلية من جديد، بعد أن كانت قد اضمحلت القبيلة في الدولة، وتراجعت النزعة والعصبية القبلية لصالح العقيدة في ظل الدولة المحمدية .

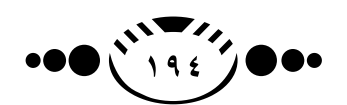
وفي العهد العمري، وبعد فتح العراق والشام، أصبحت غنائم الفتوحات تختلف كما ونوعا، فبعد أن كانت الغنائم في الغزوات بين القبائل العربية ليست أكثر من إبل وشياه قد لا تكفي الإنسان حاجته، أصبحت الغنائم بعد فتوحات العراق والشام وفارس ومصر وأفريقيا، أرقاما وأموالا خرافية تقدر بمئات الملايين من الدنانير، وكان للطريقة التي وزع فيها عمر هذه الأموال دور كبير في تكديس الثروة في أيدي البعض، وشح الثروة في أيدي البعض الآخر، مما أدى إلى تعزيز التمايز الطبقي وتعميق الهوة بين



الأغنياء والفقراء، وهذه الهوة كانت تتسع باتساع حجم الغنائم والخراج، وقد لاحظ عمر هذه الظاهرة وأدرك خطورتها ولكن بعد فوات الأوان على ما يبدو، فينسب له أنه قال في أواخر أيامه : ((**إني كنت تألفت الناس بما صنعت في تفضيل بعض على بعض، وإن عشت هذه السنة ساويت بين الناس فلم أفضل أحمر على أسود ولا عربي على أعجمي وصنعت كما صنع رسول الله وأبو بكر**)) (٢٥)، وفي رواية أخرى أنه قال قبل موته : ((**لقد هممت أن أجعل العطاء أربعة آلاف أربعة آلاف للجميع، ألفا يجعلها المرء في أهله، وألفا يزودها معه، وألفا يتجهز بها، وألفا يترفق بها، فمات عمر قبل أن يفعل**)) (٢٦)، وفي موضع آخر يقول عمر: ((**لو استقبلت من أمري ما استدبرت لأخذت فضول أموال الأغنياء، فقسمتها على فقراء المهاجرين))** (٢٧)، لكن عمر مات قبل أن يتثنى له إصلاح النظام المالي، الذي أحدثه والذي أدى إلى إحداث فوارق كبيرة بين الأغنياء والفقراء .

وحتى لا ننسى فإن عمر بن الخطاب هو مهندس عملية استخلاف أبي بكر في سقيفة بني ساعدة، وهو مهندس احتكار قريش للسلطة، وكان حازما في هذه المسألة، فهو الذي رد على الأنصار حين طرحوا فكرة تقاسم السلطة أو المشاركة في السلطة بقولهم: ((**منا أمير ومنكم أمير**))، فرد عليهم عمر قائلا : ((**هيهات.. هيهات، لا يجتمع سيفان في غمد واحد... ومن ينازعنا سلطان محمد وميراثه، ونحن أولياءه وعشيرته، إلا مدل بباطل أو متجاف لإثم أو متورط في هلكة**)) (٢٨) . وحين بايع الناس لأبي بكر في السقيفة، ورفض سعد بن عبادة زعيم الأنصار أن يبايع، قال عمر : ((**اقتلوه قتله الله**))، ثم قام على رأسه فقال : ((**لقد هممت أن أطأك حتى تندر عضدك**))، وكان سعد لا يصلي بصلاتهم ولا يجتمع معهم ويحج ولا يفيض معهم بإفاضتهم (٢٩) . وغادر المدينة إلى الشام زمن عمر بعد مشادة بين الاثنين، ولم يبايع سعد لأبي بكر ولا لعمر، وقد تم اغتياله في حوران إحدى قرى الشام زمن خلافة عمر بن الخطاب .

هذا وكانت عدالة عمر، كما أسلفنا، تقوم على المفاضلة بين الناس ولا تقوم على التساوي بينهم . وتحت عنوان : ((**لا يجتمع في جزيرة العرب دينان**))، أمر عمر بإجلاء اليهود والنصارى عن الجزيرة العربية، وكان عمر يرفض رفضا باتا تشبه أهل الذمة بالمسلمين، ورفض استعمالهم في أعماله . وكان يرفض رفضا قاطعا أن تتشبه الأمة بالحرة، وأن تتزوج حرة من عبدها، وقد أقام الحد على حرة تزوجت عبدها وكأنها زنت.



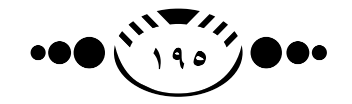
تلك هي ملامح السياسة العمرية، وانتهت المرحلة العمرية بطعنات من أبي لؤلؤة المجوسي، عامل المغيرة بن شعبة، طعنها لعمر، وقبل أن ينتقل عمر للرفيق الأعلى، سواء بسياسته أو بتوصياته، كان قد هيأ الأمور لاستلام بني أمية زمام السلطة، وأبعدها عن بني هاشم، سواء قصد عمر إلى ذلك أو لم يقصد، فقد استعمل أبناء بني أمية أمراء وولاة له في الأمصار، ولم تشتمل تعييناته على أحد من بني هاشم، كما مر معنا، وقبل أن يفارق الحياة عين ستة من كبار الصحابة ليتشاوروا فيما بينهم ويختاروا واحدا منهم خليفة على المسلمين، هم : ((**عثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص، والزبير بن العوام، وطلحة بن عبيد الله**))، وهم جميعا من قريش، وأعطى أوامره صارمة : **إذا بايع خمسة لواحد ورفض السادس فاقتلوه، وإذا اتفق أربعة ورفض اثنان يقتل الاثنان، أما إذا تعادلت الكفتان ثلاثة على رأي وثلاثة على رأي، فقال : كونوا مع الذين فيهم عبد الرحمن بن عوف** . وهو بذلك يكون قد مهد لاستلام عثمان ممثل بني أمية للخلافة، وهذا ما شعر به علي بن أبي طالب ممثل بني هاشم، منذ أن عين عمر أعضاء الشورى الستة، فقال لعمه العباس : **لقد ذهبت منا الخلافة يا عم**. وقال عن المشاورات أنها : **خدعة ما بعدها خدعة** . لماذا ؟ !

لأن طلحة ممثل بني تيم لم يكن ليطمح بالخلافة، لأن تيم فرع ضعيف من قريش من ناحية وكان لها حظ من الخلافة مع أبي بكر.

والزبير ممثل بني أسد، لم يكن ليتقدم على علي في ذلك، لأن أسد قبيلة صغيرة بالقياس إلى بني عبد مناف، وهو يقف في صف بني هاشم لأنه بن عمة رسول الله (ص) .

أما عبد الرحمن وسعد فكانا من بني زهرة، وهي قبيلة كبيرة لكنها لم تكن لتضاهي بني عبد مناف، خاصة وأن النبي (ص) ينتمي إلى بني عبد مناف فيعطيها أرجحية أكبر، وكان عبد الرحمن صهرا لعثمان فلم يكن ليتقدم عليه في ذلك، وكان قد تنازل عن الخلافة منذ بداية المشاورات، ليتحول إلى حكم فيها، ولم يكن لسعد أن يخالف رأي بن عمه عبد الرحمن، فبقيت المنافسة عمليا محصورة بين علي وعثمان، وبهذا سوف ترجح كفة عثمان حتما، وهذا ما حصل فعلا .

وتولى عثمان الخلافة واتخذ سياسة كانت سببا في سخط الرعية عليه، ومن ثم ثورتهم عليه وقتله في نهاية المطاف، فما أن استلم عثمان السلطة حتى بدأت مظاهر



الغنى بالانفجار وسرعان ما استفحلت، وازدادت الهوة بين الأغنياء والفقراء، وذلك بفعل عاملين، هما :

الأول : أن أعلام قريش من المهاجرين الذين حجزهم عمر في المدينة، ومنعهم من الخروج إلى بقية الأمصار، حتى أنه منعهم من الغزو (٣٠)، انطلقوا هم والذين أغدق عليهم عثمان العطاء من أقاربه وأصدقائه إلى بقية الأمصار، يتاجرون ويضاربون فنمت ثرواتهم بشكل هائل .

الثاني : تزايد حجم المال المتدفق على المدينة، إثر فتوحات فارس والشام ومصر وأفريقيا، فقد بلغت مئات الملايين من الدنانير، واتخذ عثمان سياسة مالية خالف فيها القرآن والسنة ونهج الشيخين من قبله، فأقطع القطائع صلة لرحمه، وميلا إلى أصحابه عن غير عناء في الحرب ولا أثر(٣١)، واعتبر عثمان أن بيت المال خزانا خاصا له، فكان يتصرف في أموال بيت المال وعائداته وكأنها أمواله الخاصة التي ورثها عن أبيه، فيهب منها ما يشاء لمن يشاء ويغدق منها العطاء والهبات للأقرباء والأصدقاء بمناسبة وبغير مناسبة، ويتنازل عنها لأقاربه ومحبيه متى يشاء، وقد كان يغدق الأموال والعطاء لأقاربه ممن لا يستحقون هذه الأموال .

فمنهم من كان مطرودا من قبل النبي (ص)، وقد مات النبي وهو عنهم غير راض، ولم يسمح لهم بدخول المدينة، كعمه **الحكم بن العاص**، الذي طرده رسول الله (ص) من المدينة ومنعه من الدخول إليها، فقد وهبه عثمان [مئة ألف وقيل ثلاث مئة ألف]، وولى أبنه **الحارث بن الحكم** سوق المدينة فأسرف على الناس وعلى نفسه، وسار سيرة لا تلائم الأمانة ولا التورع، وإنما تلائم الجشع والطمع وحب الاستكثار من المال، وليس هذا وحسب فقد أعطاه عثمان مالا كثيرا، فيذكر أن عثمان أرسله لجمع الصدقات من قضاعة فلما جاء الحارث بصدقاتهم وهبها له عثمان، وفي مرة أخرى أعطاه عثمان [ثلاث مئة ألف درهم] هبة، وكذلك فعل عثمان مع أخو الحارث ابن عمه الآخر **مروان بن الحكم** فأعطاه وحباه وجعله وزيرا ومستشارا .

ومنهم من كان النبي (ص) قد أباح دمه ولو وجد متعلقا بأستار الكعبة، **كعبد الله بن أبي السرح** أخو عثمان من الرضاعة، لأنه كان قد ارتد عن الإسلام وهرب إلى أفريقيا، فأباح النبي دمه ولو وجد متعلقا بأستار الكعبة، ولم يقبل به شفاعة، وكذلك فعل أبو



بكر وعمر لم يقبلا به أي شفاعة، وحين استلم عثمان الخلافة، عزل عمرو بن العاص عن مصر وهو الذي كان قد فتحها، وولى عليها ابن أبي السرح هذا ووهب له خمس غنائم أفريقيا أيضا .

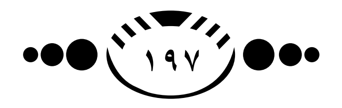
ومنهم من عرف بفسقه وفجوره، **كالوليد بن عقبة** أخو عثمان لأمه الذي ولاه الكوفة بعد أن عزل عنها الصحابي الجليل سعد بن أبي وقاص أحد أعضاء الشورى الستة وأحد المبشرين بالجنة، فقد أتى الوليد هذا يوما إلى المسجد سكرانا وصلى الصبح بالناس أربع ركعات بدل ركعتين والتفت لمن وراءه من المصلين، وقال : هل أزيدكم ؟ ثم تقيأ في المحراب . فقد أخذ الوليد أموالا كثيرة من بيت المال ولم يردها، ورفض عثمان استرداد الأموال منه، بل عزل أمين بيت المال الذي طالبه بها .

والأمثلة على عطاءات عثمان وهباته المالية كثيرة وغير محدودة، والأسوأ من هذا أنه بالمقابل منع بعض كبار الصحابة أعطياتهم كما فعل مع عبد الله بن مسعود، وقام بضرب وتعذيب وطرد وتهجير العديد من الصحابة الكبار ممن اعترضوا على سياساته المالية والإدارية الخاطئة .

فقد عزل كبار الصحابة عن ولاياتهم وعين الفاسدين والمطلوبين بدلا عنهم، وسار بالناس سيرة مال فيها كل الميل لأقاربه من بني أمية، وكان يقول : ((**إن أبا بكر وعمر كانا يظلمان أنفسهما وقرابتهما تقربا إلى الله، وأنا أصل رحمي تقربا إلى الله**))، وفي رواية أخرى: ((**إن عمر كان يمنع أهله وأقاربه ابتغاء وجه الله، وإني أعطي أهلي وأقربائي ابتغاء وجه الله**))، وينسب له أنه قال : ((**لو كنت أملك مفاتيح الجنة لأعطيتها لبني أمية حتى يدخلوها**)) .

وبالمقابل فقد قام بعزل **عبد الله بن الأرقم** عن بيت مال المدينة، و **عبد الله بن مسعود** عن بيت مال الكوفة، لأنهما رفضا سياسة عثمان المالية، ورفضا توزيع الأموال وإعطاء الهبات لمن لا يستحق خلافا لرغبة عثمان وأوامره، ولأنهما طالبا ولاة عثمان وزبانيته بالأموال التي اختلسوها من بيت المسلمين .

كان معاوية بن أبي سفيان واليا على دمشق، وحين استلم عثمان الخلافة جمع بين يديه حكومة دمشق وحمص وفلسطين والأردن ولبنان، بحيث أصبح معاوية واليا على بلاد الشام كلها . وفي الكوفة حين استلم عثمان الخلافة كان واليها سعد بن أبي وقاص،

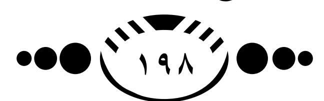


فعزله عثمان وعين مكانه الوليد بن عقبة بن أبي معيط أخو عثمان لأمه، وقد كان سكيرا خميرا فاسدا كما مر معنا . وفي البصرة حين تولى عثمان الخلافة كان أبو موسى الأشعري عاملا عليها، فعزله عثمان وعين مكانه عبد الله بن عامر بن كريز وهو ابن خال عثمان وكان عمره آنذاك خمس وعشرون سنة . وفي مصر حين استلم عثمان الخلافة كان واليها عمرو بن العاص الذي فتحها للمسلمين، فعزله عثمان وعين مكانه عبد الله بن أبي السرح أخو عثمان من الرضاعة ومطلوب رسول الله الذي مر ذكره .

وقام عثمان بتعذيب وضرب بعض الصحابة الذين وقفوا ضد سياسته وعارضوه فيها، فقد أمر بضرب الصحابي الكبير **عبد الله بن مسعود** حتى كسرت أضلاعه، وأمر بضرب **عمار بن ياسر** حتى غشي عليه مرة، وأمر عثمان بضربه مرة أخرى وضربه عثمان مع من ضربه حتى فتقت بطنه، وهم عثمان أن ينفيه خارج المدينة لكن علي منعه من ذلك .

كما قام عثمان بنفي وتهجير الكثير من معارضيه، كما فعل مع **أبي ذر الغفاري**، فقد جهر أبو ذر بنقده لعثمان ولأفعاله، وعارض سياساته المالية بشدة، وكان نقده موجها بشكل خاص إلى الذين يكنزون الذهب والفضة، فنفاه عثمان إلى الشام، وفي الشام لم يتوقف أبو ذر عن نقده لنظام عثمان ولأتباعه وولاته، فضاق به معاوية والي الشام ذرعا، فهجّره إلى المدينة ثانية، وهناك تلقاه عثمان ونفاه إلى الربذة حيث مات فيها وحيدا . كما أمر بنفي المعارضين لسياسته من أهل الكوفة والبصرة إلى معاوية في الشام لكي يؤدبهم ويقتص منهم .

وكان عثمان لا يثبت على عهد قطعه ولا يقر بوعد وعده، فيذكر أن عبد الله بن أبي السرح أخا عثمان من الرضاعة وواليه على مصر، قد ظلم الناس وزاد في طغيانه عليهم لدرجة تصل حد الهلاك، فجاء أهل مصر إلى عثمان يشكون بن أبي سرح عاملهم، فكتب إليه عثمان كتابا يتهدده فيه، فأبى بن أبي السرح أن يقبل ما نهاه عنه عثمان وضرب بعض من أتاه به من قبل عثمان من أهل مصر حتى قتله، فخرج من أهل مصر سبعمائة رجل، فنزلوا المسجد النبوي وشكوا أمرهم إلى صحابة رسول الله (ص)، فقام هؤلاء وتكلموا مع عثمان أن ينصف القوم ويلبي مطالبهم ويقتص من عامله عليهم، فقبل عثمان مطالبهم وقال : اختاروا رجلا أوليه عليهم . فقالوا : استعمل عليهم محمد بن أبي بكر. فكتب عهده وولاه . وخرج معه عدد من المهاجرين والأنصار ينظرون فيما

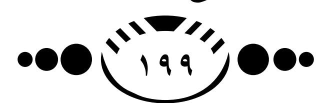


بين ابن أبي السرح وأهل مصر. فخرج محمد ومن معه حتى إذا كانوا على مسيرة ثلاثة ليال من المدينة، إذا هم بغلام أسود على بعير، يخبط البعير خبطا كأنه رجل يطلب أو يطلب، فقال له أصحاب محمد : ما قصتك وما شأنك كأنك طالب أو هارب ؟ فقال : أنا غلام أمير المؤمنين وجهني إلى عامل مصر. فقال له رجل : هذا عامل مصر معنا . قال : ليس هذا أريد . فأخبر محمد بأمره . وبعد أن فتشوه وجدوا معه كتابا من عثمان إلى ابن أبي السرح، فجمع محمد من كان معه من المهاجرين والأنصار ثم فك الكتاب بمحضر منهم، فقرأه فإذا فيه : **إذا أتاك محمد بن أبي بكر وفلان و فلان فاقتلهم وأبطل كتابهم وقر على عملك حتى يأتيك رأيي))** . فلما رأوا الكتاب فزعوا منه ورجعوا إلى المدينة، وهم أكثر حقدا وغضبا وثورة على عثمان، وتكاتبوا مع نظرائهم في الكوفة والبصرة، وتداعى الجميع إلى المدينة وحاصروا دار عثمان واستتابوه وطلبوا منه خلع نفسه، فرد عليهم بقولته الشهيرة : **لا أنزع قميصا ألبسنيه الله عز و جل** . وفي رواية أخرى : **فلا أنزع قميصا قمصنيه الله عز و جل وأكرمني به، وخصني به على غيري.. فإن تصلبوني أحب إلي من أن أتبرأ من أمر الله عز و جل وخلافته))** . وحين لم يستجب عثمان لمطالب المعارضة، دخلوا عليه داره وذبحوه .

بهذا يكون عثمان قد أسس إلى نظرية : ((**التفويض الإلهي**)) في الحكم . لأنه واضح من تصرف عثمان ومن أقواله ومن إصراره على موقفه أنه يعتقد أن السلطة والخلافة هي هبة من الله وتفويض منه، وليس تفويضا من البشر الذين يحكمهم، وبالتالي فهو مسؤول أمام الله عما يفعل، وليس مسؤولا أمام الناس الذين يحكمهم، لأن الخلافة، كما يعتقد، لم تكن بتفويض منهم، وإنما هي قميص ألبسه الله إياه، ليس له أن ينزعه عن نفسه وليس لأحد أن ينزعه عنه، وإنما الله وحده هو الذي يملك حق تجريده من هذا الثوب يوم يجرده من ثوب الحياة .

وهكذا انتهت مرحلة عثمان بن عفان ثالث الخلفاء الراشدين بمقتله، نتيجة ما اقترفت يداه من سياسات خاطئة ومن قمع للمعارضة، وتركت مرحلة عثمان في جسد المجتمع الإسلامي وفي وجدان المسلمين شروخا عميقة أسست لاقتتال وحروب بين المسلمين مازالت آثارها وتبعاتها ماثلة حتى الآن، كما أنها أسست لنظرية : **التفويض الإلهي في الحكم** . في الإسلام .

قتل عثمان في بيته، واتجهت جموع المحتشدين إلى على بن أبي طالب لتبايعه



بالخلافة، لكن علي رفض تفويض عامة الناس له بالخلافة، ورفض بيعتهم وقال لهم : **ليس ذلك إليكم** . وحصر مسألة اختيار الخليفة في قدامى المسلمين ممن شهدوا معركة بدر، فقال : **إنما ذلك إلى أهل بدر، فمن رضي به أهل بدر فهو خليفة**)) (٣٢) . فهو عمليا حصر مسألة اختيار الخليفة في الأرستقراطية القرشية من جديد، لأن الذين اشتركوا في معركة بدر كانوا [٣٢٥ مسلما، ٢٣٩ من الأنصار و ٨٦ من المهاجرين] والأنصار استبعدوا من السياسة ومن المشاركة في السلطة منذ البداية في سقيفة بني ساعدة، ومن المهاجرين لم يبق على قيد الحياة أكثر من عدد أصابع اليدين إذ كان قد مر على معركة بدر أكثر من ثلاثين عاما .

رغم هذا فإن ذلك يعتبر تطورا في الفكر السياسي لعلي بن أبي طالب أو حتى دخيلا عليه، وذلك لأن علي وجميع الشيعة من ورائه يقوم فكرهم السياسي على مسألتين : **الوصية و العصمة . وصية** الإمام السابق بالخلافة للإمام اللاحق، وهم يؤمنون إيمانا قاطعا بأن النبي (ص) قد أوصى بالخلافة لعلي من بعده، وأن الذين تقلدوا منصب الخلافة قبله كانوا قد أخذوها غصبا . وهم يؤمنون أيضا **بعصمة** الإمام عن الخطأ، وفي إطار هذا النوع من التفكير السياسي لا يمكن أن يكون هناك أي دور للناس في اختيار الخليفة أو في نقده أو الاعتراض عليه أو محاسبته، إذ هل يمكن للبشر أن يحاسبوا أحدا عصمه ربه عن الخطأ ؟! فهم بهذا يرتفعون بالخليفة / الإمام إلى مستوى الآلهة، لأن الآلهة وحدها لا تخطئ، إذ أن الأنبياء قد ارتكبوا أخطاء عاتبهم ربهم عليها وتابوا عنها، واستغفروا ربهم عليها، وفي ظل تقديس الحاكم، أيا كان هذا الحاكم، فمن العبث البحث عن الحرية والديمقراطية، فهو فكر استبدادي بامتياز.

بطريق ديمقراطي أو غير ديمقراطي آلت الخلافة إلى علي بن أبي طالب، وبايعه كبار الصحابة بالخلافة وعلى رأسهم الزبير بن العوام وطلحة بن عبيد الله، وهما من أعضاء الشورى الستة ومن المبشرين بالجنة، وهما من أكبر شخصيات الأرستقراطية القرشية الباقون على قيد الحياة .

لكن يبدو أن طلحة والزبير بايعا لعلي طمعا منهما أن يكونا شريكاه في السلطة، إذ كان الزبير لا يشك في ولاية العراق، وطلحة لا يشك في ولاية اليمن، إذ تذكر الروايات أنهما ذهبا إلى علي بعد الفراغ من البيعة، وقالا له : ((**هل تدري على ما بايعناك يا أمير المؤمنين ؟ قال : نعم، على السمع والطاعة وعلى ما بايعتم به أبا بكر وعمر وعثمان .**



فقالا : لا، ولكن بايعناك على أنا شريكاك في الأمر)) (٣٣)، فلما استبان لهما أن عليا غير موليهما شيئا، لحقا بعائشة أم المؤمنين في مكة، وبدؤوا معها بتحريض الناس على الخروج ضد علي تحت عنوان الثأر لعثمان والنيل من قتلته.

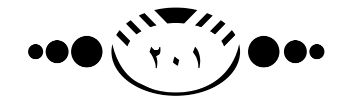
وخرجوا في ثورة على علي تقودهم عائشة على جمل جهز لها، ودارت بين الطرفين حربا سميت **حرب الجمل** نسبة للجمل الذي كانت تركبه عائشة في هذه الحرب، خرجت عائشة تقود جيشا ضد علي رغم تحذير أم سلمة، زوجة النبي الأخرى، لها من الخروج، وحاولت أن تردعها عن المضي في طريقها، وذكرتها بأن خروجها هذا مخالف للشرع وللسنة .

خرجوا في حربهم ضد علي، رغم أن جميع الأحاديث النبوية الشريفة والآيات القرآنية الكريمة تؤكد أن دم المسلم على المسلم حرام (٣٤)، وتجرم الثورة على الحاكم المسلم، فقد قال رسول الله(ص) : **من خرج وعلى الناس إمام**، والله ما قال عادل، **ليشق عصاهم ويفرق جماعتهم فاقتلوه كائنا من كان))** (٣٥)، فكيف إذا كان هذا الحاكم علي بن أبي طالب ؟! خرجوا والله تعالى يقول : ((**يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم ..))**

هذا وقد مول هذه الحرب كبار الصحابة، طلحة والزبير ومروان بن الحكم الذين أغدق عليهم عثمان العطاء، ويعلى بن منية التميمي عامل عثمان على اليمن، الذي أخذ خراج اليمن وقدم المدينة في [٤٠٠ بعير] محملة بالسلع وصادف أن قتل عثمان وبويع لعلي، فوافى الزبير وطلحة إلى البصرة وأعطاهما [٤٠٠ ألف دينار] عونا لهما في حربهما ضد علي (٣٦)، ومن ممولي هذه الحرب أيضا عبد الله بن عامر ابن خال عثمان الذي ولاه على البصرة وبلاد فارس فاجتمعت لديه أموال طائلة، وكان من العمال الذين بادر علي إلى عزلهم، فأخذ أموال بيت المال في البصرة وتلقى بها طلحة والزبير(٣٧) .

ودارت بين الطرفين حرب طاحنة لا هوادة فيها حصدت من المسلمين نيفا وثلاثين ألفا حسب ما يرويه اليعقوبي في تاريخه، وانتهت حرب الجمل بمقتل طلحة الذي اغتاله مروان بن الحكم، ومقتل الزبير الذي قتله أحد الثوار من جيش علي، وعودة عائشة إلى المدينة .

انتهت حرب الجمل، وكان الأمويون بزعامة معاوية، الذي وقف مترقبا نتائج المعركة

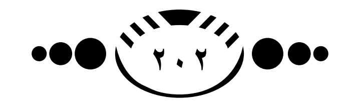


بين علي وخصومه في حرب الجمل، هم المستفيدون الوحيدون من هذه الحرب، فمن جهة قتل فيها رموز هامة كان يمكن أن تنافسهم مستقبلا على الخلافة، ومن جهة أخرى أضعفت هذه الحرب علي وجماعته بفعل الضربات والمؤامرات التي تتالت عليهم .

بعد حرب الجمل طلب علي البيعة من معاوية، ورفض معاوية البيعة لعلي، وهادن معاوية أعداءه حتى الفرنجة منهم ليتفرغ في معركته مع علي لأن علي هو الوحيد الذي بقي يحول بينه وبين طموحه لاستلام السلطة، وذلك بعد أن صفي كل المنافسين والطامحين إليها .

وخاض الاثنان، علي ومعاوية، فيما بينهما حربا طاحنة عرفت **بحرب صفين**، نسبة للمكان الذي وقعت فيه، حصدت هذه الحرب من المسلمين أكثر من مئة ألف مسلم، وحين لم ينل أحد الطرفين من الآخر، ولم يتنازل أي منهما للآخر، لجؤوا إلى ما سمي **بعملية التحكيم**، التي كانت أقرب إلى المسرحية الهزلية منها إلى عملية الاحتكام إلى المسلمين، حيث أناب علي عنه في عملية التحكيم هذه احد اليمنيين هو أبو موسى الأشعري، وذلك تحت ضغط جماعته من اليمنيين، وأناب معاوية عنه في عملية التحكيم أحد الدهاة **وهو** عمرو بن العاص، واتفق الحكمان على أن يعزل كل منهما صاحبه عن الخلافة ويتركا للناس اختيار الخليفة . صعد أبو موسى الأشعري المنبر وعزل صاحبه علي عن سدة الحكم، ثم صعد عمرو بن العاص المنبر وتنكر لاتفاقه مع أبي موسى وأعلن تثبيت معاوية على سدة الخلافة، وأدرك أبو موسى وجماعة علي أنهم خدعوا، وعادت الأمور إلى ما دون نقطة الصفر، لأن جماعة علي ذهبوا إلى التحكيم متفقين موحدين، وعادوا مختلفين متباغضين منقسمين على أنفسهم، فخرجت جماعة منهم وكفروا كلا الطرفين، علي وجماعته ومعاوية وجماعته، إذ كيف يحكما البشر فيما يخص الله عز و جل وحده، لأن هذه الجماعة تؤمن بأن ((**لا حكم إلا لله**)) ولذلك سمو بالخوارج، وانتهى الصراع بين علي ومعاوية بمقتل علي على يد أحد هؤلاء الخوارج .

واستتب الأمر لمعاوية بعد أن تنازل له الحسن بن علي عن الخلافة، وذلك إثر تخلي جماعة الحسن عنه، وعلى إثر صفقة تمت بين الاثنين قوامها أن تؤول الخلافة إلى الحسن بعد وفاة معاوية، وأن يتقاضى الحسن خمسة ملايين درهم سنويا عطاء من بيت المال .



وقبل المضي في الحديث عن دولة **الملك العضود** التي أسسها معاوية، **ونظرية الجبر** التي أقام عليها حكمه، والتي أسست إلى فكر استبدادي سني فيما بعد، سوف نتوقف أمام نقطتين :

الأولى : أزمة الفكر الديمقراطي والشورى في مرحلة الخلفاء الراشدين .

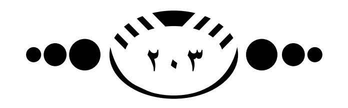
الثانية : الحالة التي آلت إليها أوضاع المسلمين مع نهاية الخلافة الراشدة، التي انتهت بمقتل علي .

- أزمة الشورى والفكر الديمقراطي في مرحلة الخلفاء الراشدين :

يقول أهل السنة أن الخلافة الحقيقية التي تقوم على العدل والشورى تتمثل فقط في مرحلة الخلفاء الراشدين، وهم الخلفاء الأربعة الذين تتالوا على الخلافة بعد وفاة النبي محمد (ص) وهم : **أبو بكر وعمر وعثمان وعلي** . وذلك اعتمادا على حديث يروونه عن النبي (ص) يقول : ((**الخلافة في أمتي ثلاثون سنة ثم تكون ملكا بعد ذلك**))، لذلك تبقى تلك المرحلة هي مرحلة الحكم النموذجي في مخيال أهل السنة، وهم يتوقون للعودة إليها، ويحنون إلى أيامها، ويسعى الفكر السياسي الإسلاموي في وقتنا الراهن إلى محاولة تطبيقها كنموذج للحكم .

صحيح أنه في تلك المرحلة لم يكن هناك توريث للخلافة، لكن مسألتي **العدل والشورى** كانتا في تلك المرحلة اسما بغير مسمى، إذ لم يكن لهما رصيد حقيقي من الممارسة على أرض الواقع، فما حصل في سقيفة بني ساعدة لحظة وفاة النبي (ص)، حيث تم تولي أبو بكر الخلافة، لم يكن شورى، بل كان صراعا قبليا على السلطة بين من حضر من المهاجرين من قريش وبين قيادات الأنصار من الأوس والخزرج، انتهى إلى استئثار قريش بالخلافة، وإقصاء الأنصار من حقهم فيها إلى الأبد، هذا، وقد كان المعارضون لخلافة أبي بكر أكثر بكثير من الموافقين عليها، وقد وافقت معارضة الداخل على البيعة لأبي بكر بعد معارضة وتردد تحت عنوان : ((**القبول بالأمر الواقع، و إذا لم يكن ما تريد فأرد ما يكون**))، وأما معارضة الخارج فقد قمعت بشدة لا هوادة فيها، ارتكبت فيها الفظائع وكلفت من القتلى ما يقارب الخمسين ألفا .

وقبل أن يتوفى أبو بكر أوصى بالخلافة لعضده وسنده عمر بن الخطاب، وهو لم



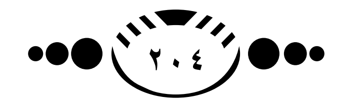
يستشر في ذلك من المسلمين أكثر من أصابع اليد الواحدة، وعملية التوصية بالخلافة التي سنها أبو بكر هي التي شكلت السند الشرعي والأساس الذي قامت عليه عملية توريث معاوية الخلافة لابنه يزيد فيما بعد .

مرت عملية استخلاف عمر دون معارضة تذكر، ومرت فترة حكمه بهدوء وأمانش، وتميزت بالفتوحات والغنائم وغياب الصراع بي المسلمين، وذلك بفضل السياسة العبقرية والحكيمة التي اتبعها عمر، فقد جند القبائل وأرسلها إلى ميادين الفتوحات مما خفف من حقد القبائل على قريش، وشغلهم في فتوحاتهم الخارجية عن صراعاتهم الداخلية، ووزع المناصب والقيادات على بني أمية الأرستقراطية الغنية الطامحة إلى السلطة، وأغدق في توزيع الأموال والغنائم وعائدات الفتوحات على بني هاشم، فاشترى بذلك سكوت الجميع .

وبالمقابل، قام عمر ببعض الإجراءات السياسية وكانت تأسيسا لما بعدها، فمما لا شك فيه أن عمر كان عرّاب ومهندس استلام أبو بكر للخلافة، فقد رفض وبشكل قاطع مشاركة القبائل عامة والأنصار خاصة في أن يكون لهم أي مشاركة في السلطة، مما أدى إلى احتكار قريش للخلافة وخاصة بعد أن تم اغتيال زعيم الأنصار سعد بن عبادة في عهد عمر، وبتعيينه لمعظم قادته وولاته من بني أمية، ولم يول أحدا من بني هاشم، وباختياره لأعضاء الشورى الستة بتوازناتهم القبلية، كان بذلك قد مهد السبيل لاستلام الأمويين للسلطة وإبعادها عن بني هاشم، قصد إلى ذلك أو لم يقصد، لذلك نرى الشيعة يحقدون على عمر أكثر من حقدهم على أي صحابي آخر.

وحين قام بتوزيع الأموال الكثيرة التي أتت إلى الدولة من غنائم الفتوحات وخراج الأراضي المفتوحة قام بتوزيعها على أساس القدم في الإسلام وعلى أساس القرب من النبي (ص)، فكان التوزيع على أساس التفاضل بين الناس وليس على أساس التساوي بينهم، وهذا أسس إلى زيادة الفوارق بين الأغنياء والفقراء، ونشوء طبقة ثرية متخمة بالأموال .

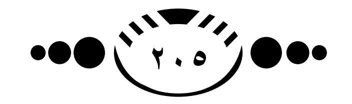
اغتيل عمر واستلم عثمان الخلافة بعد مشاورات كانت شبه مرتبة لاستلامه، وفتح الباب على مصراعيه للأغنياء حتى يزدادوا غنى مما أدى إلى ازدياد الفقراء فقرا، لأنه كما يقول علي بن أبي طالب : ((**ما جاع فقير إلا بما متع به غني**))، وهو يقول أيضا : ((**ما**



رأيت نعمة موفورة إلا وإلى جانبها حق مضيع))، واتخذ عثمان سياسة ممالئة ومنحازة إلى قومه بني أمية، فأغدق عليهم العطاء بلا حدود، وجعلهم قوادا وولاة لأمصاره، رغم أن الكثيرين منهم كانوا فاسدين ومفسدين، وهذا مما ألّب الناس على عثمان، فقاموا بثورة ضده انتهت بذبحه في بيته، وذلك بعد أن رفض الانصياع إلى مطالب المعارضة والثوار، ورفض تسليمهم الأشخاص الذين كانت تصرفاتهم السيئة وراء الأزمة والثورة عليه، وخاصة مروان بن الحكم، ورفض عثمان التنازل عن السلطة رفضا قاطعا، لأنه اعتبر السلطة هبة من الله وهبها له، فلا يحق لأحد ولا لبشر غير واهبها أن ينزعها منه، وقال قولته الشهيرة : ((**ما كنت لأخلع قميصا قمصنيه الله**)) وقد أسس بذلك إلى نظرية : ((**التفويض الإلهي للحاكم**)) في الإسلام، والتي اتخذها بني أمية سنة لهم في حكمهم فيما بعد .

اغتيل عثمان وبويع لعلي بالخلافة، وقبل أن تستقرله الأمور، ثار عليه كبار الصحابة حين أدركوا أنه لن يشركهم معه في الأمر، وخاض معهم حربين متتاليتين هما **الجمل وصفين** حصدتا من المسلمين عشرات الآلاف من القتلى، انتهت باغتيال علي ليسدل الستار وبشكل نهائي على ما سمي في التاريخ الإسلامي بالخلافة الراشدة .

ونختم هذه الفقرة بالحادثة التالية التي يمكنها أن تلخص غياب الشورى وأزمة الفكر الديمقراطي في الممارسة السياسية خلال المرحلة الراشدة، يروي الطبري في تاريخه، أنه حين قدم طلحة والزبير إلى البصرة يطلبان من أهلها نصرتهم على علي، فقام إليهم رجل من عبد القيس وقال لهم : ((**يا معشر المهاجرين ... لما توفي رسول الله (ص) بايعتم رجلا منكم والله ما استأمرتمونا في شيء من ذلك فرضينا واتبعناكم .. ثم مات (رض) واستخلف عليكم رجلا منكم، فلم تشاورونا في ذلك، فرضينا وسلمنا، فلما توفي الأمير جعل الأمر إلى ستة نفر منكم فاخترتم عثمان وبايعتموه على غير مشورة منا، ثم أنكرتم من ذلك الرجل شيئا فقتلتموه عن غير مشورة منا، ثم بايعتم عليا عن غير مشورة منا، فما الذي نقمتم عليه فنقاتله ونكون معكم عليه ؟!**)) . فكان ثمن مطالبة هذا العبدي بحقه وحق قومه بالمشورة والمشاركة في اختيار الخليفة، أن قتلوه وقتلوا معه سبعين رجلا من قومه (٣٨)، رغم أن هذا المطلب يفترض أن يكون مطلب حق، ويجب أن يكون حق لكل مسلم ومسلمة، لكن يبدو أن هذا الأمر ليس من حق هذا العبدي أو من حق غيره لأنه حكر على قريش وحدها . وهذا واضح منذ البداية في كلام



أبي بكر في سقيفة بني ساعدة حين قال للأنصار: ((**إن العرب لا تعرف هذا الأمر إلا لهذا الحي من قريش**))، وظهر أكثر أيام الشورى حين قام عمار بن ياسر واقترح اختيار علي للخلافة، فقام رجل من بني مخزوم عشيرة أبي جهل وقال له : ((**لقد عدوت طورك يا ابن سمية، وما أنت وتأمير قريش لنفسها ؟!**))، وكأن عمار الذي استشهد أهله من أجل الدعوة على يدي بني مخزوم، ليس من حقه التدخل في هذا الأمر، وكأن الدولة أصبحت ملكا لقريش وحدها، ومسألة احتكار قريش للسلطة مسألة لا جدال فيها، تأكد ذلك على المستوى العملي، إذ احتكرت قريش الخلافة لنفسها في الدولة العربية الإسلامية لما يقرب الأربعة قرون .

إذا كانت هذه هي سمات الفكر السياسي والممارسة السياسية في ظل الخلافة الراشدة، فكيف هي إذا في ظل دولة الملك العضود ؟ !

- الحالة التي آلت إليها أوضاع المسلمين مع نهاية الخلافة الراشدة :

مع نهاية المرحلة الراشدة، وبمقتل علي انقسم المسلمون على أنفسهم إلى ثلاثة أحزاب سياسية متمايزة ومختلفة ومتناحرة ومتقاتلة هي :

١ – **الخوارج** : وهم الجماعة التي انفصلت عن جماعة علي بعد عملية التحكيم، خرجت على كلا الطرفين المتصارعين على السلطة،علي ومعاوية، وكفرتهم ولذلك سمو بالخوارج، رفعوا شعار ((**لا حكم إلا لله**)) واعتبروا قبول التحكيم كفرا، فكفروا عليا ومعاوية وأتباعهما، وخرجوا عليهما بالسيف، إذ ربطوا مع شعار، لا حكم إلا لله، نظرية سياسية وفقهية تنص على إخراج مرتكب الإثم الأكبر من الجماعة، وهذا يبرر استحلال دمه ووجوب قتله، واعتبروا عدم الخروج معهم إثم كبير، فكفروا كلا من علي ومعاوية وأتباعهما وكل من لم يخرج معهم، ونظروا إليهم نظرة المسلمين الأوائل إلى المشركين الذين لم يقبل منهم إلا الإسلام أو السيف، وبلغ التطرف بجماعة منهم، وهم [**الأزارقة**]، حدا جعلهم لم يكفروا كل من لم يخرج معهم أو ينضم إلى معسكرهم فحسب، وبالتالي استباحوا دمهم، بل استباحوا دماء أطفالهم ونسائهم أيضا، وارتكبوا من المجازر ما روع البصرة والمنطقة الواقعة شرقها من بلاد فارس، طوال أكثر من عشر سنوات .

ويؤمن الخوارج أنهم وحدهم في الجنة وأن جميع الآخرين في النار، وهذا النمط من



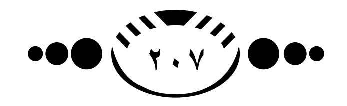
التفكير، وهذا النوع من الإيمان [**تكفير الآخر، واحتكار الجنة، ولا حكم إلا لله]**، هو الأساس الذي بنيت عليه جميع الحركات المتطرفة والأفكار التكفيرية والإرهابية عبر التاريخ الإسلامي الطويل، بدأ من الخوارج قبل أربعة عشر قرنا وحتى أفكار سيد قطب وأسامة بن لادن في العصر الحديث .

وبما أن هؤلاء الخوارج لم يكونوا من قريش، فكانوا سياسيا في مواجهة قريش بشقيها الهاشمي بزعامة علي والأموي بزعامة معاوية، وفي مواجهة شعار ((**الأئمة من قريش**)) الذي رفعه الأمويون، وشعار ((**الوصية**)) الذي قال به علي وأتباعه رفعوا هم شعار ((**الخلافة حق لكل عربي مسلم حر**))، ثم طوروا مبدأهم فجعلوا منصب الخلافة ((**من حق كل مسلم عادل حرا كان أو عبدا**)) .

٢ – **الشيعة :** وهم علي وأشياعه، وهم على اختلاف طوائفهم وفرقهم يبنون فكرهم السياسي على ثلاثة أسس هي : ((**الوصية والعصمة والإمامة**)) .

يعتقد هؤلاء أن النبي (ص) قد سمى عليا لخلافته وذلك اعتمادا على تأويل بعض الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية التي قالها النبي في علي وأهمها حديث ((**غدير خم**))، وتراوحت مواقفهم بين متطرف لا يعترف بشرعية خلافة أبي بكر وعمر وعثمان، ويعتبروا أن هؤلاء الثلاثة مغتصبين لحق علي في الخلافة، وبين معتدل يقول إن عليا ترك الخلافة لأبي بكر رغم أحقيته فيها، وذلك لعدم شق عصا الطاعة، والحفاظ على وحدة المسلمين، وحماية الدولة من التشتت والانهيار. وجميعهم على اختلاف أطيافهم يؤمنون أيضا أن الأمن والرخاء لا يمكن بلوغهما إلا بإتباع وطاعة الإمام المنحدر من الأسرة المباركة، بني هاشم، ومن نسل علي وفاطمة، الذين تعهد الله عز وجل بغسل كل ذنوبهم وغفران جميع خطاياهم حيث قال في محكم تنزيله : ((**إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا**)) (٣٩)، فقد عصمهم ربهم من الخطأ والزلل وطهرهم تطهيرا .

فالشيعة على عمومهم يعتقدون أن علي هو الوصي وأن النبي (ص) قد أوصى له بالخلافة من بعده، وأن إمامة المسلمين حصرا في علي وذريته، وهذا يعني أنهم ضد مبدأ الاختيار، لأن كل إمام يتلقى الإمامة من سلفه بما يسمى **النص**، أي أن الإمام يمتلك ما يشبه الحق المقدس، وكل إمام يقوم بدوره بتعيين من ينوب عنه لقيادة وهداية أهل



المذهب، وفق تسلسل هرمي ومركزية حادة تبدأ من القمة إلى القاعدة، لأن كل الأمور تتم بالتعيين، وبلغ تقديس الحاكم عند الشيعة درجة دفعت بابن هانئ الأندلسي لأن يقول في المعز لدين الله الفاطمي :

ما شئت لا ما شاءت الأقدار   فاحكم فأنت الواحد القهار

وكأنما أنت النبي محمد   وكأنما أنصارك الأنصار

ففكرة الإمامة التي ينادي بها الشيعة، هي فكرة غير ديمقراطية، لأنها تعتبر أن الإمام هو أفضل من يعرف، فإذا أطيع فهو الخير كله وإلا سادت الأخطاء بسيادة رأي العامة .

٣– **أهل السنّة :** عمليا لقد سيطر أهل السنة على التاريخ السياسي الإسلامي، وذلك بسيطرتهم على سدة الحكم في الدولة العربية الإسلامية عبر تاريخها الطويل، وبكل تلاوينها المختلفة، وذلك بفعل حق القوة الذي توفر للسلطة السياسية المهيمنة، وليس بفعل قوة الحق، سواء كان هذا الحق شرعا أو كان عقلا ومنطقا .

لقد استولى معاوية على السلطة عنوة وبقوة السيف، كما صرح هو بذلك، وللقضاء على خصومه لجأ إلى كافة السبل الممكنة، الأخلاقية منها وغير الأخلاقية، فقد لجأ إلى شراء النفوس بالمال، وشراء دين الناس بدنياهم، كما لجأ إلى الاغتيالات السياسية والتصفيات الجسدية لخصومه، ولكي يجعل حكمه وحكم بني أمية أبديا، جعل الحكم ملكيا وراثيا في أسرته وقال : ((**أنا أول الملوك**))، وأخذ البيعة لابنه يزيد وهو على قيد الحياة .

وبنا معاوية شرعية حكمه على أساس : ((**مبدأ الجبر**))، الذي هو أقرب ما يكون إلى نظرية : ((**الحق الإلهي المباشر**)) في الحكم، لأن هذا المبدأ يعني أن الله هو الذي اختار بني أمية للخلافة وهو الذي آتاهم الملك، وأنهم يحكمون بإرادة الله ويتصرفون بمشيئته، بهذا يكون الله هو الذي يعين السلطة وليس للناس رأي فيها ولا مشورة، وقد عبر **زياد بن أبيه** عامل معاوية على البصرة عن هذه النظرية في خطبته البتراء، فقال : ((**أيها الناس، إنا أصبحنا لكم ساسة، وعنه ذادة، نسوسكم بسلطان الله الذي أعطانا، ونذود عنكم بفيء الله الذي خولنا، فلنا عليكم السمع والطاعة فيما أحببنا ولكم علينا العدل فيما ولينا**)) .



وقد جاء المحدثون ليشرعنوا لهذا النمط من الحكم، فأكثروا من رواية الأحاديث التي تذكر فضل معاوية وتبشره بالخلافة كحديث: ((**الأمناء ثلاثة جبريل وأنا ومعاوية**))، وأخرى تؤكد على إعفاء الخلفاء من العقاب يوم القيامة ظلموا أو عدلوا، مثل: ((**إن الله تعالى إذا استرعى عبدا رعية كتب له الحسنات ولم يكتب له السيئات**))، وحديث: ((**إن من قام بالخلافة ثلاثة أيام لم يدخل النار**))، فإذا كان الله عز وجل الذي خلق العباد واختار هؤلاء الخلفاء ليحكموا، سوف لن يحاسبهم عما فعلوا ظلموا أم عدلوا، فمن السذاجة أن نقول أنه يحق للشعب أن يحاسبهم، وأنهم مسؤولون أمام شعوبهم، وهذا فكر سياسي استبدادي بامتياز.

أما الشعراء وزراء الإعلام في ذلك العصر، فقد تباروا في نشر هذه النظرية وتسويقها، وإسباغ صفة القدسية على الحكام، على أساس أن حكمهم جاء بتفويض من الله عز وجل، مثال ذلك قول جرير لعبد الملك بن مروان:

الله طوّقك الخلافة والهدى　　　والله ليس لما قضى تبديل

وقوله أيضا:

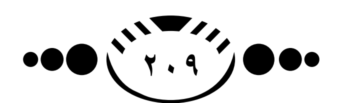
أنت الأمين، أمين الله لا سرف　　　فيما وليت ولا هيابة ورع

يا آل مروان إن الله فضلكم فضلا　　　عظيما على من دينه البدع

ومثل هذا كثير بحيث لم تنته خلافة معاوية حتى ترسخت نظرية: ((**التفويض الإلهي**)) في الحكم، في وجدان الناس وفي الواقع أيضا، وورث ابنه يزيد الخلافة عنه بعد أن أخذ له البيعة بولاية العهد وهو على قيد الحياة.

تسلم يزيد بن معاوية الخلافة، وكان باعتراف الجميع، فاسقا، فاسدا، خمّيرا، يدع الصلاة، ينكح أمهات الأولاد والبنات والأخوات، وكان له قرد يدعوه أبا سمير، لما مات قرده أمر بغسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه في مقابر المسلمين.

هذه الصفات وهذا السلوك، دفع بالكثيرين لأن يثوروا ضده ويعترضوا على خلافته، فقضى على جميع معارضيه بمجازر يندى لها جبين الإنسانية، فحين بلغه أن أهل المدينة خرجوا عليه وخلعوه، حجتهم في ذلك أنه أسرف في المعاصي، فأرسل إليهم جيشا



استباح المدينة المنورة، مدينة رسول الله، بما سمي في التاريخ ((**وقعة الحرّة**))، قتل فيها معظم من بقي من الصحابة، ونهبت المدينة وافتض فيها ألف عذراء، كان مرشد هذا الجيش مروان بن الحكم، وكان قائد الجيش مسلم بن عقبة المري يأخذ البيعة من أهل المدينة على أنهم عبيد ليزيد، وسماها نتنة، علما أن النبي (ص) كان يسميها طيبة، وإذا قال أحدهم : **أبايعه على سنة الله ورسوله**، ضرب عنقه بالسيف .

ثم تابع الجيش المسير إلى مكة المكرمة، حيث كان يعتصم فيها **عبد الله بن الزبير**، وهو ابن الزبير حواري رسول الله وابن عمته، وابن أسماء بنت أبي بكر ذات النطاقين، وهو أول مولود ولد في الإسلام وقد حنكه رسول الله، فحاصروه فيها وقاتلوه، ورموا الكعبة بالمنجنيق فاحترقت أستار الكعبة .

ولعل أكبر الجرائم التي ارتكبها يزيد هي : ((**مذبحة كربلاء**))، التي مازال جرحها داميا في قلوب المسلمين، ويتسبب في إهراق المزيد من دماء المسلمين حتى يومنا هذا، فقد حاصر جيش يزيد بقيادة **عمر بن سعد بن أبي وقاص** الحسين بن علي وابن فاطمة الزهراء ابنة النبي (ص) ومن معه من بني هاشم، فذبحوا الحسين وذبحوا معه ستة عشر رجلا من أهل بيته بني هاشم آل بيت النبي (ص)، وقد تمت هذه المذبحة، وجيء برأس الحسين إلى يزيد، رغم أن الحسين كان قد استسلم ورغب في المصالحة .

وبعد اضطرابات وحيرة اعتلى سدّة الخلافة **عبد الملك بن مروان**، الذي يعتبر المؤسس الثاني للدولة الأموية، كان عبد الملك في المدينة المنورة قبل أن تؤول إليه الخلافة، عابدا زاهدا ناسكا قارئا، وكان من فقهاء المدينة أيضا، وقد نهى عن قتال ابن الزبير وقال فيه كلاما طيبا، وحين وصله نبأ استخلافه كان المصحف في حجره، فأطبقه وقال : ((**هذا آخر العهد بك**))، وأعلن سياسته المستبدة، فقال : ((**ألا وإني لا أداوي أدواء هذه الأمة إلا بالسيف حتى تستقيم لي قناتكم**))، وبدأ بتصفية معارضيه ومنافسيه، وكان أول ما فعله هو أن اغتال **عمرو بن سعيد بن العاص** الذي عينه مروان بن الحكم والد عبد الملك ولي عهد لابنه، لذلك قيل أن عبد الملك كان أول من غدر في الإسلام، وبعد الكلمات الرقيقة التي قالها عن ابن الزبير قبل أن يستلم الخلافة، لكنه ما أن أصبح خليفة حتى أرسل له جيشا من [أربعين ألف مقاتل] بقيادة **الحجاج بن يوسف الثقفي**، فحاصر ابن الزبير في مكة، ورمى الكعبة بالمنجنيق، وقتل ابن الزبير وصلبه، ثم اتجه إلى المدينة واستبد بأهلها، وأذل من بقي من الصحابة فيها، بل واغتال بعضهم أيضا، وكان الحجاج



يطعم أحدهم الجمر حتى يقتله، والمبدأ الذي فرضه الحجاج على الناس هو: ((**الطاعة المطلقة لولي الأمر**))، والأمر الذي يصدره الحاكم لا يناقش ولا يجادل فيه، بل ينفذ فورا مهما كان تافها، وإلا أصبح دمه حلالا للحاكم، إذ قال في أحد خطبه : ((**والله لا آمر أحدا أن يخرج من باب من أبواب المسجد، فيخرج من الباب الذي يليه إلا ضربت عنقه**)) (٤٠) .

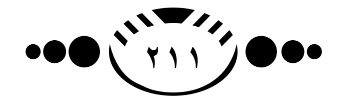
وجاء بعد عبد الملك بن مروان ابنه الوليد بن عبد الملك، الذي يقول عنه المسعودي أنه كان، جبارا عنيدا ظلوما غشوما، أضفى على نفسه صفة القداسة والعصمة، وكان يتساءل : ((**أيمكن للخليفة أن يحاسب ؟ !**)) .

ومع بني أمية بلغ تقديس الحاكم ذروته، وبلغ الإفتاء قمة انحطاطه حين أتى يزيد بن عبد الملك ((**بأربعين شيخا فشهدوا له ما على الخلفاء من حساب ولا عذاب**))، وجاء بعده ابنه الوليد بن يزيد بن عبد الملك، الذي كان فاسقا سكيرا أراد الحج ليشرب الخمر فوق ظهر الكعبة، واشتهر بالخمر والتلوط (٤١) .وغير هذا من صور الاستبداد والفساد الأموي كثير ولم يستثن من هذا سوى **عمر بن عبد العزيز**، الذي اشتهر بعدالته، ولكن استبداد وفساد بني أمية لم يمهله في الخلافة أكثر من سنتين وبضعة أشهر اغتالوه بعدها .

فما أرخص من عنق المواطن في دولة بني أمية، وما أشد جبروت الحاكم، وإذا كان الحاكم الأموي لا يحاسب من الله فكيف للبشر أن يحاكموه أو حتى يسألوه، فمن العبث البحث عن رائحة الديمقراطية والحرية أو حتى عن العدالة في ظل هكذا استبداد .

وجاء الطاغية العباسي بأسوأ مما كان عليه الطاغية الأموي، وكان **أبو العباس السفاح** هو أول خلفاء بني العباس، وكان اسما على مسمى، وأول ما خطب الناس قال لهم : ((**استعدوا، فأنا السفاح المبيح والثائر المبير**))، وبالفعل فقد كان سفاحا قريبا إلى سفك الدماء قتل من بني أمية وجندهم ما لا يحصى من الخلائق، واغتال كبار بني أمية وهم مستسلمون بين يديه فذبحهم جميعا، وجلس على البساط الذي لفهم به وتناول طعامه فوقهم وهم يتقلبون في جراحاتهم ويئنون بآلامهم ويسبحون في دمائهم، ومازال قائما لا يتحرك عنهم حتى فاضت نفوسهم إلى بارئها (٤٢) .

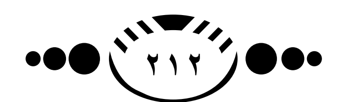
وسار عماله على طريقته في سفك الدماء، فقد دخل قائده **عبد الله بن علي** دمشق



بالسيف وأباح القتل فيها ثلاثة ساعات، وجعل جامعها سبعين يوما إسطبلا لدوابه وجماله، ثم نبش قبور بني أمية، وأخرج الجثث الصحيحة منها فصلبها وضربها بالسوط ثم أحرقها وذر رمادها في الريح (٤٣)، حتى النساء لم تسلم من قتلهم وبطشهم، وتتبع بني أمية من أولاد الخلفاء وغيرهم فقتل منهم في يوم واحد اثنين وسبعين ألفا عند نهر بالرملة، وبسط عليهم الأنطاع ومد عليهم سماطا، فأكل وهم يختلجون تحته حتى إذا ما فرغ من طعامه، قال : ((**ما أكلت أكلة أطيب من هذه الأكلة**))، ثم حفر بئرا وألقاهم فيها (٤٤) .

بعد السفاح جاء أخوه **أبو جعفر المنصور**، فقتل خلقا كثيرا حتى استقام ملكه، وكان أول ما فعل هو أن غدر بأبي مسلم الخراساني صاحب دعوته وممهد مملكته، وبعد هزيمة الخراسانيين في معركة ذهب ضحيتها سبعين ألفا من المسلمين، و أمر بالأسرى فضربت أعناقهم وكانوا أربعة عشر ألفا (٤٥)، وقضى على حركة الطالبيين أحفاد على بن أبي طالب، فقتل قادتها وقتل كثيرا من آل البيت، وهو أول من أوقع الفتنة بين العباسيين والعلويين بعد أن كانوا قبل ذلك شيئا واحدا (٤٦)، كما آذى المنصور خلقا من العلماء كثير، كسفيان الثوري وأبي حنيفة ومالك بن أنس الذي جلده المنصور وهو عاري الجسد غير مستور العورة، وغيرهم كثير، وكان المنصور يأخذ الناس بالشبهات، وأعلن بشكل لا مواربة فيه : ((**إن من نازعنا هذا القميص، أوطأناه ما في هذا الغمد، ومن نكث بيعتنا فقد أباح دمه لنا**)) .

هذه هي الطريقة التي أدار بها المنصور سياسة دولته، أما مشروعية سلطته وحكمه فهو يستمدها من الله مباشرة ولا دخل للناس في ذلك فقد خاطب الناس يوم عرفة قائلا : ((**أيها الناس، إنما أنا سلطان الله في أرضه، أسوسكم بتوفيقه ورشده، وخازنه على فيئه أقسمه بإرادته وأعطيه بإذنه، وقد جعلني الله عليه قفلا، إذا شاء أن يفتحني فتحني لإعطائكم، وإذا شاء أن يقفلني عليه أقفلني ... فاسألوا الله أن يوفقني للصواب ويسددني للرشاد ويلهمني الرأفة بكم والإحسان إليكم، ويفتحني لإعطائكم وقسم أرزاقكم بالعدل فإنه سميع مجيب**))، وبعد أن حكم المنصور أكثر من عشرين عاما [١٣٦ – ١٥٨ هجرية] ترك الناس كما قال هو نفسه في وصيته لابنه المهدي: ((**إني تركت لك الناس ثلاثة أصناف : فقيرا لا يرجو إلا غناك، وخائفا لا يرجو إلا أمنك، ومسجونا لا يرجو الفرج إلا منك**)) (٤٧) .



وتتالى مستبدوا بني العباس، فبعد المنصور جاء **ابنه الهادي** الذي كان يحب الغناء والشراب واللهو، وقد أعطى المغني ابراهيم الموصلي خمسين ألف دينار لأنه غناه ثلاثة أبيات أطربته، والهادي قتلته أمه الخيزران حين علمت أنه عازم على قتل أخيه الرشيد ليعهد إلى ولده .

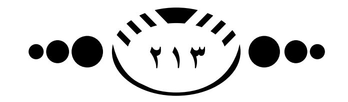
وجاء بعده أخوه **هارون الرشيد** الذي اشتهر باللهو والملذات المحظورة، وحبه للغناء والمغنين والجواري، واستباح المحرمات وأخذ من الفقهاء إفتاءات بما لا يمكن الفتوى به، وأخذ البيعة لابنه محمد الأمين وليا للعهد وعمره لم يتجاوز الخمس سنوات .

ثم كانت الحرب اللدود بين الإخوة الأعداء أبناء الرشيد **الأمين والمأمون**، انتصر فيها المأمون، فأقام محنة خلق القرآن التي امتحن فيها العديد من العلماء والفقهاء فعذبهم وسجنهم وقتل منهم، وعلى رأس من امتحنوا وعذبوا في هذه المحنة الإمام الفقيه **أحمد بن حنبل** .

أعتقد أنه من العبث الاستمرار في تسليط الضوء على المزيد من الاستبداد والفساد العباسي، لكن المهم إذا كانت هذه هي حال الحكم في تاريخنا الراشدي وعصرنا الذهبي، فما هي حال الحكم في عصور انحطاطنا وتمزقنا وتخلفنا ؟ ويبدو أن تاريخنا مليء بالحكام الذين يمسكون السيف بيمينهم والمال بيسارهم يغدقون على الأتباع والمحاسيب والأنصار والمنافقين، ويستبدون بالمعارضين ليروعوا بهم الباقين، بطغيان مطلق وظلم لا يقبله أحد، فغابت المراقبة والمحاسبة، وانتفت حرية الفكر والرأي والمعارضة .

وأعتقد أن إشكالية الاستبداد في تاريخنا السياسي الطويل، ليست محصورة فقط فيما حصل من ممارسات سياسية عملية بعيدة عن جوهر الشورى والعدل والحرية التي نتغنى بها ونتوق إليها، لأن ذلك قد يجد مبرراته في الصراعات والمفاهيم القبلية التي لم يستطع الإسلام بمفاهيمه كدين أن يغسلها من عقول المسلمين، وقد يجد دوافعه في الفطرة البشرية التي جبلت على حب الغنيمة والاستئثار بها .

لكن الإشكالية الأساسية تكمن في الأساس الأيديولوجي الذي يبنى عليه الفكر السياسي الإسلامي، والذي يقوم على ما ورد في النص المقدس من آيات قرآنية كريمة و أحاديث نبوية شريفة، فلو فتشنا في الآيات والأحاديث عن الأسس التي تقوم عليها السلطة السياسية في الإسلام، كعلاقة بين الحاكم والمحكوم، لأمكننا تقسيمها إلى



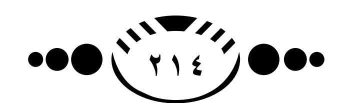
قسمين : **أوامر تخص الحكام وأخرى تخص المحكومين .**

- **ففي الأوامر التي تخص الحكام**، ركزت الآيات القرآنية والأحاديث النبوية على مسألتي **العدل والشورى**، ولكن مما يؤسف له أن هذين المبدأين لم يأخذا حقهما من الممارسة والتطبيق، بفعل الصراع القبلي على السلطة وبفعل حب الغنيمة والاستئثار بها، وقد أشرنا إلى أزمة الفكر الشوري في الممارسة السياسية فيما مضى من الصفحات، وأما العدل فقد أخذ معيار التفضيل وليس المساواة فأخذ بمبدأ إنزال الناس حسب منازلهم، وليس على أساس تساويهم أمام الله .

- أما **الأوامر التي خص بها الله عز وجل عباده المحكومين**، وفرضها عليهم فهي : **الطاعة والصبر**، طاعة الحاكم والصبر على ظلمه وبأسه، فقال تعالى : ((**يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم ...**)) (٤٨) . وجاءت الأحاديث النبوية الشريفة لتؤكد على توقير السلاطين وتبجيلهم من جهة، والطاعة لهم دون قيد أو شرط من جهة ثانية، فقال (ص) : ((**وقروا السلاطين وبجلوهم فإنهم عز الله وظله في الأرض ..))**، وحين سئل عن السلطان قال : ((**هو ظل الله على الأرض فإذا أحسن فله الأجر وعليكم الشكر، وإذا أساء فعليه الإصر** [الذنب] **وعليكم الصبر))**، أما في الطاعة فقد قال النبي (ص) لأبي ذر: ((**اسمع وأطع وإن كان عليك عبد حبشي مجدع**))، وقال (ص) أيضا : ((**من طاعة الله أن تطيعوني، وإن من طاعتي أن تطيعوا أئمتكم، أطيعوا أئمتكم فإن صلوا قعودا فصلوا قعودا))** .

بناء على هذا الكم من أوامر الطاعة، واضح تماما أنه لا يجوز إسلاميا وبأي شكل من الأشكال الثورة على الحاكم المسلم وإسقاطه بالقوة، وفي ذلك يقول النبي (ص) : ((**من سعى إلى سلطان ليذله أذله الله**))، وعن عبد الله بن عمير الأشجعي قال : سمعت رسول الله (ص) يقول : **من خرج وعلى الناس إمام،**[والله ما قال عادل]، **ليشق عصاهم ويفرق جماعتهم فاقتلوه كائنا من كان** . وهناك حديث آخر يقول : **((من دعا إلى نفسه أو إلى أحد وعلى الناس إمام فعليه لعنة الله فاقتلوه)) .**

هذه الآيات وهذه الأحاديث وظفها الفقهاء المسلمون عبر العصور للإبقاء على الواقع على ما هو عليه، مهما كان الحاكم ظالما أو فاسدا فلا تجوز الثورة عليه لتغييره، لأن هذا يعتبر اعتراضا على حكم الله ورفضا لقضائه وقدره، فخصلة الطاعة هي خصلة

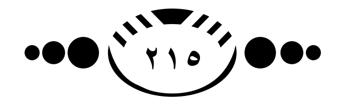


الخصال المطلوبة من الرعية، وحتى يكونوا قادرين على تحمل الظلم الذي يحيق بهم، ولكي يكونوا قادرين على طاعة ألي الأمر الظالمين والفاسدين، لأن طاعة الصالحين العادلين أمر مقدور عليه، فليس أمامهم سوى الصبر خلقا وأخلاقا، يتحلون بها على ما أصابهم من بلاء وشدة، وهي الأخلاق الحميدة التي ندبهم الله إليها في قرآنه، حيث وردت الدعوة إلى الصبر في [٦٩ آية] من القرآن الكريم .

والسؤال الذي يطرح نفسه، إذا كان جوهر الآيات القرآنية والأحاديث النبوية يدعو إلى الطاعة والصبر، فلماذا وكيف قامت كل تلك الثورات والحروب بين المسلمين في التاريخ العربي الإسلامي ؟!

بداية كل الحروب التي قامت بين المسلمين منذ وفاة النبي (ص) وحتى عصرنا الراهن، ما كان لها أن تقوم لو لم يكفر كل من طرفي الصراع الطرف الآخر، فهذه الحروب وجدت في التكفير سندا شرعيا لها، لأن تكفير الآخر يعني إخراجه من الملة، وهذا يبيح دمه وقتاله، وهذا ما حصل ومازال يحصل . أما الحروب التي قامت ضد علي بن أبي طالب، الجمل وصفين، والتي قام بها كبار الصحابة، وأزهقت أرواح عشرات الآلاف من المسلمين، فما كان لها أن تقوم تحت عنوان التكفير، لأنه لا يمكن لأي من طرفي النزاع أن يكفر الآخر، لأنه إذا كفر هؤلاء بعضهم بعضا فمن سيبقى من المؤمنين ؟ ! لذلك قامت هذه الحروب ضد علي ليس لأنه كافر، ولم تقم ضده كخليفة لإزاحته عن سدة الحكم، لكن الذين ثاروا عليه تدثروا بورقة توت سموها ((**قميص عثمان**))، فأعلنوا أنهم يريدون الثأر لعثمان والاقتصاص من قتلته، وهم في حقيقة الأمر لا يريدون سوى الاستيلاء على كرسي السلطة، ولعل أسخف التفاسير التي حاولت أن تجد تبريرا لما حصل بين الصحابة من اقتتال وحروب هي أنها كانت نوعا من الاجتهادات من قبل الصحابة، وتحت قاعدة : ((**من اجتهد فأخطأ فله أجر، ومن اجتهد فأصاب فله أجران**))، فإن جميع الصحابة المقتتلون الذين ذبحوا بعضهم بعضا، والذين أودت حروبهم فيما بينهم بأرواح مئات الآلاف من المسلمين مأجورون، ولكن في الحقيقة بئس تلك الاجتهادات والمجتهدون، لأن اجتهاداتهم أدت إلى إزهاق أرواح عشرات الآلاف من المسلمين .**

في ختام هذا الفصل، الجذر الديني للاستبداد، هناك سؤال يطرح نفسه، كيف استطاعت أوروبا أن تتخلص من الاستبداد وان تعبر من نير العبودية إلى واحة الحرية؟



كيف استطاع الأوروبيون التخلص من هيمنة الكنيسة والملك معا ؟ وكيف تمكنوا من بناء دولة العقد الاجتماعي، ومجتمع المواطنة، ومؤسسات الدولة الديمقراطية ؟

بالمقابل، لماذا بقي العرب والمسلمون يسيرون من سيئ إلى أسوأ ؟ تبخرت أحلام الشورى مع نهاية العهد الراشدي، وانتقلوا من ملك عضود إلى ملك أشد بطشا واستبدادا، ولحظات العدالة وليس الحرية في حياتهم، ليست أكثر من واحات صغيرة معزولة في صحراء الاستبداد التي هيمنت على تاريخنا السياسي الطويل، يعتقدون أنها تمثلت في مرحلة الخلفاء الراشدين، وحقبة بعض الخلفاء العادلين وعلى رأسهم عمر بن عبد العزيز، الذي يعتبره البعض خامس الخلفاء الراشدين، هذه الحقب هي ما يتوق إليه المسلمون، وهي في المخيال الإسلامي تعتبر أنها جنة السياسة الموعودة .

للإجابة على هذا التساؤل الكبير يمكننا أن نتوقف أمام مجموعة من النقاط أهمها :

١ – بداية، السيد المسيح عليه السلام لم يقم دولة في الأرض، وأعلن أن مملكته ليست من هذا العالم، وفصل تماما بين أمور الأرض وأمور السماء، ففصل بين الروح والجسد وبين الدين والسياسة، وبالتالي بين السلطتين الزمنية والروحية، وذلك حين قال قولته الشهيرة : ((**أعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله**))، هذه الكلمة التي يعتبرها رينان أنها هي التي أسست لفصل السلطة الروحية عن السلطة الزمنية، ووضعت أساس الليبرالية الحقيقية والحضارة الحقيقية، بالتالي في ظل هيمنة هكذا فكرة من السهولة بمكان على الإنسان المسيحي أن يفصل بين الدين والسياسة من الناحية الواقعية والوجدانية، دون أن يشعر بالحرج والإثم وتعذيب الضمير.

بينما أقام النبي (ص) دولته على الأرض، ووضع لها أسسا وخاض من أجلها صراعات، وبنا تحالفات . وسن سنة سار عليها خلفاؤه من بعده، ويتفق عليها جميع المسلمين على اختلاف مللهم ونحلهم ومذاهبهم وطوائفهم، ألا وهي : ((**أن الإسلام دين و دولة**))، بالتالي من الصعب على المسلم أن يفصل أمور الدين عن أمور السياسة عمليا وحتى ذهنيا، لأن المسلم يستمد شرعية جميع قيمه الأخلاقية ومبادئه الحياتية من الدين، فوجدنا أن المسلمين الذين رفعوا رايات الحداثة والتنوير، متأثرين بالغرب حاولوا أن يجدوا جذورا لها وسندا شرعيا لها في دينهم وفي تاريخ أمتهم.

٢ – يمكننا أن نعتبر أن تاريخ الفكر السياسي في أوروبا، قبل وصولها إلى صيغة الدولة



الديمقراطية العلمانية، دولة المواطنة، هو من الناحية العملية، يمثل تاريخ الصراع بين السلطتين الزمنية والروحية، بين الملك والكنيسة، أيهما يتقدم على الآخر؟ أيهما يوظف الآخر لمصالحه؟ أيهما له الأولوية على الثاني ؟!

بالطبع حين يكون الملك ضعيفا، تضعف الدولة وتنهار مؤسساتها، فمن السهولة بمكان في مثل هذه الحالة أن تغدو السلطة السياسية في خدمة الكنيسة، وتصبح السلطة الروحية هي التي تؤسس السلطة الزمنية، وكانت الكنيسة في مثل هذه الحالات هي التي تعين الحاكم، وهو مسؤول أمامها باعتباره واحدا من رعاياها، وهو كأي مسيحي يدين بالولاء لها . وبالعكس حين يكون الملك قويا، كهنري الرابع في فرنسا، يصبح الحكم ملكيا مطلقا، وفي هذه الحالة يستمد الملك سلطته من الله مباشرة، وليس من الكنيسة أو الشعب، وتصبح الكنيسة هي أحد مؤسسات الدولة وهي مسؤولة أمامها .

هذا الصراع بين المؤسسة الدينية وبين السلطة الدنيوية، لم يعرفه المسلمون ولم تعرفه الدولة الإسلامية عبر تاريخها الطويل، وذلك لعدم وجود المؤسسة الدينية المستقلة والمتمايزة في تاريخ المسلمين، تلك المؤسسة التي يجمع عليها كل المسلمين ويدينون لها بالولاء الديني ويعتبرونها سلطتهم الروحية، ويخضعون لها روحا وجسدا .

ففي المرحلة الراشدة كان الأمراء هم العلماء، وكان الولاة هم الفقهاء، ولم تعرف تلك المرحلة مؤسسة فقهية مستقلة، يستفتيها الخليفة ويستمد شرعيته منها، ومع الدولة الأموية انقسم جهاز الدولة فصار الأمراء فريق والعلماء فريق آخر، وما أن وصل العباسيون إلى السلطة حتى تم إقرار المؤسسة الدينية، وتولى حكام بني العباس أمر تعيين العلماء أعضاء المؤسسة الدينية، وبالتالي كان على من أراد أن يتولى منصب القاضي أو أن يصبح عضوا في هذه المؤسسة، أن يتجنب على الأقل الإساءة إلى أولئك الممسكين بزمام الأمور، ومنذ ذلك التاريخ، تتشكل المؤسسة الدينية الرسمية في الدولة الإسلامية بقرار من السلطة السياسية، وتعمل في كنف الدولة كأحد مؤسساتها، وتفتي بمشروعية أفعالها، وتدعو لها بالجنة والتوفيق، وكان ومازال لكل حاكم مسلم، مستبد أو عادل المؤسسة الدينية التي تفتي له، ورجال الدين الذين يدعون له، وفي مثل هذه الأجواء من هيمنة السلطة السياسية على المؤسسة الدينية وعلى رجال الدين، استطاع يزيد بن عبد الملك أن يأتي بأربعين شيخا ليشهدوا له بأن ما على الخلفاء حساب ولا عذاب، وفي مثل هذه الأجواء لم يكن غريبا على القاضي الشهير **أبو يوسف** أن يفتي

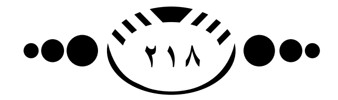


لهارون الرشيد بأن يطأ جارية أبيه لأنها وقعت في نفسه، رغم أنها لا تحل له، وأفتى له أن يطأ جارية أخرى اشتراها دون أن تستبرئ (٤٩) .

ففي أوروبا وفي ظل الصراع بين السلطة الروحية والسلطة الزمنية، بين الكنيسة والملك للهيمنة على الشعب والاستبداد به، كان من الطبيعي على الشعب الذي عانى من استبداد الملك واستبداد الكنيسة معا، وهو في رحلة بحثه عن الحرية، أن ينزع لأن يتحرر من استبدادهما معا، فيعزل الكنيسة عن أمور الدنيا لتهتم فقط بأمور الدين والآخرة، وأن يتمرد على الملك سواء كان مندوبا عن الله أو مندوبا عن الكنيسة، وأن يقيم حكاما مسؤولين أمامه، وتكون النتيجة إقامة مجتمع ديمقراطي علماني دون إحساس بالإثم أو بعذاب الضمير.

أما في الواقع الإسلامي فكان هناك طرفان فقط هما الحاكم والمحكوم، وكلا الطرفين متمسك أنه يستمد مشروعية أفكاره ومواقفه وممارساته من الدين، ويحاول أن يحشد ما يستطيع من رجال الدين ليفتوا له ويبرروا أفعاله ومواقفه، وذلك منذ تشكل الدولة الإسلامية وحتى وقتنا الراهن . فوجد الاشتراكيون في أقوال ومواقف أبي ذر الغفاري وأمثاله جذورا لفكرهم، ووجد الديمقراطيون في فكرة الشورى سندا لهم وأساسا لتطلعاتهم، وبالمقابل وجد المستبدون وعتاة الطغاة في آيات طاعة أولي الأمر وأحاديثها مسوغا وسندا شرعيا يغطي استبدادهم وطغيانهم، فالجميع وبدون استثناء، حكام ومحكومون، ومن كافة المشارب الفكرية ومن أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، كانوا ومازالوا يوظفون الدين في السياسة، لذلك لا يمكن للمسلم ومهما كان تفكيره أن يفكر في السياسة بمعزل عن الدين أي أن يعزل الدين عن السياسة، ولعزل الدين عن السياسة عند المسلمين يحتاج إلى جرأة استثنائية، وتطور نوعي في آلية التفكير، كي لا يشعر الإنسان المسلم بعقدة الذنب والإثم وتعذيب الضمير.

٣ – ليس صحيحا ما يقوله أرسطو من أن لدى الشعوب الآسيوية – على خلاف الشعوب الأوروبية - طبيعة العبيد، وهي لهذا تتحمل حكم الطغاة بغير شكوى أو تذمر. إذ ليس هناك من يولد عبدا بالفطرة، أو من يولد حرا فور خروجه من رحم أمه، لأن هذا لا يتفق مع طبيعة البشر وفيزيولوجيتهم، لكن ما يمارس على البشر في حياتهم هو الذي يجعلهم يدمنون على العبودية ولا يثوروا على المستبد، أو يجعلهم يعشقون الحرية ولا يتحملون العبودية ويثوروا على الحاكم الظالم للمطالبة بأبسط حقوقهم، فالحرية



والعبودية أمور مكتسبة وليست فطرية موروثة .

وكل الشعوب والأمم شرقها وغربها، شمالها وجنوبها، عرفت الاستبداد وحكم الطغاة، وأفلاطون نفسه حين وصف الرجل الطاغية ونعته بالرجل الذئب، وبنا على معرفته به نظريته في الطغيان والاستبداد، كان يصف ديونوسيوس طاغية سيراقوصة الشهير. ومدن اليونان التي كانت مهد الفكر الديمقراطي للبشرية عرفت عصرا للطغاة امتد لمدة أكثر من قرن ونصف من الزمن، ابتداء من طاغية كورنثة وانتهاء بطاغية أثينا وأبنائه . والحكم الملكي المطلق عرفته أوروبا مع هنري الرابع في فرنسا قبل غيرها من الأمم، وبالمقابل عرف الشرق عشرات الثورات على الطغيان والطغاة، وليس هنا مجال التأريخ للطغيان في أوروبا والثورة عليه في الشرق .

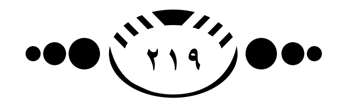
ولكن هناك نقطة يجب التوقف عندها وهي، لماذا كان الاستبداد الشرقي أكثر بطشا وأشد قسوة من نظيره في الغرب ؟

كيف استطاع الحاكم في الشرق تأليه نفسه، ولم يستطع الحاكم الغربي أن يؤله نفسه ؟

لماذا تقبل الشرقيون فكرة الحاكم الإله، التي عرفتها جميع الحضارات الشرقية من الفراعنة في مصر إلى أقاصي الصين مرورا ببلاد الرافدين وبلاد فارس، ولم يتقبل الغربي فكرة الحاكم الإله ؟ ومن المعروف أن الإسكندر المقدوني القائد التاريخي الشهير الذي فتح الشرق، أن شعوب الشرق قد ألهته لدرجة أنه أصبح يعتقد نفسه إلها بحق، وحين عاد إلى مقدونيا بلده وموطنه أراد من أهلها أن يسجدوا له كإله، فسخروا منه واستولت عليهم نوبات من الضحك، واتفقوا معه على أن يقصر عادة تأليهه والسجود له على الآسيويين فقط .

ففكرة تأليه الحاكم والخضوع المطلق له، صناعة شرقية بحتة، لهذا شهد الشرق أسوأ أنواع الطغيان، وكان الطغيان الشرقي هو النموذج الأعلى للطغيان إن صح التعبير .

ولكن كل هذا لم يجب على السؤال المطروح، **لماذا استطاع الغرب الانتقال إلى حياة ديمقراطية يتساوى فيها الجميع، بينما بقي العرب والمسلمون يقدسون**



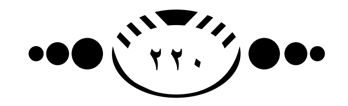
الحاكم لدرجة التأليه، وينتقلون من مستبد إلى مستبد أعتا منه، وجل آمالهم وطموحاتهم الحصول على مستبد عادل، يعدل بينهم، ويحمل عنهم كل أحلامهم، يفكر عنهم ويتحمل كل أعبائهم، وجميع الثورات التي قاموا فيها طوال تاريخهم كانت على المستبد وليس على الاستبداد، وهم لم يثوروا لتغيير بنية النظام ولكن لتغيير القائمين على هذا النظام المتأبد وتكريس النظام نفسه ؟ !!!

أعتقد أن جوهر المسألة، مسألة الاستبداد والطاعة المطلقة للمستبد دون قيد أو شرط، يمكننا أن نجد لها جذورا ذات علاقة وثيقة مع مسألة الدين، ليس الدين كإيمان بالله، وكعلاقة بين المخلوق وخالقه، ولكن بالدين كعلاقة بين البشر، في توظيف الدين في السياسة وفي الحياة .

فجميع البشر ومنذ بدء الخليقة عرفوا طريقهم إلى الله، وكل منهم اختار آلهته بطريقته وعبدها بطريقة يؤمن أنها تقربه إليهم وتكسبه رضاهم، وحصل الاستبداد في التاريخ البشري حين وظف الإنسان الدين في استعباد أخيه الإنسان، فجميع الطغاة في التاريخ حكموا إما كآلهة أو مندوبين عن الآلهة، أو مفوضين من المؤسسة الدينية التي تحمل فكر الآلهة، أو بقضاء وقدر من الآلهة، وجميع الشعوب عرفت الدين وآمنت بآلهة، ومرت بفترات وحقب من الاستبداد وحكم الطغاة والمستبدين .

واستطاعت أوروبا الخلاص من الاستبداد حين عزلت الدين عن الدولة، وعزلت الكنيسة عن السياسة، واستطاع الأوروبي ذلك دون كثير من الشعور بالإثم ودون عناء من عذاب الضمير، لأن الدين في حياته ليس ظاهرة أصيلة وليس قيمة وجدانية وتكوينية فيه، فأوروبا لم تعرف ميلاد أي دين فيها، خاصة الأديان الحيوية التي مازالت تتحكم في حياة البشر، ولم يبتكر الأوروبي أي دين ويصدره للبشر، وجميع الأديان التي تنتشر بين الأوروبيين أديان وافدة عليهم من الخارج، فالدين بالنسبة للأوروبي ثوبا مستعارا وليس جلدا أصيلا من جسمه .

وبالمقابل لم يستطع الآسيويون وجيرانهم الشرق أوسطيون الخلاص من الاستبداد وعنت المستبدين لأن هذه المنطقة من العالم عرفت ميلاد جميع الأديان الحية التي مازال البشر يدينون لها بالولاء، التوحيدية منها وغير التوحيدية، وابن هذه البقعة من العالم أنتج جميع الأديان وصدرها لغيره في هذه المعمورة، فالدين بالنسبة له، وليس

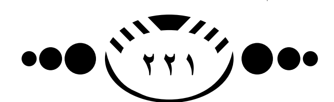


الحرية، هو قيمة القيم، عليه تتمحور حياته، و هو يدخل في تكوينه وبنيته النفسية والأخلاقية، فمن الصعوبة بمكان أن يعزله عن حياته.

وبما أن جميع الأديان تقوم على ثنائيات [**الإله / العبد**] و [**الجبر/ الطاعة**]، لذلك فطر الإنسان في هذه البقعة على فكرة الإله والعبودية له، فكان من السهولة عليه أن يقدس مندوبي الله على الأرض، أو من يدعون ذلك، وأن يدين لهم بالولاء والطاعة المطلقة، وبالتالي ليس غريبا عليه اقتناعه بفكرة الإله الحاكم أو الحاكم الإله، ومن كثرة ما مورس على إنسان هذه البقعة من استبداد واستعباد، بحيث يخلو تاريخه كله من واحة للحرية، فغدت الحرية بالنسبة له ليست قيمة ذات أهمية ليناضل من أجل الحصول عليها، فالحرية بالنسبة له ليست حياة أو موت، لكنه يحلم بها ويسعى إليها لأنه يسمع بها وبفوائدها وبهناء العيش في ظلها، لكنه ليس على استعداد لأن يموت من أجلها، فهو يموت ليستشهد، ولا يكون الاستشهاد إلا من أجل القيم كالدين والعرض والمال والأرض، أما الحرية فهي عنده ليست قيمة، والنبي (ص) لم يقل : **من مات في سبيل حريته فهو شهيد.**

٤ – أخيرا، أحاول في هذه الفقرة أن أجيب عن تساؤل قديم جديد يعتمل في نفوس الكثير من المهتمين، ألا وهو لماذا تخلفنا نحن وهم تقدموا ؟

أنا أرى أننا تخلفنا لأننا نعيش في الماضي، وهم تقدموا لأنهم يعيشون الحاضر ويخططون للمستقبل . غايتنا الآخرة وغايتهم الحياة . لأننا نتطلع إلى القدماء تطلع محاكاة أي لكي ننقل عنهم ونقلدهم أما هم فقد تطلعوا إلى القدماء لا لكي يحاكوهم بل لكي يتجاوزوهم، لأن في المحاكاة تخلف كما يقولون . نحن بالنسبة لنا الله هو مركز الكون مستقبلنا بيد القدر وطوع إرادته لذلك نعتمد على الغيب في صنع حياتنا ومستقبلنا، أما هم الإنسان هو محور الكون مستقبلهم كأنه طوع إرادتهم لأنهم يعتمدون على العقل في صناعته . فكرنا يقوم على خدمة ما وراء الطبيعة وفكرهم يقوم على خدمة الحياة. نحن نعلي من شأن العبادة والعبودية وهم يعلون من شأن الحرية فأبدعوا إعلان حقوق الإنسان . تفكيرنا يتسم بالغيبية وتبرره العقائد، وهذا يدفع إلى الإيمان بالسحر والشياطين والتنجيم، وتفكيرهم يتسم بالواقعية ويجد تبريراته بالحقائق الملموسة. سبيلنا لمعالجة شؤون الحاضر وقصوراته يقتصر على الرجوع إلى طريقة السلف، وطريقهم لمعالجة شؤون حاضرهم يرتكز على التفكير وابتكار طرق جديدة للمستقبل .



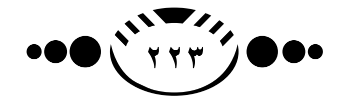
غاية المعرفة بالنسبة لنا هي خدمة الدين وغاية المعرفة بالنسبة لهم هي خدمة الإنسان. اعتمدنا على السلف فزالت ثقتنا بأنفسنا فكففنا عن التفكير والابتكار، واعتمدوا على أنفسهم فزادت ثقتهم في أنفسهم، فهم في كل يوم في ابتكار وخلق وإبداع جديد . نحن أهملنا العلم والصناعة، وهم اهتموا بالعلم والصناعة فنشروا العلم والتعليم وكانت ثورتهم ثورة صناعية بامتياز. ألغينا الفنون وكفرناها، بينما هم أخرجوا الفنون من قيودها الدينية وجعلوها في خدمة البشرية . ذهننا ينظر إلى الدنيا من زاوية العقيدة والمذهب وذهنهم ينظر إلى الدنيا من زاوية الفكر والمصلحة . نعتمد على العقائد بدل الآراء وهم يعتمدون على الآراء بدل العقائد . فكرنا يقوم على الجزم واليقين وفكرهم يقوم على الشك والبحث . اعتمدنا على النقل والتقليد واعتمدوا هم على التجربة والبرهان . جمعنا معارفنا من الكتب القديمة وجمعوا معارفهم من الطبيعة . وأخيرا نحن أقمنا الدولة على أساس الدين وهم فصلوا الدين عن الدولة.***

هوامش الفكر السياسي الإسلامي

----

١ – ابن هشام - السيرة النبوية ج١ ص ٤١٧

٢ – د. محمد عابد الجابري – العقل السياسي العربي – مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - لبنان، ص٩٦



٣ – ابن هشام - السيرة النبوية ج١ ص ٤٣٤ – ٤٣٥

٤ – ابن هشام - السيرة النبوية ج١ ص ٤٤٠ – ٤٤٧ وص ٤٥٤

٥ – د. محمد عابد الجابري - العقل الأخلاقي العربي - مركز دراسات الوحدة العربية بيروت - لبنان، ص ٢٣١ – ٢٣٢

* راجع النص الكامل للصحيفة في:

مونتغمري وات - الفكر السياسي الإسلامي، ترجمة صبحي الحديدي دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان، ص ١٧٣

٦ – سورة الحج - الآية ٣٩ و ٤٠

٧ – سورة النساء - آية ٦٤

٨ – سورة الأحزاب - آية ٣٦

٩ – سورة النساء - آية ٥٩

١٠ – سورة النساء - آية ٦٥

١١ – الطبري - تاريخ الأمم والملوك، ج٤، ص ٣٣٦، سنة ٣٤

١٤ – ابن سعد - الطبقات الكبرى، ج١، ص ٢٥٥ – ٢٥٦

١٥ - راجع:- ابن قتيبة - الإمامة والسياسة، ج١، ص ٦ – ٩

- الطبري - تاريخ الأمم والملوك، ج٢، ص ٢٣٥ وص ٢٤٢ – ٢٤٣

- ابن عبد ربه - العقد الفريد، ج ٢، ص ١٢٧

١٦ – راجع: - الطبري - تاريخ الأمم والملوك، ج٢، ص ٢٣٥ وص ٢٤٤، سنة ١١

- ابن قتيبة - الإمامة والسياسة، ج١، ص ١٠

- د. محمد عابد الجابري - العقل السياسي العربي، مرجع سابق، ص١٣٢

- ١٣٦ .

١٧ – راجع: - الطبري - تاريخ الأمم والملوك، ج٢، ص ٢٣٥، سنة ١١

- السيوطي - تاريخ الخلفاء، ص٨٤

١٨ – راجع: - الطبري - تاريخ الأمم والملوك - ج٢، ص ٢٣٤ – ٢٣٥، سنة ١١

- ابن قتيبة - الإمامة والسياسة - ص ٩ – ١١

- اليعقوبي - تاريخ اليعقوبي، ص ٢٣٩

١٩ – اليعقوبي - تاريخ اليعقوبي - ص ٢٣٩

٢٠ – راجع: - الطبري - تاريخ الأمم والملوك - ج٢، ص ٢٣٧، ص ٣٣١

- اليعقوبي - تاريخ اليعقوبي - ص ٢٣٩

٢١ – راجع: - الطبري – تاريخ الأمم والملوك - ج٢، ص ٢٤٥، ص ٢٥٤، سنة ١١

- ابن هشام - السيرة النبوية - ج٦، ص ٨٧

٢٢ – راجع: - الطبري – تاريخ الأمم والملوك – ج٣ ص ٢٦٥ – ٢٦٦ ، سنة ١١

٢٣ – راجع: - الطبري – تاريخ الأمم والملوك – ج٣ ص ٢٧٢ – ٢٧٣، سنة ١١

٢٤ – اليعقوبي - تاريخ اليعقوبي – ج٢، ص ١٠٦

٢٥ – اليعقوبي - تاريخ اليعقوبي - ج٢، ص ١٠٧

٢٦ – الطبري - تاريخ الأمم والملوك - ج٢، ص٤٥٢

٢٧ – الطبري - تاريخ الأمم والملوك - ج٢، ص ٥٧٩، سنة ٢٣

٢٨ – الطبري - تاريخ الأمم والملوك - ج٢، ص ٢٤٣، سنة ١١

٢٩ - الطبري - تاريخ الأمم والملوك - ج٢، ص ٢٤٤، سنة ١١

٣٠ – الطبري - تاريخ الأمم والملوك - ج٢، ص ٦٧٩



٣١ – ابن أبي الحديد المعتزلي - شرح نهج البلاغة ، ج١، ص٢٠١

٣٢ – ابن قتيبة - الإمامة والسياسة، ص٣٥

٣٣ – ابن قتيبة - الإمامة والسياسة ، ج١، ص ٥١ - ٥٢

٣٤ – اليعقوبي - تاريخ اليعقوبي، ص ١٢٢ - ١٢٣

٣٥ – الطبري - تاريخ الأمم والملوك، ج٤، ص ٣٣٦، سنة ٣٤

٣٦ – اليعقوبي - تاريخ اليعقوبي، ص ٢٧٢

٣٧ – ابن كثير - البداية والنهاية، ج٢، ص ٩١

٣٨ – الطبري - تاريخ الأمم والملوك، ج٤، ص ٤٧٠، سنة ٣٦

٣٩ – سورة الأحزاب - الآية ٣٣

٤٠ – د. محمد ماهر حمادي - الوثائق السياسية والإدارية للعهد الأموي، ص ٥٥

٤١ – راجع: - السيوطي - تاريخ الخلفاء - الصفحات ٢١١ – ٢١٢ و٢١٧ و٢٣٧ و ٢٤١ .

٤٢ – ابن الأثير - الكامل في التاريخ ج٣، ص ٥٠١ – ٥٠٢

- د. إمام عبد الفتاح إمام - الطاغية - مرجع سابق ص ٢١٧

٤٣ – ابن كثير– البداية والنهاية، ج١، ص ٤٧

- د. إمام عبد الفتاح إمام - الطاغية - مرجع سابق، ص ٢١٨

٤٤ – د. إمام عبد الفتاح إمام - الطاغية - مرجع سابق، ص ٢١٨

٤٥ – السيوطي - تاريخ الخلفاء، ص ٢٤٩ - ٢٥١

٤٦ – السيوطي - تاريخ الخلفاء، ص ٢٥٠

٤٧ – د. إمام عبد الفتاح إمام - الطاغية - مرجع سابق ، ص ٢٢١



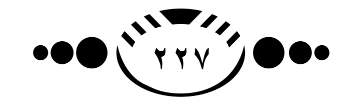
٤٨ – سورة النساء - آية ٥٩

** - للمزيد من التفصيل حول ما جاء في هذا الفصل، وتوثيق مراجع هذا البحث يمكن العودة إلى كتابنا : ((**في الفكر السياسي الإسلامي**))

٤٩ – السيوطي - تاريخ الخلفاء، ص ٢٧٤

*** للمزيد من تسليط الضوء على هذه النقطة، راجع: سلامة موسى - ما هي النهضة

دار البعث - وزارة الثقافة - تموز ٢٠٠٤



بين الضحية والجلاد

كانت مجرد صدفة، أنه في اليوم الذي انتهيت فيه من كتابة الفصل السابق من الكتاب، وشرعت فيه في كتابة هذا الفصل الذي يتحدث عن دور الإنسان المستبد فيه في صنع الاستبداد وتكريسه، والذي عنونته بعنوان : ((**بين الضحية والجلاد**))، كان هو يوم [الجمعة/ ١١/ شباط، فبراير/١١/٢٠١١م]، وهو اليوم الذي تنحى فيه حسني مبارك عن كرسي الحكم في مصر بعد أن حكمها لمدة ثلاثين عاما، عاث فيها فسادا واستبدادا، وذلك إثر ثورة شعبية انطلقت يوم [٢٥ ك٢، يناير/١١/٢٠١١ م]، حين نزل الناس إلى الشوارع والساحات العامة في معظم المدن المصرية ليس لهم من هدف سوى إسقاط النظام، وقد سقط النظام فعلا.

وقد قامت هذه الثورة في أعقاب الثورة التونسية التي انطلقت بتاريخ [١١ك٢، يناير/ ٢٠١١م]، وأطاحت بحكم زين العابدين بن علي، فكانت الثورتان متطابقتان في الشكل والمضمون، ولعل أهم ما ميز الثورة، وحين أقول الثورة بصيغة المفرد أعني بها كلتا الثورتين المصرية والتونسية، ما يلي :

١ – أن الثورة كانت ثورة **شبابية، وشعبية، وحضارية :**

شبابية: كانت الثورة ثورة الشباب بامتياز، شباب تداعوا من كل حدب وصوب، لا ينتمون إلى أحزاب سياسية مسبقة الصنع، وليس لمعظمهم انتماءات سياسية لأيديولوجيات مسبقة، ولم يسبق لهم العمل السياسي من قبل، نزلوا إلى الشوارع والساحات ثائرين على حالة الفقر والبؤس والحرمان والظلم والتهميش التي عانوا منها لعقود من الزمن، يحدوهم الأمل بغد أفضل وأكثر عدلا وإنصافا، ثاروا بعد أن كنا نظن فيهم أن سنوات القهر والتهميش جعلت منهم ضحايا بائسين، يائسين، محبطين،



ومشتتين على هامش الحياة بين ملاهي الرقص والفن التافه، وبين حلقات الذكر والغيبيات، وكأنهم جميعا يهربون من الحياة والواقع الذي لا يريدون . لكن الشباب أثبتوا في هذه الثورات أنهم ملتصقون بالواقع والحياة، ويؤمنون بدورهم في صنع مصيرهم أكثر مما كنا نتصور .

ثاروا ليس بدافع أيديولوجيات مسبقة، ولم يكن لهم من هدف سوى إسقاط نظام الظلم والفساد القائم، متمثلا في رأس هرم النظام وجميع زبانيته وأزلامه وكامل طاقم الفساد من حوله، من ناحية، وإقامة نظام ديمقراطي حضاري عادل يتساوى في ظله الجميع، من ناحية أخرى .

وقد أثبت هؤلاء الشباب أنهم يمتلكون وعيا سياسيا خلاقا، لم يكن أحد يتصوره فيهم، تجلى ذلك ليس في ثورتهم فحسب، بل في الأهداف التي وضعوها لثورتهم وفي وعيهم لهذه الأهداف، وفي البيانات والأفكار والأطروحات التي قدموها بعد انتصار ثورتهم، أيضا .

شعبية: كانت الثورة ثورة شعبية لأنها عبرت عن أحلام وطموحات وأهداف الشعب بكل أطيافه، اشترك الشعب فيها بكل فئاته وأبنائه، شباب وشابات، نساء ورجال، أطفال وكهول، وشاركت فيها جميع القوى السياسية والدينية والمذهبية بكافة تلاوينها من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، ناصريين وماركسيين، إخوان مسلمين وليبراليين، مسلمين ومسيحيين، ثورتان امتزج فيهما الجميع بالجميع، أصبح الكل في واحد، هدفهم واحد وأملهم واحد ألا وهو إسقاط نظام الظلم وإقامة نظام العدل . لا يستطيع أحد أو أي طرف أن يدعي الثورة لنفسه أو ينسبها لجهوده . ثورة من دون قائد برهنت بما لا يدع مجالا للشك على حيوية هذه الأمة، وأن هذه الأمة لم تمت بعد، وأنها أمة واحدة روحا وأملا ومصيرا .

حضارية : لقد تداعى هؤلاء الثوار إلى ثورتهم بطريقة حضارية جدا، فقد تنادوا وتحاوروا وتراسلوا وقرروا القيام بثورتهم عبر الإنترنت وعلى الفيس بوك، وهو أرقى ما أنتجه العقل البشري من وسيلة للاتصال بين البشر.

ثاروا ونزلوا إلى الشوارع والساحات العامة، يعلنون أهدافهم ويعبرون عن ثورتهم وغضبهم بطريقة حضارية أيضا، استخدموا في ثورتهم حق التظاهر والاعتصام السلمي



الذي يبيحه الدستور وكل قوانين العالم، لم يكسروا شيئا ولم يستخدموا العنف بأي صورة من صوره، بل بالعكس، فالثوار حين أطلقت أجهزة الشرطة والأمن النار عليهم وأردت منهم العشرات بين قتيل وجريح، وحين هجمت عليهم بلطجية رجال الأعمال وزعران الأنظمة على البغال والجمال يضربونهم بالعصي والهراوات والأدوات الحادة بغية إرهابهم وتفريقهم وتشتيت شملهم، لم يقابلوا العنف بالعنف، بل صبروا على موقفهم واكتفوا بأن احتموا بأنفسهم و ببعضهم وبأهدافهم وبإيمانهم بثورتهم .

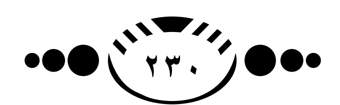
وأقاموا المشافي الميدانية لمعالجة الجرحى، وشكلوا لجانا شعبية لحماية الممتلكات العامة والخاصة، وأخرى لتنظيم السير، وثالثة لتأمين الخدمات العامة إلى المحتشدين والمتظاهرين، وكان منظر الشباب والشابات رائعا وأكثر من حضاري، حين قاموا بتنظيف الشوارع والساحات العامة وترتيب المكان إثر انتصار ثورتهم وهذا ما لم يحدث في أي ثورة أخرى في العالم من قبل، فهما حقا ثورتان حضاريتان بامتياز.

٢ – هذه الثورة قلبت كل الموازين التي كانت سائدة ليس في المنطقة فحسب بل في العالم أجمع، أثبتت هذه الثورة أن هذه الأمة أمة حضارية قادرة على التقدم والرقي والنهوض، وليست أمة همجية متخلفة إرهابية كما يدعون أو كما كانوا يعتقدون .

أثبت هؤلاء الثوار أن أمتنا مازالت حية لم تمت بعد، فقد غسل هؤلاء الشباب بثورتهم عن جبين الأمة سنوات اليأس والإحباط والهزيمة التي كنا نظن أنها متأبدة فينا، ووضعوا الأمة قاطبة أمام آمال وأحلام كانت خارج المفكر فيه، فتحوا لنا أبواب الأمل من جديد، وأيقظوا فينا الحنين لأيام العز والمجد والشموخ .

يقول علم الاجتماع السياسي أن الإنسان المتخلف هو وليد البنية الاجتماعية المتخلفة، لكن يبدو أنه ليس كل ما تنتجه البنية الاجتماعية المتخلفة هو إنسان متخلف فقط، فقد أثبتت الثورة أنه من بين أنقاض اليأس يمكن أن تنبت زهور الأمل، ومن بين ركام التخلف تنبثق أشجار التقدم والعطاء، وعلاقات القهر والتسلط مثلما يمكن أن تكون ردود الفعل عليها رضوخا وهزيمة واستسلام، يمكن أيضا أن تكون ردود الفعل عليها تمردا وثورة، شريطة أن تتوفر الإرادة في التغيير والتمرد والثورة .

هذا وقد أثبتت الثورة أنه لا يمكن لمجتمع أن يبقى ساكنا راكدا مهما كان مغرقا في الهزيمة والخنوع واليأس والتقليد، قد تكون حركية المجتمع ضئيلة في وتيرتها، خفيفة



وخفية في مظاهرها، لكنها تبقى موجودة وقابلة للتفجر في أي لحظة، وبالفعل لقد انفجرت الثورة في المجتمعات التي كنا نظنها خاملة وراكدة .

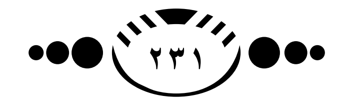
٣ – لقد كشفت الثورة عن إمكانية الثورة في ظل الاستبداد وعن وجوبها أيضا، وكشفت عن الطاقات الخلاقة الكامنة في مجتمعاتنا، والتي تحتاج إلى تحريضها وتثويرها والإفادة منها، كشفت عن نبل هؤلاء الثوار وعفتهم وعدم معرفتهم لما يسمى بالحقد السياسي أو الطبقي، فلم تسجل في هذه الثورات حادثة تحرش واحدة، أو حادثة اعتداء على المال العام أو الخاص، أو حتى حادثة سلب واحدة، باستثناء تلك الحوادث المشينة التي قام بها أزلام النظام وبلطجية رجال الأعمال وعلية القوم، في رسالة مفادها : إما نحن بما نحمله من فساد وطمع وجشع وإما الفوضى .

وقد كشفت الثورة عن حجم الفساد الهائل الذي تغرق فيه هذه الأنظمة، حتى لكأن الفساد جزء من تركيبتها أو هو كل بنيتها، فقد تبين أن مجموع ما اختلسه زين العابدين بن علي وعائلته وذوي زوجته، وهربوه إلى خارج البلاد يقارب [٤٠ مليار دولار]، أما مبارك وعائلته فلم يكتفوا بأقل من [٧٠ مليار دولار]، يضاف إلى ذلك الكميات الخرافية من الذهب التي كانت بحوزة العائلة المالكة وتم الاستيلاء عليها وتهريبها إلى الخارج أيضا .

يضاف إلى ذلك العقارات والأراضي والمصانع والمنشآت السياحية التي يستولي عليها أقرباء الرئيس و زبانيته ومحاسيبه وعائلة زوجته وأقربائها، فقد كان في مصر عددا كبيرا من المصانع بنيت بعرق المصريين وجهدهم، قبل ثورة ال ٥٢ وبعدها، مصانع كانت تشكل أساسا لنهضة صناعية حقيقية، فقام هذا النظام القذر ببيعها لزبانيته ومحاسيبه بأقل من ثمن الأرض التي بنيت عليها، وليتهم اشتروها بأموالهم الخاصة، لكنهم اشتروها بأموال الدولة أيضا، فقد كانوا يقترضون من الدولة وبنوكها أموالا يشترون فيها أملاك الدولة، مصانعها وعقاراتها، هذا إضافة إلى الأراضي التي اختلسها واستولى عليها أزلام النظام وشركاؤه بأثمان بخسة حينا وبدون أثمان حينا آخر.

إن حجم الفساد والعفن الذي كان يختبئ تحت قبعة هذه الأنظمة يجعلنا نقول وبكل جرأة، أننا لم نكن أمام حالة دول وأنظمة لها رؤساء وتديرها مؤسسات، بل كنا أمام ممتلكات ومزارع خاصة يديرها ويتحكم فيها عصابات وزعماء مافيات .

والأهم من هذا وذاك، فقد كشفت الثورة عن زيف الانتخابات والاستفتاءات التي



تقام في ظل الأنظمة الاستبدادية والقمعية، وثبت بالدليل القطعي، أن الانتخابات وصناديق الاقتراع والمؤسسات التشريعية والتنفيذية، ووجود الأحزاب السياسية سواء كانت مرخصة أم غير مرخصة، مشاركة في السلطة أم غير مشاركة فيها، جميعها تشكل شروط لازمة لكنها غير كافية لإقامة نظام ديمقراطي حقيقي، وقد تكون جميعها أدوات زينة لتجميل وجه الأنظمة الاستبدادية القبيح، ووسائل حديثة لتثبيت حكم الطاغية .

ففي كلا النظامين التونسي والمصري، كانت تقام انتخابات برلمانية وتشريعية ورئاسية يحصد فيها النظام وزبانيته و أزلامه جميع المقاعد فيها، وليس لها من غاية ولا من نتيجة سوى تثبيت النظام وإعطائه صبغة شرعية . وقد عبر **غاندي** عن حقيقة التباين بين النظام البرلماني، كشكل للحكم، وجوهر الديمقراطية الحقيقي، حين قال: ((**النظام البرلماني لا يكون صالحا إلا إذا اتفقت إرادة البرلمان مع إرادة الأغلبية**))، لكن هذه البرلمانات والمجالس التشريعية التي تقام في ظل أنظمة الاستبداد تعبر عن إرادة هذه الأنظمة وتوجهاتها، وليس لها علاقة بإرادة الشعوب وتطلعاتها . كل هذا جعلني أعيد النظر في كل ما أعددته من وثائق ورؤوس أقلام لكتابة هذا البحث .

لقد عانت مجتمعاتنا عهودا طويلة من الاستبداد السياسي، والقهر الإنساني، والحرمان من الحرية والعدالة والمساواة، لدرجة يمكننا القول أن تاريخنا هو تاريخ للاستبداد والاستعباد ليس فيه واحة للحرية، وألفت شعوبنا الاستعباد وكأنه أصبح حياتهم، لدرجة يظن فيها أن الذي يهيمن على روحهم ليس الحاجة إلى الحرية وتوقهم إليها، وإنما أنسهم للعبودية واستكانتهم في ظلها . وغدا الإنسان منا مقهورا في سلوكه وسيكولوجيته، يقاوم التغيير بدافع من نظرة رضوخية مستسلمة إلى العالم المادي والعالم الماورائي، خاصة وأن الاستبداد الذي مورس على مجتمعاتنا لم يقم به شخص أو مجموعة أشخاص، بل قامت به منظومة قيم وعوامل مختلفة تضافرت جميعها لتجعل من الاستبداد نظاما كاملا، والحاكم هو رمزه والعنصر البارز فيه .

وقد تحدثنا في الفصل السابق عن الاستبداد وتعريفه ونظائره وتأثيره على الدولة والمجتمع وعن المسوغات التي برر بها البعض نشوء الاستبداد وعن الجذور التي يعود إليها الاستبداد، وفي هذا الفصل سوف نتحدث عن العوامل التي تكرس الاستبداد وتؤبده، والتي تجعل الشعوب المضطهدة تدمن الطغيان وتتحمله، وهي العوامل التي تقهر الإنسان وتهدر إنسانيته وتقف حائلا في وجه تحرره وتقدمه ووصوله إلى مجتمع



العدالة والمساواة والحرية، هذه العوامل يمكن أن نقسمها إلى قسمين، **عوامل خارجية وعوامل داخلية .**

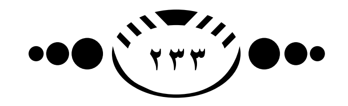
١ - **العوامل الخارجية** : نبدأ بالعوامل الخارجية على اعتبار أنها الأقل أهمية في سلسلة عوامل القهر والاستعباد، لأن العوامل الخارجية لا يمكنها أن تؤثر أو تفعل شيئا داخل أي مجتمع ما لم تكن العوامل الداخلية قد مهدت لها الطريق، وجعلت الأوطان والمجتمعات تربة خصبة بفعلها وتأثيرها لنمو الاستبداد وتقبل الاستعباد .

فالعوامل الخارجية لا يمكنها فعل شيء في المجتمعات المحصنة من داخلها، المتلاحمة فيما بينها، أما إذا كان المجتمع ممزقا من داخله، تعيث فيه شرور الطائفية والمذهبية والفقر والجهل والتخلف والاستبداد بكل صنوفه السياسي والديني فإن العوامل الخارجية سرعان ما تجد لها في هكذا مجتمع مرتعا خصبا لتعيث فيه فسادا وقهرا حتى تنهيه تماما، فالعوامل الخارجية ليست أسبابا وإنما هي عوامل مساعدة، لا يمكنها أن تقضي على مجتمع ما، لكنها يمكن أن تكون الضربة القاضية لأي مجتمع متفسخ كثرت أمراضه وعلله .

ويمكننا تشبيه المجتمع البشري بالكائن الحي، فالجراثيم والعوامل الممرضة تحيط بهذا الكائن من كل ناحية تملأ المكان من حوله، لكنها لا يمكن أن تسبب مرضا إلا للجسم القابل للمرض، فهي ما أن تجد جسما عليلا فقد مناعته حتى تبدأ بفعلها وفتكها، فتزيد الأمراض شدة وفتكا، وتزيد الجسم مرضا وسقما حتى تقضي على هذا الكائن الحي، أما إذا وجدت جسما سليما ومعافى ومناعته قوية، فهي سرعان ما تفر منه لأنها تدرك أنه سوف يقضي عليها، فهناك أجسام قابلة للمرض وهناك دول قابلة للاستعمار على حد قول مالك بن نبي، وهناك شعوب ومجتمعات قابلة للاستبداد والاستعباد .

أما أهم العوامل الخارجية التي تشكل رديفا لقوى القهر والاستبداد الداخلية فهي :

آ - **قوى الطبيعة** : مثل الجفاف والفيضانات والزلازل والبراكين والحروب والأمراض والأوبئة والآفات الزراعية وغيرها، ولا داعي لذكر الآثار المدمرة لكل عامل من هذه العوامل على الإنسان، ولكن على سبيل المثال لا الحصر، فقد قضى الطاعون الأسود الذي انتشر في القرن الرابع عشر على ما يقرب من [٢٥ مليون إنسان]، ومن قبله حصد طاعون جستنيان على ما يقرب من [١٠٠ مليون] من البشر، ودمر مدنا بكاملها،



وقتل التيفوس من جنود نابليون أكثر مما قتلت قذائف الحروب، وقضت الفيضانات والجفاف على حضارات كاملة وهجرت شعوبا بكاملها، وليس أدل على ذلك من انهيار حضارة اليمن السعيد وهجرة قبائله إثر انهيار سد مأرب .

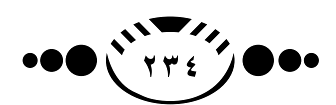
ولكن ما علاقة هذه القوى في المسألة التي نتحدث عنها، مسألة الاستبداد ؟

يكمن تأثير هذه القوى على مسألة الاستبداد في أنه حين يتعرض لها مجتمع من المجتمعات، فهي تساهم في إنتاج الإنسان الضحية المهزوم والمستسلم لقدره، لأن عجز الإنسان عن مواجهة هذه القوى وعدم قدرته على التأثير فيها، يجعله يستسلم لمصيره ويسلبه إرادته في المواجهة والتغيير، فهي قوى تقهر الإنسان وتهدر إنسانيته، وعمليا كل عملية تغيير أو ثورة تبدأ بالإنسان وتعتمد على إرادته في التغيير وقدرته على الثورة، حتى أن الله عزوجل، خالق الخلق والعباد، والقادر على كل شيء، لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم، فيقول جل من قائل : ((**إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم**)) [الرعد ١١].

فكل تغيير يحتاج إلى إرادة في التغيير وإلى قدرة على التغيير وإلى فعل التغيير نفسه، وذلك لترجمة الإرادة إلى فعل على أرض الواقع، لأن الإرادة إذا لم تترجم إلى فعل يصبح التغيير حلما، وأي فعل بغير إرادة سوف يكون عبثيا ولعبا طفوليا لا يحقق أي تغيير هادف، والإنسان هو المخلوق الوحيد الذي يمتلك الإرادة، فهو الوحيد من بين المخلوقات القادر على تغيير حاله من حال إلى حال .

والإنسان العاجز الذي يفقد السيطرة على مصيره، يحيل مستقبله إلى قوى غيبية ويلجأ في تغيير واقعه إلى الخرافة وإلى قوى السحر والشعوذة وإلى الإتكالية، هذا الإنسان لن يستطيع تغيير واقعه ولن يحقق شيئا لمصيره .

من هذه الزاوية يمكن النظر إلى تأثير قوى الطبيعة على إرادة الإنسان وقدرته على التغيير، هذه القوى التي لا يستطيع الإنسان لها ردا، تجعله يعيش في عالم الضرورة مع فقدان قدرته على السيطرة على مصيره، مع فقدانه لأي سلاح لمجابهة هذه القوى، تجعله يضخم أخطار الطبيعة مما يؤدي إلى تضخم مشاعر عجزه وقلقه، وبما أن قوى الطبيعة ليس لها وقت محدد أو أي نظام معروف، مما يجعل الإنسان عرضة لكل مفاجأة قد تحمل الخير وقد تحمل الشر، فيصبح هذا الإنسان غير متأكد البتة من أي



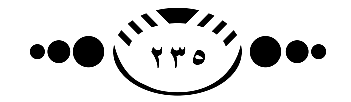
ضمانة له ولذويه، ما عدا تلك التي يؤمنها التمسك بالماورائيات والتقرب من القوى التي تسيطر على الكون، وهذا يجعل منه إنسان عاجز مقهور يعيش على التمني السحري والتعلق بالخرافة والاتكالية المفرطة .

ب – **المرتزقة :** تلك القوى التي يستعين بها الطاغية من خارج بلاده، إما لقمع التمرد في الداخل أولمواجهة عدوان من الخارج .

ففي الحالة الأولى يستعين الطاغية بالمرتزقة إذا كان التمرد ضده كبيرا وكانت القوى التي جهزها، من أمن وشرطة وجيش لقمع الشعب غير كافية لقمع ثورته، أو أن هذه القوى تمردت على الطاغية وانضمت إلى قوى الثورة والمتمردين على النظام، وهذا ما حصل في الثورة الليبية التي اندلعت بتاريخ [١٧- شباط/فبراير– ٢٠١١] ضد الطاغية معمر القذافي الذي حكم ليبيا أكثر من أربعين سنة، فحين قامت الثورة ووجد القذافي نفسه معزولا ضمن حفنة من أقاربه وعائلته وزبانيته، وقوى الأمن والشرطة والجيش التي ترعرعت في كنفه، هجرته وانضمت إلى صفوف الثوار والمعارضة، استعان القذافي بقوى من المرتزقة الأفارقة، فاستباحوا دماء الليبيين وهتكوا أعراضهم الشريفة، وارتكبوا المجازر الشنيعة في حقهم . هذا وقد عرفت الثورات العربية الأخرى أبشع أنواع المرتزقة وهم مرتزقة الداخل من بلطجية وشبيحة الذين يقومون بأبشع أنواع الجرائم الإنسانية من قتل وسلب ونهب واعتداء على الأعراض ضد الثوار وعائلاتهم لصالح أنظمة الاستبداد والطغيان .

وفي الحالة الثانية يلجأ الطاغية للاستعانة بالمرتزقة حين تتعرض بلاده إلى عدوان خارجي ليس لجيش الطاغية قدرة على مواجهة هذا العدوان وحماية الطاغية ونظامه .

لكن الحقيقة التي يجب أن يعلمها الطغاة أن اللجوء إلى المرتزقة والاعتماد عليها، ينطوي على خطورة كبيرة على المجتمع وحتى على الطاغية نفسه، لأن من يعتمد عليها في دعم نظامه وحمايته لن يشعر بالاستقرار والطمأنينة أبدا، لأن هذه القوات لا تعرف النظام ولا تحفظ العهود والمواثيق، و ولاءها دائما للذي يدفع لها أكثر، وهي شجاعة وجبارة وطاغية أمام المواطنين العزل، فهم يضطهدون الناس بغير رحمة وبلا وازع من ضمير أو إنسانية، لا يخافون الله ولا يرعون له ذمة، وهذا مما يؤجج الثورة على الطاغية ومما يزيد إصرار الثوار عليها مهما كلف الثمن .



أما أمام قوى الخارج فهي قوى جبانة، تفتقر إلى الولاء وليس لها من حافز يحملها على الصمود في ميدان القتال، باستثناء الراتب أو الهبات المالية التي يتقاضونها، وهي حتما أقل شأنا من أن تحملهم على التضحية بأرواحهم، وهم على استعداد ليكونوا جنودا للطاغية طالما أنه لا يثير حربا أو يشترك في حرب، وإذا ما جاء القتال فهم إما أن يهربوا أو أن يرفضوا القتال جميعا .

ج – **القوى الاستعمارية** : بشقيها العسكري والاقتصادي، العلنية منها والمستترة أيضا، وهي قوى تحركها مطامعها في السيطرة على العالم ونهب خيراته، وهي عادة تشكل الحليف الأكبر لقوى الطغيان ولقوى القهر والاستبداد في الداخل، والعلاقة بين القوى الاستعمارية وقوى الاستبداد ليست علاقة تحالف فحسب، بل علاقة مصالح مشتركة وخدمات متبادلة أيضا .

لما كان المستبد الطاغية لا يستمد شرعيته من شعبه، فهو يلجأ لهذه القوى لتساعده على تبوء سلطته وفرض هيمنته على شعبه، وهو بما يمارسه من قمع على شعبه يقضي على مناعة المجتمع أفراد ومؤسسات مما يجعل شروط تدخل هذه القوى أمرا ممكنا ومتاحا، وليس مهما عند المستبد أن تستباح حرمة بلده أو أن تنهب خيراتها من قبل هذه القوى طالما أنها تساعده على البقاء فوق كرسي الحكم، وهذا يجعل منه عبدا مطيعا ومسحوقا أمام سيده وولي نعمته في الخارج .

أما القوى الاستعمارية فهي تحمي الطاغية وتحافظ على وجوده بالمال والسلاح وأجهزة الأمن والمخابرات المتطورة التي تملكها، طالما بقي هذا الطاغية يخدم مصالح هذه القوى فيسهل لها نهب خيرات بلده ويحرس لها مصالحها في محيط بلده، ولكن ما أن يصبح هذا الطاغية عبئا على هذه القوى التي تدعم وجوده، وعقبة في طريق تحقيق أهدافها ومصالحها، كما يحصل حين تفوح رائحة الفساد والعفونة من نظام الطاغية، وتطغى على كل شيء فيه، بحيث يصبح هذا النظام مرفوضا من قبل شعبه ومن المحيطين به، خاصة إذا تجلى هذا الرفض للنظام بثورة شعبية كاسحة، حينها تعتبر قوى الخارج أن هذا الطاغية قد أصبح كرتا محروقا بالنسبة لها وعبئا على تنفيذ مخططاتها فسرعان ما تقذف به إلى مزبلة التاريخ، فتساهم في إسقاطه محاولة استبداله بعميل ومستبد آخر.



٢ – **العوامل الداخلية** : يعتقد آتين دي لا بواسيه في مقالته الرائعة : ((**في العبودية المختارة**))، أن الإنسان لا يظلم إلا برضاه وبجهله ؛ لأن الله خلق الإنسان ومصيره بيده، فهو يتنازل عن حريته بمحض إرادته، وإلا : ((**فكيف أمكن هذا العدد من الناس أن يحتملوا طاغية واحدا لا يملك من السلطان إلا ما أعطوه، ولا من القدرة على الأذى إلا بقدر احتمالهم الأذى منه، ولا كان يستطيع إنزال الشر بهم لولا إيثارهم الصبر عليه بدل مواجهته**)) [ص ٨٣]، ويتساءل لابواسيه مندهشا : ((**أي رذيلة تعسة أن نرى عددا لا حصر له من الناس لا أقول يطيعون بل يخدمون، ولا أقول يحكمون بل يستبد بهم... أن نراهم يحتملون السلب والنهب وضروب القسوة لا من جيش ولا من عسكر أجنبي ينبغي عليهم الذود عن حياضهم ضده، بل من واحد لا هو بهرقل ولا شمشون بل هو خنث في معظم الأحيان أجبن من في الأمة وأكثرهم تأنثا، لا إلفة له بغبار المعارك... ولا يحظى بقوة يأمر بها الناس، إنه لأمر مذهل حجم هؤلاء الذين يتقبلون هذا القدر من العبودية ومن الرق**)) [ص ٨٥] .

ويتابع لابواسيه قائلا : ((**أما أن يقهر واحد الألوف المؤلفة ويحرمها حريتها فمن ذا الذي كان يسعه تصديقه، ومع هذا فهذا الطاغية لا يحتاج الأمر إلى محاربته وهزيمته لشيء، فهو مهزوم خلقة، بل يكفي ألا يستكين البلد لاستعباده، والأمر لا يحتاج إلى انتزاع شيء منه بل يكفي الامتناع عن عطائه**)) [ص ٨٩]، ويقول أيضا: ((**الشعوب هي التي تترك القيود تكبلها، أو قل إنها تكبل نفسها بنفسها ما دام خلاصها مرهونا بالكف عن خدمته... الشعب هو الذي يقهر نفسه بنفسه، ويشق حلقه بيده، هو الذي ملك الخيار بين الرق والعتق، فترك الخلاص وأخذ الغل، وهو المنصاع لمصابه أو بالأصدق يسعى إليه، فلو أن الظفر بحريته كان يكلفه شيئا لوقفت عن حثه**)) [ص ٩٠]، فالحرية عند لابواسيه لا تحتاج إلا أن نرغب فيها، ويكفي أن نريد الحرية حتى نحصل عليها، وثمن الحرية ليس أكثر من تمنيها . و : ((**الطغاة كلما نهبوا طمعوا، كلما دمروا وهدموا، كلما موناهم وخدمناهم زادوا جرأة واستقووا و زادوا إقبالا على الفناء والدمار، فإذا أمسكنا عن تموينهم ورجعنا عن طاعتهم صاروا بلا حرب ولا ضرب عرايا مكسورين**))[ص٩١]، ثم يخاطب لابواسيه البؤساء المقهورين والمستعبدين مؤكدا : ((**هذا البؤس وهذا الدمار لا يأتيكم على يد أعدائكم بل يأتيكم يقينا على يد العدو الذي صنعتم أنتم كبره والذي تمشون إلى حرب بلا وجل من أجله، ولا تنفرون من مواجهة الموت بأشخاصكم في سبيل مجده، هذا العدو الذي**



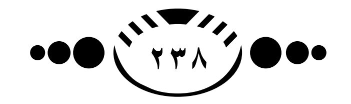
يسودكم إلى هذا المدى ليس له إلا عينان ويدان وجسد واحد، ولا يملك شيئا فوق ما أسبغتموه عليه من القدرة على تدميركم، فأنا له بالعيون التي يتبصص بها عليكم إن لم تقرضوه إياها ؟ وكيف له بالأكف التي بها يصفعكم إن لم يستمدها منكم ؟ أنا له بالأقدام التي يدوسكم بها إن لم تكن من أقدامكم ؟ كيف يقوى عليكم إن لم يقو بكم ؟ كيف يجرؤ على مهاجمتكم لولا تواطؤكم معه ؟ أي قدرة له عليكم إن لم تكونوا حماة للص الذي ينهبكم، شركاء للقاتل الذي يصرعكم، خونة لأنفسكم..))، ((اعقدوا العزم ألا تخدموا تصبحوا أحرارا، فما أسألكم مصادمته ودفعه بل محض الامتناع عن مساندته، فترونه كتمثال هائل سحبت قاعدته فهوى على الأرض بقوة وزنه وحده وانكسر)) [ص ٩٣] .

ثم يتساءل لابواسيه مستغربا، كيف تأصلت فينا إرادة العبودية إلى هذا المدى ؟ ! حتى لكأن الحرية أصبحت لا تمت إلى الطبيعة الإنسانية بصلة ((**علما أن الحرية أمر طبيعي فطرنا عليها، ونحن مفطورون على محبة الذود عنها، حتى الحيوانات تأنف العبودية وتدافع عن حريتها**)) [ص ٩٧]

أخيرا ((**كيف نجرع سم الاسترقاق دون أن نشعر بمرارته... والإنسان الحر يفضل الموت ألف مرة على أن يختار لنفسه سيدا آخر سوى القانون والعقل**)) [ص ١٠٣] .

مقالة جميلة أتمنى لكل قارئ تواق للحرية أن يعود إليها، وهي تؤكد على حقيقة واحدة ألا وهي، أن الطغيان لا يعود إلى مقدار القوة التي يتمتع بها الطاغية بمقدار ما تعود إلى النفسية الخانعة لدى الشعوب التي رضيت بالطغيان حكما لها . فهو بذلك يحمل الضحية كامل المسؤولية عما يرتكبه الجلاد/ الطاغية بحقها من جرائم العبودية والإذلال، لأن الحرية والكرامة بحد زعمه لا تحتاج لأكثر من تمنيها، ويكفي لهزيمة الطاغية والتحرر من جبروته عدم دعمه ومساندته حتى نراه يهوي لوحده كتمثال سحبت من تحته قاعدته .

ليت الأمور بهذه البساطة، لما كنا وجدنا في الحياة عبيدا ولا مظلومين، لكن الحقيقة غير ذلك والحرية ليست أغنية من أغاني ما يطلبه المستمعون، والإنسان لا يختار عبوديته طوعا بل ينساق إليها مكرها، والحياة في أساسها تقوم على صراع الإرادات بين البشر، فمنذ أن وجدت الخليقة على الأرض والإنسان هو الوحيد من بين الكائنات



الذي يسعى لاستعباد بني جنسه، ولكي تتحرر الضحية من عبودية الجلاد تحتاج إلى إرادة صلبة وقوية وقدرة على الفعل والتضحية، وكما يقول أحمد شوقي:

وللحرية الحمراء باب　　　　بكل يد مضرجة يدق

فباب الحرية لا يفتح إلا بأيد مضرجة بدماء التضحية والفداء، ولكي تحصل الشعوب على حرياتها تحتاج إلى تضحيات جبارة بالجهد والعرق و المال وإلى المزيد من الدماء التي تنسكب على مذبح الحرية، وليس أدل على ذلك من التضحيات والدماء التي تبذلها الشعوب العربية في سبيل الحصول على حرياتها في ثوراتها التي نراها أمامنا هذه الأيام .

فمسألة الحرية ليست بالبساطة التي تحدث عنها لابواسيه، ونظرية لابواسيه في الحرية والعبودية يمكننا أن ننظر إليها بعين المعقولية لو أن الجلاد الطاغية شخص فرد، والضحية هو الشعب كله ككتلة واحدة متجانسة ومتماثلة، أخلاق الضحايا ومصالحهم واحدة، وموقعهم من الهرم الاجتماعي واحد، ورؤيتهم للحياة مشتركة .

لكن الحقيقة أن الطاغية نفسه هو عادة أحد أفراد الشعب، وأعوان الطاغية ويده التي يبطش بها من جيش وشرطة وأمن ومخابرات هم أفراد من الشعب، الحزب أو الأحزاب التي تؤيد الطاغية في طغيانه ويسوقون له أفعاله وأقواله جزء من الشعب، والقوى المالية والطائفية والمذهبية المستفيدة من وجود الطاغية، هم جزء من الشعب أيضا . كما أن القوى التي تنافس الطاغية على هدر الناس والاستبداد بهم، والتي لا تقل عن الطاغية استبدادا وقهرا وهدرا للناس، والتي تشكل وجها آخر للطغيان، كالعصبيات القبلية والعشائرية والطائفية والإثنية وغيرها من العصبيات والأصوليات الدينية المتطرفة بكافة أطيافها، هم أيضا جزء من الشعب .

فالشعب ليس كلا متجانسا، بل هو شرائح وقوى مختلفة، جزء منها يساعد الطاغية في طغيانه فهم أدواته التي يقمع بها، وجزء منها بدائل طغيانية للطاغية، فهي يمكن أن تتصارع وتتنافس مع الطاغية أو تتحالف معه، لكنها لا تدعوا إلى الحرية ولا تقاوم الطغيان . والجزء الآخر هم ضحايا الطاغية والطغيان . حتى الفرد الواحد نفسه يختلف دوره في العملية الطغيانية وموقفه من الطغيان وذلك باختلاف موقعه من الهرم الطغياني، فكثير من رجال المخابرات والمتعاونين مع أجهزة الطغيان والذين يمارسون



أشد أنواع الفتك والتعذيب بالمعتقلين، ما أن يقالوا من وظائفهم، وتجرد منهم جميع صلاحياتهم حتى يبدؤوا بإظهاروجههم الوديع، ويصلوا الأوقات الخمسة خلف الإمام في المسجد، ويجاهرون بنقد الطغيان وكشف ظلمه وممارساته، تحت عنوان أنهم تابوا عن أفعالهم واكتشفوا خطأهم ولو بعد فوات الأوان، ولكن الله يقبل التوبة وهو غفور رحيم.

من هذه الزاوية يجب إعادة النظرفي نظرية لابواسيه في الحرية والعبودية، وفي ظل الطاغية يمكننا الحديث عن أربعة أركان تتضافرفيما بينها لتعطي الصورة الكاملة عن مجتمع الطغيان، وهي : **الطاغية، وأعوان الطاغية، والمعارضين للطاغية، والكتلة الشعبية العامة.**

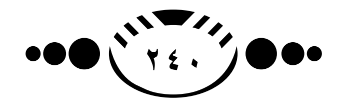
١ – الطاغية:

يعتلي الطاغية سدة الحكم عادة، إثرثورة يقودها ضد مستعمرخارجي أوضد نظام داخلي، أوعلى أثر انقلاب عسكري على سلطة سابقة أوأنه يرث الحكم إرثا عن أبيه أوأخيه، سواء كان هذا الإرث باسم نظام ملكي أوأميري أوسلطاني أوحتى جمهوري فالأمرسيان.

ففي جميع الأحوال ما أن يستلم الطاغية السلطة ويتربع على كرسي الحكم، حتى تبدأ ذاته تكبرفي نفسه لدرجة يظن أنه قد أصبح في حجم الوطن أوحتى أكبرمن حجم الوطن لدرجة يعتقد فيها أنه هو الوطن، وأن أي مؤامرة عليه هي خيانة وطنية وأي اعتداء عليه هو اعتداء على الوطن، ويحصل هذا التضخم الذاتي في الطاغية بفعل مجموعة عوامل أهمها :

أولا – نشوة الانتصار الذي حققته الثورة على المستعمر الخارجي، أوعلى عهد بائد داخلي، حينها تختزل الثورة في قائدها، وتجيّركل أعمال الثواروتضحياتهم إلى قائدهم وكأنه هوالذي أنجزالثورة بمفرده، فيغدوهورمزالحرية والتحرر، وأي اعتداء عليه هو اعتداء على حرية الوطن وانتهاك لحرية المواطنين.

ثانيا – وصول الطاغية إلى كرسي الحكم بفعل ثورة أوانقلاب أووراثة، يجعله يشعر بنشوة لارتضاهيا نشوة ولا يحس بها إلا من تربع على عرش السلطة، فيلتصق بالكرسي



ليصبح جزءا منه، لا يتخلى عنه إلا بحياته، لأنه يعتبر نفسه أنه الأحق به من بين جميع أبناء الوطن، ثوارا وغير ثوار، من داخل أفراد العائلة ومن خارجها، و تتعزز هذه النزعة أكثر حين يعتقد الطاغية أن حكمة إلهية وقدرة ربانية هي التي أوصلته إلى موقعه هذا، وأن الله رب العباد هو الذي حباه دون غيره بهذا المنصب، ليكون قيما على رقاب العباد وعلى مقدرات البلاد .

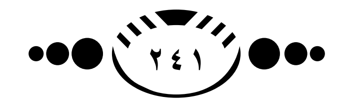
ثالثا – يضاف إلى ما سبق، تضخم الأنا وكبر الذات الذي يشعر به الطاغية بفعل ما تنفخه فيه جوقة المطبلين والمزمرين، من وصوليين ومتملقين وانتهازيين، الذين يلتفون حول الطاغية وكل طاغية، يجعلون من كلامه حكمة قبل أن ينطق، ومن أفعاله دروسا ومنهجا قبل أن يتحرك، وينسبون له إنجازات لم يقم فيها، يصدرون صفحات الجرائد والمجلات بصوره، ويعنونوها بأقواله وحكمه التي ينسبوها إليه دون أن يقولها، ويملؤوها بسيرة حياته الذاخرة بالإنجازات والعطاء والتضحيات، ويجعلون منه قائدا فذا دون أن يخوض أية معركة... وهكذا.

كل هذا يجعل الطاغية يصدق ويعتقد أنه فريد زمانه ووحيد عصره، ويشعر أنه يمتلك البلاد وما عليها، فيفترس المجتمع بما فيه من مؤسسات وهيئات وبشر، يلتهم الجميع ولا يترك شيئا خارجه، هو الدولة والدولة هو، لا يترك للناس شيئا خاصا بهم، فهو مختص بشؤونهم جميعا، يفعل بهم ما يشاء وعليهم أن يتقبلوا مشيئته قانونا لوجودهم .

وهكذا يتصرف الطاغية وفق سيكولوجية قوامها نزوة السطوة والسيطرة، والنرجسية وعبادة الذات، والأنا المثالي .

و **نزوة السطوة والسيطرة** عند الطاغية تجعله أكثر وحشية وأشد إجراما من الحيوانات المفترسة بما لا يقارن، لماذا ؟ ! لأننا عند الحيوانات لا نجد مجازر إبادة جماعية ضمن الجنس نفسه، فنحن لم نسمع أن حيوانا مهما بلغ من الوحشية قد ارتكب مجازر إبادة جماعية في حق أبناء جنسه، أما الإنسان الطاغية فهو يتفنن في ألوان عدوانيته وموضوعاتها ومستوياتها ضد أبناء جنسه، و كم من مجازر الإبادة الجماعية التي ارتكبها الطغاة في حق شعوبهم .

و في الحيوانات يقوم صراع وعندما ينتصر القوي يقوم بحماية من هم أضعف

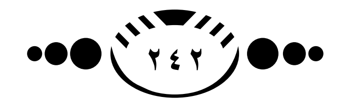


منه، أما المستبد الطاغية فهو ما أن ينتصر على خصمه حتى يقوم باستعباد بني جنسه واستغلالهم. والحيوانات تكتفي من السيطرة بما يحفظ بقاءها، تناسلا وغذاء وسلامة، أما الطاغية فإن غريزة السيطرة لا تعرف عنده حدودا، وهو ما يدفعه إلى زيادة قوته باستمرار، ونزوة السيطرة عنده تتجاوز الحاجة إلى التحكم، وتتحول إلى نزعة قسوة ونزوة سطوة لا تهدف إلى إيلام الناس فحسب، بل هي بكل بساطة نزوة سطوة وقسوة لا تدخل الناس في الحسبان ولا تعتبرهم بشرا، لأن المستبد لا يدخل الناس في حسابه إلا كأدوات لخدمة تعزيز سطوته وبسط نفوذه وتأزيل وجوده، فهم الحاشية التي تزين له عظمته وأدوات القمع البوليسي والمخابراتي التي تعزز له قوته وحكمه، وهم حلفاؤه الذين يعززون له نفوذه.

وفي العادة رغبات الإنسان اللامحدودة فطريا، القانون هو الذي يضبطها ويقنن طرائق إشباعها، لكن هذه الجدلية تختل في ظل الاستبداد والطغيان لأن الطاغية ليس لرغباته حدود وليس لنزواته ضوابط، لذا يفرض قانونه الخاص جاعلا من شخصه ذاته المرجعية القانونية الوحيدة في الدولة.

أما **النرجسية** عند الطاغية فهي تتمثل في تركيز طاقة الحب في الأنا، وفي هذه الحالة ينتفي الآخر ويزول تماما، وتختزل كل طاقة علاقة الحب بالذات وحدها، وهذا ما يحدث عادة في حالات الطغيان والاستبداد القصوى، حيث لا يبقى من وجود في ذهن الطاغية إلا لشخص الطاغية وحده، وحاشية الطاغية وزبانيته تعزز عنده هذه النرجسية فتعمل على تضخيم الأنا عنده بحيث لا يعود يرى إلا نفسه، لذا نراه يقدم على هدر كيان الناس والأوطان دون أن تثار لديه أية تساؤلات داخلية حول ما هو فاعل، ودون أن يطرف له جفن أو يتحرك لديه وازع من ضمير.

ولتعزيز **الأنا المثالي** داخل الطاغية والبرهان عليه، غالبا ما يلجأ الطاغية إلى سند خارجي، يتمثل بتوسل عقيدة أو مبدأ أو قضية كبرى سامية ذات طابع تاريخي أو كياني ويحمل لواءها، يتبناها الطاغية ويتماها بها بحيث يصبح هو هي ويتحول إلى رمزها وحاميها والعامل على تحقيقها، ونكون أمام نوع من التماهي أو الحلول، تصبح فيه الأمة أو القضية ممثلة في شخص الطاغية وهو رمزها وبطلها وضمانتها، وبدل أن يكون الناس والمجتمع هما مصدر الشرعية و المشروعية للسلطة يصبح الواحد من هؤلاء الطغاة هو المصدر والمرجع والمعيار.



كل هذه العوامل تؤدي إلى تلاشي الناس والمجتمع من ذهن الطاغية بحيث لا يعود يرى سوى نفسه، وهذا يفسح المجال أمامه لاستسهال عملية البطش، وبمقدار بطش الطاغية يتم تدمير كيان المجتمع والقضاء على الحيوية والحياة فيه بحيث لا يبقى من المجتمع سوى أنقاض.. وبطش الطاغية يتناسب عادة مع عجزه عن إدارة الدولة والمجتمع ومع عجزه إزاء القوى الخارجية التي يخضع لها، إما لأنها تحميه أو لأنها تهدده، لذلك نرى حين تسقط سلطة الطاغية بفعل قوة خارجية أو حتى داخلية يظهر انعدام حصانة المجتمع بكامل كثافتها وكارثيتها، وهنا مكمن الخطر الذي يتهدد الثورات العربية الراهنة .

و البطش وحده لا يكفي لحل الأزمة بين الطاغية والشعب، ولا يكفي لجعل الطاغية مطمئنا على مصيره، مستقرا هادئا في حكمه وبين شعبه، وبالعكس إن البطش الذي يمارسه الطاغية على شعبه والأذى الذي يلحقه بالناس جميعا يجعله يخشاهم جميعا، ويدرك أنه لن يستتب له الأمر حتى يصفي المأمورين بأمره من كل رجل ذي قيمة، فيسعى إلى تخنيث الجماهير وذلك بنشر الملاهي والتسالي والخرافات والألعاب البهلوانية من ناحية، و يلجأ إلى تهميش المبدعين والبارزين والفاعلين من الناس حتى أنه قد يسعى إلى ملاحقتهم وحتى تصفيتهم في بعض الأحيان، وكما يلجأ إلى قمع الحريات بشكل عام، حرية العمل وحرية الكلام والتعبير وحتى حرية التفكير أيضا، فيسلب الناس كل حرية لدرجة تؤدي إلى خصاء المجتمع وموت كل إمكانية فيه .

ويلجأ الطاغية إلى الاستقواء بالدين والاحتماء بالمؤسسة الدينية الرسمية حينا، كما يلجأ إلى استعمال القوة والسلاح لإثارة الفزع والخوف بين الناس حينا آخر، وهذا يجعله يستخدم المزيد من الحراس للاحتماء بهم، وهو يدرك في قرارة نفسه أن كل ذلك لن يحميه من شعب يكرهه ويحقد عليه، خاصة وهو يتذكر حقيقة أن الأباطرة الرومان الذين قتلوا بيد حراسهم أكثر بكثير من الذين حماهم حراسهم، وهذا يجعله في حالة قلق دائم لا ينام الليل رغم محاولته التظاهر بالهدوء والسكينة.

وتصبح السلطة بالنسبة للطاغية همه الأول والأخير، ويصبح بقاءه فوق كرسي السلطة له الأولوية على الإنتاج والاقتصاد والتنمية، ولكي يحافظ الطاغية على سلطته وعلى حياته، يعمد الطاغية إلى - **إذكاء العصبيات الضيقة** من عصبيات عشائرية وطائفية ومذهبية، ويربطها معه بعلاقات الولاء والتبعية من ناحية، ويفرض هيمنة



الفئة التي ينتمي إليها على بقية الفئات بالقوة من ناحية أخرى، ويمارس مركزية مفرطة من خلال تقديم ذاته على أنه القائد الضرورة الذي بدونه ينهار كيان الدولة والمجتمع وتقوم الحرب الأهلية .

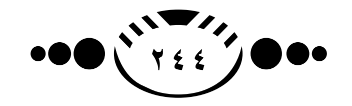
ولما كانت هناك بعض العصبيات التي لا تقبل أن تربط نفسها مع الطاغية بعلاقات التبعية وترفض أن تدين له بالولاء، سواء بدافع رفض الاستبداد حكما ورفض الطاغية حاكما، وسواء بدوافع تنازعها وتنافسها معه على السلطة والثروة، في كلا الحالين يلجأ الطاغية إلى إخضاع تلك العصبيات بالقوة والغلبة، مما يبقي التناقضات بين العصبيات حية ومتوثبة، قابلة للانفجار حين تتراخى نظم الضبط والتحكم داخل الدولة، وهذا يؤهب إلى انهيار الدولة وتفكك المجتمع، لاسيما حينما يلجأ الطاغية إلى تغليب العصبية التي ينتمي إليها على بقية العصبيات بالقهر والغلبة والتبعية، ويجعل من عصبيته هي الوطن ويصبح الطاغية الذي يمثلها هو الدولة .

وللحقيقة إن أسوأ وأخطر ما يقوم به الطاغية، الذي لا يملك شرعية شعبية لحكمه، في حق الدولة والمجتمع، هو أنه يحاول أن يجد شرعية عصبية لاستيلائه على السلطة وبدل أن يحتمي بشعبه يحاول أن يحتمي بالعصبية التي ينتمي إليها . لأن هذا يؤدي إلى إذكاء العصبيات الضيقة مما يجعل الدولة والمجتمع على كف عفريت .

- ولكي يحافظ الطاغية على سلطته يلجأ أيضا إلى **هدر حق انتماء المواطنين إلى وطنهم**، فحين تتضخم ذات الطاغية لتصبح بحجم الوطن، ويعتقد بنفسه أنه هو الدولة وبالتالي هو مالك الأرض وما عليها ومن عليها، وأن له حق التصرف بالموارد والثروات والمقدرات والمصير والبشر، حينها يغدو كل غنيمة أو مكسب يصيب أي مواطن هو منّة ومكرمة وعطاء من الطاغية، هنا يهدر حق الانتماء عند المواطنين ويصبح الإنسان غريبا في وطنه يكتفي بالتفرج السلبي، أو أنه يستجيب لهدر مواطنيته وانتمائه بأن يتصعلك متنكرا لشريعة السلطان، وقد يصل به الأمر لأن يتنكر للوطن ذاته .

- كما يلجأ الطاغية إلى دفع الناس إلى **طاعته طاعة عمياء تصل إلى درجة العبودية والإخلاص له في ذلك أيضا**، فيجعل علاقته مع شعبه على ثلاثة محاور :

١ – التقريب والحظوة للقلة التي تخدم نفوذه وتروج له .



٢ – الحرب دون هوادة على القلة التي تقاومه أو التي تسول لها نفسها تهديد سلطته. وهو لا يسعى من وراء حربه على خصومه ردعهم فحسب بل تدميرهم وإفناءهم أيضا .

٣ – درجات متفاوتة من التقريب والإقصاء، والاهتمام والتجاهل، والعناية والإهمال للقطاع العريض من الناس، وذلك تبعا لتغيرات لعبة التوازنات وظروفها .

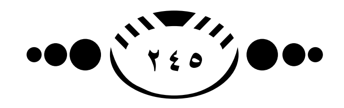
- ويعمد الطاغية إلى **السيطرة على رعيته من الداخل قبل الخارج**، أي من داخل ذواتهم على مستوى السلوك والتفكير والإرادة وحتى على مستوى الوعي والكيان، مما يعني انحلال الشعب في سلطة الطاغية، فهو يكره الناس على الضحك في أفراحه والبكاء في أحزانه والرقص في أعياده، فيغدو لا شيء حقيقي في ظل الطاغية لا الفرح ولا الحزن ولا العمل ولا حتى المتعة تغدو حقيقية، لأن هذه العواطف والأحاسيس في ظل الطغيان لا تنبع عن تلقائية وعفوية ولا تعبر عن مكنون وجداني صادق، فيتحول المواطن في ظل الطغيان إلى مسخ إنسان، يتحرك، يفرح، يحزن، يبكي، ويرقص بالأوامر وليس بشكل تلقائي . لأن الطاغية ينظر إلى كل تلقائية من قبل الشعب باعتبارها بابا للشر عليه .

ولكي يضمن الطاغية السيطرة على الناس من داخلهم يلجأ إلى ترويضهم وصولا إلى إخضاعهم خضوعا تاما لسيطرته وهيمنته وفق آليات أهمها :

١ – **الترويض وتكنولوجيا السلوك** : وهي آلية يقوم بها الطاغية تهدف إلى تشكيل سلوك المواطن، بحيث يؤدي المهام المطلوبة منه بشكل تلقائي وغريزي، وصولا إلى تشكيل إدراكه وأفكاره وعواطفه وقناعاته، بحيث يصبح الطاغية وكأنه يمتلك المواطن من داخله .

من المعروف أنه إذا أردت أن تتحكم بأي سلوك ما عليك سوى التحكم بنتائجه، بمعنى إذا أردت لسلوك ما أن يتكرر عليك أن تجعله يؤدي إلى نتائج إيجابية، وإذا أردت لسلوك ما أن لا يتكرر ولا يحدث، ما عليك سوى أن تجعله لا يؤدي إلى أي نتيجة والأفضل أن تجعله يؤدي إلى نتائج سيئة أو مؤلمة أو مكلفة، وإذا كنت أنت من يتحكم بالنتائج فأنت حتما من يتحكم بالسلوك .

من معرفة الطاغية لهذه الحقيقة، ولترويض الناس وتشكيل سلوكهم، يلجأ الطاغية إلى **عملية الاقتران الشرطي بين السلطة والتهديد**، وذلك من خلال الربط بين



العقاب الصارم والشديد الذي لا راد له وبين أي فعل أو سلوك ينال من سلطة المستبد أو يهدد استقراره، وحتى يتم هذا الاقتران الشرطي يتعين أن يكون رد فعل السلطة حتميا وصاعقا ولا مفر منه، ذلك لأن القوة الرادعة للعقوبة لا تكمن فقط في شدتها وقسوتها بل لا بد أن تكون محتومة ولا مفر منها بحيث تصبح كالقضاء الذي لا راد له ولا لطف فيه، وهكذا تتأسس هيبة الدولة ورهبتها في ذهن المواطن، ويصبح الطاغية وكل أعوانه ورجال أمنه مصدر خطر جدي على المواطن وبالتالي مصدر خشية لا حدود لها .

وحين يصبح الترويع حتميا لا راد له ولا مفر منه إذا وقع الإنسان فيما يعتبر خطيئة تعدّ أو تطاول أو تهديد لسلطة المستبد، يتم الردع والترويض فورا، وهكذا يتعلم الإنسان أن يرتدع ذاتيا، ويضبط سلوكه هو بنفسه حين يجد أن سلوكه أو تصرفه أو ميله أو حتى فكره ذو كلفة تكاد تكون كارثية إن هو تجرأ و أقدم أو حتى سولت له نفسه أن يفعل، ويصل الأمر إلى حد ردع النوايا ذاتها، فيتحول الإنسان إلى رقيب على ذاته كي يأمن سوء العاقبة .

٢ – التنفير واستجابة التجنب :

وهذا أمر تتولاه أجهزة أمن الطاغية ويتمثل عادة في مختلف حالات الترويع والعقوبات القاصمة التي تولد الخوف الشديد والقلق عند الإنسان، وقد ثبت أن تعلم الخوف أسرع و أكثر ثباتا واستعصاء على الزوال بما لا يقاس من تعلم أي أمر آخر.

يسعى الطاغية من خلال هذه الآلية التي تقوم بها أجهزة أمنه، إلى زرع الخوف والرعب في نفوس المواطنين، بحيث يصل الخوف إلى أقصى مداه، ويصل الترويض غايته ومنتهاه، بحيث أن المواطن يتجنب المشاركة في أي عمل وطني حتى لو لم يكن الطاغية وأعوانه موجودين بشكل مباشر، فاغتيال المتظاهرين أو قنصهم وضربهم بالذخيرة الحية وتعذيب معتقلي الرأي والتنكيل بهم، تجعل المواطنين ينفرون حتى من مجرد التفكير في المشاركة في أي عمل يعتقد أنه يمس بأمن الطاغية أو لا يرضى عنه الطاغية، حتى لو لم يكن الطاغية وأعوانه موجودين .

٣ – التحكم بالحاجات الأساسية الكبرى للمواطن:

أولها : الحاجة إلى **لقمة العيش**، وهي ذات إلحاح غير قابل للتأجيل، لأن عدم



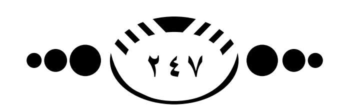
إشباعها يؤدي إلى تهديد الحياة ذاتها، وإن لم تتوفر تدفع بالإنسان للتخلي عن كل معاييره، إرادته، مكانته، كرامته، وكل اعتباره الذاتي وصولا إلى التبعية والرضوخ الكاملين بغية الحصول عليها، لذا فإن من هم دون خط الفقر هم بالضرورة دون خط البشر.

تتحكم سلطة الطاغية بلقمة عيش المواطنين، فتعطي وتمنع، توفر وتقتر، تغدق أو تهمل، وليس أشد تأثيرا على الإنسان من فقدان سيطرته على حاجاته الأساسية، وليس أشد تسلطا عليه من التحكم بلقمة عيشه . ومن هنا يستخدم الاستبداد، الإهمال والتجاهل والتهميش والحرمان المقنن من أجل كسر مقاومة المواطنين وإرادتهم واستقلاليتهم وبالتالي تطويعهم . فهي تعطي البعض عن سعة وتحرم الآخرين بشدة، فتضع الناس بين خيارين، خضوع وتبعية لقاء الإغداق والعطاء، أو حرمان ونيل من إنسانية الإنسان وكرامته وصولا إلى تهديد وجوده ووجود ذويه في حال المعارضة والتمرد، وما على المرء إلا أن يختار.

الثانية : الحاجة إلى **الأمن**، الأمن على الذات والأسرة، أمن الحياة والصحة والمستقبل، وكل ما تفعله آلة الطغيان هو أن تجعل الإنسان غير آمن ولا يحس بالأمان، لأنها تربط أمن المواطن برضاها عنه، وكأن لسان حالها يقول تمرد أو عارض فأنت هالك، أو اخضع وأثبت تبعيتك وولاءك فتكون ناجيا وسالما وآمنا .

الثالثة : الحاجة إلى **الانتماء**، الإنسان يحتاج بشكل فطري إلى جماعة ينتمي إليها ويحتمي بها، تقبله وتعترف به وتسانده، وفي الدولة الديمقراطية حيث يكون الوطن ملك الجميع، يكون الوطن هو الملاذ الذي ينتمي إليه جميع المواطنين، أما في دولة الطغيان حيث يصبح الطاغية هو الوطن، والوطن هو الطاغية، يجد الناس انتماءاتهم في العائلة والعشيرة والطائفة، وهنا تمارس سلطة الطاغية دورها في الضغط على المواطن، فتقول له إما أنك معنا ولك تقديرك ونعترف بك إذا أطعت وخضعت و واليت أو أن النبذ والإبعاد سيكون مصيرك ومصير من تنتمي إليهم أيضا .

الرابعة : الحاجة إلى **المكانة والتقدير**، كل إنسان بحاجة إلى من يقدر له أعماله وجهوده، ويحفظ له مكانته ويعطيه اعتباره، وهي أشياء يتلاعب بها الطاغية للسيطرة على المقربين منه خاصة، وعلى كافة الناس عامة، لأن الكل بالنسبة إلى سطوته وهيمنته



سواء، ينتظمون في مراتب تبعا لأهمية أدوارهم في خدمة سطوته، وهو يتلاعب بهم جميعا من خلال إثارة الغيرة والتنافس فيما بينهم على إحراز مزيد من القرب والحظوة بحيث يبقى الجميع في حالة انتظار وتوقع، لا يدري الواحد منهم متى سيقوم المستبد بتقريبه أو تعزيز مكانته أو إغداق النعم عليه، يعطي ويمنع، يقرب ويبعد بشكل مبرمج كي لا يتمكن الأتباع من التوقع وبالتالي القيام بالتصرف الذي يعزز مواقعهم عنده، يعطي مرة ويمنع أخرى، يرحب ويقرب ثم يتجاهل وينسى . هذا التعزيز المتقطع يوفر أكبر درجات التحكم من قبل المستبد بمن حوله، فيظلون في حالة تعبئة عامة وتهيؤ دائم، وجهد مستمر لإثبات المزيد من الولاء والخضوع والتفاني في خدمة سطوته، طمعا بالغنم الذي لا يدرون متى سيأتي، أو خوفا من الإقصاء والإبعاد وسحب المكانة أو تنزيل درجتها، ويبقى التابع في حالة توقع دائم للربح والخسارة في مكانته وحظوته وهو ما يفقده سيطرته على كيانه ذاته ويجعل منه رهينة كاملة لمخططات المستبد وأداة طيعة بين يديه، وهنا يصل المواطن لأحد خيارين إما الرضوخ والتبعية والولاء أو العقاب الشديد الذي قد يصل حد الإبادة .

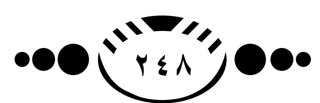
ويتلاعب المستبد بهرم الحاجات وينوع المعززات من خلال اللعب على أكثر من حاجة، أو التحول من واحدة إلى أخرى، فمرة إغداق للأعطيات وبروز حالة القطط السمان، ومرة تهديد حاجات الأمان وتوفيرها، وثالثة التلاعب بالحاجة إلى المكانة والتقدير، ورابعة إلى العزل والإبعاد أو القبول في عضوية الفئة المحظية، أو بالأحرى الفئة الناجية.. وهكذا.

والمستبد يدرك تماما أن الاستمرار في أي تعزيز من أي نوع كان، وبدون تنويع وتقطع يؤدي إلى فقدان السيطرة على السلوك لأن استمرار التحكم يمر دوما بمبدأ أن لا ضمانة لأحد من الأتباع ولا دوام للحال على ما هو عليه .

٤ – الاعتقال والتعذيب ومطاردة المعارضين واضطهاد المتمردين :

وهي جميعها تعزيزات سلبية يلجأ إليها الطاغية لتلبي حاجة المنفرات والمنغصات من المشاركة في العمل السياسي عامة ومن التمرد على الطاغية خاصة .

هنا يطارد الطاغية عبر أجهزته القمعية والمخابراتية المعارضين ويضطهد المتمردين وينزل بهم مختلف ألوان الأذى والتضييق عليهم وعلى ذويهم ويجعل حياتهم صعبة

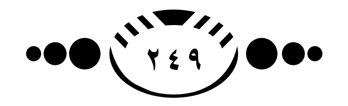


الاحتمال إن لم تكن جحيمية، وحين تنكسر مقاومتهم وتخضع إرادتهم، يرفع عنهم الأذى بمقدار انصياعهم، قد يتركهم وشأنهم إذا ارتدعوا وصمتوا، وقد يذهب إلى حد أن يقدم لهم المعززات الإيجابية والمغريات على اختلافها، إذا هم تحولوا إلى الولاء له . ولا يهنأ للطاغية عيش ولا يستريح له بال إلا بعد أن يقضي على كل من تظهر عليه ملامح قوة أو قدرة على المجابهة، فيلجأ إلى مثل هذه العمليات من اعتقال وتعذيب وهدر كيان كل من تسول له نفسه معارضة النظام .

يبدأ هدر كيان المعتقل بعدم الاعتراف بإنسانيته، يعتقل الواحد من هؤلاء، وتنقطع أخباره فلا يعرف مكانه ولا مصيره، ويتفنن الطغاة في أساليبهم وتقنياتهم التي يمارسونها على المعتقل لكي ينالوا من توازنه النفسي وصولا إلى تدميره جسديا ونفسيا، من هذه الأساليب ما يقوم على التعذيب الجسدي ومنها ما يقوم على معطيات الطب النفسي وتأثير العقاقير النفسية، فنرى في المعتقلات خبراء تعذيب وتدمير نفسي يعملون جنبا إلى جنب مع الجلادين الجسديين، بعضهم أطباء وآخرون من علماء السلوك .

يهدف التعذيب الجسدي العنيف إلى تدمير كيان الضحية أو كسر إرادتها والقضاء على مناعتها، بحيث تصبح شيئا يمتلكه الجلاد ويمتلك حرية التصرف فيه . كما يهدف إلى سحب الاعتراف من المعتقل بكل وسائل الضغط الممكنة . وأشد ما يثير غضب الجلاد هو تسلح الضحية بالصمت لأن هذا يعني إفلاتها من سطوته وبالتالي فشل فنون تعذيبه في تحقيق هدفها، ولذلك يثور الجلاد ويشتط غضبه كي يدفع الضحية إلى الصراخ الذي يدل على بداية انتصاره، والحالة المثلى لنتائج التعذيب حين ينتهي إلى تطويع الضحية وتحويلها إلى متعاون أو مخبر.

وأما غسيل الدماغ فيذهب أبعد من ذلك لأنه يستهدف تغيير قناعات المعتقل بشكل فعلي، ومن أساليب التعذيب الجسدي النفسي التي يلجأ إليها الطاغية / الجلاد هي الحرمان من النوم، والحرمان من النوم لمدة ثلاثة أيام يؤدي إلى اضطرابات في الإدراك و هلاوس وهذيانات، والذين يتعرضون للحرمان من النوم هم أكثر عرضة لتحول معتقداتهم ونظم قيمهم، لأن الحرمان من النوم يقلل من نشاط جهاز المناعة مما يجعل الجسم معرضا لشتى أنواع الأمراض، وقد أدى حرمان الفئران من النوم لمدة أسبوعين إلى موتها، لأنه أدى إلى تعطيل آليات التوازن الفيزيولوجي في جسمها.[د.مصطفى حجازي- الإنسان المهدور ص ١٣٨]



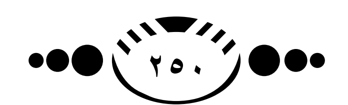
وفي مرحلة قصوى من الضغوط الزائدة عن الحد، تزول العادات المكتسبة، وينغسل الدماغ من أفكاره وقناعاته، وتظهر أعراض أخرى مثل فقدان الذاكرة والتأتأة والإغماء والجمود والذهول والصمم وأعراض هيستيرية مصحوبة بهياج وإلغاء للواقع .

كما أن الاعتقال لفترات طويلة وعزل المعتقل عن العالم والناس، يؤدي إلى تراجع كفاءته الذهنية، لأن الحاجة إلى التفاعل والتواصل الاجتماعي لا تقل أهميته عن الحاجة إلى الطعام والغذاء، والحرمان من كليهما يؤدي إلى ترقيق القشرة الدماغية وبالتالي تدهور الكفاءة الذهنية، وهذا بدوره يؤدي إلى تدهور التفكيروالتقريروالمقاومة، وهذا يؤدي إلى تراجع الوعي والرؤية والبصيرة. [د.مصطفى حجازي – الإنسان المهدور ص ١٤٣]

وأفضل نتيجة لكل هذه العذابات الجسدية والنفسية هي الوصول إلى عملية غسل دماغ كامل، حيث تتخلص الضحية من كافة أفكارها وقناعاتها وتستسلم لإرادة الجلاد وقناعاته، وفي مرحلة لاحقة لتبني أفكار الطاغية، ومن ثم الحماس الذاتي لهذه القناعات باعتبارها الحق والصواب، وباعتبارها طريق الهداية والخير الذي أنقذه من الضلال . وهنا تأتي آلية نفسية داخلية لا واعية تتم خارج نطاق الوعي القاصد والاختياري تسمى في التحليل النفسي : ((**التماهي بالمعتدي أو الإعجاب بالمتسلط**))، فيتم تمثل خصائص الطاغية / المعتدي وسلوكه واختيار تفضيلاته ومعاييره باعتبارها الحالة المثلى أو الفضلى، في نوع من التحول الوجداني والمعرفي العفوي والخارج عن الإرادة.

ولكن هناك سؤال يطرح نفسه بقوة، كيف يستطيع الجلاد ممارسة كل هذا التعذيب على ضحيته ؟ أين ذهب الجانب الإنساني فيه ؟ ما الذي يحدث حتى يصبح كل هذا العدوان على إنسان آخر ممكنا، لا بل يمارس بإصراروتفنن بل بتشفي وتلذذ ؟ !

لفهم سيكولوجية الجلاد علينا أن نتصور أننا نحن هنا أمام نوع من انهيار الرباط الإنساني [**الأنا / الآخر**] بين الجلاد والضحية، تتحول فيه الضحية إلى شيء، تسحب منها إنسانيتها، ولا تعود الضحية إنسان آخر يشبه الجلاد، بل يتحول إلى أسطورة الخيانة أو السوء والإجرام، أو عدو القضية النبيلة المقدسة، أي يتحول إلى قيمة مضادة . في هذه الحالة يصبح التعذيب فعل تافه بل واجب، ويتجاوز ذلك ليأخذ طابع التلذذ والتفنن



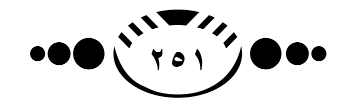
والتشفي، ويزول الشعور بالذنب، ويتحول التعذيب إلى فعل اختصاصي يكتسب دلالة الواجب النبيل، فتسكت مشاعر الذنب ويحل محلها الحماس لعقل عدواني، خاصة إذا كان العمل لصالح مرجعية قيادية، زعيم، رئيس، أو جماعة .. إلخ. أو لصالح قضية كبرى، دين، ثورة، أو أية قيمة نبيلة .

مثلما تحولت الضحية إلى شيء أو أسطورة، يتحول الجلاد أيضا إلى أداة أو أسطورة ويفقد صفته الإنسانية كآخر، وتفقد العلاقة بين الضحية والجلاد طابع الرباط الإنساني الذي يوفر الاعتراف المتبادل بين الطرفين، فالتعذيب يهدر إنسانية كل من الضحية والجلاد معا .

ويتغذى التعذيب من آليتين هما، الظفر في معركة إخضاع الضحية وكسر مقاومتها، ومن إطلاق العنان للسادية الذاتية للجلاد، لأن فعل التعذيب يتخذ دلالة صراع الإرادات، ويصبح هدف الجلاد كسر إرادة ومقاومة المعتقل وصولا إلى هزيمته . لذلك فهو أمام تحدي النجاح يفضل السجين العنيد الذي يقاوم بصلابة، ولا يحب الضعفاء الذين ينهاروا أمامه منذ اللحظة الأولى، وأكثر ما يثير جنونه الغاضب وهياجه الكلي هو فشل فنونه في كسر مقاومة المعتقل وانتزاع الاعتراف منه، لأن فشله هذا يضعه أمام عجزه الدفين وأمام مركب نقصه وعقدة خصائه وخواء كيانه، فهو يتفنن في التعذيب ليس من أجل انتزاع الاعتراف من المعتقل فقط، بل من أجل الإحساس بالقوة والظفر والسطوة التي لا تقاوم، لذا فالصمت ممنوع على السجين لأن ذلك يعني هزيمة الجلاد .

ويكمن جوهر سادية الجلاد في البحث اليائس عن الأنا والحاجة إلى توكيد الذات، لأن الجلاد خارج المعتقل هو حقيقة لا شيء إنسانيا، إنه النكرة التي لم تجد وسيلة لتحقيق ذاتها إلا من خلال إسقاط كل هزالها وخوائها على ضحاياها الذين انهاروا تحت التعذيب، وهو في الحقيقة نكرة أمام رؤسائه وزعيمه، إنه بالنسبة إليهم مجرد أداة تفقد قيمتها ومكانتها حين تصبح غير فعالة .

وفي النهاية يهدف الاعتقال والتعذيب إما إلى تحويل المعتقل إلى عميل وأداة في خدمة نظام الاستبداد، أو إلى تدمير كيانه النفسي وتحويله إلى ما يشبه الأنقاض الوجودية، وللحقيقة إن مقاومة مثل هذه الانهيارات تحتاج إلى درجات غير عادية من الحصانة لا تتوفر إلا لذوي الإيمان الراسخ بالعقيدة التي توفر وجودا متعاليا على الوجود المادي



الراهن والتي تحمي القيمة الذاتية من خلال قيمة الانتماء التي لا يمكن أن يمسها التعذيب، مما يجعل كل ما يصيب الجسد الفاني مسألة ثمن يقدم للقضية التي تتجاوز الاعتقال والتعذيب والجلاد .

إضافة للإيمان الراسخ بالعقيدة التي اعتقل من أجلها، يحتاج المعتقل لمقاومة مثل هذه الانهيارات إلى مرجعية قيادية يتماها فيها المعتقل وينتمي إليها وكلما كانت القيادة أكبر وزنا على المستوى النفسي والتاريخي، وأكثر تمثيلا للقضية، يصبح الرباط العاطفي بها أكبر وأكثر متانة، ويصبح المعتقل المرتبط بهذه القيادة أو هذا القائد أكثر قدرة على مقاومة الانهيار.

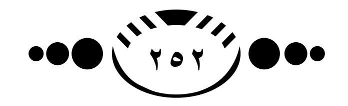
٥ – التربية العقائدية:

من الآليات شديدة التأثير في ممارسة لعبة التحكم والترويض وعمليات تشكيل السلوك يلجأ الطاغية لما يسمى التثقيف الحزبي أو التربية العقائدية التي تؤدي إلى تشكيل سلوك الولاء والتبعية و الإخلاص للطاغية وصولا إلى سلوك الإعجاب به ورفعه إلى مرتبة المثل الأعلى، وهكذا تنشأ أجيال على حب القائد الملهم وترى في محبتها و ولائها له ظفرا في الحياة ما بعده ظفر.

وهي من آليات التحكم الناعم الهادفة إلى إسباغ الوجه المشرق على المستبد وتقديمه للناس بصورة إيجابية، وإطلاق عملية التعلق بالطاغية من موقع الإعجاب والافتتان وهي عملية ضرورية جدا لموازنة آليات الترهيب والترويع والإخضاع، وهي عملية إخضاع تحاول الاستحواذ على المحبة بعد أن تم بذر الخوف والإحساس الدائم بالتهديد، وبذلك وحده يمكن أن تستقر العلاقة بين المستبد والمواطنين وتستمر، لأن أقصى مستويات السيطرة وأكثرها فعالية تتمثل في أن تكون مرهوبا ومحبوبا في نفس الوقت .

٦ – ربط المستبد بالأعياد الوطنية والمناسبات العامة:

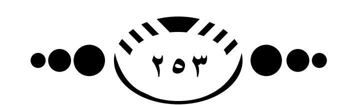
كل الشعوب بحاجة إلى بعد احتفالي في حياتها، يشكل جانب المتعة والتفريج والتخفف من أعباء الحياة وعنائها ومسؤولياتها، كما أن للأعياد وظائف اجتماعية هامة أيضا إنها تخلق الشعور بالانتماء والهوية والاعتزاز بهما، وهي تعوض عن سلبيات الحال وتنسي الناس ما هم ضحايا له من قهر.



ولا يوجد مجتمع بدون أعياد واحتفاليات تشكل اللحمة لتماسكه، وتمتص التوترات و الإحباطات من نفوس أبنائه، وبالتالي تلعب الأعياد والاحتفالات دورا حيويا جدا في تفريج العدوانية واحتقاناتها، وإذا أردت أن تفرغ عدوانية جماعة ما وتحول دون تفجر الصراعات ضمنها والتمرد على سلطتها، ما عليك سوى الإكثار من الأعياد والاحتفالات والمناسبات فيها .

انطلاقا من فهم هذه الوظائف النفسية والاجتماعية للأعياد والمناسبات يلجأ الطاغية وأعوانه إلى عملية الاقتران الشرطي بين شخص المستبد والأعياد الوطنية، وذلك من خلال الحضور المكثف لصور المستبد وشاراته في الزينات الكثيرة التي توضع في مثل هذه المناسبات، وترفرف الأعلام وتتعدد اليافطات ويتم التفنن بالكتابات والشعارات، وتزدحم الألوان لتخلق البهجة، ويحتل المستبد بصوره ورموزه والشعارات التي ترفع في تمجيده والكتابات والتهاني التي ترفع من شأنه وتضفي عليه هالة من القدسية هذه الزينات، كما يحتل صدارة الحيز الإعلامي المنشور ونشرات الأخبار المسموعة والمرئية لإبراز أخباره ولقاءاته وغدواته وروحاته، مما يجعل المستبد يحتل الحيز الإدراكي للناس ويصبح كلي الحضور في مدركات الناس الواعية وغير الواعية، المقصودة منها والعفوية أيضا، وهذا ما يدفع بالوجه القبيح للاستبداد والمستبد إلى خلفية الوعي ويبرز مكانه الوجه المشرق والمبهج .

ولإشهار المستبد والترويج له، وملء المجال الإدراكي للناس به يظهر مرة في بزة الماريشال وأخرى في لباس قائد للطيران وثالثة في لباس تقليدي على صهوة حصان وهكذا، كما يظهر في الملصقات واليافطات الكبيرة التي تملأ الطرقات والساحات العامة وقد اكتسى ملامح الأبهة والعظمة، ويتم الإفراط في استخدام المحسنات من أوسمة ونياشين ونجوم أو تقلد سلاح أو تمنطق بسيف أو ارتداء ثياب تدل على التميز والرفعة في شخصيته، كما يتم إبراز ملامح الرجولة والقوة والعنفوان على محياه، مما يضفي عليه صورة الإنسان الخارق، وتلعب هذه المحسنات على مخيلة الناس وخاصة البسطاء منهم الذين يفتنون بمظاهر القوة والقدرة والرجولة والبطولة لتعويض نقصهم وعجزهم وبؤسهم واستفحال انعدام القيمة الذاتية الذي يحيط بصورتهم عن أنفسهم، فهم ينجذبوا نحو كيان المستبد الخارق القوي المترفع والمتسامي ويندمجوا فيه كي يكتسبوا ولو على مستوى الخيال شيئا من القوة والقيمة تعوض بؤسهم الكياني .



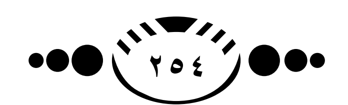
يضاف إلى ذلك، اللعب على العلاقة المكانية تدليلا على رفعة المكانة، فالصور والملصقات والمنحوتات والتماثيل واليافطات لا توضع في الأماكن التي تشكل بؤرة الانتباه فقط، بل توضع أيضا في أمكنة أعلى من المشاهد لتصبح العلاقة بين هذه الرموز والمشاهد علاقة **فوقية / دونية**، لأن المشاهد من موقعه على الأرض ينظر في هذه الحالة ولكي يرى صور الطاغية ورموزه إلى فوق إلى أعلى منه، وبذلك تتركز العلاقة الفوقية بين الطاغية والمواطن من خلال تكرار هذه المظاهر، وتصبح الفوقية المكانية فوقية في المكانة والقيمة تعلو ما عداها .

٧ – الارتكاز على الموروث الثقافي والسحب من الرصيد الديني :

يستكمل المستبد شبكة سيطرته على المواطن، ويضمن دوامها، من خلال ارتكازه على الموروث الثقافي والسحب من الرصيد الديني، وكلاهما متداخلان ومتكاملان في واقعنا العربي والإسلامي، مما يجعل الاستبداد يتخذ طابع الحالة الواقعية والطبيعية، لأن الموروث الثقافي والرصيد الديني في تاريخنا العربي والإسلامي كلاهما يؤكد على فكرة الطاعة للحاكم ولا يجيز فكرة الثورة عليه، لأن طاعة ولي الأمر / الحاكم من طاعة الله كما مر معنا، والدين والملك توأمان مفهوم تذخر به كتب التراث، والدين والتراث هما القوة المهيمنة على ثقافتنا العربية والإسلامية .

من جانب آخر، الدين، أي دين، يقوم على اليقينيات، واليقينيات تهدر الوعي وتفسح السبيل أمام الاستبداد الفكري الذي هو السند الأساسي للاستبداد السياسي والسلوكي، من هذه الزاوية يلجأ الطاغية لاستخدام القوى الدينية ورجال الدين في محاربة وإقصاء المفكرين العقلانيين والمتنورين، حتى لا يثيروا الفتنة بين الناس من خلال الوعي بالأمور والتبصر بها، وفي نشر مقولة مثل : ((**من تمنطق فقد تزندق**)) التي شاعت أيام الحكم العباسي، أكبر تكريس لمنع الفكر التحليلي النقدي المتسائل، وفرض حقيقي لمنطق الطاعة والتسليم بسلطة السلطان باعتبارها فعل إيمان .

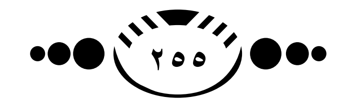
فالمستبد يتحكم بسلوك الناس من خلال أجهزة قمعه وآليات الترويض التي يمارسها على شعبه، ولكن لا سبيل له للتحكم بالنفوس، فيلجأ إلى رجال الدين الذين يسيطرون على النفوس والأفئدة للقيام بهذا الدور، وهم يمارسون في ذلك سلطة دينية غير قابلة للنقاش والتساؤل أو المساءلة، وهذه السلطة الدينية تضع الامتثال



فوق العقل من خلال عملية التحريم والتكفير التي ترهب بها المواطنين، وهكذا يقع المواطنون في قيد مزدوج يقوم على ثنائية **التجريم السلطوي والتحريم الديني**، وذلك من خلال التحالف بين الطاغية ورجال الدين وتعاونهم على التحكم بالرعية وتركيعها . هذا التحالف والتعاون بين الطاغية ورجال الدين على التحكم بالمواطنين وتركيعهم، يتم سواء كان رجال الدين في خدمة الطاغية ومن الداعين لترسيخ سلطته، أم كانوا من المعارضين له والرافضين لسلطته، لأنه حتى المعارضين من رجال الدين يمارسون دورا مساندا للطغيان ومعاديا للحرية، لأنهم ومن خلال التحكم بالأفئدة والنفوس بالتحريم والتكفير هم يروضون الطاقات الحية في المجتمع ويقمقمونها، مما يولد الاستعداد لدى المواطنين للرضوخ للسلطة مهما كانت هذه السلطة . لأنه من خلال التحريم الذي يفرض على الجسد ونزواته وحريته، يتم التحكم بطاقاته وانطلاقته، بمعنى إن التحكم بالرغبات واللذات الجسدية من خلال عملية التحريم يؤدي بالضرورة إلى لجم الطاقات الحية وتقييد حريتها وحركتها، لأن اللذة هي المكافأة التي أعطتها الطبيعة لنشاط الكائن الحي، وحين يتم التحكم باللذات والأفئدة من خلال سيف التحريم والتكفير، تقيد الطاقات الحية وتقيد النفوس ويصادر الوعي، وهذا يهيئ التربة المجتمعية والاستعداد النفسي للمواطن لتقبل الاستبداد والطغيان وسيادة قيم الأزلية والتأزيل مثل، القائد الأبدي، والبيعة، وتكريس السلطة في الأبناء .

ورجال الدين على اختلافهم لا يريدون بحربهم على الطاغية رفع طغيانه وظلمه عن الناس، لكي يحكم الناس أنفسهم بأنفسهم ويقيموا مجتمع الحرية والعدالة والمساواة والديمقراطية، بل هم غالبا ما يسعون لاستبدال طاغية بآخر منهم، وجل أمانيهم الحكم بمستبد عادل، فهم في حربهم يحاربون الطاغية ولا يحاربون الطغيان، وهناك فرق كبير وجوهري بين الحالتين، لأن جوهر تفكيرهم يقوم على طاعة المحكومين وليس على حرية المواطنين .

ولكي تنجح جميع آليات الترويض السابقة، لابد من تحويلها إلى حالة ترويض ذاتي، وذلك للتعايش مع صورة الذات المغلوبة على أمرها، ويعرف الطاغية تماما أن السيطرة على الأفراد تمر من خلال عملية إفراط التأثيم وتأجيج مشاعر الذنب الداخلية، وبناء على ذلك يعمل الطاغية على تعزيز مشاعر الذنب عند ضحاياه، لكي يدفعهم إلى المزيد من الرضوخ له والعيش في ظله تحت عقدة الذنب والشعور بالخطأ والتقصير وإدانة



الذات وتعذيب الضمير.

٨ – هدر الفكر:

أخيرا، للمزيد من إحكام قبضته وسيطرته على الفرد وعلى المجتمع، يلجأ الطاغية إلى هدر الفكر عند كليهما، لأن هدر الفكر يصيب حيوية المجتمع ونمائه في الصميم، ويتركه في حالة انكشاف وفقدان للمناعة تجاه الضغوط الخارجية والداخلية التي يتعرض لها، لأن صحة أي مجتمع ونمائه وحيويته وقوته تتوقف على حيوية فكره ويقظة وعيه وقوة طاقاته وحسن توظيفها .

ولا يمكن للاستبداد أن يحكم سيطرته، ولا يمكن للعصبيات أن تستفحل إلا من خلال هدر الفكر والوعي والطاقات، وهذا يهيئ الأرض خصبة لانتشار الأصوليات الموغلة في انغلاقها لأنها تقدم نفسها على أنها البديل الذي يحمل الخلاص، لأنه رغم التناقضات الظاهرية بين ثالوث **الاستبداد والعصبيات والأصولية**، هناك ملف مصلحي بينها في حربها المعلنة على ثلاثية **الفكر والوعي والطاقات**، وبالتالي فإن ازدهار الفكر وقوة المعرفة، ويقظة الوعي وتفتحه، وحسن توظيف الطاقات في عملية البناء والتنمية، لا يحول فقط دون تسلط الاستبداد والعصبيات والأصوليات فحسب، بل يجعل الاستباحة والعدوان من قبل هيمنة الأصولية الكونية ومخططات نهبها لثروات ومقدرات الوطن غير ممكنة أيضا .

الإنسان من حيث التعريف هو الكائن المفكر المعبر، والفكر هو نتاج التفكير، أي إعمال النظر في الشيء وتأمله، وهو يخدم غاية كبرى هي سيطرة العقل على العالم وظواهره وبالتالي سيطرة الإنسان على ذاته وواقعه، وصولا إلى صناعة مصيره، والحجر على العقول ليس مجرد قمع للحريات فقط، بل هو قضاء على قوة السيطرة على الذات والواقع والمصير والحيلولة دون القدرة على صناعته .

والتحريم الديني والتكفير، والتجريم السياسي المخابراتي، والحجر على العقول الذي تمارسه العصبيات، جميعها تدفع الإنسان إلى الانصياع والرضوخ، وبالتالي إلى تعطيل العقل وإلغاء ما ينتجه من فكر تحليلي نقدي تساؤلي تجاوزي، فيتحول الإنسان إلى حالة نباتية يعيش لمجرد العيش فقط، وظيفته الأكل والنوم والجنس فقط .



ومن الناحية الفيزيولوجية إن تشجيع الفكر من خلال الحوار والنقاش وتعزيزهما يساعد على إطلاق مادتي **الأندورفين والدوبامين** في الدماغ وهما تولدان حالة من النشوة والحيوية والاستمتاع والدينامية، وهذا يؤدي إلى زيادة تشكل الشبكات العصبية في الدماغ، وبالعكس إن التزمت والتعصب والحجر على الفكر، من خلال التحريم والتجريم وكذلك التلقين وفرض الجواب الواحد الصحيح يؤدي إلى تصلب الدماغ وتردي كفاءته من خلال تقلص تشبيكاته العصبية الناتجة عن قصور نمو الشجيرات العصبية وتدهورها، مما يؤدي إلى الخصاء الذهني ويفرض التطفيل ويهدر الكيان، ودائما يتناسب التخلف طردا مع هدر الفكر، وهذا هو ما يحصل في ظل أنظمة الاستبداد .

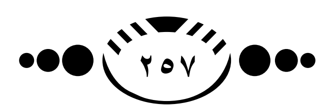
مهمة المعرفة هي القيام بوظائف التفسير والإعداد والإنتاج والتسيير، وفي مجتمع تتسلط فيه المخابرات والأصوليات والعصبيات على الفكر، تزول المعرفة ونجد بدلا من وظائف التفسير والإنتاج والتسيير وصيانة الموارد وإعداد الطاقات البشرية وتنمية كفاءتها التي تقوم بها المعرفة، تزدهر ثلاثة علوم، هي :

آ – علوم الأمن والمخابرات :

في ظل الطغيان يزدهر الفكر الأمني، ويتحول الفكر والمعرفة إلى وظيفة أمنية، لأن أمن السلطة هو الهاجس الأول للطاغية، لذا نرى أن علوم الأمن والمخابرات وتجهيزاتها هي الأكثر تقدما في عالم الطغيان، ووزارة الداخلية وأجهزة الأمن والمخابرات هي المجال الوحيد الذي يصرف عليه بسخاء .

ب – علم الغيب : وهو يقوم على استغلال الدين، وادعاء رجاله بقدرتهم على التحكم بالغيب، تفسيرا وتأويلا، واحتكارهم لهذه السلطة المعرفية، و من أجل ترويض الناس ولصالح الانصياع المحض، يعمد هؤلاء إلى تكفير كل فكير ومنع السؤال و التساؤل (لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم)، وتحريم الفكر والتفكير النقدي والتحليلي من خلال وصفه بالزندقة والبدع .

فنحن هنا أمام حالة من الخصاء الفكري يجعل السلطة الفكرية والروحية بيد رجال الدين باعتبارهم قيّمين على أفئدة العباد وعقولهم، في دنياهم و آخرتهم، وهنا يكون رجال الدين هم أكبر حلفاء للاستبداد السياسي، شاءوا ذلك أم أبوا، لأنهم بهذه

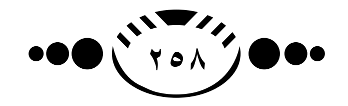


السطوة على تفكير الناس ينتجون نماذج من البشر مسلوبة الإرادة الذاتية، وبالتالي جاهزة للانقياد للاستبداد السياسي والديني معا، فيتلاقى التجريم السياسي مع التحريم الديني ليقضيا على الفكر وقدرته على إنتاج المعرفة .

ج – **علم تدبير الحال :** في ظل التجريم السياسي وسطوة الأصوليات الدينية ومرجعيتها الأحادية، لا يبقى من معرفة ممكنة للفكر عند الناس العاديين، إلا علم تدبير الحال، فيستخدم الذكاء وتوظف طاقات الذهن من أجل تدبير الحال، إما بالتحايل والإخفاء والتمويه والمداهنة للسلطات، تجنبا لغضبها ونقمتها أو بالتزلف والتودد والمزايدة طلبا لرضاها، فيصبح الذكاء تحايلي بدل أن يكون مستوعبا منتجا خلاقا وبالتالي مسيطرا على المصير.

واستكمالا لعملية هدر الفكر يعمد الطاغية إلى إهمال البحث العلمي والتطوير، إهمالا متعمدا، لأن الطاغية لا يهتم إلا بوضع يده على الثروات الوطنية والموارد الطبيعية للدولة، وأكثر ما يهتم به هو وزبانيته **احتكار** وكالات الاستيراد وسمسرات المشاريع، ولا يهتم إطلاقا لتنمية المجتمع أو تطوير الإنتاج الذي يعتمد أساسا على البحث العلمي، لهذا، في نظر الطاغية، لا يوجد حاجة للتطوير والبحث العلمي، وما يتم من بحث علمي في ظل الاستبداد يتم من باب رفع العتب، ودفع المساءلة، والترويج والدعاية للسلطة راعية العلم والقائمة على البحث العلمي، فيكون البحث العلمي في ظل الاستبداد دون خط الفقر المعرفي تبعا للمعايير الدولية، لهذا نرى الأدمغة والكوادر المعرفية تهاجر من دول الاستبداد إلى واحة أكثر للحرية تثمّن قدراتهم وتستفيد من عطاءاتهم ومن إمكاناتهم وخبراتهم .

ومن ناحية أخرى يدرك الطاغية أن المعرفة القائمة على العلم والبحث العلمي هي السبيل لبلوغ الغايات الإنسانية الأخلاقية مثل، الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية، لأنه يعلم أن الغاية من البحث العلمي ليس تحقيق اكتشافات علمية فقط بل يهدف قبل ذلك إلى تكوين الفكر العلمي وإعداد العقل البحثي الذي يشكل الثروة الأثمن على الساحة العالمية في وقتنا الراهن، خاصة وأنه مع بداية القرن الواحد والعشرين أضحت المعرفة والعلم ضرورة حيوية للسيطرة على المصير واستيعاب مآزقه الكبرى وتحولاته العظمى .



ولأن سلطة الاستبداد همها الأول هو توسيع القطيع كهدف دائم وحيوي لها، فهي تحول المدرسة والجامعة إلى معسكر وحضانة لترويض الطلاب وتركيعهم من ناحية، وتربيتهم على حب القائد من ناحية ثانية، وبدل أن يطلق العنان للطلاب ليكونوا لبنات في صناعة المستقبل، وبدل أن تتحرر عقولهم من قمقمها ليكتسبوا مزيدا من العلم والمعرفة، الضروريان لصناعة المصير والسيطرة عليه، يتحول الطلاب إلى كائنات وحشية يجب تدجينها، ويتحول الأساتذة إلى الجنود المماليك الذين ليس لهم من مهمة سوى ابتزاز الطلاب وإيصال أخبارهم وحركاتهم إلى أجهزة الأمن والمخابرات، ويصبح كل لقاء بين الطلبة أو أي مشاركة لهم في أي عمل عام هو صدمة وخيبة أمل للطاغية، تثير عنده ردود فعل جنونية متطرفة وكأن الطلاب بفعلهم هذا تحولوا إلى قنبلة موقوتة في وجه النظام، ولهذا نرى أنظمة الطغيان تسعى وبكل ما أوتيت من وسائل وأساليب، إلى حرمان الشباب من المشاركة في الشأن العام وخاصة من المشاركة في قضايا صناعة المصير.

ويحيط المستبد نفسه بمجموعة من المتفانين في خدمة سلطانه، ويغدق عليهم الأعطيات، أو يتيح لهم فرص النهب المنظم الذي يكون له فيه النصيب الأوفر، بينما لا يطيق وجود الأشخاص الذين يتخذون من كفاءتهم مرجعية لهم، كما أنه لا يطيق كل صاحب كفاءة يعمل للصالح العام بعيدا عن تملق الطاغية والنظام، فكلاهما بالنسبة له يشكل عقبة أو تهديد لنظام سلطته وديمومة نظامه .

أخيرا تعمد كافة أنظمة الطغيان إلى قمع العقل البرهاني الذي يتميز بالفعل والتفكير، وتعمل على إشاعة العقل البياني العرفاني الذي يهدف إلى الإقناع من خلال الإبهار بالكلام وتخدير الفكر وصولا إلى التسليم للمتسلط بسلطته باعتباره أمرا خارج التساؤل والنقاش .

والعقل البياني العرفاني هو تعطيل للفكر الفاعل لصالح الإيمان بسلطة رجال الدين الذين يحتكرون حق تأويل النصوص الدينية بحيث يتحكمون بسلوك العباد تحليلا وتحريما، وما على هؤلاء العباد سوى التسليم الإيماني طلبا للنجاة، وفي هذه الحالة يفقد الفكر الإنساني مرجعيته الذاتية لصالح مرجعية السلطة الخارجية التي يتم تقاسمها بين المستبد الديني والمستبد السياسي .



وفي ظل العقل البياني العرفاني يحل اليقين الإيماني الغيبي مكان اليقين العقلي العلمي اللازم للتحضر والتقدم والتطور والتغيير، وفي أجواء التحريم والتجريم والحجر على العقول التي تسود في ظل الطغيان، يكتفي المجتمع باستهلاك فتات معرفي متقادم وإضفاء طابع اليقين والتقديس عليه.

٢ – أعوان الطاغية والطغيان:

قبل الحديث عن أعوان الطاغية علينا أن نتذكر أن الطغيان مع نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين اتخذ صفة الأسرة الطاغية أو العائلة الطاغية، فلم يعد الطاغية فردا بل أصبح أسرة، يتربع كبيرهم على قمة عرش السلطة، ويتوارثون السلطة فيما بينهم، الأبناء عن الآباء أو الإخوة عن الإخوة، جميعهم يساهمون في ممارسة الطغيان القذر، يتوزعون الأدوار فيما بينهم، بعضهم يعمل في الظل والبعض الآخر يعمل في العلن، وحين تقوم ثورة على الطاغية تكنسهم جميعا، فهم جزء من بنية الطغيان لا يمكن مقارنتهم مع أعوان الطاغية الذين نتحدث عنهم والذين ليس لهم من نصيب في السلطة سوى خدمة الطاغية ولعق أحذية الطاغية وأحذية أسرته الطغيانية من أكبر فرد فيها إلى أصغرهم وحتى المعتوهين منهم أيضا .

يقول ابن المقفع : ((**لا يمكن لعاقل عنده العفاف والنزاهة والزهد والأمانة، أن يقبل بخدمة السلطان لأنه لا يقوم على خدمة السلطان إلا رجلان، إما فاجر مصانع ينال حاجته بفجوره ويسلم بمصانعته، وإما مغفل لا يحسده أحد . فمن أراد أن يخدم السلطان بالصدق والعفاف فلا يخلط ذلك بمصانعته، وحينئذ قل أن يسلم على ذلك، لأنه يجتمع عليه عدو السلطان وصديقه بالعداوة والحسد، أما الصديق فينافسه في منزلته ويبغي عليه فيها ويعاديه لأجلها، وأما عدو السلطان فيضطغن عليه لنصيحته لسلطانه وإغفائه عنه، فإذا اجتمع عليه هذان الصنفان فقد تعرض للهلاك، لأنه ليس أمامه في هذه الحالة سوى الفرار أو الموت**))[د. محمد عابد الجابري - العقل الأخلاقي العربي - ص ١٨١]

إذا لا يمكن لعاقل أن يقوم بخدمة السلطان سواء كان عادلا أم ظالما، لأن هذا يعرضه لخطر عدو السلطان وحسد صديقه، ومن يقوم بخدمة السلطان إما فاجر مصانع وإما مغفل، فكيف إذا كان هذا السلطان طاغية ؟!



ما إن يصل طاغية إلى سدة الحكم ويعلن استبداده فيه، حتى يلتف حوله كل أسقاط الدولة وحثالتها، يلتفون حوله ويعضدونه، يتملقونه ويبدون استعدادهم لخدمته ولعق حذائه طمعا في الحصول على بعض من فتات مائدة غنيمته، لأنه في ظل الطغيان تكون الدولة وما فيها ومائدة الغنيمة وما عليها هي من نصيب الطاغية وحقه، وحين يعطي أو يترك لغيره منها شيئا، سواء كان من القريبين أو البعيدين، هي منة وصدقة منه يشتري بها زممهم وولاءهم وسكوتهم على بلاويه، وليس هو حقهم الطبيعي فيها .

وهم حثالة المجتمع لأنهم يبيعون أنفسهم للطاغية ويعرضون خدماتهم لكل طاغية، ليس لهم دين يمنعهم ولا أخلاق تردعهم، ودينهم دائما على دين مليكهم، فنجدهم في خدمة الطاغية أيا كان الطاغية على مبدأ المثل القائل : ((**هلّلي بيتجوز أمي، بقلو يا عمي**))، يلتفون حول الطاغية ينفخون فيه ويجعلون منه إلههم لأنهم حقيقة يطيعونه أكثر مما يطيعون ربهم الذي خلقهم، وهم لا يطيعونه طاعة عمياء فحسب، بل هم يتملقونه تملقا ويتحسسون طلباته فينفذونها دون أن يطلب منهم ذلك، فهم أناس يستعذبون العبودية ليجنوا من ورائها بعض الجاه المزيف وبضع حفنات من المال .

وليس هذا وحسب، لكن هؤلاء الحثالة لا يكتفون بعبوديتهم للطاغية ولعق حذائه، بل يتحولون إلى عينيه التي يرى بها ويديه التي يبطش بها وقدميه التي يدوس بها على أعناق رعيته، فيصبحوا بذلك أدواته في طغيانه، ولكي يعوضوا عن ذلهم ودونيتهم وانسحاقهم ومركب النقص الذي يشعرون به أمام الطاغية، يتحولون هم أنفسهم إلى طغاة مصغرين في ظل الطاغية الكبير، فيستعبد الطاغية رعاياه بعضهم ببعض، لهذا كثيرا ما نرى الناس ضحايا الطغيان لا يتهمون الطاغية بما يقاسونه من بؤس وظلم بل ينسبون ذلك إلى هؤلاء الطواغيت الصغار الذين يمارسون عليهم الاستبداد والظلم بشكل مباشر، فهم لا يردون الأذى الذي حل بهم إلى الطاغية الكبير الذي أنزل بهم هذا الأذى بل يردوه إلى هؤلاء الذين يقاسمونهم نفس الأذى .

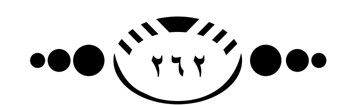
يتربع على قمة هرم هؤلاء الحثالة حفنة من الأشخاص يعملون بمسميات شتى، وزراء، مستشارين، محافظين، رؤساء أحزاب وأمناء فروع وغيرها من المسميات، مهمتهم أن يشدوا البلد كله إلى مقود العبودية، تصيخ لهم أذن الطاغية، يقربهم إليه ليكونوا شركاء جرائمه وخلان ملذاته وقواد شهواته ومقاسميه فيما نهب وسلب، يدربون الطاغية على القسوة نحو المجتمع ويدفعون به إلى المزيد من الطغيان .



وفي كنف هؤلاء الحفنة وفي ظلهم ينتفع المئات الذين تفسدهم هذه الحفنة مثلما أفسدوا الطاغية، ثم هؤلاء المئات يذيلهم آلاف يوكلون إليهم مناصب الدولة ليشرفوا على ظلمهم و قسوتهم وطغيانهم وليطيحوا بهم متى شاؤوا، تاركين إياهم يرتكبون من السيئات ما لا يجعل لهم من بقاء إلا في ظلهم، ولا بعدا لهم عن طائلة القوانين وعقوباتها إلا عن طريقهم، وما أطول سلسلة الأتباع بعد ذلك. وهكذا يتحول الطغيان من شخص فرد إلى شبكة من الطغيان والطغاة، إلى نظام كامل متكامل يقوم على الظلم والقهر من ناحية وعلى الإستزلام والتملق والمصالح الرخيصة من ناحية أخرى.

والطاغية عادة لا يثق بأحد حتى بأقرب المقربين إليه، وما إن تستقر به الأمور قليلا حتى يبدأ بتصفية هؤلاء المقربين، مبتدئا بالأقوياء منهم لأنهم هم المؤهلون لمنافسته على كرسي طغيانه، وذلك عن طريق التغييروالتهجيروالعزل والإقامة الجبرية حتى عن طريق التصفيات الجسدية إذا لزم الأمر. وقد يلجأ الطاغية إلى أسلوب أكثر خبثا بأن يجعل هؤلاء المقربين الأقوياء في مواجهة بعضهم البعض وفي منافسة لا تنتهي في التقرب إلى الطاغية والتفاني في خدمته وذلك من خلال إشعار وإفهام كل منهم على حدة بشكل مباشر وغير مباشر، بأنه هو الأكثر حظوة عند الطاغية وهو البديل عنه إن هو غاب وأن مقاليد الأمور لابد آيلة إليه في القادم من الأيام، وأنه لا يثق بالآخرين ولا يمكنه الاعتماد عليهم، وأنه يستعملهم إلى فترة محددة لأن الدولة بحاجة إلى قوتهم وخبرتهم خلال هذه الفترة، وأنه سوف يتخلص منهم في القادم من الأيام، ولهذا يجب أن يأخذ الحذر منهم وأن يكون عينه عليهم، فيطمئن كل منهم إلى نفسه وإلى مستقبله، ويصبح عين الطاغية على المقربين الآخرين، ويتصرف على أنه هو الرجل الثاني في الدولة، فيأمن الطاغية شرهم عليه لأن شر كل منهم أصبح موجها ضد البقية، و بذلك يكسب الطاغية قوتهم جميعا إلى جانبه.

أما بقية أعضاء شبكة الطغيان فهم يعرفون هذه الحقيقة، لذا فهم لا يستطيعون الاطمئنان للطاغية ولا لمستقبلهم معه، وهم يدركون أن مصيرهم ليس آمنا وأن مستقبلهم على كف عفريت، فهم أول من يضحي بهم الطاغية في أوقات أزماته، ومع كل أزمة تتعرض لها الدولة و يهتز كرسي السلطة تحت الطاغية سوف يضحي الطاغية بجزء منهم ويستبدلهم بغيرهم تعبيرا عن الإصلاح ومحاربة الفساد، وحين تقوم ثورة المضطهدين في وجهه فسرعان ما يقدمهم فدية وقربانا لفساده وطغيانه، ويحملهم



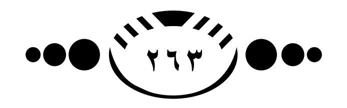
المسؤولية عن كافة جرائمه .

وللحقيقة إن هؤلاء الحثالة لا يقلون سوءا وإجراما عن الطاغية نفسه، لأننا يمكننا تفسير استبداد الطاغية بالمحافظة على سلطته والدفاع عن كرسي طغيانه، أما هؤلاء فهم لا يستفيدون أكثر من بقايا مائدة الطاغية ولعق حذائه، وليس مسح حذائه، لأن مسح الأحذية قد يكون مهنة شريفة في ظل الطغيان، أما هؤلاء الحثالة فيبدوا أنهم عودوا أنفسهم على الذل والعبودية وصغر النفس وكأنهم خلقوا للعق أحذية الطاغية وتلميع صورته في كل آن، يتلونون بألوان الحرباء، وينتقلون من خدمة طاغية إلى خدمة طاغية آخر بكل يسر وسهولة، لا يعرفون شيئا اسمه الكرامة أو عزة النفس، هؤلاء التعساء يرون بريق كنوز الطاغية، وينظرون مشاهد بذخه وقد بهرتهم أشعتها، فإذا هو الضوء يغريهم فيقتربون منه دون أن يروا أنهم إنما يلقون بأنفسهم في اللهب الذي لن يتوانا عن إهلاكهم .

وللحقيقة إن أسخف ما يتداوله الناس فيما بينهم هي أن الطاغية لا يعلم بما يفعله أعوانه وأنه هو جيد وإذا كان هناك من إساءات في حق المجتمع والناس فليس مصدرها الطاغية نفسه بل هؤلاء الحثالة من أدوات الطاغية وأعوانه .

وتقوم حاشية الطاغية وأعوانه بتعزيز النرجسية وحب الذات عنده، لدرجة ترفعه إلى مرتبة الأنا المثالي، وهم لا يقتصرون فقط على العمل بما يريد بل هم يفكرون فيما يمكن أن يريد، إنهم يتنبهون لكلماته وصوته وما يبدر عنه من إشارات أو نظرات بشكل يحولهم إلى مجرد أدوات رصد وتحسس لرغباته والتباري في التقاطها والإسراع في تنفيذها، ويتفننون في رصد وتحسس رغبات الطاغية ويبالغون في طاعته وممالأته والانقطاع لخدمته والسعي الجاد لتحقيق مآربه، وذلك ابتغاء لمرضاته، ويترك لهم الطاغية مقدارا كبيرا من المبادرة كي يحملوا الوزر كله وكي يبدو الأمر وكأنه لا دخل له فيه، وأما هم فهم دائما يبتكرون طرائق جديدة لمرضاته ولا تعود نفوسهم تلذ لهم إلا إذا لذت له، مما يجردهم من سليقتهم تاركين أذواقهم لذوقه، فهم يستلبون ذواتهم كليا في ذاته المعظمة المفخمة .

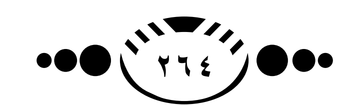
وهؤلاء الطغمة من الحثالة، يجتهدون في إقناع الطاغية أنه قادر على كل شيء وأنه لا حق ولا واجب يجبرانه على شيء بالمقابل، ويتفننون في إسباغ الوجه المشرق علي



الطاغية وتقديمه للناس بصورة إيجابية، وإطلاق عملية التعلق به من موقع الإعجاب والافتتان بحيث يكون الطاغية مرهوبا ومحبوبا في آن، وهذا أقصى ما يبتغيه الطاغية .

من المعروف أن الأعياد الوطنية والمناسبات العامة هي جزء من ذاكرة الجماعة وتعبير عن انتمائها، وإن أي مجتمع أو جماعة بحاجة إلى البطولات والأمجاد التي تمثل مواضع الفخار والاعتزاز بالانتماء إليها وإلا فإن هذا الانتماء سيتهدد لا محالة، لهذا نرى هؤلاء الحثالة من الزبانية والأعوان والأجراء يتفننون في عملية الربط بين الطاغية والأعياد الوطنية والمناسبات القومية العامة بحيث تصبح عمليات التفخيم والتعظيم والتبجيل هي الأعياد الوطنية، وتصبح الأعياد الوطنية والمناسبات الاحتفالية مجرد وسيلة لعمليات التجميل هذه . ومع الإكثار من الاحتفاليات واصطناع مناسباتها، تطمس المعاناة ويتم إسكات المتطلبات، خاصة وأن الاحتفالات والأعياد هي نقيض المعاناة و الإحباطات ويكفي للتدليل على ذلك النشوة التي تحدثها مباريات كرة القدم والحماس الذي تلهبه لدى الجمهور، إنها قلب لدلالة الوجود وإحساس بالحيوية والحياة والاعتزاز تتجلى في مظاهر الفرح والنشوة على المواكب التي تطوف المدينة بعد المباريات، وهنا بالطبع يستحوذ الطاغية على هذه الاحتفالية من خلال رعايته للمباريات وكأن انتصار الفريق الوطني في المباريات هو إنجاز وطني تاريخي، إما أن يهدى للطاغية أو يجير الفضل فيه إلى رعايته، وهنا نكون نحن بصدد اصطناع بطولات وطنية للتغطية على الفشل والخيبات والهزائم وكل ألوان القصور، ومن هنا تكرار اصطناع البطولات بشكل احتفالي في نظم الطغيان .

وكما ذكرنا سابقا، يركز الطاغية على الولاء والتبعية وليس على الأداء والإنتاجية، فيقرب ويعطي الرديء لولائه ويبعد الكفء إن تراخى في ولائه، ويحيط نفسه بمجموعة من المتفانين في خدمته، ويغدق عليهم الأعطيات أو يتيح لهم فرص النهب المنظم الذي يكون له فيه النصيب الأوفر، بينما لا يطيق وجود الأشخاص الذين يتخذون من كفاءتهم مرجعية لهم . وهناك دائما أعدادا متزايدة من الحاشية والزبانية الذين يحاولون التقرب من الطاغية وتمجيده مما يجعله يسكر بنشوة العظمة والواحدية التي ليس كمثلها شيء ولا يكافئها أحد، ويزداد سوق عرض الإستزلام ليصبح أكبر من عرض الطلب عليه، ومن كثرة العرض للتملق والتزلف والاستزلام، تجد سلطة الطاغية أمامها الكثيرين ممن يبيعون أنفسهم و ولاءهم واستزلامهم لها بأثمان بخسة أو حتى



بالمجان، فهل من عجب بعد ذلك إن أقدم الطاغية على هدر الناس وهدر كيان الوطن دون أن تثار لديه أية تساؤلات داخلية حول ما هو فاعل، أو دون أي عذاب من ضمير؟!

إلا أن كل هؤلاء الحثالة من الأعوان والمستزلمين هم دائما في حالة من القلق والرعب لأنهم لا يدرون متى تنزل بهم النقمة التي قد تكون قاضية، إنهم دائما في بؤرة الخطر إذ أنه في ظل الطغيان لا أمان لأحد ولا غفران لأي خطأ، ويتلاعب المستبد بهرم الحاجات ويغير من أنواع التعزيزات التي ذكرناها سابقا مما يضع الأتباع باستمرار في حالة من امتحان الولاء وإثبات جدارة التبعية للطاغية والتفاني في خدمة سطوته، وهذا ما يدفع بهم إلى المزيد من تعظيم الطاغية والرضوخ له، طمعا في نعمه وخشية من انتقامه، وهذا يفتح سجل الصراع والتنافس فيما بين هؤلاء الأتباع على مصراعيه للتقرب من الطاغية والتفاني في خدمته، وهذا يجعله يشعر حقا أنه واحدا فريدا وفوق الجميع، مما يفاقم من نرجسيته وتضخيم أناه المثالي وتصعيد سطوته.

وكما يتم تشكيل العادات السلوكية في الترويض والتربية، يتم تشكيل الخضوع والطاعة والتبعية للطاغية ليس فقط على مستوى السلوك الظاهري بل على مستوى الاعتقاد الداخلي أيضا، بحيث يصبح شخص الطاغية حاضرا في الوجدان ويحل محل أنا الشخص الأعلى ويشكل مرجعيته الذاتية وبذلك يصل هدر الكيان الذاتي إلى أقصى مداه من خلال غزو الشخص واحتلاله والاستيلاء عليه.

ويعيش هؤلاء الأعوان والمستزلمين حياتهم بنوع من التناقض النفسي والسلوكي، فهم من جهة يعيشون حالة من جلد الذات وتبخيسها أمام الطاغية، يقابلها ويتممها حالة من الإعجاب بشخصية الطاغية وممارساته، هذا الإعجاب الذي يتغذى من كامل الموروث الثقافي والديني الذي تربى عليه المجتمع ومن آليات التجميل والتفخيم التي يبدعها الأعوان في الطاغية.

هذه الآلية المتناقضة، جلد الذات وتبخيسها من طرف والإعجاب بالطاغية من طرف آخر تتجلى بوضوح حين يقف أحد هؤلاء الأعوان بحضرة الطاغية، فنراه كائن فاقد للقوة والمناعة تزول عنه جميع ملامح رجولته وخشونته ولا يبقى منها سوى مظاهر الخضوع والضعف وكأن حيويته الداخلية ذاتها قد تلاشت، وما أن يخرج من عند الطاغية بعد أن حاز رضاه حتى تتحرك آلية التماهي بالمستبد التي تتيح قلب المعادلة،



فمن جرح نرجسي وجلد ذات وتحقيرها بسبب العجز والخسارة يبرز الإعجاب والافتتان بشخص الطاغية المتعالي، فيتحول إلى مستبد صغير، إلى كائن يتصف بالقسوة والغلظة والخشونة، يمارس بطشه على من هم دونه في حالة من الشعور بالتعالي عليهم لأنه يعتبرهم أدنى قيمة منه .

هذه السلسلة من **الاستبداد / الرضوخ** التي تمثل علاقة سيطرة من طرف ورضوخ وتبعية من طرف آخر، سيطرة تفرض بالعنف والقوة تنتشر في عالم الطغيان من قمة الهرم الاجتماعي إلى قاعدته، من الطاغية الأول إلى مرؤوسيه ومنهم إلى غالبية المواطنين، وبين هؤلاء من الأقوى إلى الأضعف، من الرجل إلى المرأة ومن الآباء إلى الأبناء إلى ومن الإخوة الكبار إلى الصغار ومن رب العمل إلى عماله... وهكذا يخلق مناخ يعتبر فيه الطغيان والاستبداد حالة طبيعية وكأنها جزء من النسيج المجتمعي، وهذا كله في النهاية يصب في توطيد سلطة الطاغية الأكبر وهذا ما يسعى إليه جميع الطغاة .

إضافة إلى سلسلة الاستبداد / الرضوخ التي تؤهب لخلق مناخ مناسب للطغيان وتوطيد سلطة الطاغية، هناك عوامل وقوى أخرى، تساعد الطاغية في طغيانه وتشيع مناخا خصبا للاستبداد وتؤدي إلى غياب الديمقراطية، تمثل بمجموعها عوامل الحصار المجتمعي، أهمها :

١ – **أجهزة المخابرات** : وهي مكون أساسي في بنية الدولة العصرية الحديثة، إذ لا يوجد دولة من دول عالمنا المعاصر إلا ولديها جهاز مخابراتها، سواء كانت هذه الدولة ديمقراطية أو كانت استبدادية، لكن دور أجهزة المخابرات في الدولة الديمقراطية يختلف عنه في الدولة الاستبدادية، فدور أجهزة المخابرات في الدولة الديمقراطية هو حماية الدولة والوطن من أعداء الخارج وجواسيسه، وحماية المجتمع من الذين يتربصون به شرا في الداخل من الفاسدين والمجرمين وتجار الرذيلة والمخدرات والممنوعات . أما في الدولة الاستبدادية، فأجهزة المخابرات هي يد الطاغية التي يبطش بها ببقية أفراد المجتمع، تطارد كل فرد فيه في كل قول وفعل وموقع، تحصي على الناس أنفاسهم، وترصد أفعالهم، وتطاردهم في كل موقع ومكان، حتى في أحلامهم، ليس لهم من عمل أو هدف سوى حماية الطاغية والحفاظ على كرسي طغيانه، أيا كان الطاغية، فهم يغيرون ولاءهم بتغير الطاغية، فهم لا يرقون إلى مستوى البشر لأنهم ليسوا أكثر من أدوات في يد كل طاغية، يطلق يدهم في الناس ويمنحهم السلطة المطلقة على أفراد



المجتمع، ويخصهم ببعض امتيازاته وعطاءاته ليتحولوا إلى المكون الأساسي لقمعه وفساده، يقمعون الناس للحفاظ على كرسي طغيانه، ويبتزون الناس ويسرقوهم تحت اسم سلطانه .

وأجهزة المخابرات هي الأكثر تطورا من بين أجهزة الدولة الطغيانية، لأنها من أكثر الأجهزة التي تصرف عليها الدولة وتعتني بها، لأنها هي الضمانة الوحيدة لحماية الطاغية، وهي رمز الطغيان وأدواته، أما بقية الأجهزة من تعليم وصحة وقضاء وسلطات تشريعية وتنفيذية ومجالس محلية ونقابات وحتى أحزاب فهي ليست أكثر من ديكورات في دولة الطغيان، تعمل جميعها ضمن إطار الخطوط الحمر التي يرسمها لها الطاغية فتتحول إلى مؤسسات شكلية لا حصانة لها ولا استقلالية، تهملها الدولة لصالح أجهزة الأمن والمخابرات، وتدعمها بالمقدار الذي تتحول فيه إلى أدوات للقمع في أيدي الطاغية، وتغدو جزءا من آلته القمعية، وهو ما يؤدي إلى تخلف الدولة وانهيار بنيانها . خاصة وإن أجهزة الأمن والمخابرات وإن كانت قادرة على حماية الطاغية وحفظ كرسي سلطته، لكنها غير قادرة، قطعا، على تسيير المجتمع وتنميته، لأن مهمتها الأساسية تقوم على حصار الإنسان وقمقمة طاقاته الحية وترويضها، من خلال التربص بسلوكه ومطاردة فكره مما يؤدي إلى خصاء الطاقات الحية في جميع تعبيراتها الرافضة أو حتى المتسائلة، وكيف يمكن بناء معرفة علمية وعلوم متقدمة في ظل الخشية من التجرؤ على الفكر والتفكير والقول والتعبير الذي يهدد بقطع الأرزاق بل و ربما بقطع الأعناق وذلك من خلال تسليط سيف التخوين الوطني والتجريم السياسي على المواطنين .

ولكن ثبت بالدليل القطعي أنه حين يحزم الشعب أمره ويؤمن بحقه في الحرية وبقدرته على التغيير، فهو قادر على ذلك ولن تقف أمامه كل قوى الطغيان في العالم وجميع أجهزتها القمعية والمخابراتية وهذا ما أثبتته الشعوب العربية في ربيع ثوراتها مع مطلع القرن الواحد والعشرين .

٢ – **العصبيات** : بكافة أشكالها القبلية والعشائرية والطائفية والإثنية وغيرها، فهي جميعا تفرض حصارا على أتباعها يتمثل بثنائية **الطاعة والولاء** مقابل **الحماية والرعاية والنصيب من الغنيمة** . فهي عدوة الاستقلال الذاتي، وهي تخصي بدورها طاقات النماء والنزوع إلى الاستقلال ومبادراته، كي يستتب لها الأمر، وهي تضمن سلطاتها على أتباعها من خلال تحويلهم إلى كائنات طفيلية لا تطمح للتطلع إلى المستقبل.



وفي ظل العصبيات يتدهور مفهوم الوطن أو يغيب لأن الوجود والمرجعية في هذه الحالة يكون للقبيلة والعشيرة أو الطائفة أو المنطقة، وهذا يحول دون تحول الدولة إلى وطن ويصبح الوطن رهينة تصارع العصبيات على المغانم والنفوذ. فالعصبيات يمكنها أن تقيم دولا لكنها لا تستطيع بناء أوطان، ذلك لأنها تحول الناس إلى رعايا وترفض استقلالهم كي يصبحوا مواطنين، وتصر على الولاء لعزوة العصبية قبل الولاء للوطن لأن العصبية لا تعترف بأي كيان فوق كيانها ولا حتى خارج كيانها ذاته.

وعلاقة العصبية مع غيرها من العصبيات علاقة صراع وجود وعداء دائم يستنزف البشر والموارد، وقد يصل الصراع بين العصبيات إلى حد حروب تصفيات عرقية أو طائفية، وفي أحيان أخرى تتفق العصبيات في ما بينها ويحدث نوع من التوازن يتمثل في اقتسام المغانم وبذلك يتحول الوطن وموارده إلى مجرد مرعى وعين ماء تتقاسمه العصبيات فيما بينها.

فالعصبيات يمكنها بناء سلطات ولكنها لا تبني وطنا يتجاوزها، وهذا يؤدي إلى فقدان المناعة الوطنية، ويصل فقدان المناعة إلى أقصاه حين تبحث العصبيات عن حلفاء لها أو حماة خارجيين في حربها مع سواها من العصبيات في الداخل. وإذا هدر كيان الوطن من قبل العصبيات في الداخل فإنه سيسهل على القوى الخارجية السطو على الوطن وسرقته سواء بالاحتلال أو بالاستغلال أو بكليهما معا.

كما أن حروب الأجنحة وتصفياتها تنتهي عادة باستتباب الأمر للأقوى من المتصارعين، فيتربع على عرش السلطة طاغية آخر يفرض سلطاته ويبسط سطوته باسم تمثيل الخط الصحيح وتطهير البلد من الضالين والمفسدين والمتآمرين والمنحرفين، وتبرز على السطح النزعة الكامنة في العصبية إلى السطوة والتسلط، متمثلة ببطلها المستبد الطاغية الجديد الذي يفرض هيمنته وسطوة الفئة أو العصبية التي ينتمي إليها على بقية الفئات، ويمارس مركزية مفرطة من خلال تقديم ذاته على أنه القائد الضرورة، وبهذا تكون العصبيات مصدرا من مصادر الطغاة وتربة خصبة لنمو الاستبداد واستفحال الطغيان.

٣ - **السلفية والأصوليات الدينية**: السلفية تكرس امتيازات الطاغية وتعطيها صبغة الأمر الطبيعي لأنها تصرف الإنسان المقهور عن النهوض بواجب التغيير وتقديم



التضحيات، لأن الإنسان السلفي يتوجه نحو الماضي بدل التصدي للحاضر والتطلع نحو المستقبل، أو أنه يتصدى للحاضر ويعالج مشاكله بأدوات الماضي، وهذا يكرس عدم الفعل ويحول دون الإبداع، لهذا نرى الطاغية يشجع السلفية ويسعى للعمل على انتشارها وتعزيز مكانتها.

كما أن الطاغية يشجع الأصوليات الدينية ويساهم في الحفاظ عليها، لأن هذه الأصوليات في حربها التي تشنها على الجسد وطاقاته وعلى السلوك وحركيته وعلى الفكر وانطلاقته ومرونته وصولا حتى إلى مطاردة النوايا، وذلك من خلال التحريم الواسع الذي تفرضه على أتباعها، فهي تنظر إلى كل إبداع على أنه بدعة، ينزلق إلى مرتبة الضلالة والخروج عن الخط السليم، إضافة إلى كونه يشكل تهديدا للاستقرار اللازم لاستمرار الحال على ما هو عليه .

وليس هذا وحسب، يوظف الطاغية الدين عامة والأصوليات الدينية خاصة لتثبيت أركان سلطته، وذلك من خلال تلاوة أحاديث وتأويل آيات تؤكد على سلطة الحاكم ووجوب الطاعة له، وتعزز النظام التراتبي في الدولة والمجتمع، وتؤكد على مبدأ القناعة بالأمر الواقع وتقبله، فيصبح كل شيء عصري مفيد بدعة وكل توكيد على الحق والعدالة والكرامة زندقة، وهذا يدفع بالمغبونين والمضطهدين إلى الاستسلام والإذعان لواقعهم والقبول بحالتهم وبؤسهم، لأن تمردهم على واقعهم قد يهدد أملهم الأخير في الخلاص والعزاء والمتمثل في ثواب الآخرة بالتلاشي .

٤ – **التقاليد الاجتماعية** : يتوسل الطاغية بالعادات والتقاليد والحفاظ عليها وسيلة لفرض الجمود على حركة الفرد وبنية المجتمع، وتقييد كل حركة أو انطلاقة لديه نحو المستقبل، فهي أولا تؤمن نوعا من الاستقرار الحياتي لأنها تعطي الإنسان شيئا من الطمأنينة للوضع الراهن والتحديات المألوفة، وتبعد عن الإنسان المضطهد خطر مجابهة قلق المجهول وقلق التغيير.

والطاغية الذي يعزز وطأة التقاليد يؤمن للإنسان المقهور الحد الأدنى من الحماية، لأنه بحاجة إليه كأداة لخدمة أغراضه وكعنصر لاستغلاله، بحيث يبدو الأمر وكأنه جزء من طبيعة الحياة .

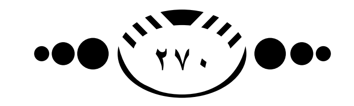
والتمسك بالتقاليد يشكل أوالية دفاعية ضد قلق مجابهة المسؤولية الذاتية، وهي



تتضمن تبريرا للعجز الذاتي عند الإنسان المقهور، كما أن التمسك بالتقاليد يحمي الإنسان المقهور من مشاعر الخزي الذاتي ومن مجابهة ذاته، تلك المجابهة التي تسبب له قلقا كبيرا من خلال أوالية الهروب نحو الخارج والذوبان التقليدي والانضواء تحت قانون العرف، هذا، والتمسك بالتقاليد واحترام الأعراف ومراعاة العادات يعاش كمصدر للاعتبار الذاتي نظرا لما يتضمنه من قبول اجتماعي، إن الإنسان المقهور الذي يهدر شرفه يتخذ من تمثل التقاليد والأعراف مصدرا للشرف والاعتبار ومصدرا للكبرياء والرضا عن الذات، ويتناسب هذا الأمر عادة مع مقدار العجز الداخلي عن التصدي والمجابهة، ومع مقدار الخوف من التمرد والتغيير.

والرجوع إلى الماضي المجيد والاحتماء بأمجاده وأيامه السعيدة، جزء هام من العادات والتقاليد التي تتربى عليها الشعوب، وهي أوالية شائعة في حالات الفشل في مواجهة الحاضر والعجز عن بناء المستقبل، فالشيخ الهرم الذي لم يعد له حاضر وليس له أمل في مستقبل، يهرب من واقعه المؤلم إلى ماضيه حيث يستعيد ذكريات الشباب وأمجاده، لأنه في هذا النكوص تحدث عملية تزيين للماضي من خلال طمس عثراته من جانب والمبالغة في تضخيم حسناته من جانب آخر، فالماضي حصن من لا حاضر له ولا مستقبل له، وهذا يفسر تعلق المقهورين بالأبطال الشعبيين وقصصهم، يضفون عليهم الصفات الخارقة ويجدون في قصصهم عزاء عن بؤس حاضرهم، فيتماهوا فيهم ويضخموهم على قدر أحلامهم، وهذا يفسر أيضا تعلق هؤلاء المقهورين في ظل القهر والطغيان بالمسلسلات التاريخية التي تظهر أمجاد الماضي وبطولاته وفتوحاته، ومسلسلات الحارة الشعبية التي تبرز شهامة الناس وكرامتهم التي يفتقدوها على أرض الواقع في ظل الطغيان .

والتمسك بالأسرة والعشيرة جزء من العادات والتقاليد التي تحتل مكانة مرموقة في عالم الطغيان، وتعتبر من المقدسات التي لا يجوز أن تمس، وكبر الأسرة يساعد على ازدياد نفوذها الاقتصادي والسلطوي كما أنه يحفظ لها امتيازاتها . وأكثر الناس تمسكا بالأسرة والعشيرة، إما فرد متسلط يحظى بأكبر الامتيازات من خلالها، أو فرد مغبون مقهور ليس لديه ما يحتمي به سوى الأسرة والعشيرة، والأسرة في هذه الحالة تقدم هوية لمن لا هوية مهنية أو علمية أو فردية له، وهي كذلك الملجأ والملاذ والضمانة ضد الأخطار الخارجية أيضا . والأسرة والعشيرة كي تحافظ على ذاتها وامتيازاتها تشكل عقبة جدية



في وجه أي تغيير من أي نوع كان .

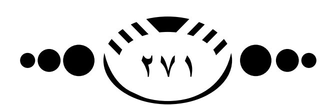
٥ – **قوى الاستغلال المالي :** حملت هيمنة اقتصاد السوق مزيدا من أخطار انتشار آفات الفساد الكوني التي تتزايد استفحالا باضطراد، الرشاوى والمحسوبيات ومافيات تبييض الأموال والمخدرات والتلاعبات المالية والسمسرات والصفقات الاحتيالية وصولا إلى نهب الثروات وتحويل الوطن إلى مجرد مرعى للعصبية الأقوى، وسيطر الوكلاء والسماسرة على تجارة المنتجات المستوردة من خلال اقتسام المغانم مع رجال الطاغية وأزلامه، وهذا يحول دون نشوء إنتاج وطني وفرص عمل وطنية .

وحين تتحالف قوى الاستبداد السياسي مع قوى الاستغلال المالي على نهب ثروات وخيرات الوطن وحرمان غالبية المواطنين منها، يتجلى الطغيان بأقصى ظلمه ويتجلى الفقر بأبشع صوره، لأن ذلك يدفع الذين يعيشون دون خط الفقر إلى ما دون خط البشر وجوديا وكيانيا، ويتطور هدم الكيان إلى هدم الجسد والروح والإرادة، حيث يصبح الإنسان محظوظا إذا توفر له ما يقيم الأود وما يضمن السلامة في حدودها الدنيا.

والطغاة كلما نهبوا طمعوا، ويزداد الطغيان عهرا وفحشا وظلما وقسوة حين تتحالف قوى النهب المالي مع قوى القهر السياسي والعسكري على المواطن البائس فتزيده حرمانا وقهرا وبؤسا، وتزداد المسألة خطورة وفحشا حين يزداد التفاوت الهائل في المستوى المعيشي والغذائي بين الأغنياء والفقراء في المجتمع وحين تغدو المكانة الاجتماعية للفرد تتحدد ولاديا وبالانتماء أكثر مما تتحدد من خلال الكفاءة والعطاء .

في مثل هذه المناخات من الاستبداد والاستغلال يرتبط الفلاح بمالك الأرض والعامل بصاحب رأس المال في علاقات شبه عبودية تفرض عليه الرضوخ إذا أراد ضمان لقمة عيشه والاطمئنان ليومه وغده . وترسخ سلطة الطاغية علاقات التبعية هذه من خلال نظام حكم ذو طابع استبدادي إضافة إلى إدارة فاسدة تخدم أغراض وامتيازات القلة، ويتوج الكل جهاز أمن وشرطة وجيش ليس لهم من مهمة سوى قمع المواطنين .

هذا القهر والطغيان الذي يتحالف فيه الطاغية مع رجل الأمن والبوليس والتجار وأصحاب رؤوس الأموال ورجال الدين مع قوى النفوذ الخارجي، كل هذا يدفع الناس للاستكانة ولا يجد الإنسان المقهور أمامه سوى الرضوخ والتبعية والوقوع في الدونية كقدر مفروض، ومن هنا يشيع التزلف والاستزلام والمبالغة في تعظيم السيد اتقاء



لشره أو طمعا في رضاه، ويسود الجهل وتشيع الخرافة وينتشر المشعوذون، تضافر هذه العوامل جميعا يحفظ للطغاة حكمهم ويحول الأنظار عنهم كمسؤولين أساسيين عما يصيب المجتمع من تخلف وانحطاط .

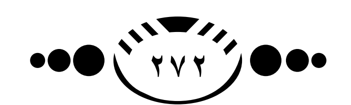
هذه القوى المتحالفة المتآزرة على قمع الإنسان، رغم ما يبدو بينها من صراعات على المرجعية والنفوذ إلا أنه يعزز بعضها بعضا في الفعل والتأثير، وأوضح مثال على ذلك تعزيز التحريم الديني للتجريم السياسي، الأول يقيد الإنسان من الداخل والثاني يطارد الإنسان من الخارج، وكل هذا يدفع الإنسان إلى النكوص إلى مستوى حاجات السلامة والمعاش والجري وراء توفيرها والحفاظ عليها، وبذلك لا يعود الإنسان سيد ذاته .

بعد هدر المواطن بهذا الشكل تصبح الأوطان مهزومة وحكامها يتربعون على أنقاض كيانات وطنية، وتسوغ الهزيمة بمبررات شتى تغذيها جوقة أبواق السلطات وهنا نصل إلى حالة من الموت الكياني، خاصة وأن كل مقهور يبدأ بقهر من هم دونه حين تتاح له الفرصة، وكل ضحية للتسلط سوف يعيد إنتاج هذا التسلط من خلال تسلطه على ضحاياه الأضعف منه، لأن من تعرض كيانه للتهديم لا يمكنه أن يبني شيئا .

٣ – المعارضة :

لا يوجد نظام سياسي إلا وله معارضة، سواء كان هذا النظام عادلا أم جائرا، لأنه لا يوجد نظام سياسي يرضي طموح كل الناس ويلبي رغبات الجميع، خاصة وأن الناس قد فطروا على أن يكونوا عقولا ومذاهب شتى، بآراء ووجهات نظر مختلفة، عواطفهم وانفعالاتهم متباينة، ومصالحهم المادية ورغباتهم الحياتية مختلفة أيضا .

فالمعارضة ظاهرة طبيعية في أي مجتمع، وهي ظاهرة حضارية وإيجابية أيضا لأنها تتيح الفرصة لكل الكفاءات الكامنة في الدولة و المجتمع بالظهور ولكل وجهات النظر بأن تأخذ دورها في عملية النهوض والبناء، وكذلك إن إتاحة الفرصة للمعارضة بممارسة حقها في النقض والاعتراض يساهم في إبقاء النظام في الموقع الصحيح، وفي حالة تصحيح دائم لأخطائه بعد أن تكشفها المعارضة بشكل مستمر، وتحميه من الغوص في طريق الخطأ والفساد، والفارق بين الدول الديمقراطية المتقدمة والدول الطغيانية المتخلفة هو الطريقة التي تتعامل فيها السلطة مع المعارضة .

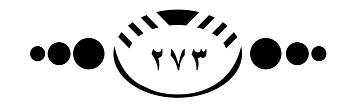


فالدولة الديمقراطية المتقدمة تعمل على صهر الشرائح الاجتماعية المختلفة بما تتضمنه من أقليات طائفية وعرقية ومذهبية ودينية في إطاروطني جامع يستوعب هذه الجماعات على اختلافها، ويحتفظ لها بحقوقها وبحيويتها ونشاطها، ضمن إطار الانتماء الوطني، وبهذه الطريقة تتكون ثقافة وطنية عامة تستوعب الخصوصيات وتفسح لها مجال الوجود والنشاط باعتبارها مظهر من مظاهر الهوية الوطنية والثقافية المجتمعية الجامعة، وهذا ما يضمن وحدة المجتمع رغم نسيجه المختلف.

أما في الدولة الطغيانية، ونتيجة لافتقاد الطاغية إلى أدنى درجات التأييد الشعبي، لهذا نراه يلجأ إلى الاحتماء بعصبيته التي ينتمي إليها سواء كانت هذه العصبية قبلية أم عشائرية أو طائفية أو إثنية، وهو يسعى إلى فرض هيمنة الفئة التي ينتمي إليها على بقية الفئات ويمارس مركزية مفرطة من خلال تقديم نفسه على أنه القائد الضرورة.

وكما ذكرنا سابقا، تبرز في العصبية التي ينتمي إليها الطاغية النزعة الكامنة فيها إلى السطوة، فتفرض على أتباعها حصارا يتمثل بثنائية الطاعة والولاء مقابل الحماية والرعاية والنصيب من الغنيمة وتمنع رعاياها من الاستقلال الذاتي، وتخصي طاقات النماء والمبادرة لديهم، أما علاقتها مع العصبيات الأخرى فهي علاقة صراع وجود، وعداء دائم يستنزف البشر والموارد، وقد يصل الصراع بين العصبيات حد التصفيات العرقية، وذلك بهدف استتباب الأمر للطاغية وعصبيته، يتحول الوطن بعدها إلى مجرد مرعى لهم وهذا ما يجعل الوطن في ظل الطاغية مفككا هشا رغم ما يبدو عليه من تماسك ظاهري، فهو ليس أكثر من لوحة فسيفسائية ينهار بسرعة غير متوقعة أمام أية أزمة أو ثورة داخلية أو أمام أي عدوان خارجي.

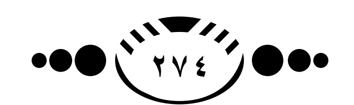
وفي النظام الديمقراطي العادل، السلطة السياسية تصل إلى كرسي الحكم عن طريق صندوق الاقتراع، فهي تعبير عن آراء ومصالح وتطلعات القوى التي كسبت الانتخابات وهي تمثل الغالبية العظمى من المجتمع وليس كل المجتمع، وحق الأقلية في التعبير عن آرائها وطموحاتها وتطلعاتها، مكفول بقوة القانون، والدستور هو الذي يكفل للأقلية حقها في النقد والاعتراض ويوفر لها الآليات الدستورية والصيغ القانونية التي تتيح لها أن تصبح أكثرية في انتخابات ثانية عن طريق صندوق الاقتراع الذي تعبر نتائجه عن انتخابات شفافة حرة ونزيهة، فرص الجميع فيها متكافئة.



أما في النظام الطغياني، فالطاغية لا يأتي الحكم عن طريق صندوق الاقتراع لكنه يستولي على السلطة استيلاء إما بالقوة أو بالوراثة، فالسلطة السياسية هي ملك الطاغية و مهمتها تحقيق آراء ومصالح وتطلعات الطاغية نفسه، وتكون جميع مؤسسات الدولة وأجهزتها من أمنية وعسكرية واقتصادية وتشريعية وتنفيذية ليس لها من مهمة سوى الحفاظ على الطاغية في كرسي الحكم، فهو صاحب الحق الوحيد في موارد الدولة يتصرف فيها وكأنها ملك خاص له ورثها عن أبيه، وما يزيد عنه يتركه فتات لحاشيته وزبانيته، ولا يترك لعامة الناس سوى فتات الفتات، ليس حبا فيهم بل لأنه بحاجة إليهم حتى تكتمل صورة الطغيان لأنه لا يوجد طاغية بغير شعب يستبد به، ولأنه بحاجة إليهم ليزج بهم في حروبه، أو يستخدمهم للترويج لعظمته والإعلاء من شأنه، فمن غيرهم سيصفق لطلعته البهية ولكلماته الحكيمة، ومن غيرهم سوف يقوم بمختلف عمليات التطبيل والتزمير له، ومن غيرهم سوف يشيد بقدراته الخارقة ويمتدح أعطياته ومكرماته .

وإذا ما أراد الطاغية أن يزين حكمه الطغياني ببعض المظاهر الديمقراطية، مثل انتخاب المجلس التشريعي أو مجلس الشورى أو انتخاب المجالس المحلية والبلدية فإن نتائج مثل هذه الانتخابات محسوم سلفا وذلك بفعل تأثير العنف والقتل والتهديد والتزوير الذي تمارسه قوى أمن الطاغية ومخابراته وشبيحة رجال الأعمال وبلطجيتها، فتكون نتيجة انتخاب الطاغية أكثر من ٩٩٪ حتى الأموات ينتخبونه، ويكون جميع الذين نجحوا في انتخابات هذه المجالس من عناصر النظام وأزلامه وحاشيته وأقاربه .

وبالتالي في النظام الطغياني لا يوجد معارضة، الكل مؤيد والكل مع النظام والجميع يهتف باسم الطاغية الذي لا يعترف بوجود معارضة له، ومن تسول له نفسه في التشكيك بشرعية الطاغية أو نقده أو الاعتراض عليه، أو من يتجرأ على السؤال أو التساؤل فهم في نظر الطاغية ليسوا أكثر من حشرات أو جراثيم أو جرذان وفي أحسن صفاتهم هم عصابات من الخونة، لذا يشن عليهم الطاغية حربا لا هوادة فيها، يسلط عليهم أجهزة مخابراته يستبيحون دماءهم في الشوارع، يدوسونهم بالأقدام على مرأى من أهلهم وذويهم وأمام كل الناس حتى يكونوا عبرة لمن يعتبر، ومن يتلطفون بهم يزجون بهم في السجون ليصبحوا كائنات غير معترف بها على المستوى الإنساني، ولو استطاع الطاغية وأزلامه أن يمنع عنهم الماء والهواء لما قصر في ذلك، وأن يمنع عن أسرهم وأهلهم



وأولادهم كل سبل العيش والحياة لما تأخر عن ذلك لحظة، ولا يهنأ للطاغية بال إلا بعد القضاء على كل من تظهر عليه ملامح قوة أو قدرة على المجابهة، ويكمل الطاغية حلقة ضغطه عليهم حين يحول عدوانيته إلى الخارج ويسقطها على موضوع سيئ، ويصفهم بما ليس فيهم، فينعتهم بالعملاء والخونة والغرباء والكفرة والإرهابيين ليسهل عليه إعلان الحرب المقدسة عليهم لتخليص المجتمع من شرورهم وفسادهم .

هذا عن حال المعارضة في الأنظمة الديمقراطية والأنظمة الطغيانية، ولكن من هي هذه المعارضة؟

بداية، ليس كل معارضة للطاغية هي معارضة للطغيان أيضا، فقد تكون المعارضة للطاغية هي وجوه طغيانية أخرى، ليس لها من هم سوى إزاحة الطاغية عن كرسي الحكم والجلوس مكانه لإقامة ممالك طغيانية أخرى سواء كان ذلك باسم الدين أو المذهب أو الثورة أو أية عصبية أخرى، وإذا لم تتمكن من إزاحة الطاغية والجلوس مكانه فهي تسعى لمقاسمته غنائم الدولة وسلطاتها . حتى القوى الليبرالية التي ترفع لواء الديمقراطية السياسية، هي أيضا تسعى لإقامة ديكتاتوريتها الخاصة، وذلك بالوصول إلى كرسي السلطة عبر صندوق الاقتراع الذي تضمن نتائجه سلفا طالما أنها هي التي تتحكم في لقمة عيش الناس، خاصة في مجتمعات كمجتمعاتنا العربية حيث يستحوذ ١٥٪ من السكان على أكثر من ٨٥٪ من خيرات وثروات الوطن، بينما لا يحصل ٨٥٪ من الشعب على أكثر من الفضلات الزائدة عن الطبقة السابقة، فنرى شرائح بكاملها تعيش على الكفاف، ومناطق سكانية كاملة تعيش على هامش الحياة وحتى هي عبء على الحياة نفسها . ومن الطبيعي في مثل هذه الحالة حيث يعم الجهل والاستغلال أن يرتبط الفلاح بمالك الأرض والعامل بصاحب المصنع، في علاقات شبه عبودية تفرض عليه الرضوخ وتفرض عليه إعطاء صوته لسيده في الانتخابات إذا أراد ضمان قوته والاطمئنان ليومه وغده .

هذا وقد تتمثل المعارضة بأحزاب سياسية ذات أيديولوجيات مختلفة، أو تتمثل بمفكرين وكتاب وصحفيين ومثقفين، يقاومون بالكلمة ويعترضون بالمقالة والرأي، والأهم من كل هؤلاء هي المعارضة المتمثلة في كتلة الشباب المهمشين العاطلين الذين يعيشون حياة ضنكا لا يحصلون فيها على أدنى ضرورات الحياة، رغم ركضهم في الليل والنهار خلف لقمة العيش، والذين تزداد معاناتهم بؤسا وشقاء ومرارا حين يرون



المسافة الشاسعة بين حياة الفقر والحاجة والذل التي يعيشونها، وبين حياة الترف والبذخ والاستعلاء التي تتمتع بها طبقة الاستغلال المالي والاستبداد السياسي المتمثلة في الطاغية وحاشيته وشركائهم . والمشكلة هي أن سلطة الطغيان تهمش هذه الكتلة من الشباب المليئين بالطاقة الحية والفاعلة وتعتبرها عبئا عليها وكتلة زائدة عن الحاجة ولا لزوم لها، بدل أن تحاول أن تدمجها في المجتمع وأن تجد لها عملا وتوظف طاقاتها في بناء الدولة والمجتمع، فيتحول هؤلاء الشباب إلى كتلة من لهب في وجه الطاغية لأنهم قوة الثورة ووقودها عليه .

وبالحديث عن كل فئة من هذه الفئات المعارضة نجد:

آ – **الأحزاب السياسية** : من المعروف أنه في ظل الأنظمة الطغيانية يتعاظم نظام المحظورات، الذي يضرب بالتحريم والتجريم أي مقاربة تحاول الكشف عن الأمراض الاجتماعية الكيانية التي تصيب المجتمع والدولة، وفي ظل الحاجة إلى إيثار السلامة في عالم لا حصانة فيه لمن يبحث في نظام المحظورات هذه ويقدم معلومات كاشفة عنها، تتجنب قوى المعارضة الولوج في بحث القضايا المجتمعية الكبرى والشائكة، وفي مثل هذه المناخات من القمع والإرهاب والتهديد بقطع الأعناق والأرزاق التي يفرضها النظام الطغياني، ينحسر العمل السياسي داخل المجتمع ويبتعد الجميع عن الاهتمام بالشأن العام .

في هذه الحالة يقتصر دور الأحزاب السياسية على نقد خجول للسلطة وتعمل على مبدأ التقية، فتفقد هذه الأحزاب قدرتها على التواصل مع الناس أصحاب المصلحة الحقيقية في التغيير وفي الثورة على الطغيان، وتصبح نشاطات هذه الأحزاب ولقاءاتها أقرب إلى المنتديات الثقافية التي تدور فيها أحاديث عامة لا تطرب أحدا إلا أصحابها، وفي الثورات والأحداث الكبرى نرى هذه الأحزاب تلهث وراء حركة الجماهير بدل أن تقودها، وهذا ما وجدناه جليا واضحا في الثورات المشتعلة في الوطن العربي هذه الأيام .

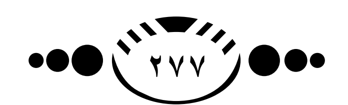
والأحزاب السياسية إما أن تكون أحزابا مرخص لها من قبل الطاغية بالعمل والنشاط السياسي هي في هذه الحالة ليست أكثر من عنصر في جوقة التطبيل والتزمير التي تمجد الطاغية وتزين له أفعاله وترفع من مقامه، وهي جزء من ديكور الدولة الطغيانية التي تحاول أن تعطي لحكم الطاغية صفة المشروعية المزيفة، وتسبغ عليه



صفة ديمقراطية غير موجودة فيه وليس لها من غاية سوى الحصول على بعض من فتات مائدة الطاغية، وهي بذلك أبعد ما تكون عن أن تكون أحزاب سياسية جماهيرية قادرة على الفعل والتأثير والتغيير، ويكفي للتدليل على غياب تأثير وفعالية هذه الأحزاب أن نرى أن تحولات الانفتاح الاقتصادي وبناء اقتصاد تتحكم فيه الرأسمالية الطفيلية وتنتشر فيه صفقات السمسرة المشبوهة ويعيث فيها الفساد بكل صنوفه وقذاراته كما هو الحال في بعض دولنا العربية، كل ذلك تم في ظل أحزاب حاكمة أو مشاركة في الحكم ترفع لواء الاشتراكية وحتى الماركسية أيضا .

أما الأحزاب السياسية الممنوعة من الممارسة السياسية وغير المرخص لها بالنشاط والحركة من قبل الدولة الطغيانية، فهي تعيش معزولة عن الناس غير قادرة على الفعل والتأثير في حركة الجماهير وذلك بفعل التجريم السياسي الذي يفرضه النظام الاستبدادي، لأن كل من يعمل في السياسة خارج إطار جوقة التطبيل والتزمير للطاغية هو في نظر النظام مجرم يجب قمعه بيد من حديد، قمعا يبدأ بحرمانه من فرص العمل ولقمة العيش له ولأسرته، وينتهي بزجه في غياهب السجون إلى سنوات لا يعلم عددها إلا الله و بدون أية محاكمات قانونية، والدولة الطغيانية تتوقف عن ملاحقة وقمع هذه الأحزاب السياسية، طالما أن هذه الأحزاب معزولة عن الناس وغير قادرة على الفعل والتأثير في الدولة والمجتمع، وهي أحزاب مرصودة القول والفعل من قبل النظام القمعي، وقمع الدولة وبطش أجهزتها الأمنية جاهز في أي لحظة ترى فيها الدولة أن نبرة خطاب هذه الأحزاب قد أصبح عاليا يمكن أن يسمعه الناس ويكون له تأثير فاعل فيهم، أو أن حركة هذه الأحزاب من مظاهرات وندوات واعتصامات واحتجاجات، قد أصبح من الفاعلية ما يمكن أن تعتبره الدولة الطغيانية تهديدا محتملا للدولة ولأمن النظام، في مثل هذه الحالة لا تتورع الدولة عن قمع هذه الأحزاب وهذه الحركات بيد من حديد، حتى وإن كانت حركاتها سلمية بحتة ومطالبها محقة وعادلة تماما .

لهذا كثيرا ما نرى هذه الأحزاب تعيش أسيرة الماضي تجتر أمجادها الغابرة لا تجرؤ على ملامسة الواقع وهمومه، وتصبح الحركة السياسية في الدولة الطغيانية شبه ميتة، لأن الطغاة لا يمكنهم أن يحكموا أمما حية، فهم يقمعون أي حركة سياسية لأنهم يدركون تماما أن الحياة السياسية النشطة، والحراك السياسي الفعال في أية دولة هو دليل حياة وحيوية وعافية في الدولة والمجتمع، وهذا يعني أن الأمة مازالت حية، وهذا ما

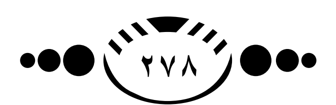


لا يقبل به الطاغية بأي شكل من الأشكال، لأن حكم الطاغية والأمة الحية لا يلتقيان .

ب – **الكتّاب والمفكرين والمثقفين :** وحال هؤلاء في ظل الطاغية ليس أصلح حالا من الأحزاب السياسية، ففي ظل التجريم السياسي الذي تفرضه دولة الاستبداد، وفي ظل سطوة الأصوليات الدينية المغرقة في انغلاقها ورجعيتها، لا يبقى من معرفة ممكنة للفكر إلا علم تدبير الحال، فيستخدم الذكاء وتوظف طاقات الذهن من أجل تدبير الحال إما بالتحايل والإخفاء والتمويه والمداهنة للسلطات تجنبا لغضبها ونقمتها، أو بالتزلف والتودد والمزايدة طلبا لرضاها، فيصبح الذكاء تحايليا بدلا من أن يكون مستوعبا منتجا خلاقا وبالتالي مسيطرا على المصير.

وتستكمل سلسلة حلقات هدر الفكر من خلال التطفيل الذي تمارسه العصبيات على أتباعها فيتخذ شكل الإتكالية المفرطة وتسليم الزمام إلى المرجعية البطركية للعصبية والخضوع لها طمعا بحمايتها ومغانمها واحتماء بعزوتها، فتبرز ازدواجية الفكر والممارسة، فمثلا يشيع الحديث عن الديمقراطية وتعقد لها الندوات، لكن ممارسات دعاة الديمقراطية تتسم بالاستبداد الفكري والسلوكي في كثير من الأحيان، لهذا فإن المعرفة الحقيقية هي الفريضة الغائبة في ظل الطغيان، وذلك بسبب التضييق على الحريات، وتشديد الرقابة على الفكر، ومنع الوصول إلى الإنترنت، وتقييد الطباعة والنشر، واعتقال وتعذيب المفكرين والكتّاب والمثقفين، بحجة مكافحة الإرهاب حينا وبغير مبرر حينا آخر، وتوضع أمام أهل الفكر الخطوط الحمراء ويمنع عليهم تناول المشكلات الاجتماعية المتفاقمة، وكأن البحث فيها فضيحة، وذلك للحفاظ على ورقة التوت التي تستر العورات الاجتماعية، وبالتالي عورات نظم التجريم والتحريم والحجر والتطفيل .

وإذا أفلتت بعض الإبداعات من قمع البنى المتحكمة بالعقل والآسرة للفكر فإن الرقابة لها بالمرصاد، على مستوى النشر والتوزيع مما يؤدي إلى موت هذا الإبداع في صناديق المستودعات، ويزداد إنتاج الكتب والمنشورات التي تمدح الطاغية وتغني على ليل النظام من جانب والكتب الدينية التي تجرم وتحرم وتطمس جذوة الحياة، ولهذا نرى الناس في مجتمعات الطغيان تعيش ثقافة الخوف والكتمان من التجريم السياسي والتكفير الديني الذي يهدر دم كل مفكر يتناول الدين أو الجنس أو النظام الطغياني بأي دراسة نقدية جادة من قريب أو من بعيد .



وما يفلت من الرقابة السياسية والدينية، تتكفل به اتحادات الكتاب والهيئات القائمة على شؤون الثقافة، فحين يتعارض الإبداع مع الولاء، يضحى بالإبداع ويهدر الفكر من أجل الحفاظ على هناء السلطة السياسية أو الأصولية، فيتحول إتحاد الكتّاب إلى شعبة مخابرات ثقافية تكمل عمل شعب المخابرات الأخرى، وهو أحد الأدوار المطلوبة بشكل غير مباشر من المفكرين والمثقفين إذا أرادوا التقرب من السلطة والحصول على اعترافها بهم، وإعطائهم المكانة الرفيعة وبالتالي تقديم وإغداق الخيرات لهم، هذا الدور الرقابي هو واحد من الأدوار الثلاثة التي تفرض على المثقفين والمفكرين لحيازة الرضا والقبول من سلطة الاستبداد . ويتمثل الدورين الآخرين في تحويل المثقف والمفكر إلى أخصائي تجميل للنظام أو أخصائي ترويج وتسويق في خدمة سلطة الاستبداد، وتمجيد الطاغية وخوض المعارك ضد خصومه أو ضد من يتطاول على التشكيك بعلو مقامه أو قيادته الفذة، وصولا إلى حالة تخدير ذهن الجمهور ووعيه وبالتالي انقياده وتسليمه للطاغية وصولا إلى الإعجاب به والحماسة له وهو المطلوب .

والفئة التي تستعصي على هذه الأدوات تحاصر وتعزل ولا تتمكن من الانتشار والازدهار وتصبح كالبذرة في الأرض المجدبة القاحلة لا تستطيع أن تنمو، وفي بعض الأحيان يترك هؤلاء على وضعهم ليستخدموا في عملية تجميل النظام وتحسين صورته، وكل هذا يؤدي في مجمله إلى خصاء فكري في المجتمع وإلى موت العملية الإبداعية عند المبدعين مما يؤدي إلى توقف عملية التطور والنمو والازدهار في الدولة .

ج – **الشباب** : الأهم من الأحزاب السياسية ومن فئة المثقفين والمفكرين الذين يقفون في صفوف المعارضة للطاغية والطغيان، هم كتلة الشباب الذين لعبوا ومازالوا يلعبون دورا هاما وحيويا في الثورات العربية الراهنة، شباب يمتلئ حيوية ونشاطا وطموحا، ليس لهم أيديولوجيات مسبقة وجاهزة يؤمنون بها، وليس لهم تجارب سابقة في العمل السياسي، تداعوا عبر الفيسبوك ونزلوا إلى الشوارع والساحات بصدورهم العارية لا يبغون سوى إسقاط أنظمة الفساد والطغيان، بحثا عن حرية وكرامة ووطن، آملين بغد أفضل .

والشباب هم الشريحة الأكبر عددا في المجتمعات النامية والأكثر حساسية على المستوى الاجتماعي، وهم الفئة الأكثر توجها نحو المستقبل، والأكثر استقطابا للأزمات والأكثر تعرضا للتحديات، وهم الأكثر استهدافا من قبل انفجار الانفتاح الإعلامي



الفضائي ومن قبل أسواق الاستهلاك، وهم الأكثر احتمالا للاستمالة والاستقطاب من قبل النزعات المتطرفة على اختلافها .

هذه الفئة تسيطر عليها الطموحات والأحلام وحب المغامرة والبحث عن الإثارة والتفتح على صخب الحياة وحيويتها وانطلاقها، إضافة إلى الإحساس بالقدرة على الفعل والسيطرة على الواقع واختبار الذات ومجابهة التحديات، وهم يتميزون أيضا بالحاجة للبذل والعطاء والتضحية من خلال الارتباط بقضايا وطنية كبرى والمشاركة في معارك صناعة المصير وهذا ما لا يتوافر لهم في دول الطغيان والاستبداد .

بالمقابل انتشار البطالة ضمن هذه الفئة، مع زيادة الكفاءات فيها من ناحية، وتصعيد حاجات الاستهلاك من ناحية أخرى يؤدي إلى الإحباط عند هذه الفئة، لأن تدني فرص العمل وتأجيل الدخول في عالم الإنتاج إضافة إلى تهميش هؤلاء الشباب يؤدي إلى تصاعد أزمات الحرمان من بناء المكانة والهوية والقيام بأدوار منتجة، ويزداد انحسار فرص إشباع الحاجات العاطفية، ويزداد تأخر الإرضاءات الجنسية المشروعة مما يؤدي لديهم إلى الإحباط والغضب .

وشهادات الشباب الجامعي العاطل عن العمل مؤلمة وتنذر بالخطر الفعلي، فالعجز عن تأمين العمل ومتطلبات الحياة، وانسداد آفاق المستقبل الواعد، تصعده رؤية المحظيين الذين يرفلون في بحبوحة الاستهلاك والنجومية تجعل الواحد منهم يشعر أنه في جنازة دائمة، ويصبح كل شاب من هؤلاء هو أزمة فعلية أو مشروع أزمة، فيتحول الشباب بذلك إلى عبء على سلطة الاستبداد المصادرة للخيرات الوطنية، فتضيق بهم السلطات ذرعا وتخشاهم أيما خشية، وهي في نفس الوقت تقصر في وضع الاستراتيجيات الكفيلة بحسن توظيف طاقاتهم الإنتاجية واندفاعهم للبذل والعطاء، وتعمل على تسكين أوجاعهم وتخديرهم وعيهم من خلال ملهاة وزارات الشباب والرياضة، وكأن قضية الشباب هي مجرد قضية مباريات رياضية، وتدفعهم الحكومات الاستبدادية إلى الظل وتهمشهم بعيدا عن الحياة المنتجة، وتعمل على هدر طاقاتهم من خلال الإجراءات التسكينية التخديرية أو التأجيلية لأزماتهم، إضافة إلى الإفراط في ردود الفعل البوليسية العنيفة على تحركاتهم .

حرمان الشباب بهذا الشكل من المشاركة في قضايا صناعة المصير، واحد من أبرز



أركان هدرهم الوجودي، فهم يتعرضون للتهميش عن قضايا أمتهم ووطنهم ويمنع عليهم الاحتجاج ورفع الصوت أو التعبير الفعلي، ويحرمون من أن تكون لهم قضية وطنية عامة تملأ حياتهم وتكون فرصة للتضحية والبذل والعطاء، وتسلب منهم حقوقهم في الاعتزاز بكرامة الانتماء وفخر صناعة الكيان الوطني .

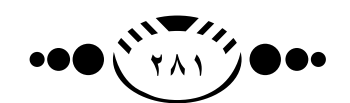
ويسلب من الشباب حقه في امتلاك دوره في قضايا الوطن، إما بالتطفيل أي إبقاءهم في مواقع الطفولة غير المسؤولة، أو من خلال الإلهاء بمختلف ألوان التسلية والإثارة ومن ثم تكال لهم التهم بالميوعة وعدم الجدية وقلة تحمل المسؤولية، هذا التهميش للشباب يؤدي بهم إلى أحد الاحتمالات التالية :

الأول: هذا التهميش قد يؤدي بالشباب إلى السلبية والاستسلام، وهذا يؤدي بهم إلى الاكتئاب والاستكانة ومشاعر البؤس وانعدام الإحساس بالحياة، ومع ازدياد الإحباط استفحالا واليأس عمقا، يندفع هؤلاء الشباب إلى العبث واللامسؤولية والبحث عن الإثارة الحسية ومتع الاستهلاك الآني، وقد تكون المخدرات هي الملجأ السحري، والتي تعالج عندهم في البداية موتهم الوجودي كي تؤدي فيما بعد إلى موتهم البيولوجي .

الثاني: أو قد يؤدي تهميشهم إلى تراكم مشاعر الغيظ والغضب المقموع عندهم، وهذا يؤدي إلى انفجارات العنف العشوائية، ويتجلى ذلك بسلوكهم العنيف ضد الآخر، مما يسهل انخراطهم بالحركات الإرهابية أو الحركات الأصولية المتطرفة التي تزين لهم امتلاء وجودهم الذاتي بقضايا تسبغ عليها طابعا كونيا متساميا، والتي تقدم لهم أمل استرداد الفردوس المفقود، وحلم القيمة المطلقة التي تقلب دلالة الكيان من الهدر والفراغ والخواء إلى الامتلاء من خلال الارتباط بقضية مرجعية ما ورائية .

وفي كلا الحالين لا يعود الكبار يشكلون مرجعية فعلية للجيل الصاعد من الشباب، فتفقد سلطة الكبار مشروعيتها بعد أن فقدت مرجعيتها وبالتالي تفقد حكمها وسيطرتها.

الثالث: وقد يؤدي التهميش إلى الاحتقان النفسي الشديد بالغضب والثورة والتمرد، وعندما يصاحب ذلك جرح نرجسي وفقدان الاعتبار والقيمة وإحباط مشاريع الوجود، كل هذا يؤدي إلى الغضب، والغضب هو التعبئة النفسية الضرورية لمد كيان الإنسان بالطاقة والقدرة على القتال والمجابهة، ولأن الرضوخ المحض مستحيل لأنه يشكل رد الفعل الذي يحفظ الحد الأدنى من الوجود البيولوجي، وهو نقيض لطاقة الحياة



الوثابة النامية والمتفجرة، كل هذا يدفع بهؤلاء الشباب إلى التمرد على واقعهم البائس والترفع عن جروحهم، ويتساوى لديهم الموت مع الحياة، فيثوروا على الظلم والتهميش والطغيان بصدورهم العارية، ولا يعودوا إلى منازلهم إلا بعد أن يحققوا أهدافهم بالحرية والكرامة، وهذا بالضبط ما حصل في الثورات العربية الراهنة .

٤ – الكتلة الشعبية العامة :

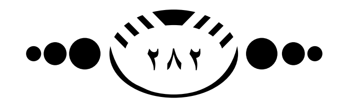
هم تلك الكتلة من المجتمع التي تعتبر الأهم في أي دولة، لأنها تشكل السواد الأعظم من الشعب، وموقفها من الحاكم يحدد عدالته أو ظلمه، فإذا أعطت غالبية هذه الكتلة ولاءها للحاكم ومنحته ثقتها، سواء عن طريق صندوق الاقتراع أو عن طريق المظاهرات والمسيرات المؤيدة، فهذا يعني أن هذا الحاكم عادل وسياسته تعبير عن طموحات وتطلعات الغالبية العظمى من المجتمع، أما إذا كانت الغالبية العظمى من هذه الكتلة هي ضد الحاكم قلبا وقالبا، ومهما كانت وسيلتها في التعبير عن رفضها لهذا الحاكم، هذا يعني أن هذا الحاكم طاغية وظالم، وسياسته لا تعبر إلا عن مصالحه ومصالح المستفيدين من حوله، بشرط :

١- أن يتم الانتخاب أو التظاهر بشكل تلقائي وعفوي، ونابع من الإرادة الذاتية للناس، غير متأثرين بسطوة الحاكم، وغير خائفين من ظلم رجال أمنه .

٢- أن تمتلك هذه الكتلة من الوعي ما يجعلها تحدد أهدافها واضحة وتسعى وراءها بعيدا عن التأثر بالأفكار المسبقة، وبعيدا عن سطوة العصبيات وهيمنة الأصوليات، وأن تمتلك في قرارة وعيها أن الحاكم مسؤول أمامها وليس العكس، لأن وعيها هذا هو الذي يحدد مصيرها ومصير أبنائها .

٣- أن يمتلك هؤلاء الناس قوت يومهم، وأن لا تكون لقمة عيشهم رهينة بيد أحد، وأن يكونوا آمنين على غدهم وعلى مستقبل أبنائهم .

٤- أن تمتلك هذه الكتلة من القوة والقدرة ما يجعلها قادرة على صنع مصيرها وتحديد مستقبلها، وهي ليست بحاجة إلى قوة خارجية تساعدها، ولا تنتظر شخصية كاريزمية تقودها، لأنهم هم الذين يجب عليهم أن يصنعوا الدولة وهم أدوات تقدمها وازدهارها .



٥- وأخيرا شريطة أن تتاح لها مساحة من الحرية تجعلها قادرة على الاختيار، لأن كل شيء يتم في ظل الاستبداد وقهر الاستعباد يكون مشوها ونتائجه مزورة، فكم من حاكم طاغية حاز على [٩٩٪] من أصوات الناخبين في انتخابات تمت في ظل طغيانه، وهو في الحقيقة لا يمثل إلا نفسه، لأنه ما إن مالت به الأيام وانهار حكمه لأي سبب من الأسباب حتى بدأ الناس الذين أخذ أصواتهم في الانتخابات زورا وبهتانا، يدوسونه بالأقدام ويضربون صوره وتماثيله بالأحذية .

هذه الكتلة الشعبية كتلة غير متجانسة التكوين فيها من كل الفئات وكافة الطبقات، تتوزع أبناءها أديان مختلفة ومذاهب متباينة وأفكار شتى، لذا تتنازع أبناءها رغبات ومصالح وأهداف ليست واحدة، قد تغرهم المظاهر وتخدعهم نتائج الأحداث ولكن ليس بشكل دائم .

وللحقيقة إن من يحدد دور هذه الكتلة في صنع الحاضر وصياغة المستقبل وتحديد المصير، هو طبيعة وشكل النظام السياسي في الدولة، ففي الدولة الديمقراطية المتقدمة، نجد أن النظام السياسي وبموجب القانون والدستور المعمول به، يضمن ما يلي :

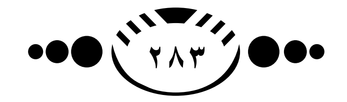
آ – صهر المكونات المجتمعية على اختلافها بما تتضمنه من أقليات دينية ومذهبية وعرقية في إطار وطني واحد جامع يستوعب هذه المجموعات على اختلافها وتناقضاتها، ويحتفظ لها بحقوقها ونشاطها ضمن إطار الانتماء الوطني .

ب – تكوين ثقافة وطنية تستوعب الخصوصيات الثقافية وتفسح لها مجالا للوجود والنشاط باعتبارها مظهرا من مظاهر الهوية الوطنية .

ج – أن يكون جميع المواطنين متساوون أمام القانون، في الحقوق والواجبات، ليس فيهم أحد فوق القانون وليس فيهم مواطنين درجة أولى ومواطنين درجة ثانية .

د – أن يكون الكل في الدولة آمن في يومه مطمئن على غده، ولديه مساحة من الحرية كافية للتعبير عن آرائه وطموحاته، ولديه الفرصة الكافية للمشاركة في صناعة مستقبله ومصيره .

أما في الدولة الطغيانية، فإن الطاغية لا يعترف بكيان هذه الكتلة ولا يقر بحقوقها،



وهي لا تلقى منه سوى الإقصاء والإهمال، ويستلب الطاغية من هؤلاء الناس حريتهم وإنسانيتهم، وصولا إلى فقدان كرامتهم الإنسانية بكافة الصور، فيتحولوا في ظل الطاغية من بشر إلى أشياء أو أدوات أو وسائل، وهذا ما يريد الطاغية أن يدخله في وعيهم، مما يدفعهم إلى الضعف والاستكانة و الإتكالية، ويتحولوا تحت وطأة الطغيان إلى جبناء ومخنثين، مما يؤكد في ذهن المتسلط أسطورة تفوقه وخرافة غباء وعدم آدمية الإنسان المضطهد، وبذلك يصبح الطاغية أسيرذاته وتنحدرهذه الكتلة الشعبية إلى أدنى درجات سلم الإنسانية .

إضافة لإقصاء هذه الكتلة الشعبية وإهمالها وسلبها أدنى درجات الحرية والإنسانية والكرامة، ونتيجة لافتقاد الطاغية أدنى درجات التأييد الشعبي، يعمد الطاغية إلى تعميق الشروخ المجتمعية سواء كانت طائفية أو مذهبية أو دينية أو عرقية، ويحاول أن يحتمي بالعصبية التي ينتمي إليها، فيعمد إلى تمييزها عن بقية العصبيات، ويخصها بكل الامتيازات والأعطيات، ويسعى إلى بسط سطوته وطغيانه من خلالها، مما يخلق ردود فعل حادة لدى العصبيات الأخرى، مما يؤهب الدولة في ظل الطاغية إلى الدخول في حروب داخلية تؤدي إلى تدمير الدولة نفسها، مما يؤهبها لتكون لقمة سائغة أمام المستعمر الخارجي، خاصة إذا استنجد أعداء الداخل بأعداء الخارج لمساعدتهم على الانتصارفي حروبهم الداخلية .

وفي ظل الطغيان يصبح الترويع أمرا حتميا لا راد له ولا مفر منه لأي إنسان يقع في خطيئة التعدي أو التطاول أو التهديد لسلطة المستبد، والمعروف أن القوة الرادعة للعقوبة لا تكمن فقط في شدتها وقسوتها، بل لابد أن تكون حتمية ولا مفر منها بحيث تصبح كالقضاء والقدر الذي لا راد له ولا لطف فيه، وهكذا تتأسس هيبة الدولة ورهبتها، ويتم ردع المواطنين وترويضهم نتيجة لذلك .

هذا وتكتسب كل رموز السلطة و وكالاتها الأمنية الدلالة الرادعة نفسها، وتصل شدة الردع والترهيب إلى درجة يتعلم المواطن فيها كيف يرتدع ذاتيا، ويضبط هوسلوكه بنفسه حين يجد أن سلوكه أوتصرفه أو ميله أو حتى تفكيره ذو كلفة تكاد تكون كارثية إن هو تجرأ وأقدم أو حتى سولت له نفسه أن ينقد أو يعارض أو يثور أو حتى يتساءل، ويصل الأمر حد ردع النوايا ذاتها فيتحول المواطن إلى رقيب على نفسه كي يأمن سوء العاقبة . والغرض من الوصول إلى هذا النقد الذاتي وتشكيل المراقبة الذاتية هو خلق شعب بلا



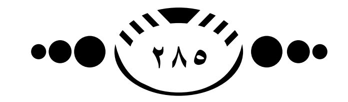
أفكار خاصة به، لأن أي شعب مروض يكون مهدور الكيان، وحين يصبح المواطن رقيبا على نواياه يكون الترويض قد بلغ منتهاه من النجاح .

وقد ثبت بالتجربة أن تعلم الخوف أسرع وأكثر ثباتا وأكثر استعصاء على الزوال من تعلم أي أمر آخر بما لا يقاس، واتضح أن رد فعل تجنب المثير التنفيري المولد للخوف يستمر طويلا حتى بعد توقف هذا المثير التنفيري . وفي بعض حالات الطغيان تتجاوز أمور الترويض حدا فوق التصور، لدرجة تصل إلى غرس حالة الاستسلام المتبلد عند الضحية وهذا يعرف **بالعجز المتعلم** بحيث لا يعود المروض يستجيب لحالات الألم المنفر ولكنه يستسلم لها تماما في نوع من البلادة الحسية وكأنها قدره المحتوم .

والعقوبة التي تنزل بمن يتطاول على المستبد تكون بمثابة عبرة لمن يعتبر ممن لم يتطاول عليه على مبدأ، ((**انج سعد فقد هلك سعيد**)) وهذا يجعل عملية الترويض أسهل كثيرا على السلطة وبالتالي فرض سطوتها بأقل كلفة من حيث الوقت والجهد .

والوجه العنيف للترويض لكي يضمن سطوة المستبد واستتبابها، لا بد وأن يكتمل بوجه آخر يتمثل في الترغيب، والترغيب هو الأكثر فاعلية وتأثيرا على المدى البعيد وعلى مستوى تجذر السيطرة، فليس ثمة إخضاع كامل كالإخضاع الذي يتم في إطار من الحرية لأن المرء بهذه الطريقة يأسر الإرادة ذاتها، لأن المستبد في هذه الحالة يترك الناس يعتقدون أنهم يمتلكون الإرادة في عمل ما يريدون إلا أنهم ينبغي ألا يريدون إلا ما يريده هو، وينبغي أن لا تصدر عنهم سلوكات أو خطوات لا يتوقعها، وينبغي أن لا يفتحوا أفواههم دون أن يكون على علم بما سيقولون، وتلك هي قمة التحكم الذي يتجمل بزينة الديمقراطية والهيئات التمثيلية والانتخابات واللجان الممسوكة جيدا .

أمام آليات القمع والترهيب من ناحية، والترغيب من ناحية أخرى، إضافة إلى آليات العزل والإقصاء وسلب الحرية والكرامة، والتهديد بالحروب الداخلية والطائفية التي يمارسها الطاغية ضد شعبه، مما يحول الشعب إلى أناس مهدورين، مهدوري الكرامة والإنسانية وحتى مهدوري الوجود والكيان، وكرد فعل على هذا الهدر الوجودي والإنساني الناجم عن الحكم الطغياني واستبداد الطاغية، يمر هؤلاء المقهورين بثلاثة مراحل :



الأولى : مرحلة الرضوخ :

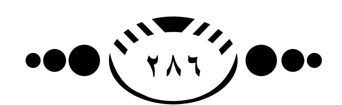
في هذه المرحلة تكون قوى التسلط الداخلي والخارجي في أوج سطوتها، وحالة الرضوخ في أشد درجاتها، وتكون الكتلة الشعبية العامة في حالة قصور وعجز ظاهرة، فتميل إلى الاستكانة وكأنها جزء من طبيعتها، وهذا ما تحاول قوى التسلط والقهر غرسه في نفسيتها، في حملة تيئيسية منظمة لقطع السبيل على أية انتفاضة أو حتى التفكير بالانتفاضة، ويسود سكون الموت المخيم لا تقطعه سوى فقاعات تمرد فردي لا تلبث أن تغيب مخلفة وراءها القناعة باستحالة المجابهة، لما تقابل به من عنف وبطش .

هذه المرحلة تتميز بالسلبية والجمود والخرافة والانحطاط، وهذا يعزز النظرة التبخيسية للمتسلط تجاه الشعب، وهذا يبرر له استغلاله وتسلطه عليه، على أساس أنه شعب منحط لا يستطيع أن يحكم نفسه بنفسه أو أن يستغل إمكاناته وثرواته بشكل يخدم مصالحه، لذا لا بد له من حاكم متسلط يحكمه ويدير شؤونه .

ويعيش الناس المضطهدون ليلا طويلا يجترون فيه مأساتهم، يحملون فيه مشاعر الإثم والدونية، يزدرون ذاتهم ويخجلون من أنفسهم، يهربون من مواجهة بؤسهم ويتهمون أنفسهم بالجبن والتقصير والتخاذل وكأنهم هم المسؤولون عما آلت إليه حالهم، وبالتالي فهم يستحقون هذا العقاب الذي نزل فيهم .

مع هذا التبخيس للذات والإحساس بعقدة الذنب، يزداد الإعجاب بالمتسلط والاستسلام له، وينظر الإنسان المقهور للطاغية على أنه إنسان فائق له حق شبه إلهي في السيادة، فتبرز بذلك حالات الإستزلام والتزلف والتقرب من الطاغية، ويتحدد الاعتبار الذاتي انطلاقا من درجة التقرب من المتسلط، وهذا بدوره يدفع المتسلط لأن يزدري الشعب من جديد، لرضوخه واستكانته وتبعيته، محملا إياه كل الوزر، معتبرا دونيته جزء لا يتجزأ من طبيعته، مما يبرر لنفسه كل أشكال القهر التي يمارسها بحقهم، وينعتهم بصفات مثل : ((**هؤلاء لا يحسون، إنهم لا يفهمون بالكلام، إنهم لا يمشون إلا بالعصا**))، ويغيب عن باله أو يتناسى أن الاستزلام والتزلف هما الوسيلتان الوحيدتان اللتان تركهما للناس كي يضمنوا لأنفسهم بعض الأمن على حياتهم ولكي يحصلوا على قوت عيالهم .

وإذا ما حاول هؤلاء الناس رفض الواقع وتغييره أو الثورة عليه، كانت استجابة

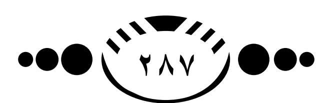


المتسلط عنيفة بشكل يكفل ردعهم عن كل محاولة للتغيير، ويكيل لهم تهم الجحود والنكران وقلة الوفاء والغدر، مما يبرر له بطشه فيهم، وهذا بدوره يثير مشاعر الذنب والقلق عند الناس المقهورين، مما يدفعهم إلى تكرار المزيد من مظاهر الرضوخ والتبعية، وذلك بغية الحفاظ على النعمة التي تكرم بها الطاغية عليهم، وبذلك يصبح هؤلاء الناس المقهورين وكأنهم حلفاء للطاغية في حربه ضد وجودهم أنفسهم .

وتحت مشاعر القلق والتهديد والمعاناة من الاستبداد وبطش الطاغية، يصاب الإنسان المقهور باليأس والإحباط وهذا ما يدفعه إلى التقوقع والعزلة لحماية ذاته، ويحاول أن يجد نوعا من التوازن النفسي من خلال تقديمه لبعض إبداعاته الأدبية أو الفكرية، لكنه سرعان ما يصاب بجرح نرجسي إزاء ما يراه من تواطؤ الناس مع السلطة ضد المبدعين والمفكرين، ويزداد حزنه عمقا لإعجاب الناس بالسلطة واستلابهم بكل ما هو خاطئ، يروجون لوهم العيش في فردوس عهد المستبد، حيث لا شيء يمت للمواطنة بصلة، وحيث لا مكان ولا مكانة لأي صاحب موقف، وذلك بدل من اعتزازهم بوطنيتهم ومواقفهم وأفكارهم .

ولكي يحمي الإنسان المقهور نفسه من الانهيار أو حتى من الانتحار الوجودي ولكي يكون قادرا على مواجهة الحياة وفي حالة من التوازن الذاتي لا يجد أمامه من وسيلة سوى الاستسلام للقدروالتبلد وعدم الاكتراث، ذلك أنه سيحترق لو اكترث، وكما ذكرنا سابقا، كي تنجح كل آليات الترويض التي يلجأ إليها الطاغية لا بد من تحويلها إلى حالة ترويض ذاتي للتعايش مع صورة الذات المغلوبة على أمرها .

أمام هذا الإحساس بحتمية التهديد والعجز عن المجابهة يزداد الحزن وتتصعد مشاعرتبخيس الذات واجترارمشاعر اللاقيمة، فيبرز الاكتئاب الذي يتغذى من مشاعر الذنب والفشل والعجز، والاكتئاب الوجودي يدخل المرء في حلقة مفرغة، فهو مهزوم لأنه مهدور واكتئابه يضاعف من هزيمته ويرسخها، لأن الاكتئاب هو الحليف الأكبر للاستبداد والمساعد الأول على توطيد سلطان طغيانه، لأن الاكتئاب يؤدي إلى المزيد من الهدر فيستكين الإنسان المهدور لقوى الاستبداد الخارجي كما يستسلم لقوى الهدر الذاتي بدلا من النهوض للمجابهة والتغيير، وهو أخطر ما ينتجه الاكتئاب الذي يشيع في ظل نظم الاستبداد، لأن جلد الذات ولومها هما عدوانية مرتدة إلى الداخل للنيل من صورة الذات الفاشلة، وصولا إلى تحطيمها والقضاء عليها، وهو نوع من الانتحار



الوجودي الذي قد يصل إلى مرحلة الانتحار الجسدي . والاكتئاب الوجودي الناجم عن الهدر والخسارة هو الوجه الآخر للغضب الشديد المقموع والمرتد على الذات لأن من يثور لا يكتئب ومن يكتئب هو عاجز عن الثورة .

هذا الهدر الوجودي الذي يحصل للإنسان في ظل الطغيان، لا ينجم عنه اكتئاب وجودي فحسب بل يؤدي إلى نوع من الانشطار الذاتي أيضا، والإنسان المهدور مشطور ذاتيا، فهو بإزاء الطاغية يظهر الطاعة والرضوخ ويبدي كل سلوكات التقرب والاسترضاء وصولا إلى تملق الطاغية والإعجاب به والإكبار لشخصه، إلا أنه يخفي في الحقيقة ذاتا مهزومة يعصف بها الغضب والتمرد والحنق، وهذا الغضب يثير قلق الانتقام المريع، والاستجابة الحيوية الطبيعية في هذه الحالة تتراوح ما بين الانفجار الذي لا يبقي ولا يذر وبين الانتحار، ولكن هذه الاستجابة غير متوفرة دائما فيلجأ الإنسان المقهور إلى آليات تساعد على توفير حد مقبول من التوازن الذي يكفل استمرار الوجود، وهي حلول جزئية تسكينية تعويضية أهمها :

١ – **الاحتماء بالماضي :** والحلم بعودة الماضي الجميل، إذ من الشائع أنه في أوقات الهزيمة الجماعية تنكفئ الجماعة إلى العيش في الأمجاد التاريخية ووهم إمكانية استعادتها، مما يوفر توازن وجودي بديل، فيكثر الاستغراق في سير الأبطال الشعبيين، وتكثر المسلسلات التاريخية التي تصور بطولات وأمجاد الماضي، وتجد الجماهير بعض العزاء من خلال استرداد الاعتبار المفقود راهنا واستبداله بالتماهي ببطولات الأجداد . ولكن بمقدار ما تغرق الجماعة في العيش في أمجاد الماضي كدفاع ضد بؤس الحاضر فإنها تدخل في مأزق تجميد الوجود، وتصبح كالمحتاج ماديا الذي ينتظر ضربة الحظ لتغيير أحواله، وهذا الانتظار هو في الحقيقة تعطيل للفعل القادر وحده على تغيير الحال والواقع .

٢ – **الاحتماء بالقدر والمكتوب والامتحان والبلاء :** القدر والمكتوب لا راد لهما، وبالتالي ليس للإنسان إلا التسليم بهما، وفي إطار هذا المفهوم ليس أمام الإنسان المقهور إلا الاستسلام لما يحصل له من ظلم وقهر وليس عليه من ذنب أو غضاضة، لأنه قدره الذي كتب له، وهذا يؤدي إلى التبلد والاستكانة، مما يؤدي إلى هدر ذاتي بانتظار العناية الإلهية التي ترفق به وتخرجه من بلائه .

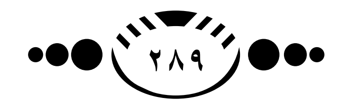
٣ – **الاحتماء بالكلام** : حيث من خلال الكلام يعطي المتحدث لذاته وهم القيمة والمكانة والقدرة، لأن عدم الكلام والاستماع السلبي هما دليل على العجز وانعدام الجدارة، ولهذا نرى الإنسان المقهور يلجأ للثرثرة والهروب في العموميات والتنظير للتعويض عن عجزه وعدم جدارته .

٤ – **الاحتماء بالقلب إلى الضد** : من أهم آليات القلب إلى الضد التي يحتمي بها الإنسان المقهور، الادعاءات المبالغ فيها على مستوى المعرفة والقدرة وادعاء التمكن من التدبير والتسيير وإيجاد الحلول للمشكلات، والميل إلى الصخب في الحوار العادي، وهي جميعها تشكل وهم الامتلاء للتعويض عن خواء الكيان، ومن آليات القلب إلى الضد أيضا التقرب من الوجهاء وعلية القوم وذوي السلطة والنفوذ وادعاء غير فعلي بأنه نافذ وقادر كالذين ينضم إليهم، وأخيرا من أهم آليات القلب إلى الضد وأخطرها هو الإدمان على الكحول والمخدرات، فمن خلال الجرعة ينقلب الخواء إلى امتلاء وينقلب جحيم الوجود إلى نعيم وهمي وبهذا يتعالى المتعاطي على بؤسه الكياني .

٥ – **الاحتماء بالمقدس** : واللجوء إلى حلقات الذكر وشعائر التصوف، وفي هذه الحالة تنقلب دلالة الوجود من الفراغ والخواء والفشل وما يصاحبها من انعدام القيمة والمعنى إلى الامتلاء من خلال الذوبان في القوة الماورائية الإلهية المتسامية والمتعالية على الشقاء الأرضي، إذ إن حيوية واحتدام الإيقاع والحركات الجسدية والأناشيد وصخب الموسيقى، تعطي كلها امتلاء للكيان من خلال ظاهرة الذوبان في المرجعية المتسامية مما يغير دلالة الوجود كليا من خواء الهدر إلى امتلاء الكيان، فحالة الهدر والتهميش التي يفرضها الاستبداد والطغيان هي حالة مأزقية غير قابلة للاحتمال واقعيا، ولا يبقى في هذه الحالة سوى الاحتماء بالأمل والرجاء، والذوبان في المرجعية الروحية المتسامية وقيمتها المطلقة .

وحين ينجح المستبد في تحويل الرضوخ إلى رضوخ ذاتي وقناعة ذاتية، وتنعدم القدرة على المجابهة والتمرد فيما يسمى العجز المتعلم ويصبح الإنسان المهدور ينظر إلى ذاته باعتباره عاجز وليس أمامه من سبيل سوى الاستسلام لهذا المصير واجتراره وإعادة إنتاجه وتكراره .

ويزداد الإحساس بهذا العجز حين يدخل الإنسان المهدور في تجارب فاشلة في الحب



وفي التجارة وفي غيرها من التجارب حينها نصبح بإزاء شخص يعاني من عصاب الفشل .

هذا الرضوخ والامتثال والإحساس بالعجز والفشل يؤدي إلى عرقلة عملية التغيير وذلك من خلال سد السبل أمام ظهور قوى الرفض، لأن الذين يتميزون بطابع الرضوخ يشكلون عادة مصدرا هاما لمقاومة التغيير لدرجة يمكن القول إن ذوي المصلحة في التغيير يشكلون في مرحلة من المراحل عقبة أساسية أمام هذا التغيير.

الثانية : مرحلة الغضب :

مما لا شك فيه أن الرضوخ هو رد فعل دفاعي تجاه الظلم والقهر الذي يفرضه الاستبداد والطغيان، لكنه رد فعل دفاعي بديل وليس أصيل، لأن الرضوخ صحيح أنه يشكل رد الفعل الذي يحفظ الحد الأدنى من الوجود البيولوجي، لكن الرضوخ المحض والدائم مستحيل، لأن الرضوخ هو نقيض لطاقة الحياة الوثابة النامية والمتفجرة، كما أن الرضوخ والتبلد والهروب والاكتئاب لا تفعل سوى إعادة إنتاج الهدر وتكريسه، لهذا فإن الرضوخ مهما طال ومهما نجم عنه من سكون ظاهري لكن هذا لا يعني مطلقا أنه مؤشر على سكون واستقرار داخلي، لأن التمرد وانفجار العنف يبقيان موجودان حتى في أقصى الظروف، ولكن بانتظار تفجر العنف الغاضب والتمرد والثورة واستعادة نزوة الحياة والوجود ونشاطها، يكون **الحنق والغضب** هو رد الفعل الطبيعي على الحيف والظلم الذي يفرضه الطغيان .

وفي حالات الطغيان الشديد الشراسة الذي يشكل تهديد فعلي على حياة الناس ومصيرهم، بحيث يبدو وكأن هذا التهديد أمر حتمي لا مفر منه، حينها يتعذر توجيه الغضب إلى الخارج أي إلى الطاغية على شكل مجابهة وقتال، وفي هذه الحالة يرتد الغضب إلى الذات فيحطم صورتها، ويتحالف الغضب المرتد إلى الذات مع الحزن فيصعدان من مشاعر تبخيس الذات واجترار مشاعر اللاقيمة، فيبرز الاكتئاب الذي يتغذى من مشاعر الذنب نظرا للعجز والفشل والخسارة، وتتلاقى مشاعر الذنب الذاتية مع عملية التأثيم المفروضة من الخارج من خلال آليات التجريم والتحريم وتكامل فعلها. في هذه الحالة يؤدي العجز عن المجابهة والغضب المرتد على الذات إلى تأثيم مفرط وجلد للذات يتبدى على شكل اكتئاب وتبخيس للكيان والحط من شأنه، وحين يحل الاكتئاب يصبح الرضوخ هو رد الفعل الأكثر نشاطا داخل الإنسان .



لكن الرضوخ، كما ذكرنا، لا يمكن أن يكون هو رد الفعل الدائم على الظلم والقهر والهدر لأن ذلك يتناقض مع طبيعة الحياة نفسها، لأن الرضوخ هو نوع من الموت الوجودي والكياني، وديمومته تعني موت الأمة الكياني، والطبيعي هو أن الغضب المتولد عن الحيف والجور والظلم الذي يفرضه الطغيان يجب أن يدفع إلى ردود فعل انفجارية وثورة عارمة على الطاغية .

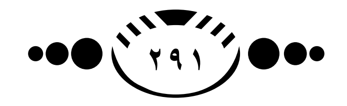
لكن شروط هذه الثورة الضرورة لا تتوفر دائما، وبانتظار تحول الحنق والغضب إلى ثورة عارمة، يمكن أن يتسرب العنف في مسارب جانبية ويتظاهر على شكل توتر وسرعة استثارة وردود فعل انفعالية مبالغ فيها، وافتعال الأزمات والصراعات وتضخيمها، وتحويل صغائر الأمور إلى كبائر وتوافهها إلى قضايا مشحونة ومبالغ فيها، فنرى الناس يتقاتلون ويتشاجرون لأتفه الأسباب، وتتفشى في المجتمع سلوكات العنف والتخريب والتعدي على الممتلكات العامة والخاصة وذلك في حال تراخي قوى الضبط والقمع، وتكثر ظواهر التطرف والفاشية التقليدية التي تلبس راهنا لباس الأصوليات والتعصب التي لا تنفك تتصاعد على المسرح الكوني، والتي كان بروز تصاعدها ناجم عن عجز الجماهير والقوى السياسية عن حل تناقضاتها وعلاج مأزق وجودها في ظل الطغيان الراهن .

إن جميع هذه المظاهر التي ذكرناها آنفا هي مجرد تصريف للحقد والغضب المحتقنين داخليا والذين يتعذر توجيههما إلى الطاغية ورموزه كمصدر للأذى الفعلي .

وأخيرا، مثلما قد يتحول ابتلاع الحنق والغضب إلى اكتئاب قد يؤدي إلى الانتحار، كذلك يمكن أن يتظاهر بأعراض جسدية نفسية، مثل القرحة الهضمية وارتفاع في ضغط وسكر الدم والقولون العصبي وإصابات القلب، وجميع الأمراض ذات العلاقة مع التوتر النفسي والشدة النفسية، والتي يكثر شيوعها في حالات التوتر والهموم والأزمات، وهذا يفسر انتشار هذه الأمراض في الشعوب التي يحكمها الطغيان، لأن الطاغية لا يترك لشعبه أي فسحة من أمان أو اطمئنان ولا يخلف لهم سوى القلق والتوتر والتأزم، وإذا كان من هدوء في ظل الطاغية فهو ليس سوى هدوء الموت والأموات .

الثالثة : مرحلة التمرد والثورة :

إن كل الكائنات الحية بما فيها الإنسان لديها آلية بيولوجية للتعامل مع الاعتداء



والتهديد والخطر تتمثل في ثلاثية: ((3F = FIGHT، FLIGHT، FREEZ)) والتي تعني **التجمد والهروب والقتال**، والغضب والحنق والحقد هي مشاعر إنسانية محضة تشكل ردة الفعل النفسية تجاه العدوانية الشائعة في ظل الطغيان، والغضب هو التعبئة النفسية الضرورية لمد الكيان بالطاقة والقدرة على القتال والمجابهة، ولكن إذا كانت المجابهة متعذرة لأنها تحمل خطرا داهما على الحياة المادية والاعتبار المعنوي كما في حالات بطش المستبد، فالآلية الحيوية البديلة تكون الهروب الذي يتجلى في تجنب المشاركة في أي عمل أو نشاط يمس الهم العام، وعدم التورط في وضعيات قد تجلب المساءلة من قوى التجريم والتحريم والإقصاء طلبا للسلامة .

ولكن رغم كل هذا، ورغم كل ما قيل وما يمكن أن يقال ورغم كل الآثار المدمرة التي يتركها الطغيان على الفرد والمجتمع والدولة، ورغم محاولات الطاغية المستميتة في قتل روح المقاومة والتمرد والثورة عند محكوميه، وذلك بتحويلهم من مواطنين إلى رعايا مقهورين ومهدوري الكرامة والقيمة والحياة، لكن يبقى في داخل هؤلاء المقهورين ورغم أنف الطاغية، ومهما طال زمن الطغيان، نفحة من إباء وكبرياء وأنفة تتوق إلى العزة والكرامة، وجذوة حياة تبحث عن الحرية وتنتظر لحظة تحطم القوقعة ليخرج المارد من قمقمه، ولتكون الثورة على الطاغية هي الرد الطبيعي النهائي على طغيانه . لأن بذور التمرد والثورة تنمو في داخل المقهورين بصمت وبطء ولكن بشكل أكيد وحتمي، لأنها تتغذى من الظلم والقهر والحرمان الذي يفرضه الطاغية على شعبه، وتتقوى بالغضب الدفين في أحشائها الناجم عن فساد الطاغية ونهبه لخيرات بلاده وخياناته لقضايا أمته وجبروته على شعبه .

مما لا شك فيه، أن مقاومة الانهيارات والآثار المدمرة التي يتركها الطاغية ويسببها الطغيان على الفرد وعلى المجتمع تحتاج إلى درجات غير عادية من التحصين الداخلي، ولكن :

١- التسلح بالعقيدة، والعقيدة لا يمكن أن يمسها التعذيب والقهر، مثل هذه العقيدة هي التي توفر وجودا متعاليا على الوجود المادي الراهن، لأنها تحمي القيمة الذاتية للإنسان من خلال الانتماء لما هو أسمى .

٢- الإيمان الراسخ بأن ما يثورون من أجله هو حق، وأن الحق فوق القوة، ولا



يمكن أن تكون القوة فوق الحق .

٣- حين يتساوى الموت مع الحياة، وتصبح حياة المقهورين نوع من أنواع الموت الوجودي ليس إلا، لأنه في مجتمعات الطغيان تتعطل نزوة الحياة فتصبح نزوة الموت هي اللاعب الأقوى على الساحة الوجودية، فتفعل فعلها التدميري على الذات أو على الناس أو على كليهما معا، وحين تتعطل نزوة الحياة يطلق العنان لنزوة الموت كأداة لتحطيم العوائق وإزالة الهدرواستعادة الفردوس المفقود، أي استعادة حلم حياة تتمتع بالقيمة والاعتباروحياة جديرة بأن تعاش .

عند ذلك وحينما تحين ساعة الانتفاض والثورة، تتفجر الطاقات التغييرية التي تفاجئ أول ما تفاجئ الفئة المتسلطة داخليا وخارجيا، وتتجاوز في مداها تصورات أكثر الملاحظين تفاؤلا، فيخرج المضطهدون والمقهورون من كل الأعمار ومن جميع الفئات بصدورهم العارية، يتحدون آلة الموت التي يفرضها الطاغية، ثائرين لحقهم في الحرية والكرامة والحياة، وذلك من خلال انتزاع حق الاعتراف بكيانهم الذاتي الذي يفتح الباب أمامهم من أجل بناء مشروعهم المستقبلي، وباب مشاركتهم في حياة ديمقراطية سليمة، ولا بد أنهم منتصرون، لأنه :

إذا الشعب يوما أراد الحياة فلا بد أن يستجيب القدر

وهذا ما يتجلى واضحا في الثورات العربية الراهنة، فقد ثارت الشعوب العربية على حكامها وطغاتها، ثاروا بعد أن كنا نظن أن سنوات القهروالتهميش جعلت منهم ضحايا بائسين يائسين محبطين مشتتين على هامش الحياة بين ملاهي الرقص والفن التافه وحلقات الذكروالركض خلف الماورائيات، انتصروا في أمكنة وهم في طريقهم إلى النصر في أماكن أخرى .



مـراجـع الـبـحـــث

١- د. مصطفى حجازي - سيكولوجية الإنسان المقهور - معهد الإنماء العربي - بيروت - لبنان.

٢ – د. مصطفى حجازي - الإنسان المهدور - المركز الثقافي العربي - الدار البيضاء - المغرب - الطبعة الثانية - ٢٠٠٦ م

٣ – آتين دي لابواسيه - مقالة في العبودية - ترجمة: مصطفى صفوان - تقديم: جودت سعيد .

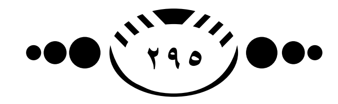
٤ – غوستاف لوبون - سيكولوجية الجماهير.

٥ – د. محمد عابد الجابري - العقل السياسي العربي - مركز دراسات الوحدة العربية بيروت - لبنان - الطبعة الثانية ١٩٩٢ م .

٦ – د. محمد عابد الجابري - العقل الأخلاقي العربي - مركز دراسات الوحدة العربية بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ٢٠٠١ م

٧ – نيقولو مكيافيللي - الأمير و د. فاروق سعد - تراث الفكر السياسي قبل الأمير وبعده - دار الآفاق الجديدة - بيروت - لبنان - الطبعة الثانية عشر.

٨   „١٨٣ -
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت .



الخـــاتــمـــة

كانت غاية الفلاسفة في بحثهم عن المدينة الفاضلة هو تمكين أهلها من بلوغ كمالاتهم الإنسانية، لكن التجربة الإنسانية أثبتت أنه من العبث البحث عن مدينة فاضلة، لأنها غير موجودة عمليا سوى في خيالات الفلاسفة والمفكرين، والأفضل هو أن نبحث عن أفضل حكم ممكن .

ونظرا لما قدمناه سابقا من تعرية وفضح لحكم الاستبداد والطغيان وآثاره المدمرة على الفرد والدولة والمجتمع، وهو ما أثبتته التجربة الإنسانية عبر تاريخها الطويل، وهو ما يشهد عليه طول عهد البشرية بالاستبداد والطغيان، وهو ما دفع بالأمم المتقدمة التي سبقتنا على سلم الحرية والحضارة لأن تجد ضالتها وطوق نجاتها في الديمقراطية، لهذا ترانا نحن وغيرنا من الشعوب المقهورة والمتخلفة والتي عانت ردحا طويلا من الزمن من مسألة الاستبداد والاستعباد تواقون للحرية ومنحازون للديمقراطية .

هذا التوق والتحيز للديمقراطية ليس تحيزا عاطفيا تؤججه مشاعر الباحثين عن الحرية، لأن المشاعر وحدها تعتبر مسألة شخصية محدودة وهي لا تصنع مستقبلا، لكن هذا التحيز تمليه الضرورة الحياتية التي تعيشها الشعوب المقهورة، فمسألة الحرية والديمقراطية هي مسألة حياة أو موت بالنسبة لشعوب العالم المقهورة عامة وبالنسبة لشعوبنا العربية خاصة، لأنه ثبت بالدليل القطعي أن الشعوب التي ترزح تحت نير الاستبداد والطغيان هي في حالة من الخصاء الفكري والاجتماعي، وحتى في حالة من الموت الوجودي والحضاري .

وهذا التحيز للديمقراطية لا يجد مبرراته ولا يأخذ مسوغاته من التاريخ أو الشرع،



لأن تاريخنا مليء بصور الاستبداد والطغيان ولأن الماضي لا يصنع مستقبلا أيضا . لكن هذا التحيز تمليه الضرورة الإنسانية في حق الشعوب في الحرية والعزة والكرامة، فالديمقراطية ضرورة من ضرورات الواقع وحاجة من حاجات المستقبل لكل شعب يريد أن يشعر بإنسانيته ويتوق لأن يتمتع بعزته وكرامته .

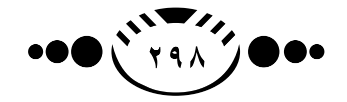
صحيح أن الصورة تبدو في مجملها سوداوية مأساوية، بل تكاد تكون كارثية تدخل اليأس في النفوس، وهذا ما يفسر في النهاية حالة العطالة والتقهقر والوهن التي نعيش، لكن ((**تشاؤم العقل لا يقاومه إلا تفاؤل الإرادة**)) على ما يقول غرامشي .

وكما يقول **هولباك** [١٧٢٧ – ١٧٨٩] : ((**لا حل إلا بإطلاق حرية الإرادة الشعبية، ولا علاج إلا بالتعليم والثقافة، والحاكم ليس إلا مجرد وكيل عن الشعب، وممارسته الصحيحة لأعباء وكالته تكون بالعمل على نشر التعليم والثقافة بين الشعب، وبذلك وحده يكون حاكما صالحا**)) .

حتى **مكيافيللي** صاحب فكرة **الغاية تبرر الوسيلة** ورائد مذهب فصل الأخلاق عن السياسة، يعتبر أن **الحكم الديمقراطي هو أصلح أشكال الأنظمة السياسية شرط أن يكون الشعب مستنيرا ومتمسكا بالأخلاق الفاضلة، وأن تكون الدولة مستقرة الأوضاع .**

أما **غوستاف لوبون** فيقول : **على الرغم من كل الصعوبات فإن المجالس النيابية تمثل أفضل طريقة وجدتها الشعوب حتى الآن من أجل حكم ذاتها وبشكل أخص من أجل التخلص إلى أبعد حد ممكن من نير الاستبداد والطغيان، ولا ريب في أنها تشكل المثال الأعلى للحكومة والحكم، على الأقل بالنسبة للفلاسفة والمفكرين والكتاب والفنانين والعلماء، أي باختصار بالنسبة لكل أولئك الذين يشكلون ذروة حضارة ما.**

هذا الربط بين ممارسة الشعوب للديمقراطية ومستوى الوعي والتعليم والثقافة والتنوير التي تتمتع بها هذه الشعوب، لم يكن من نسج خيال الفلاسفة والمفكرين والمتنورين فحسب، ولكن هذا التلازم تؤكده الشواهد التاريخية والتجارب الإنسانية أيضا، فالراصد لتاريخ النظم السياسية التي عرفتها البشرية يرى أن الاستبداد والطغيان هو سمة كافة الأنظمة وكأن تاريخ البشرية السياسي هو تاريخ للاستبداد والطغيان،



وأما الديمقراطية فعمرها في حياة البشر لا يتجاوز القرنين من الزمن، توصلت إليها البشرية بعد كفاح مرير خاضته البشرية من أجل الحرية، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت الديمقراطية هي حلم كل الشعوب التواقة للحرية، وكأن الديمقراطية هي تعبير عن تقدم البشرية وتعبيرعن وعي الإنسان لحقوقه في الحياة ووعي لدوره وحقه في أن يحكم نفسه، مما يشير إلى عملية التلازم بين توصل البشرية للديمقراطية كصيغة للحكم وبين مستوى الوعي الذي وصلت إليه البشرية بعد عصر التنوير.

وقد يقول قائل إن تاريخ الديمقراطية أقدم من هذا بكثير، فقد عرف الإغريق القدماء الحكم الديمقراطي في مدنهم حين كانت الدولة / المدينة، وهم أول من قالوا بما يسمى بالعقد الاجتماعي وأن الناس تعاقدت على التنازل عن الممارسة الحرة لإرادتهم مقابل حماية أرواحهم ومصائرهم، وقالوا أيضا : إن حرية المواطنين حق من حقوقهم ومقاومة الاستبداد ليست حقا فحسب وإنما هي واجب أيضا .

قد يكون هذا صحيحا من حيث تاريخانية بذور الفكر الديمقراطي، لكنه لا ينفي فكرة التلازم بين الديمقراطية كصيغة للحكم وبين ضرورة وعي الأمة وارتفاع مستوى العلم والثقافة والمعرفة فيها، بل يؤكد عليها، لأن الإغريق في تلك المرحلة عرفوا قمة التفكير الفلسفي مع سقراط وأفلاطون وأرسطو والفلاسفة الرواقيين والأبيقوريين، وعرفوا التفكير الرياضي مع فيثاغورس وغيره، وأقاموا حضارة شكلت أساسا لكل الحضارات التي تلتها، فقد غرف منهم العرب والمسلمون حين بنوا حضارتهم فيما بعد، وعلى فلسفتهم وعلومهم بني الغربيون حضارتهم الحديثة، فكانت الديمقراطية هي الثمرة الطبيعية لهذه الحضارة، ولما زالت دولة الإغريق زال الحكم الديمقراطي معها، ودخلت البشرية في عهود طويلة من التخلف والظلام عرف فيها البشر أعتا أنواع الاستبداد وكافة أشكال الظلم والطغيان، ولم تعد الديمقراطية للظهور إلا منذ مدة لا تتجاوز القرنين من الزمن، ويربط المفكرون هذا الغياب للحكم الديمقراطي عبر قرون طويلة من تاريخ البشرية وسر عودته بعد عصر التنوير الأوروبي في مسألتين :

الأولى : ضرورة وعي الشعب لممارسة الحكم الديمقراطي، لأن الديمقراطية تعني أن يحكم الشعب نفسه ولكي يحكم الشعب نفسه يحتاج إلى أن يكون كله أو على الأقل الناخبون فيه متعلمون، لأنه كيف يمكن للجهلة والأميين أن يكونوا رأيا في نظام الحكم ويختاروا الشكل الأصلح للحكم ويشاركوا في وضع برامج السياسة، وإذا عرفنا أن التعليم

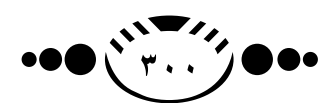


لم يصبح إلزاميا في إنكلترا مثلا إلا في عام [١٨٧٠ م] عرفنا لماذا غابت الديمقراطية عن تاريخ البشرية هذه الفترة الطويلة . فالديمقراطية عمليا غابت مع غياب العلم والمعرفة وانهيار الحضارة وعادت مع إلزامية التعليم وبزوغ عصر الأنوار.

الثانية : يربط علماء الاجتماع السياسي عودة ظهور الديمقراطية **بظهور الطبقات المتوسطة** المؤلفة من الصناعيين والتجار والزراعيين، إثر تحطيم النظم الإقطاعية، وإلغاء الرق الزراعي، وتهديم العروش التي كان يزعم متبوؤوها حقهم الإلهي بالحكم، لأن الديمقراطية في نظرهم هي نظام في المجتمع قبل أن تكون نظاما في الحكم، بل هي أصبحت نظاما في الحكم لأنها كانت نظاما في المجتمع، والنظام الإقطاعي لا يمكن أن يهيئ للحكم الديمقراطي، إذ كيف نطالب الفلاحين وهم في فقرهم المدقع وفي اعتمادهم الأعمى على مالك الأرض الثري، وهم في جهلهم التام بشؤون الشعب وأميتهم الكاملة في المعاني السياسية والاقتصادية، كيف نطالبهم بأن يكون لهم رأي في نظام الحكم وبرامج السياسة ومقدار الضرائب وحقوق الصحافة وحرية التعبير ؟!

فالثورة الديمقراطية هي ثورة الطبقة المتوسطة بامتياز، لأن ابن الطبقة المتوسطة يحس بقرابته من العمال لأنه يعمل مثلهم، ويحصل على لقمة عيشه من عرق جبينه وأنه إذا لم يتعب ويعرق فإنه لن يجد لقمة العيش له ولأسرته، من هنا يأتي التفات ابن الطبقة المتوسطة إلى العمال والفلاحين والخدم واعترافه بحقهم ورعايته لمصالحهم .

الديمقراطية تعني في جوهرها : **قدرة الأغلبية على تغيير السلطة الحاكمة ومحاسبتها واختيارها بطريقة سلمية عبر صندوق الاقتراع، وتعني أيضا الاعتراف بالآخر كصاحب حق في السلطة أو كمشارك فيها**، والطبقة المتوسطة هي صاحبة المصلحة الأكبر في تحقيق الديمقراطية وهي الأقدر على النضال من أجلها، وقد ذكرنا آنفا أن إقامة المجتمع الديمقراطي تحتاج إلى أن يكون الشعب مستنيرا ومتمسكا بالأخلاق الفاضلة، وهذا أكثر ما يتوفر عادة في الطبقة المتوسطة التي لم تتلوث بوحل وقذارات الطبقات الدنيا والفقيرة، ولم تتأثر بجشع وأطماع الطبقات الغنية، فأبناء هذه الطبقة بما يميزهم من اكتفاء ذاتي يكفيهم للحصول على التعليم الكافي والكفيل بجعلهم الجزء المستنير من الأمة، ويحميهم من السقوط في فخ الرذيلة والفساد الذي قد تقع فيه الطبقات الفقيرة في رحلة بحثها عن لقمة العيش وعن الحد الأدنى من مطالب الحياة، كما يحميهم من الفساد وأساليب الرذيلة القذرة التي قد تلجأ إليها الطبقات

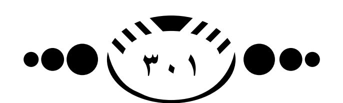


الغنية للحفاظ على امتيازاتها والحصول على المزيد من المكاسب في رحلة نهبها الطويلة للدولة والمجتمع .

وأبناء هذه الطبقة يتعبون ويعرقون كي يحصلوا على لقمة عيشهم مثلهم مثل الطبقات الفقيرة من عمال وفلاحين وصغار كسبة وغيرهم من أبناء الطبقات الفقيرة، فهم يحسون بآلامهم وحاجاتهم ولديهم القدرة على قيادتهم لتحقيق مطالبهم، كما نوهنا سابقا، ولهذا ليس غريبا أن نرى هذه الطبقة ترفد جميع الأحزاب السياسية بمعظم عناصرها وقياداتها، على اختلاف أطياف تلك الأحزاب وتباين منابتها الفكرية، ومن أقصى اليمين إلى أقصى اليسار الفكري والطبقي .

أما الفقراء وأبناء الطبقات المسحوقة، فهم في انشغالهم اليومي والمضني في تحصيل لقمة العيش لهم ولأبنائهم، يجعلهم ذلك غير مهتمين بالسياسة والنشاط السياسي وليس لهم الوقت لذلك، وهم محافظون بطبيعتهم رغم تظاهراتهم وادعاءاتهم الثورية في بعض الأحيان، وذلك لأن الماضي أقوى لديهم من الحاضر بكثير، وهم بشكل عام يغلب عليهم الميل للعنف والاستبداد، وهم غير ميالين للديمقراطية، ولهذا نراهم يشكلون الرافد والمنبع الذي لا ينضب لمعظم الحركات الأصولية والجماعات الصوفية والحركات الثورية المتطرفة .

أما الطبقات الغنية المترفة، فهي تقيس جميع الأمور بناء على مكاسبها التي لا تنتهي وجشعها الذي ليس له حدود، وهي في جميع ممارساتها الاجتماعية وفي أفكارها وطروحاتها السياسية لا تسعى سوى للحفاظ على مكاسبها وامتيازاتها، وهي تمارس الديمقراطية وتدفع باتجاهها، ليس رغبة في العدالة ولا حبا بتحرير الفقراء والمضطهدين والمظلومين، بل يدفعها لذلك طموحها للتربع على عرش السلطة السياسية بعد أن تربعت على عرش السلطة الاقتصادية والمادية، وهذا ميسور لها تماما في حالات غياب الوعي والتخلف وانتشار الأمية والجهل، وزيادة الهوة بين الأغنياء والفقراء، لأنه في تلك الحالة تكون هذه الطبقة قادرة على شراء أصوات الطبقات الفقيرة والمحتاجة، بما تتحنن عليها من لقمة عيش تفيض عنها أو فرصة عمل تؤمنها لأبنائها، لأنه عندما تكون لقمة عيش الفقير بيد الغني وفرصة عمله منة من الإقطاعي أو صاحب العمل، فلا يمكن إلا أن يعطيه صوته في الانتخابات، لأنه ليس أمامه من اختيار بين إعطاء صوته لولي نعمته وبين أن يموت هو وأولاده جوعا .



في هذه الحالة تكون الديمقراطية شكلا من أشكال تداول السلطة بين الأغنياء من الطبقة البرجوازية والإقطاعية، وقد وجدنا أبناء هذه الطبقة يتربعون على قمة الأحزاب السياسية الليبرالية ويتداولون السلطة فيما بينهم إبان ما عرف بديمقراطيات ما قبل ثورة عام [١٩٥٢] في مصر وقبل وحدة [١٩٥٨] في سوريا، ففي تلك المرحلة لم يكن أمام أبناء الطبقات الفقيرة إلا أن يقبعوا في فقرهم وجهلهم ويصفقوا لهذا ويعطوا أصواتهم لذاك من أبناء العائلات الكبيرة والطبقات الغنية أصحاب الأراضي والأملاك والمعامل والتجار.

هذا وقد دلت الممارسة أن الديمقراطية الغربية الليبرالية ليست مشاركة الشعب في صنع القرارات السياسية بل هي ليست أكثر من منافسة بين القوى المختلفة حول أصوات الشعب، فهي منافسة على قيادة هذا الشعب .

أما إذا ما أحست هذه الطبقات الغنية بأن مصالحها الاقتصادية ومكاسبها المادية مهددة بالخطر، كما يحصل في الأزمات الاقتصادية، فهذه الطبقة سرعان ما تتراجع عن جميع طروحاتها الديمقراطية، وتعمل في خدمة أنظمة استبدادية فاسدة، وتقوم شراكة قذرة بين الاستبداد السياسي والفساد المالي وهذا ما حدث عمليا في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي ومطلع القرن الحالي في دولنا العربية، أو أنها تفرز أعتا أنواع الأنظمة الديكتاتورية، وهو ما حصل في أوروبا مهد الديمقراطية وحقوق الإنسان، بعد الأزمة الاقتصادية في ثلاثينات القرن الماضي، حينها تخلى الأوروبيون عن ديمقراطيتهم وظهرت النازية بزعامة هتلر في ألمانيا والفاشستية بزعامة موسوليني في إيطاليا، اللذين ورطا العالم في حرب عالمية ثانية دفعت البشرية ثمنا لها مئات الآلاف من الضحايا .

لهذا الديمقراطية ثمرة شجرتها وعي الأمة وبدون وعي الأمة لا ينفع اقتراع ولا برلمان، وكذلك لا يوجد ديمقراطية سياسية بغير عدالة اجتماعية، حتى يمكن القول : إن الكناس والوزير هما محك الديمقراطية، فإذا تقاربا في الأجر كانت الديمقراطية وإذا تباعدا في الأجر غابت الديمقراطية . على ما يقول سلامة موسى . وفي مجتمع يتعمق فيه الشرخ الطبقي وتزداد الهوة فيه بين الفقراء والأغنياء وتنعدم فيه الطبقة المتوسطة، تكون الديمقراطية مجرد أضغاث أحلام، مما يعني أن الاستقلال الاقتصادي هو أساس الديمقراطية وشرط أساسي للتخلص من الطغيان البطركي .



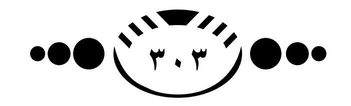
الإشكالية الأساسية هي أن كل التواقين للحرية والذين يناضلون من أجل إقامة نظم ديمقراطية في مجتمعاتنا العربية خاصة وفي الدول المتخلفة عامة، ينظرون إلى الديمقراطية كشكل من أشكال الحكم وكتعبير عن الحرية السياسية من منظار ليبرالي بحت، معتبرين الديمقراطية الليبرالية الغربية هي النموذج والمثال الذي يحتذا به، متجاهلين ما يلي :

١ – الشروط الموضوعية لإقامة الديمقراطية وهي : ارتفاع مستوى وعي الأمة وزيادة التعليم في المجتمع، التحرر الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية وإذابة الفوارق بين الطبقات، وتشكل الطبقة المتوسطة القادرة على قيادة عملية التحرر وإقامة مجتمع الديمقراطية .

٢ – إن الديمقراطية الغربية اقترنت عند ظهورها بطبقة برجوازية ثورية جديدة استطاعت أن تغير وجه التاريخ والمجتمع وأن تقلب مفاهيم الماضي رأسا على عقب، لتبني أوروبا من جديد وعلى أسس جديدة، قضت على الإقطاع الزراعي وأقامت مجتمع صناعي جبار ومتقدم، فكانت ثورتها ثورة صناعية بامتياز وكانت ثورة العلم على الفلسفة وثورة التجربة العملية على التفكير الفلسفي والفكر الغيبي، وثورة الشك على اليقين .

٣ – إن الحقوق والحريات والإجراءات والقوانين التي ترعاها الديمقراطية الغربية تتفرع من فلسفة حياة جديدة تتمثل في أن الإنسان هو محور الكون، وحتى ينهض عليه أن يعتمد على نفسه وعلى عقله، وأن المعرفة تعني جمع المعارف من الطبيعة وليس من الكتب القديمة، وهو ما يعني عدم العودة إلى القدماء، وانتهت هذه الثورة العقلية العلمية الفكرية في النهاية إلى صياغة هذه الحقوق والحريات في صيغة إعلان حقوق الإنسان .

٤ – والأهم من هذا، أن الدول الغربية في اوروبا وأمريكا والتي تمارس الديمقراطية في مفهومها الليبرالي لم تكن لتستطيع أن تحقق أي نوع من العدالة الاجتماعية في أوطانها أو أي نوع من الاكتفاء الذاتي في بلدانها وتأمين الحاجات الأساسية لشعوبها من تعليم وصحة وخدمات، لولا استعمارها للدول المتخلفة والنامية، سواء كان هذا الاستعمار عسكري مباشر أو اقتصادي غير مباشر، وما تدخل الدول الغربية بالدول النامية ومحاولة تشكيلها من جديد في إطار ما يسمى بالعولمة، وتحت ذريعة حماية المصالح



الحيوية والاستراتيجية لهذه الدول المتقدمة سوى نوع من أنواع الاستعمار وتكريس له، ولهذا لا تستطيع الدول الغربية حاملة لواء الديمقراطية الليبرالية الاستغناء عن فكرة الاستعمار، رغم أنها هي الأقوى اقتصاديا وهي الأكثر إنتاجا والأكثر تقدما على صعيد الصناعة والزراعة والتكنولوجيا، لأنها تبقى بحاجة ماسة إلى مواد أولية رخيصة لصناعتها، وسوق كبيرة لتصريف إنتاجها .

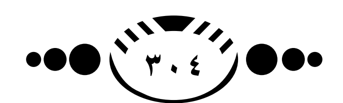
أما شعوبنا العربية والإسلامية التواقة للحرية والتي تناضل وتقيم الثورات من أجل الحرية والكرامة وإقامة الديمقراطية، هل يمكنهم تحقيق أحلامهم وطموحاتهم هذه؟

١ – إذا كانت هذه الشعوب مازالوا يعيشون في الماضي وكأنه حاضرهم ويتمسكون به وكأنه أملهم، ويرفعون شعار: ((**لا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها**)) وكأن مستقبلهم هو خلفهم بما مضى من الأيام وليس أمامهم بما سيأتي من الأيام .

٢ – إذا كان الوعي والثقافة والمعرفة والعلم ضرورة وشرط أساسي لإقامة الديمقراطية، فهل يمكن إقامة الديمقراطية في مجتمعاتنا التي يسودها الجهل وتعمها الأمية ويحارب فيها العلم والمتعلمون، ويفرغ فيها التعليم من مضمونه ويصبح حكرا على الأغنياء فقط وحلما من حلم الفقراء في المجتمع، ويعتقل فيها أصحاب الرأي والمثقفون ويقمعون؟!

٣ – إذا كانت الطبقة المتوسطة هي رائدة الحلم الديمقراطي في كل المجتمعات التي عرفت الديمقراطية، فهل يمكن أن تقوم الديمقراطية في مجتمعاتنا التي يرزح أكثر من نصف سكانها تحت خط الفقر، وتقمع فيها الطبقة المتوسطة وتدفع دفعا لتنضم إلى صفوف الفقراء، ويزداد فيها الشرخ الطبقي عمقا يوما بعد يوم، وتزداد فيها الهوة بين الأغنياء والفقراء ساعة بعد ساعة ؟!

٤ – هل تملك مجتمعاتنا تلك الطبقة البرجوازية التي تقوم بثورة التغيير الديمقراطي على المستوى السياسي والاجتماعي والثقافي والفكري والمعرفي ؟ رغم أن الطبقة التي نطلق عليها صفة البرجوازية في مجتمعاتنا هي طبقة متخلفة ثقافيا ومعرفيا، لأنه في مجتمع مثل مجتمعاتنا يكون العلم والتعليم بالنسبة للفقراء حاجة وبالنسبة للطبقة المتوسطة هوية وبالنسبة للأغنياء ترف، وهي طبقة ضعيفة اقتصاديا ليس لها القدرة على المنافسة في زحمة السوق العالمية، في عصر العولمة وفي ظل هيمنة الرأسمالية

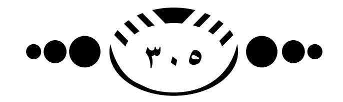


وشركاتها الاحتكارية على العالم، وبرجوازيتنا ليست أكثر من طبقة طفيلية طحلبية تعيش على الفتات الذي تتركه لها البرجوازية الكونية، والأسوأ من هذا أن هذه الطبقة في مجتمعاتنا هي شريكة الاستبداد السياسي في فساده السياسي والمالي بدل أن تكون هي رائدة الحرية والديمقراطية والتقدم .

٥- إذا كانت الديمقراطية تعني في أبسط معانيها، قبول الآخر كشريك، له نفس الحقوق وعليه نفس الواجبات، وتعني الوحدة في إطار الاختلاف، والدولة الديمقراطية هي دولة لكل المواطنين فيها، جميعهم أمام القانون سواء، والدستور في الدولة الديمقراطية يجعل من التباينات الدينية والمذهبية، ومن الاختلافات العرقية والعشائرية داخل الدولة، خيوط مختلفة لغزل نسيج الوطن الواحد المتماسك والجميل، فهل يمكن للديمقراطية أن تنهض في مجتمعاتنا التي ينخر فيها سوس الطائفية والعرقية والمذهبية، أعراق مختلفة كل منها يبحث عن حصته داخل الوطن، وشروخ طائفية تتعمق يوما بعد يوم، وحروب علي مع معاوية لم تنته فيها بعد؟!

ومن الجدير بالذكر أن ما يطلق عليه الديمقراطية التوافقية كالتي في لبنان وفي العراق، فهي ليست أكثر من اقتسام طائفي للدولة، رغم ما فيها من أحزاب وانتخابات ومجالس نيابية ومجلس للوزراء، فالأحزاب فيها كتل طائفية ترفع لواء السياسة لتجد لها موقعا على أرض الوطن، والانتخابات ليست أكثر من محاصصة على المقاعد داخل المجلس النيابي، والمجالس النيابية ليست لوضع تشريعات للدولة وإنما لقضاء مصالح زعماء الطوائف، يمكن لزعيم طائفة ما أن يغلق أبواب المجلس النيابي بالمفتاح وكأنه ملك لأبيه، ويوقف اجتماعاته وكأن اجتماعاته لقاءات شخصية يتسامر فيها الإخوة الأعداء وليس ضرورة لتحقيق مصالح الأمة، أما مجلس الوزراء فهو يتوقف عن العمل وعن الاجتماع ولسنوات أمام أي عاصفة سياسية تعصف بالدولة، وهذا يجعل هذه الدولة هشة ضعيفة فسيفسائية البنية والتكوين قابلة للتفتت والتشظي أمام أي أزمة تعصف بالدولة، وهذا يؤهب الدولة والمجتمع لحروب طائفية لا تنتهي، تهدأ وتشتد بفعل الظروف الداخلية والخارجية وتفاعلاتها على أرض الوطن، ولتذهب مصلحة الوطن والمواطن مع الطوفان .

٦ – أخيرا أين هي تلك الدولة القوية القادرة على استعمار غيرها واستغلال شعوب غير شعوبها لتوفير الاكتفاء الذاتي لشعوبها وتحقيق العدالة الاجتماعية بين أبنائها ؟ !



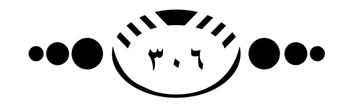
ومما يلفت النظر أن الشروط الموضوعية اللازمة لتحقيق الديمقراطية وإقامة مجتمع ديمقراطي من : **بناء دولة قوية، وفتح المدارس والجامعات، والتعليم المجاني وانتشار التعليم بين الطبقات الفقيرة، لنشر العلم والثقافة بين أفراد المجتمع، وتذويب الفوارق بين الطبقات وتحقيق العدالة الاجتماعية، وبناء طبقة متوسطة كبيرة وقوية، وتسييس المواطنين وانخراطهم في المشاركة في الشأن العام** . لم تعرفها مجتمعاتنا العربية في ظل أنظمة رفعت لواء الديمقراطية، بل عرفتها في ظل أنظمة شمولية توتاليتارية .

هذه المعادلة المعضلة بين تطبيق الديمقراطية كشكل للحكم وبين تحقق الشروط الموضوعية لتطبيقها، تحتاج إلى حل وتحتاج إلى جهود كل المخلصين من مثقفين ومفكرين وسياسيين لإيجاد حل لها، لأننا وكأننا دخلنا في حلقة شبه مفرغة، لأن أنظمتنا السياسية الطغيانية الفاسدة، تتمسك بالقمع والاستبداد وتغييب الديمقراطية بحجة أن شعوبنا العربية لا تستحق الحرية ولا يمكن أن تحكم بالديمقراطية وذلك نظرا لغياب الشروط الموضوعية لتحقيق الديمقراطية عن مجتمعاتنا، وهم يتمسكون لآخر مدى بمقولة ميكيافيللي التي ذكرناها سابقا : ((**يعتبر الحكم الديمقراطي أصلح الأنظمة شرط أن يكون الشعب مستنيرا ومتمسكا بالأخلاق الفاضلة، والدولة مستقرة الأوضاع، أما إذا كانت الدولة ناشئة أو فاسدة فهي بحاجة إلى الحكم المطلق**)) .

وبالمقابل إن غياب الديمقراطية وحرمان شعوبنا من أي هامش للحرية، واستمرار أنظمة الطغيان والفساد يؤدي حتما إلى تغييب الشروط الموضوعية لتحقيق الديمقراطية، لأن هذه الأنظمة تعمل بكل السبل لتغييب الديمقراطية وقمع وتغييب كل الشروط الموضوعية اللازمة لتحقيقها، لأنه ليس لها مصلحة في تحقيق الديمقراطية، ولأن كل تحقق ديمقراطي سوف يكون على حساب وجود هذه الأنظمة وعلى حساب مصالحها .

فما هو الحل للخروج من هذا المأزق التاريخي والوجودي ؟ !

بداية، لعلاج أي آفة يجب أن نتفق على تشخيصها أولا كي يتثنى لنا علاجها بشكل صحيح، وفي حالتنا هذه أعتقد أن الجميع وصلوا إلى قناعة أن الداء يتمثل في الاستبداد وأنه هو سبب كل الشرور والفساد والفقر والقهر الذي ترزح تحته مجتمعاتنا، وأن الدواء



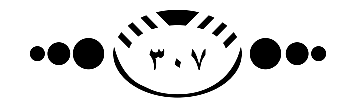
الناجع لعلاج هذه الآفة يتمثل في الحرية، التي لا تتوفر إلا في ظل نظم ديمقراطية، ويجب احترام اللعبة الديمقراطية وبذل كل غال ورخيص في سبيل إقامة نظام ديمقراطي الكل فيه مواطنون لا رعايا، جميعهم متساوون أمام القانون ولا يوجد أحد في الدولة فوق القانون، الجميع لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات، ويتم فيه تداول سلمي للسلطة وعبر صناديق الاقتراع، ويجب السعي لإقامة النظام الديمقراطي حتى لو لم تتوفر الشروط الموضوعية لإقامة الديمقراطية لأن إمكانية توفر هذه الشروط في ظل نظم ديمقراطية أكثر بكثير من إمكانية توفرها في ظل أنظمة استبدادية طغيانية .

وفي العقود الأخيرة كثر الحديث عن الديمقراطية، وكاد هذا الحديث يصبح مبتذلا لكثرة تكراره وانتشاره، فالجميع رفع لواء الديمقراطية وأصبح ينادي بها ويدعوا لإقامتها من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، إسلاميين وماركسيين، ليبراليين وقوميين، حتى الأنظمة الشمولية الطغيانية تركب نفس الموجة وترفع نفس الشعارات في نوع من المزايدة وتزين نظمها ببعض الديكورات الديمقراطية التي تغطي بها فسادها وترفع عنها تهمة الاستبداد وذلك من خلال تكرار بعض مظاهر الديمقراطية على شكل استفتاءات وانتخابات لا تغير من واقع الاستبداد شيئا، لأنها استفتاءات وانتخابات مضمونة النتائج في ظل الطغيان تكرس الطاغية حاكما وتكرس الطغيان حكما ومنهج حياة .

لكن منطق العصر لم يعد يقبل استمرار هذه الصيغ المشوهة والمفتعلة لواجهة ديمقراطية ترتكز على شكل من المؤسسات العصرية المطعمة ببعض حقوق الإنسان والمرتكزة في الوقت نفسه على جذر استبدادي في صورته الأصلية.

لأن الحرية تعني أن يكون الشعب والشعب وحده هو صاحب الاختيار الحر على المستوى السياسي، والديمقراطية هي قدرة الأكثرية على محاسبة النظام القائم، حيث لا أحد فوق القانون وفوق المساءلة، وتغييره عبر صناديق الاقتراع مما يؤمن تداول سلمي للسلطة .

والحرية والديمقراطية ليست حرية أحزاب وصحافة وانتخابات وبرلمانات، قد تكون هذه الأشياء أدوات ووسائل لتحقيق الديمقراطية لكنها ليست الديمقراطية نفسها، وهناك فرق كبير بين الوسيلة والغاية دائما، وهناك كثير من الأنظمة فيها صحافة وحتى صحافة معارضة وهامش كبير من حرية التعبير وفيها مجالس للشعب والشورى



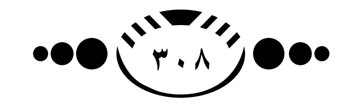
وفيها أحزاب مرخصة وأخرى غير مرخصة، رغم كل هذه المظاهر الديمقراطية يحتفظ الحاكم بالسلطة لنفسه مدى الحياة ويورثها لأبنائه من بعده، وينهب البلد نهبا ليس له حدود ويهرب أموال الدولة إلى الخارج وكأن الدولة تحولت إلى مزرعة لأبيه، وتحت قبة هذا الشكل المشوه من الممارسة التي يقال عنها ديمقراطية كانت ومازالت تمارس بحق الشعوب أعتا أشكال العنف والبلطجة والطغيان.

لكن الشباب الذي آمن بحقه في الحياة والحرية والعزة والكرامة، خرج من قمقمه وثار على أنظمة الظلم والطغيان والتي ظنت بنفسها أنها تأبدت أطاح ببعضها وهو في طريقه للإطاحة بالبعض الآخر وأثبت هؤلاء الشباب وبما لا يدع مجالا للشك:

١ – أن الأمة تمتلك مقدارا من الوعي والثقافة والمعرفة ما يجعلها قادرة على حكم نفسها بنفسها، دون الحاجة إلى وصاية من أحد، وتستحق الديمقراطية حكما لها وجديرة بالحرية ثمنا لكفاحها، وقد أثبت الشباب الثائر رقيا منقطع النظير، حين لم يعتدوا على أي أملاك خاصة أو عامة، وقاموا بأنفسهم بحماية هذه الأملاك وتنظيف الشوارع والساحات العامة مما خلفته بلطجية الأنظمة وشبيحتها.

٢ - أثبتت هذه الثورات أن الأمة كتلة واحدة عبرت عن وحدتها في اشتراك كل أبنائها وأطيافها في النضال من أجل الحرية والديمقراطية، الجميع يسعى لإقامة دولة المواطنة التي يتساوى فيها الجميع أمام القانون، لم يرفع أحد شعارات طائفية أو مذهبية أو فئوية، الجميع رفع شعارا واحدا هو إسقاط أنظمة الطغيان وإقامة أنظمة ديمقراطية لا يستأثر فيها أحد بالسلطة، أيا كان وتحت أي شعار كان.

أثبت هؤلاء الثوار أنهم أم الصبي، حريصون على وحدة الأمة، لم يرفع أي منهم شعارا يفرقهم، وترفع الجميع بكل طوائفهم وانتماءاتهم عن إرثهم التاريخي السيئ، رغم أن أنظمة الفساد والاستبداد، دفعت وبكل ما تملك من قذارة على طريق الاقتتال الأهلي والصراع الطائفي، لأن هذه الأنظمة ثبت أنها تسعى للاستئثار بالسلطة وليست على استعداد لأن تتخلى عن سلطتها حتى لو حولت الوطن إلى أشلاء، فقد ثبت أن من كان وراء تفجير كنيسة القديسين في مصر هو أجهزة نظام حسني مبارك وليس الإسلاميين كما كان يدعي النظام، وأن فلول النظام المصري البائد هم وراء كل ما يجري من توترات وأحداث طائفية بين الأقباط والمسلمين في مصر، وأن من يسعى لتعميق الشروخ



الطائفية في الدول العربية الأخرى التي تتأجج فيها الثورات وذلك من خلال التهديد الدائم بالورقة الطائفية واللجوء إلى تسليح الطوائف التي ينتمون إليها هم الأنظمة الاستبدادية وليس الثوار.

فالثورات المندلعة على امتداد وطننا العربي هذه الأيام هي ثورات شعوب مضطهدة تبحث عن الحرية والكرامة في وطن واحد موحد يتساوى فيه الجميع، ضد أنظمة حكم استبدادية فاسدة، وليس لها أي توصيف آخر.

٣ – رغم طول عهدنا بالاستبداد والطغيان ورغم الكثير من الثورات التي مرت في تاريخنا، لكن لأول مرة في تاريخنا العربي والإسلامي تقوم في مجتمعاتنا ثورات شعبية تضم كافة أطياف المجتمع، نساء ورجال، أطفال وكبار، أغنياء وفقراء، مسلمين من كافة المذاهب ومسيحيين من كافة الطوائف، ليبراليين ويساريين، إسلاميين وقوميين، جميع هؤلاء نزلوا إلى الشوارع والساحات يواجهون بصدورهم العارية آلة الموت من أجل الحرية والديمقراطية والعزة والكرامة، ومن أجل تثبيت دور الشعب في العملية السياسية وفي بناء الدولة والمجتمع، بينما كانت جميع الثورات التي عرفناها في تاريخنا الطويل، كانت ثورات لتغيير الحاكم ولم تكن ثورات لتغيير الحكم كآلية، كانت ثورات تهدف إلى رفع الظلم وتحقيق العدالة، تحت عناوين طائفية أو مذهبية أو حزبية أو حتى وطنية، ولم تكن ثورات تهدف إلى بناء شكل آخر للحكم يشارك فيه الشعب ويكون الحاكم فيه مسؤولا أمام شعبه.

هذا التطور في مفهوم الثورة، من ثورة على الحاكم إلى ثورة على الحكم، كشكل ومضمون وآلية يعتبر تطور نوعي في مفهوم شعبنا للثورة لم تعرفه أمتنا من قبل، ويعبر عن نضج في وعي الأمة تستحق الديمقراطية حكما والحرية مكافأة عليه.

لقد استطاع الثوار في بعض الدول الإطاحة بنظم الاستبداد والفساد التي عانوا منها عقودا من الزمن، لكن رفع الاستبداد هو نصف المعركة، والنصف الآخر يتمثل بترميم الدمار والخراب الذي خلفه حكم الاستبداد والطغيان في النفوس وفي الدولة والمجتمع من ناحية، وإقامة دولة الحرية والديمقراطية وبناء مؤسساتها من ناحية أخرى، وهي المعركة الحقيقية أمام الأمة والتحدي الحقيقي أمام الثوار، لأن أعداء الأمة الذين يتربصون بها شرا والذين لا يريدون لها التحرر والنهوض في الداخل وفي الخارج كثيرون

وأكثر مما نتصور، يكفي أن نذكر منهم الدول الاستعمارية عامة وأمريكا وإسرائيل خاصة، فلول وبقايا الأنظمة الاستبدادية السابقة على الثورة، قوى النهب والسلب وعصابات الفساد المالي، والعصبيات على اختلافها الدينية والمذهبية والطائفية والعرقية والقبلية، وغيرها كثير، بعضها لا يريد للثورة أن تنجح لأنه ليس له مصلحة في نهوض الأمة وتقدمها وتحررها والبعض الآخر يريد أن يقطف ثمار الثورة لنفسه ولخدمة مصالحه، والنتيجة واحدة وهي أنها جميعها من معيقات الثورة وحجر عثرة في طريق نهوض الأمة وتقدمها .

والمعركة بين قوى التغيير والثورة وبين القوى المعيقة لها هي معركة وجود أو لا وجود، وهي لا تنته بإسقاط هذا النظام أو بتغيير ذاك، لكنها معركة طويلة الأمد لا أغالي إذا قلت أنها تستغرق حياة الأمة، ولكسب معركة التحدي هذه ولإقامة مجتمع الديمقراطية الذي يكفل حرية جميع المواطنين في التعبير والمشاركة والاختيار والانتخاب، مجتمع تسود فيه العدالة الاجتماعية وتذوب فيه الفوارق بين الطبقات وتنتفي فيه الحاجة والعوز والفقر، مجتمع يكون فيه الحاكم تعبير عن رأي الأغلبية من الشعب وهو مسؤول أمام الشعب بكامله، وهناك آلية في النظام تكفل عملية التداول السلمي للسلطة، وليس هناك قائد أبدي لأن أبدية الحاكم تعني استبداده وهي صورة من صور طغيانه وليست تعبيرا عن حب الشعب للحاكم بأي شكل من الأشكال، لهذا لا بد من أن يبقى الثوار على إيمانهم بأن الاستبداد هو الداء وأن الديمقراطية هي الدواء وأن يبقى الشعب سيد نفسه وأن لا يسلم أمره ومقاليد أموره لأي حاكم كان .

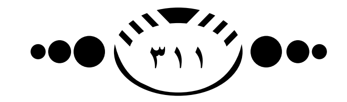
بداية لا يمكن اكتساب الحرية بسحر ساحر، ومن السهل أن نتحدث عن الحرية وأن نطالب بها لكن ليس من السهل أن نكون أحرارا، ولا يمكن حل مشكلة الاستبداد بالعنف المسلح وبإشعال النار في السيارات والمباني، والهجوم على مراكز الدولة ومؤسساتها، لأن العنف لا يؤدي إلى الحرية ولكن العنف يعيد إنتاج العنف من ناحية، ولأن الدولة الاستبدادية بما تمتلكه من قوى شرطة وأمن وجيش وترسانة أسلحة جهزتها لحماية نفسها ولضبط الدولة والمجتمع هي الأقدر على ممارسة العنف من ناحية أخرى .

والديمقراطية تؤخذ بفرض إرادة الأمة ورغبتها في نيل حريتها، وليس بعنف المتطرفين فيها، لهذا يبقى طريق اللاعنف هو الأجدى للتحرر والوصول إلى مجتمع الحرية والديمقراطية، لأن ((**عدم العنف هو أعظم القوى في خدمة الجنس البشري، إنه**



أقوى من أقوى سلاح للتخريب ابتدعته عبقرية الإنسان، وعدم العنف يحرر الإنسان من الخوف، والديمقراطي الحقيقي هو الذي لا يدافع عن حريته إلا بالوسائل التي لا تشوبها شائبة من العنف))، هذا ما قاله لنا وعلمنا إياه **غاندي**[١٨٦٩ – ١٩٤٨]، الذي حرر بلاده من الانكليز بطريق اللاعنف وليس بالثورة والكفاح المسلح .

على المتطرفين أن يتخلوا عن تطرفهم، وعلى الثوار أن يبتعدوا عن فكرة العنف في بناء الدولة، وعلى تيارات الدين السياسي أن يخلعوا عن الدولة رداءها الديني ويلبسوها رداء من الوطنية، لأن الدولة الديمقراطية المنشودة يجب أن تكون دولة لكل المواطنين الذين يعيشون فيها، بغض النظر عن مذاهبهم وطوائفهم وأديانهم وأعراقهم، ليس فيها مواطنون درجة أولى ومواطنين درجة ثانية، الحاكم تحدده إرادة المواطنين بغض النظر عن دينه ومذهبه وجنسه وعرقه وهذا لا يكون إلا في إطار دولة مدنية علمانية وفي إطار فصل الدين عن الدولة، وهذا ليس كفرا وإلحادا كما يعتقد البعض وكما يحاول المتعصبون أن يوهمونا به، لكن علمانية الدولة تعني رفض احتكار أتباع دين معين أو مذهب ما دون آخر للسلطة السياسية في الدولة، وهي تعني أيضا رفض تحكم المؤسسة الدينية بالدولة، وهي تعني أن الحاكم مسؤول أمام ناخبيه وشعبه وليس أمام الولي الفقيه، أما مسألة الكفر والإيمان كتعبير عن الدين، فهي علاقة ذاتية فردية بين الخالق والمخلوق، والله عز وجل هو صاحب الحق الوحيد في المحاسبة عن هذه العلاقة، أما السياسة كعلاقة بين الحاكم والمحكوم فهي شأن بشري بحت ليس له علاقة بالدين، تقوم على أساس اشتراك إرادة الفرد مع إرادة الآخرين لتمثيل الإرادة العامة، وإرادة الأغلبية تمثل الإرادة العامة بعد تكون الدولة، والإرادة العامة هي المظهر الوحيد للسيادة، والقوانين مصدرها الوحيد هو إرادة الشعب، والحكومة هي وكيل عن الشعب تخضع لرقابته باستمرار، وتغيير الحكومة يعود لإرادة الشعب وحده، والنظرية التعاقدية عن أصل الدولة تعطي الحق للشعب في الانتفاضة والثورة على الحاكم ما لم يقم الحاكم وهو أحد طرفي الاتفاق بجميع التزاماته، كما يقول جان جاك روسو، لأن الحاكم مسؤول أمام شعبه والكل مسؤولون أمام الله .



مراجع الكتاب

----

١ – عبد الرحمن الكواكبي - الأعمال الكاملة للكواكبي - سلسلة التراث القومي - نشر مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى - بيروت - حزيران / يوليو ١٩٩٥ - إعداد وتحقيق : محمد جمال طحان

٢ – د. محمد عابد الجابري - العقل السياسي العربي - نقد العقل العربي ((٣)) - نشر مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - لبنان - الطبعة الثانية - بيروت - أيلول / سبتمبر١٩٩٢ .

٣ – د. محمد عابد الجابري - العقل الأخلاقي العربي - نقد العقل العربي ((٤)) - نشر مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى بيروت آذار / مارس ٢٠٠١ .

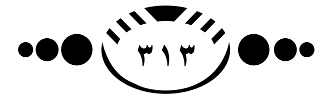
٤ – د. مصطفى حجازي - سيكولوجية الإنسان المقهور (التخلف الاجتماعي) - نشر معهد الإنماء العربي - بيروت - لبنان - الطبعة الرابعة - بيروت ١٩٨٦ .

٥ – د. مصطفى حجازي - الإنسان المهدور - نشر المركز الثقافي العربي - الدار البيضاء - المغرب و بيروت - لبنان - الطبعة الثانية ٢٠٠٦.

٦ ١٨٣ -
سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت - رمضان ١٤١٤ - آذار/ مارس ١٩٩٤ م

٧ – نيقولو مكيافللي - الأمير + د. فاروق سعد - تراث الفكر السياسي قبل الأمير وبعده منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت - الطبعة الثانية عشرة ١٩٨٥ م.

٨ – د. هشام شرابي - البنية البطركية - بحث في المجتمع العربي المعاصر - سلسلة السياسة والمجتمع - نشر دار الطليعة - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى كانون الثاني /



يناير ١٩٨٧ م .

٩ – د. سعيد بنسعيد - الفقه والسياسة - دار الحداثة للطباعة والنشر بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٩٨٢ م .

١٠ – سلامة موسى - ما هي النهضة ؟ نشر وزارة الثقافة ودار البعث - سوريا - تموز ٢٠٠٤ م .

١١ – مونتغمري وات - الفكر السياسي الإسلامي - ترجمة : صبحي حديدي - نشر دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٩٨١ م .

١٢ – هاملتون جيب - النظم والفلسفة والدين في الإسلام - نشر المركز العربي للكتاب - دمشق .

١٣ – جان جاك شوفالييه - تاريخ الفكر السياسي / من المدينة الدولة إلى الدولة القومية - ترجمة : د. محمد عرب صاصيلا - المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان .

١٤ – الحافظ جلال الدين السيوطي - تاريخ الخلفاء - تقديم: عبد الله مسعود - نشر دار القلم العربي - حلب - سوريا.

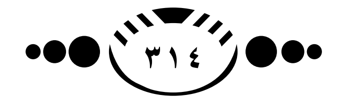
١٥ – د. يحيى الجمل - الأنظمة السياسية المعاصرة . دار النهضة العربية للطباعة والنشر- بيروت - لبنان

١٦ – ابن منظور - لسان العرب

١٧ – محمد هلال الخليفي - جذور الاستبداد في الحياة السياسية المعاصرة - ((قراءة تاريخية في مفهوم الاستبداد وتفسيره وآليات تكريسه)) - المعرفة - الصفحة الرئيسية - الاستبداد في الوطن العربي - ١٧ / ٥ / ٢٠٠٦ م

١٨ – عبد الوهاب كيالي - الموسوعة السياسية .

١٩ – معجم العلوم الاجتماعية - إعداد نخبة من الأساتذة - تصدير ومراجعة: ابراهيم مدكور - نشر الهيئة العامة للكتاب .



٢٠ – آتين دي لابواسيه - مقالة في العبودية المختارة - ترجمة: مصطفى صفوان تقديم: جودت سعيد .

٢١ – موريس دوفرجيه - في الديكتاتورية - ترجمة: هشام متولي - منشورات عويدات بيروت - لبنان ١٩٧٧ .

٢٢ – د. برهان غليون - نقد السياسة - الدولة والدين - المؤسسة العربي للدراسات والنشر- بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٩٩١ .

٢٣ – ابن هشام - السيرة النبوية .

٢٤ – ابن جرير الطبري - تاريخ الأمم والملوك .

٢٥ – ابن سعد - الطبقات الكبرى .

٢٦ – ابن قتيبة - الإمامة والسياسة .

٢٧ – اليعقوبي - تاريخ اليعقوبي .

٢٨ – ابن الأثير- الكامل في التاريخ .

٢٩ - ابن أبي الحديد المعتزلي - نهج البلاغة .

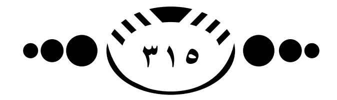
٣٠ – ابن كثير - البداية والنهاية .

٣١ – د. محمد ماهر حمادي - الوثائق السياسية والإدارية للعهد الأموي .

٣٢ – غوستاف لوبون - سيكولوجية الجماهير.

٣٣ – د. علي الدباغ - الجذور الدينية للاستبداد - المعرفة - الصفحة الرئيسية - الاستبداد في الوطن العربي - ١٧ / ٥ / ٢٠٠٦

٣٤ – د. ثناء فؤاد عبد الله - آليات الاستبداد وإعادة إنتاجه في الواقع العربي - المعرفة - الصفحة الرئيسية - الاستبداد في الوطن العربي - ١٧ / ٥ / ٢٠٠٦



الفهــــرس